الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر باتنة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الزراعة والتنمية في الجزائر – دراسة مستقبلية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

شعبة: اقتصاد التنمية

إعداد الطالب: **براكتية بلقاسم**

إشراف: **أ.د.شرابي عبد العزيز**

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د/ مرازقة عيسى	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر – باتنة	رئيسا
أ.د/ شرابي عبد العزيز	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري – قسنطينة	مقررا
أ.د/ عايشي كمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر – باتنة	عضوا مناقشا
أ.د/ زيتوني عمار	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر – باتنة	عضوا مناقشا
أ.د/ سحنون محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري – قسنطينة	عضوا مناقشا
أ.د/ بوعشة مبارك	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري – قسنطينة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2013-2014

كلمة شكر

يسعدني أن أتقدم بعميق الشكر وخالص التقدير إلى الأستاذ الفاضل أ.د/ شرابي عبد العزيز الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة.

كما يسعدني أن أتوجه بالشكر إلى جميع أساتذة ورفاق العمل في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة باتنة.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى كل من أدى إلي يد العون والمساعدة لإنجاز هذا العمل.

براكتية بلقاسم

الإهداء

إلى الذين ضحوا بأرواحهم- شهداء الثورة

الجزائرية- بأعز ما يملكون

من أجل حرية الشعب الجزائري وأرضها

الطاهرة.

براكتية بلقاسم

المقدمـــــــة

للزراعة مكانة هامة في اقتصاديات الدول المتخلفة، فهي بالنسبة لأغلب الدول تعد الممول الأساسي للدخل الوطني، وهي تشكل المورد الأساسي كذلك لإشباع حاجات سكانه الغذائية.

فالعمل على تنمية القطاع الزراعي للدول المتخلفة، أصبحت من الضروريات الملحة، وعليها أن نعمل بكل جدية من أجل تحسين ظروف الإنتاج الزراعي وزيادة إنتاجه، وعليها أن نسعى إلى الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من المنتوجات الزراعية المحلية، خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي و سيادة التجارة الحرة الدولية المفروضة على دول العالم المتخلف.

إن الدول المتقدمة أصبحت تنافس الدول المتخلفة في الإنتاج الزراعي وهي متحكمة في الإنتاج الغذائي العالمي، وأصبح العالم المتخلف رهينة غذائه، فالشركات المتعددة الجنسيات اتجهت إلى الاستثمارات في الزراعة، وشراء أراضي زراعية في الدول المتخلفة لاستخدامها في إنتاج محاصيل زراعية ليس قصد استهلاكه محليا بل موجهة للتصدير، مما أوجد فجوة غذائية، ونقص في تغطية الطلب الداخلي لدى الدول المتخلفة، وأصبحت الدول المتخلفة الزراعية تعيش في مجاعة غذائية.

لقد شهد القطاع الزراعي في نهاية الألفية الثانية أحداثا تختلف في تأثيراتها الاقتصادية عن تلك التي مرت بها سابقا. فالتقدم التقني وثورة المعلومات حول التكوينات الاقتصادية الزراعية في العالم، والتحولات المناخية المؤثرة في الإنتاج الزراعي إضافة إلى تحسين نوعية البذور الزراعية و الأبحاث المنجزة حول البذور الجينية. .. مع تنامي الاقتصادات الزراعية في الدول المتقدمة، وتوسيعها في العالم المتخلف.

إن هذه التغيرات الحادثة في الدول المتقدمة أدت إلى التشوه في اقتصاديات الدول الزراعية

وهذا ما أدى إلى الفجوة الغذائية، مما سيؤثر مستقبلا في مدى قدرتها على تلبية الطلب الداخلي للسكان من الغذاء.

وبما أن الأرض وسيلة أساسية من وسائل الإنتاج في القطاع الزراعي، بغض النظر عن نوعها ومساحتها، فمن الواجب الاهتمام بدراسة اقتصادياتها أو إدارتها و خاصة بعد تناقص نصيب الفرد من الأرض الخصبة بسبب التطور الاقتصادي و التزايد السكاني و التوسع العمراني.

فالمسألة الزراعية في الجزائر تعتبر من أهم المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية لأنها تمس كل الفئات الاجتماعية سواء الساكنين في الريف أو الريفيين المهاجرين إلى المدينة للعمل الموسمي أو العمل الدائم.

إن هذه التجمعات السكانية تعاني من أزمات وصعوبات معيشية كبيرة، وهي من القطاعات الأساسية التي تحتاج إلى حل جذري على المدى القريب، كما تمثل هذه الأزمة في

أزمة العاملين في الزراعية و المهاجرين الريفيين إلى المدن كإحدى المشكلات الأساسية في الجزائر.

لقد أصبح الأداة الأساسية لزيادة الإنتاج الزراعي يتم عن طريق تطوير طرق استعمالات الأراضي و المياه و العمل على استثمار الموارد الطبيعية المتاحة، في الزراعة على أحسن طرق فنية اقتصادية ممكنة.

إن الفقر و الغنى في الاقتصاديات الحالية يقاس ليس بما لديها من الموارد، بل يقاس بقدرتها على استغلال هذه الموارد واستثمارها بكفاءة إنتاجية عالية.

إن الجزائر لا تفتقر إلى الموارد الطبيعية و البشرية و المالية اللازمة، لتحقيق التنمية الزراعية و الاكتفاء الذاتي من المنتوجات الزراعية، من الإنتاجات الزراعية، من إنتاجها لغذائها، وذلك من خلال تبنيها سياسة زراعية ذات استراتيجية طويلة المدى تتفاعل فيها الموارد و الإمكانات المادية و البشرية قصد إيجاد حل للمشكلة الغذائية.

إن الجزائر تتسم بالعجز في انتاجها الغذائي عبر مجاراة الزيادة في معدلات السكان إضافة إلى الهجرة الريفية إلى المدن مما أدى إلى الانخفاض الحاد في مستويات الاكتفاء الذاتي من المواد الأساسية الغذائية، ومن زيادة الاعتماد في غذائها على الاستيراد من الخارج.

الإشكالية

تقوم اشكالية البحث على أي مدى يكون لدور الزراعة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية. وهل للزراعة المكانة الهامة في الاقتصاد الجزائري وأية أهمية أعطيت للزراعة في ظل المخططات والبرامج التنموية التي طبقت في الوطن عبر المراحل السابقة وما تأثير ذلك على التنمية عامة.

وإن كان لها ذلك ماهي السياسات المتبعة خلال المراحل التاريخية والتحولات السياسية لذلك؟

إن هذه الاشكالية طرحت في ظل دراسة مستقبلية أساسها المعطيات الإحصائية المتوفرة وتم استخدامها في نموذج رياضي تنبؤي لمستقبل الزراعة في الجزائر وتمتد هذه الدراسة إلى سنة 2030.

إن هذه الاشكالية كانت دافعا قويا لدراسة تاريخ الاقتصاد الزراعي، وامكانية تحديد صورته الحالية واتجاهاته المستقبلية في بعض المنتوجات الزراعية.

هدفنا وهذا البحث، ليس تعريف ما يجب أن تكون عليه التنمية الزراعية في الجزائر بقدر ما هو تحليل مدى حدود الاعتماد على الامكانيات الداخلية الزراعية والمحددات الخارجية للوصول إلى بلورة استراتيجية تنموية وطنية. انطلاقا من الموارد الطبيعية و البشرية المتاحة.

1. تساؤلات الباحث

باعتبار أن الزراعة تعد من أهم القطاعات لإنتاج الغذاء بكل أنواعه، وتساهم بقسط كبير في اشباع حاجة المجتمع الغذائية، وتعمل على الحد من الاستيراد لبعض المواد من كل ذلك ستتم معالجة الإشكالية من خلال :

تقييم الإمكانية المادية والبشرية للقطاع الزراعي و التقنيات المستخدمة في الزراعة، ثم السياسات الزراعية المتبعة و نتائجها المتحققة خلال السنوات.

ثم ما هو حجم الطلب و العرض، ما هو حجم الإنتاج الوطني والحجم المستورد و دور الدولة الزراعي من دعم و اقراض للفلاح الجزائري.

2- فرضيات الدراسة:

للجزائر كل الإمكانات الممكنة لإحداث تنمية زراعية، من موارد بشرية و مادية. ..

إلا أنه لم يعطي للقطاع الزراعي أهمية كبرى في السياسات الاقتصادية السابقة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

- هناك تحول في الطلب على السلع الاستهلاكية خاصة السلع الأساسية.

هل هناك سياسة زراعة لمواجهة هذا الطلب؟

3- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة لكونها تسلط الضوء على أحد أهم المواضيع المتداولة في البحوث الاقتصادية و هي الزراعة و مستقبل الإنتاج و الاستيراد الزراعي.

ونخص بالذكر بعض الموارد المدروسة مثل القمح الحليب والخضر الجافة مع دخول وتوجهات الدول المتقدمة وإعطاء أهمية كبرى للاستثمار في الزراعة لدى الدول المتخلفة.

04- أهداف الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الإمكانات المادية و البشرية للقطاع الزراعي وعلى حجم الإنتاج والاستيراد لبعض المواد التي يكثر عليها الطلب لدى المجتمع الجزائري.

كما تهدف هذه الدراسة إلى طرح المسألة من منظور مستقبلي للإنتاج الزراعي، وما يمكن أن يكون عليه الاستيراد لبعض المواد الغذائية. والتوجهات المستقبلية نحو زيادة الاستيراد أو الاتجاه نحو الاكتفاء الذاتي لبعض المواد الغذائية.

5- المنهج المتبع:

حسب الموضوع المختار للدراسة، وحتى نجيب على الاشكالية المطروحة، ومحاولة تقسيم الفرضيات المقترحة، اعتمدنا في ذلك على منهج الوصفي التاريخي لسيرورة الزراعة في الجزائر من مساحتها وحجمها ومواردها المادية و البشرية.

إضافة إلى اعتمادنا على المنهج الرياضي في التحليل لمستقبل الزراعة، ومحاولة وضع نموذج رياضي مستقبلي لبعض المنتجات الزراعية وما سيؤول إليه من حيث الاستيراد في المدى البعيد، من خلال ثلاث سيناريوهات لحجم الاستيراد مرتبطا هذا التحول بالتوقع الحادث في النمو السكاني.

6- مصدر المعلومات:

لقد تم الاعتماد و بشكل أساسي على منشورات الديوان الوطني للإحصاء الجزائرية مع بعض المراجع الأساسية ودراسات سابقة من كتب ودوريات ورسائل جامعية تتناول هذا الموضوع من جوانب مختلفة منها:

- فوزية غربي: الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية. أطروحة الدكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية جامعة منتوري – قسنطينة.

- عيسى بن ناصر: مشكلة الغذاء في الجزائر . دراسة تحليلية وسياسات علاجها. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة جامعة منتوري – قسنطينة.

- د/صلاح وازن: تنمية الزراعة العربية. الواقع والممكن. مركز دراسات الوحدة العربية ط1 1998 بيروت.

7- محتويات الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول أساسية :

في الفصل الأول تم تناول الموارد الطبيعية وقسمنا الفصل إلى أربع مباحث خصص المبحث الأول لدراسة الأهمية الإستراتيجية للأرض في حين خصص المبحث الثاني للموارد المائية والمبحث الثالث خصص في الثروة الحيوانية الزراعية أما المبحث الرابع فقد خصص للموارد المادية الزراعية، و حاولنا أن نلم هذا الموضوع من كل الجوانب من المناخ و

الأمطار و المساحات المخصصة للزراعة و الآلات المستخدمة فيها و المياه المتوفرة وبناء السدود والثروة الحيوانية.

وعلى غرار ذلك تطرقنا في الفصل الثاني إلى الموارد البشرية خلال أربع مباحث، ففي المبحث الأول تم عرض مراحل النمو السكاني وفي المحث الثاني درس التحولات السكانية والمبحث الثالث كان حول التوزيع السكاني وفي المبحث الرابع درست الهجرة ودورها في التنمية والقوى العاملة الزراعية وتحولها ثم الهجرة الداخلية وأثرها على الزراعة إضافة إلى أثرها في المجتمع المديني.

أما في الفصل الثالث الذي جاء تحت عنوان السياسات الزراعية في الجزائر، ففي المبحث الأول تم دراسة الزراعة في الجزائر والمبحث الثاني السياسة الزراعية في الجزائر والمبحث الثالث تم دراسة الإنتاج الزراعي وما تأثير كل ذلك على القطاع الزراعي والاستثمار وتوجهاته على الزراعة.

أما في الفصل الرابع فقد وضعنا دراسة من ثلاث سيناريوهات لما سيؤول إليه الوضع السكاني والزراعي (الغذاء) من خلال دراسة بعض السلع الأساسية التي تدخل في نمط استهلاك الأسرة الجزائرية ولا تكاد الأسر الجزائرية أن تستغني عن أية منها في استهلاكها اليومي مثل الحبوب والحليب، حاولنا ربط مستقبل الإنتاج الزراعي من خلال جمع المعلومات وتحليلها وتنظيمها – ومنها وضعت السيناريوهات لتطور الموضوع المدروس والممتدة من 1976 إلى 2010 ومحاولة تنبؤ بناءا على ما سبق. وتوصلنا إلى نتائج من خلال هذا النموذج الرياضي أن للجزائر إمكانية الخروج من التبعية الغذائية في بعض المواد

الأساسية منها الحليب والبطاطا في المدى القريب إن اتبعت الجزائر سياسات زراعية راشدة.

8- **الكلمات المفتاحية**:

الزراعة- التنمية- السكان- الإنتاج الزراعي- دراسة مستقبلية

الفصل الأول : الموارد الطبيعية في الجزائر

المبحث الأول : الأهمية الإستراتيجية للأرض

المطلب الأول: الأرض

المطلب الثاني: المساحة المخصصة لزراعة الحبوب

المبحث الثاني : الموارد المائية.

المطلب الأول :الأمطار في الجزائر.

المطلب الثاني :السدود في الجزائر

المطلب الثالث: السياسة المائية في الجزائر

المبحث الثالث: الموارد الحيوانية الزراعية

المطلب الأول:الثروة الحيوانية الزراعية

المطلب الثاني: تربية الأبقار

المطلب الثالث: تربية الأغنام والماعز

المبحث الرابع :الموارد المادية الزراعية

الطلب الأول : استخدام الآلات الزراعية

المطلب الثاني: استخدام الزراعة للأسمدة

المطلب الثالث : استخدام البذور الزراعية

الفصل الأول : الموارد الطبيعية في الجزائر

المبحث الأول : الأهمية الإستراتيجية للأرض

المطلب الأول: الأرض

إن الأرض كمساحة تعتبر هي المجال الذي تقوم عليه الحياة بكل أشكالها وفعاليتها والأرض تظم سطح التربة بما تحتويه من غطاء متشكل من النبات والمياه التي تتشكل منه، سواء أكانت الوديان والأمطار والثلوج والجبال والسهول.

إن الأرض كموقع استغلال تتأثر بكفاءة استغلالها للموارد الأرضية بشكل كبير. فالأرض هي أحد العناصر الإنتاجية الأساسية من بين عناصر الإنتاج وهي تمثل القاعدة الأساسية لأي نشاط إنتاجي. تزداد أهمية عنصر الأرض في الإنتاج الزراعي أكثر من أي نشاط إنتاجي آخر.

الأرض كرأسمال ثابت لا يمكن زيادته بسهولة، فالتوسع فيه يحدث في المدى الطويل يحتاج إلى عناية وسياسة خاصة بها، حتى يصل إلى المحافظة على مساحتها الحالية والتوسع في مساحتها المستقبلية إن أخذت السياسات الاقتصادية في أهدافها الإستراتيجية ذلك إن توفر الأرض وتنوعها، تعطي دفعا قويا للتطور والتكنولوجية الزراعية.

إن البيئة تؤثر في حدود معينة على نمط المعيشة للإنسان وسلوكه، فلأرض والمناخ والموارد الأخرى مرتبطة ارتباط وثيقا بالموقع الجغرافي، إضافة إلى الظروف الطبيعية وكمية وتوزع الأمطار، هذه تؤثر على أساليب الإنتاج، كما تؤثر على المجتمع وعلى تنظيماتهم، إضافة إلى أثرها غلى سلوكياتهم اليومية.

إن الأرض لها أثر في البنية الأساسية للمجتمع، ويحدث العكس، يمكن أن يؤثر النشاط الاجتماعي على الموارد الطبيعية ويحدث ذلك الأثر بصفة أساسية على الأرض، فعمل الإنسان مؤثر لا محالة في الأرض، فكم من أراض منتجة حولت إلى صحراء قاحلة، كم من غابات

حولت إلى أراض منتجة. وأراض رعوية حولت إلى أراض زراعية، وذلك بعد أن أدخلت التكنولوجية الحديثة على نظام الري (الآبار العميقة الارتوازية، نظام التقطير، الرش المحوري).

للأراضي عدة استخدامات اقتصادية، وهي خاضعة للظروف المختلفة كالمناخ ونوعية التربة إضافة إلى عوامل بيولوجية مختلفة وهذا ما أثر على مدى ملائمة كل أرض واستعمالاتها الزراعية، إن الأرض واستعمالاتها في النشاط الإنتاجي الزراعي هي نتيجة نشاط المجتمع للموارد الطبيعة بإمكانية عالية لتوفير سبل الحياة والمعيشة للسكان، وهذا ما يلزم توفير نسبة كبيرة من رأس المال للوصول إلى الإنتاج الزراعي الوفير.

كما أن الاستعمال الزراعي للأرض وحيث ما توفرت قوى عاملة زراعية متدربة ، إضافة إلى أن تكون هذه القوى العاملة مستقرة ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالأرض من خلال السكن وملحقاتها الحضرية من كهرباء وطرق ومدارس وتحسن في البنية التحتية الأساسية في الريف.

إن الزراعة في الجزائر تتأثر بشكل كبير بوسائل النقل والتسويق والتخزين فكلما تقدمت وتوفرت هذه الوسائل اتسعت المساحة الأرضية المزروعة وازداد النشاط الزراعي والتجاري، ازداد التوسع في الأراضي الزراعية أي إمكانية إحداث استصلاح أراضي جديدة ودخولها في النشاط الاقتصادي الزراعي.

إن الاستخدام الأمثل للأراضي يكون من خلال فعل التقدم وتطور وسائل الزراعة الحديثة ودرجة استخدامها في الوطن من نظام الري الحديث ودرجة استخدام الأسمدة، وتطوير وتحسين نوعية البذور الزراعية ومكافحة الأمراض الزراعية هي من أهم الطرق والوسائل للوصول إلى زيادة الإنتاج الزراعي.

إن عمل الإنسان أو المجتمع مؤثر لا محالة في الأرض ولذا لابد من سياسة تنتهجها لحماية أو حفظ مورد الأرض وصيانتها وهذا يعني العمل على حفظ خصوبة التربة من أية أضرار أو تهديدات يمكن أن تؤثر على جودة وخصوبة التربة، ومحاولة حماية مورد الأرض وإن تبقى في حالتها الطبيعية، وذلك بالاستعمال المنظم لمورد الأرض مثل (النظام التبوير،

إراحة الأرض، حماية الأرض من التصحر، وعدم البناء فوق الأراضي الزراعية. ..) وترشيد استخدام الموارد الأرضية مما يحقق المحافظة على هذه الموارد واستغلالها بشكل مخطط ومنظم ومدروس من خلال خطة مستقبلية للإبقاء على المساحة الكافية وزيادة مساحتها من أجل إنتاج أكثر.

كما أن للظروف المناخية تأثيرات كبيرة على الإنتاج الزراعي. وفي طريقة التوزيع السكاني وفي حالة عدم استطاعة الإنسان في التحكم بهذه الظروف والسيطرة عليها، فإن الإنتاج الزراعي يتعرض للتلف والتناقص وإلى عدم الاستقرار في حجم إنتاجه وتساهم العوامل المناخية بشكل مباشر بعدم ملائمة المناخ للإنتاج الزراعي والإنسان، مثل حالات الجفاف والتصحر مما يشكل الهجرة، هجرة الأراضي الزراعية والنزوح إلى المدن. فالمناخ من العوامل الهامة والمؤثرة في النشاط الزراعي في الجزائر، وهوبحد ذاته يعد من أهم الموارد الطبيعية الجوية، تتوقف عليه التنمية الزراعية، كما له تأثير كبير في أنماط معيشة السكان وسلوكياتهم، فالأرض والمناخ والموارد الطبيعية عامة مرتبطة ارتباط وثيق بالموقع الجغرافي.

كما أن الكميات المتاحة من الموارد الطبيعية تختلف اختلافا كبيرا من منطقة إلى أخرى. فالظروف الطبيعية وكمية توزيع الأمطار تؤثر على الإنتاج الزراعي،كما تؤثر على أفراد المجتمع.

إن موقع الجزائر القاري في شمال إفريقيا وجنوب أوروبا يجعلها تحت تأثير جوي أوروبي بارد وتحت تأثير مناخ صحراوي شديد الحرارة.كما تعتبر كبر مساحة الجزائر وامتدادها الواسع له تأثير في مناخه وتنوعه على مدار السنة،مما يعطيه مرونة كبيرة في تحديد المناخ والإمكانيات المتاحة للوسط البيئي الزراعي،الذي يمكن أن يحدد من خلاله أنماط الاستثمار الزراعي.

للمناخ الجزائري ميزات نسبية تعتمد على تعدد جهاته وتنوع مناخه وتمايز ظواهره الجوية، التي تتفاوت من فصل إلى آخر، مما ينتج اضطرابات في الإنتاج الزراعي وخاصة الزراعات الحقلية. فالمناخ الزراعي يمثل الصورة الواقعية للمناخ التطبيقي في الزراعة،وعن

طرق معرفة المناخ الزراعي من خلال الظواهر الجوية، ومواعيد حدوثها ومدى توافقها مع المتطلبات البيئة الزراعية خلال عمر المحصول للوصول إلى المستوى الأمثل من الإنتاج الزراعي.

إن المعوقات الجوية أو المناخية والأرضية أو التربة تعتبر من العوامل التي تؤثر بشكل كبير في الإنتاج الزراعي، مما يستدعي الأمر المقاومات الحيوية أو الميكانيكية أو الكيميائية ضمن الشروط الفنية المناسبة والمحدودة في المناخ الزراعي فمن الضروري إذن تحديد الأماكن الإنتاجية الآمنة والتي تكون تحت تأثير العوامل البيئية المناسبة لتأثيرها على الإنتاجية الزراعية والنوعية والمرد ودية من مكان لآخر[1] حتى نصل للإنتاج الزراعي الأمثل والاستخدام الكامل للأراضي الزراعية المتاحة.

أ-الخصائص العامة للمناخ في الجزائر :

للمناخ الجزائري عدة خصائص تعم معظم أقاليمه، وهذا ما يعد عاملا مؤثرا على الإنتاج الزراعي وتتمثل هذه الخصائص في[2] :

1- إن معظم أشهر السنة تكون فيها درجة الحرارة مرتفعة، وخاصة في الجنوب حيث تبلغ درجة الحرارة 50° م.
2- عدم الانتظام في مواعيد الأمطار وكمياتها، وخاصة في الجزء الشمالي من الوطن، وتتفاوت كميات الأمطار من منطقة إلى أخرى، فهي تزيد عن 1000 ملم/سنة خاصة في مرتفعات الأطلس وفي جنوب الأطلس التلي تكون فيه الأمطار 200-400 ملم/سنة، أما الصحراء فتقل فيها الأمطار عن 200 ملم/سنة
3- سيادة الجفاف حيث يسيطر على حوالي 95 % من مساحة الجزائر، فهومناخ جاف وصحراوي، نتيجة مؤثرات قارية وضعف المؤثرات البحرية، ويظهر ذلك من قلة الأمطار المتساقطة خلال السنة.

ب- البيئة الزراعية في الجزائر:

[1] - د| محمد الهادي العروف، أطلس الجزائر والعالم – تحرير النص – دار الهدى عين ميلة الجزائر 1998 ص56
[2]- د| محمد الهادي العروف، أطلس الجزائر والعالم – المرجع السابق ص 15

للجزائر مساحة شاسعة،وإمكانات ضخمة، ومصادر متنوعة،وغنية بالموارد الطبيعية والبشرية، مما يجعلها ذات قدرة زراعية هائلة تمكنها من تأمين حاجاتها الغذائية من إنتاجها الزراعي المحلي،وبما يتلاءم مع الزيادة السكانية فيها. نظرا لتوفر الأراضي الزراعية الجيدة والمناخ الزراعي المناسب والذي يساعد على ظهور التخصصات الزراعية الممكنة،والتوسع والتنوع الزراعي بأشكاله المختلفة. ويمكن الوصول إلى ذلك بالاعتماد على الخصائص البيئية المناخية الزراعية للمناطق المختلفة حيث نجد أن التوزيع الإجمالي للأراضي المقدرة بـ238.174.100 هكتارعلى الشكل التالي[1] :

- 211 مليون هكتار أراضي صحراوية.
- 3.4 مليون هكتار غابات وأحراج.
- 5.7 مليون هكتار تمثل المساحة الزراعية الفعلية أي 3% من مجموع المساحة الكلية*
- 15 مليون هكتار في الهضاب العليا وهي تمثل7 %من المساحة الكلية وتستقبل 90[2]% من مياه الأمطار الإجمالية المتساقطة خلال السنة.

تعد مساحة الجزائر من أكبر المساحات في إفريقيا إلا أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة

قليلة نسبة إلى مساحتها الإجمالية. فهي لا تتعدى 14% من إجمالي المساحة وبلغت مساحتها حسب إحصاءات الديوان الوطني للإحصاء O.N.S عام 2008 – 2009 بـ8.423.340 هكتار[3]، إضافة إلى أن نصف هذه المساحة المستخدمة للإنتاج الزراعي نجدها مخصصة لإنتاج الحبوب بأنواعه من القمح الصلب والقمح اللين والشعير Avoine والذرة البيضاءSorgho إضافة إلى زراعة الحمص العدس البطاطا... وهي منتجات أساسية إستراتيجية وكذلك نجد أنها مستحوذة على مساحات كبيرة مخصصة لإنتاج هذه المنتوجات الأساسية.

[1]Algérie guide économique et social –ANOP 1991. P :136

[2] Ahmed ben Bitour l'Algérie au troisième millénaire Défis et potentrolités 1ER édition mariner 1998 –Algérie P :168
*- هذه المساحة نجدها متفاوتة بين إحصائية وأخرى

[3] كل الأرقام الواردة في هذا المطلب هومستمد من إحصاءات الديوان الوطني للإحصاء السنوي للجزائر Annuaire Statistique de l'Algérie من العدد رقم 12 الصادر 1985 إلى العدد الأخير رقم 26 الصادر سنة 2010.

إن زراعة الحبوب في الجزائر تعتمد على نظام الإراحة نتيجة لعدم خصوبة التربة والاعتماد على هطول الأمطار لري هذه المحاصيل وهي زراعات موسمية –فنجد أن مساحة الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب تتراوح بين2.5 مليون هكتار. أما المساحة المستخدمة في الزراعات الدائمة مثل البراري الطبيعية أوزراعة الكروم والحمضيات والأشجار المثمرة تبقى مساحتها قليلة.

ما نلاحظه عن هذه المساحة الزراعية من خلال دراستنا هذه نجدها متغيرة بشكل مستمر وهذه المساحة في تزايد بشكل عام. إلا أنها تختلف من موسم لأخر كما نلاحظه في الجدول رقم1

مساحة الأراضي الصالحة للزراعة

جدول رقم (1) **الوحدة :هكتار**

/2001 2002	/2000 2001	/1991 1992	/1990 1991	/1989 1990	/1982 1983	/1981 1982	/1980 1981	/1979 1980	/1978 1979
8.222,690	8.193,740	8.126,040	7.840,990	7.661,380	7.231,350	7.508,740	7.546,080	7.510,240	7.496,230

2009/2008	2008/2007	2007/2006	2006/2005	2005/2004	2004/2003	2003/2002
8.423,340	8.424,760	8.414,670	8.403,570	8.389,640	8.321,680	8.270,430

المصدر:

1- **Statistique Agricole – superficies productions R.A.D.P.**
2- **O.N.S Annuaire Statistique de l'Algérie du n° 12 27.**

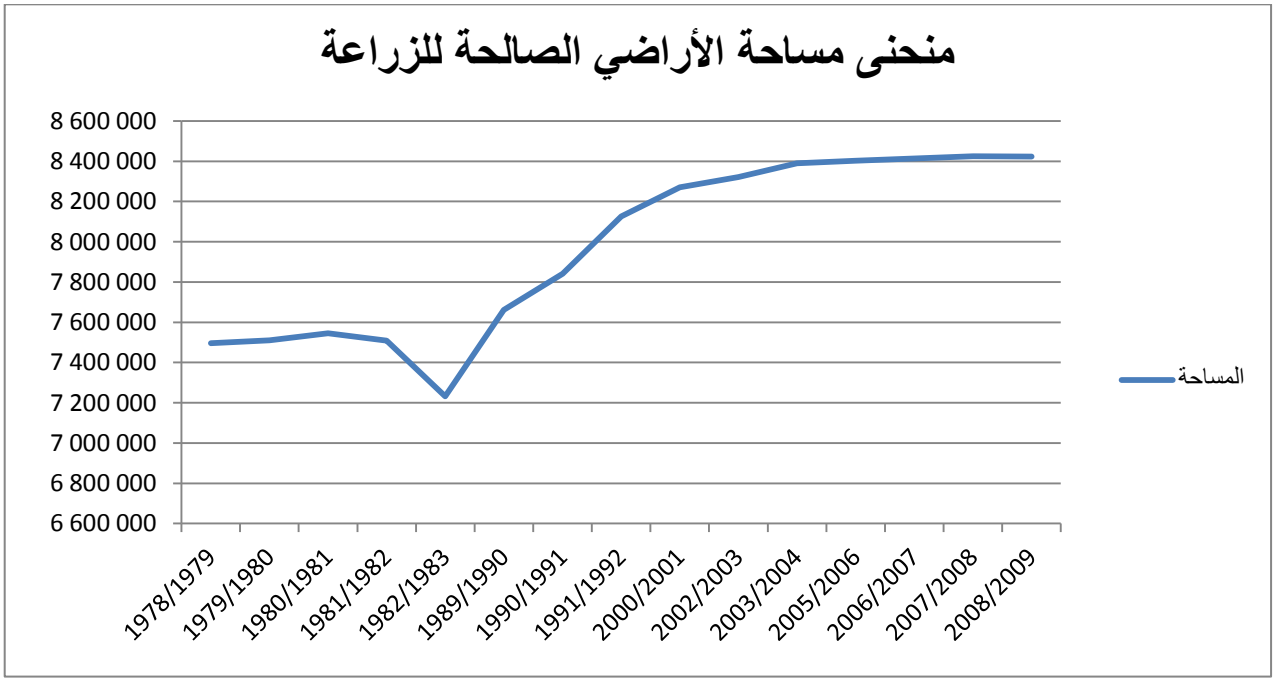

نجد أن المساحة الصالحة للزراعة سنة 1978 -1979 كانت 7.496.230 هكتار انخفضت هذه المساحة إلى 7.231.350 خلال أعوام 1982-1983 فهناك ضياع لمساحة من الأرض تقدر حوالي 300.000 هكتار خلال فترة أربع سنوات فقط.

أما في بداية مرحلة التسعينات نجد أن المساحة في حالة تزايد وتوسع حيث وصلت في الموسم 1989-1990 إلى 7.661.381 هكتار ثم تطورت في الموسم 2000-2001 إلى8.193.740 هكتار وتصل إلى 8.423.340 هكتار في الموسم 2008-2009.

إن المساحة المستخدمة في الزراعة نجدها في تزايد بشكل مستمر،مما يعني أن الأراضي الصالحة للزراعة تحافظ عليها من الضياع بفعل عوامل الطبيعية والإنسانية التصحر من خلال زحف الإسمنت والإهمال. ..ويظهر أن هناك استصلاح للأراضي، ودخول أراض جديدة في الإنتاج الزراعي بشكل عام. وإن سياسة استصلاح الأراضي نجدها ناجحة نسبيا هذه السياسة التي بوشر العمل بها في الثمانينات.

أ- <u>المساحة المستخدمة لزراعة الحبوب</u>:

هناك نسبة كبيرة من الأراضي المستخدمة أوالصالحة للزراعة في الجزائر هي مخصصة لزراعة الحبوب وبصفة خاصة زراعة القمح الصلبواللين والشعير،ثم تأتي زراعة الشوفان Avoineوالذرة MaisوالصورغوSorgho. ..فمن مجموع الأراضي المستخدمة للزراعة البالغة مساحتها8.423.340 هكتار في الموسم 2008-2009 نجد أن المساحة المستخدمة في الزراعة الحبوب بأنواعها 3.176.148 هكتار كما هومبين في الجدول رقم (2) والمساحة المخصصة لاستراحة الأرض بلغت لنفس

الموسم3.423.502 هكتار. حسب الجدول رقم (1)

جدول رقم (2): المساحة المخصصة لزراعة الحبوب **الوحدة :هكتار**

الموسم / البيان	1977/1976	1980/1979	1984/1983	1990/1989	1994/1993	2001/2000	2004/2003	2009/2008
قمح الصلب	1.301,690	1.334,940	1.007,430	867,940	683,640	1.112,180	1.307,590	1.262,842
قمح اللين	605,480	727,310	539,380	319,880	208,960	724,230	703,010	585,733
الشعير	740,510	944,590	993,730	1.095,120	361,080	515,690	915,440	1.250,762
الشوفان Avoine	128,800	163,320	125,270	82,080	32,650	49,700	73,960	76,582
الذرة Mais	1640	1530	2850	140	410	400	214	186
الذرة البيضاء Sorgho	1570	270	800	280	/	200	196	43
المجموع	2.780,260	2.180,960	2.669,460	2.365,440	1.286,740	2.402,410	3.000,410	3.176,148

المصدر : مستخلص من المجموعة الإحصائية ONS

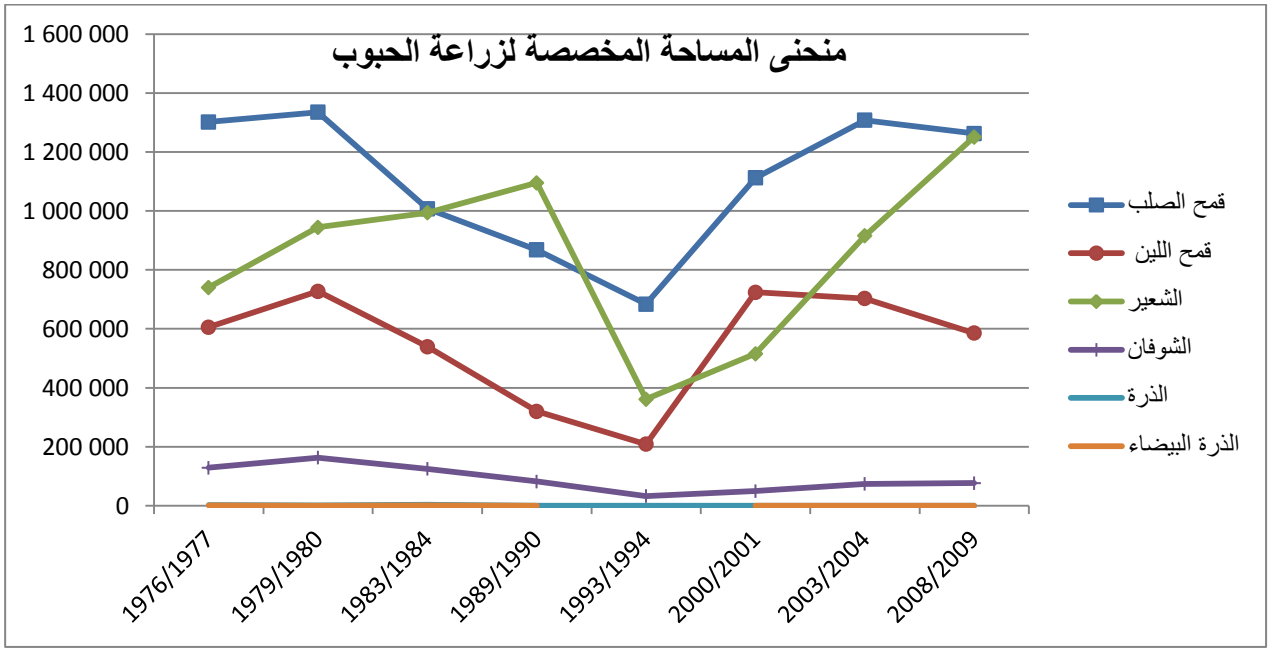

فنعلم أن الزراعة في الجزائر تعتمد على الأمطار إضافة إلى نوعية التربة التي هي فقيرة من حيث الأملاح الغنية ونقص المياه، مما أوجب على المزارع الجزائري أن يخضع الجزء الكبير من الأرض لنظام الإراحة الموسمية، وهذه المساحة نجدها مستقرة نسبيا طوال الفترة، كما أنها تخضع للتقلبات الجوية والمناخية وظروف استخدامها.

ففي الموسم 2008- 2009 ونتيجة لعدم تساقط الأمطار بقي حوالي 1.6 مليون هكتار من المقرر زرعها بالحبوب دون زرعها بسبب الجفاف. ..

المبحث الأول : الأهمية الإستراتيجية للأرض

المطلب الثاني: المساحة المخصصة لزراعة القمح

إن المساحة المخصصة لزراعة القمح الصلب تشكل النصف من المساحة الزراعية للحبوب عامة. فنجدها قد بلغت في الموسم2008-2009مساحتها 1.262.842 هكتار، وبقيت هذه المساحة ثابتة دون تغيير ولم يحدث أي توسع في المساحة المخصصة لزراعة القمح الصلب بحيث نجدها في الموسم 1976-1977 كانت تمثل 1.301.890 هكتار لتنخفض هذه المساحة إلى 898.690 هكتار في الموسم الزراعي 1982-1983 وفي بعض المواسم تنخفض أكثر مثلما نجدها في موسم 1999-2000 حيث بلغت المساحة 544.470 هكتار أي انخفضت إلى النصف أما باقي المواسم تبقى مستقرة بنفس المساحة السابقة. وهذا يدلنا على عدم التوسع في الأراضي أوعدم استصلاح الأراضي جديدة لزراعة الحبوب أوالقمح الصلب أساسا.

أما المساحة المخصصة لزراعة الشعير وهي مادة تستخدم بشكل كبير كعلف للأنعام وتدخل في صناعات أخرى مثل الكحول نجد أن مساحتها كانت في الموسم 1976-1977 تمثل 740.510 هكتار وهي تأتي في المرتبة الثانية بعد المساحة المستخدمة في زراعة القمح الصلب، لتصل إلى 993.730 هكتارفي الموسم 1983-1984.ثم تنخفض أكثر في الموسم 1993-1994 إلى 361.080هكتار وتكون في الموسم 2002-2003 بمساحة 782-380 هكتار وتصل هذه المساحة في الموسم 2008-2009 إلى 1.250.762 هكتار.

أما المساحة المخصصة لزراعة القمح اللين فقد كانت في الموسم 1976-1977 تمثل 605.480 هكتار لتصل مساحتها في الموسم 1993-1994 إلى109.960 هكتار، لتزداد في الموسم 2008-2009 إلى 585.733 هكتار فهي مساحة متذبذبة من موسم لأخر.

إن تذبذب مساحة الأراضي الصالحة لزراعة الحبوب في الجزائر بصفة عامة تعود إلى عدم استقرار قوانين المستثمرات والتعاونيات الفلاحية من حيث القوانين، وإعادة هيكلتها ثم يعود التذبذب إلى عدم تخصص الفلاحين المنتجين للقمح الصلب أوالقمح اللين أوالشعير فنجد

الفلاح ينتج في سنة القمح اللين وفي سنة أخرى الشعير فليس هناك توجيه، ودراسة للزراعة والمياه والأرض وما هي خصوصياتها في الإنتاج.

أما المساحة المخصصة لزراعات أخرى تستخدم في علف مثل الشوفان Avoine للأبقار وخاصة المزارعون المربون للأبقار الحلوب، وهي خاضعة لعملية السقي أي تواجد المياه، فنجد مساحتها في تذبذب كذلك من موسم لأخر، بحيث نجدها في الموسم 1976-1977 مساحتها 128.800 هكتار. لتكون في الموسم 1983- 1984 إلى 125.270 هكتار لتنخفض هذه المساحة في مرحلة التسعينات إلى 32.650 هكتار، وهوانخفاض حاد. لتتضاعف هذه المساحة في الموسم 2008-2009 وتصل إلى 76.582 هكتار.وهذا يعني أنه حدث انخفاض كبير من مساحة المخصصة للإنتاج الشوفان في هذه المرحلة رغم ما نلحظه من جهة أخرى هناك تزايد في عدد الأبقار الحلوب وهذا ما سنلاحظه مستقبلا.

أما زراعة الشوفان Avoine والذرة بأنواعها. وهي تدخل في صناعة الأعلاف للأنعام نجدها في تناقص مستمر وخاصة المساحة الخاصة بالذرة البيضاء Sorgho حيث وصلت إلى 43 هكتار خلال الموسم 2008-2009 ب- المساحة المخصصة لزراعة الخضر الطازجة حاولنا أن ندرس المساحة الزراعية للخضر وبصفة خاصة مادة البطاطا التي هي من المواد الأساسية للمجتمع الجزائري التي تستعمل بشكل يومي وتدخل في جميع مأكولاته بالإضافة إلى مادة الطماطم الطازجة وهي كذلك يكثر عليها الطلب ومادة البصل.

نجد أن المساحة المخصصة لزراعة البطاطا منذ موسم 1976-1977 إلى موسم 2008- 2009 كما نلاحظه في الجدول رقم (3) تزايدت المساحة بشكل قليل انتقلت من 74.910 هكتار إلى 105.121 هكتار رغم تزايد الطلب على هذه المادة نتيجة لتزايد السكان خلال هذه المدة أي ما يزيد عن أربعين سنة بقيت المساحة ثابتة دون زيادة.

أما المساحة المخصصة لزراعة الطماطم فبقيت ثابتة خلال الفترة المدروسة إلى غاية بداية الألفية الثالثة حيث بدأت تتوسع المساحة المخصصة لذلك.

المساحة المخصصة لزراعة الخضر الطازجة

الجدول رقم (3) **الوحدة: هكتار**

الموسم / المنتوج	1977/1976	1980/1979	1984/1983	1990/1989	1994/1993	2001/2000	2004/2003	2009/2008
البطاطا	74,910	76,010	71,900	102,430	75,300	65,790	93,144	105,121
الطماطم	13,290	19,020	13,316	18,020	13,380	16,760	19,432	20,789
البصل	13,530	14,140	18,990	22,530	22,280	30,300	35,303	42,662
المجموع	101,730	109,170	104,206	142,980	110,960	85,580	147,879	168,572

المصدر: مستخرج من مجموعة :ONS Annuaire statistiqu

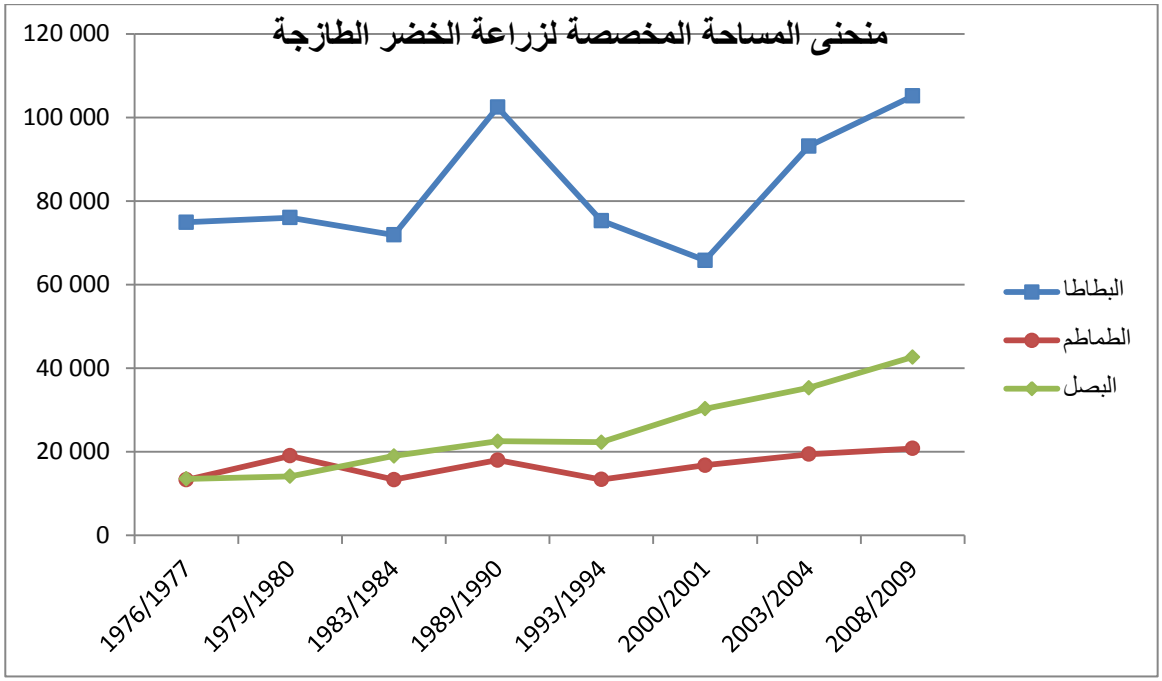

ج- أما المساحة المخصصة لزراعة البصل حسب الجدول رقم (3) فهي في تزايد مستمر من 13.520 هكتار في مرحلة السبعينات إلى 18.990 هكتار مرحلة الثمانينات إلى 22.280 هكتار في التسعينات، ثم تقفز هذه المساحة إلى42.662 هكتار في نهاية الألفية الثالثة من القرن الواحد والعشرين.

ما نلاحظه أن المساحة المخصصة لهذه الأصناف من المنتوجات في تزايد ولكنها غير كافية لمواجهة الطلب العام عليها وخاصة مادة البطاطا، التي يكثر الطلب عليها بحيث تلجأ الدولة في بعض موسم إلى الاستيراد.

ثم أن هذه المنتوجات هي خاضعة لنظام الري ونحن نعلم أن الري في الجزائر يتم عن طريق حفر الآبار الارتوازية أوالسدود وهذا ما يشكل صعوبة في توفير المياه ومصادرها النادرة.

د- المساحة المخصصة لزراعة الخضر الجافة :

تمثل الخضر الجافة في المحاصيل الفول والحمص والعدس من الجدول رقم (4)

المساحة المخصصة لزراعة الخضر الجافة

جدول رقم (4) **الوحدة :هكتار**

الموسم / البيان	1977/1976	1980/1979	1984/1983	1990/1989	1994/1993	2001/2000	2004/2003	2009/2008
الفول	35,450	52,480	64,752	48,470	49,820	31,450	36,777	32,278
العدس	13,760	16,620	22,840	3,530	1970	920	862	2588
الحمص	33,980	40,890	47,900	33,560	19,920	19,920	23,079	22,274
المجموع	83,190	109,990	135,492	85,560	71,710	52,290	60,718	57,140

المصدر: مستخرج من مجموعة ONS Annuaire statistique

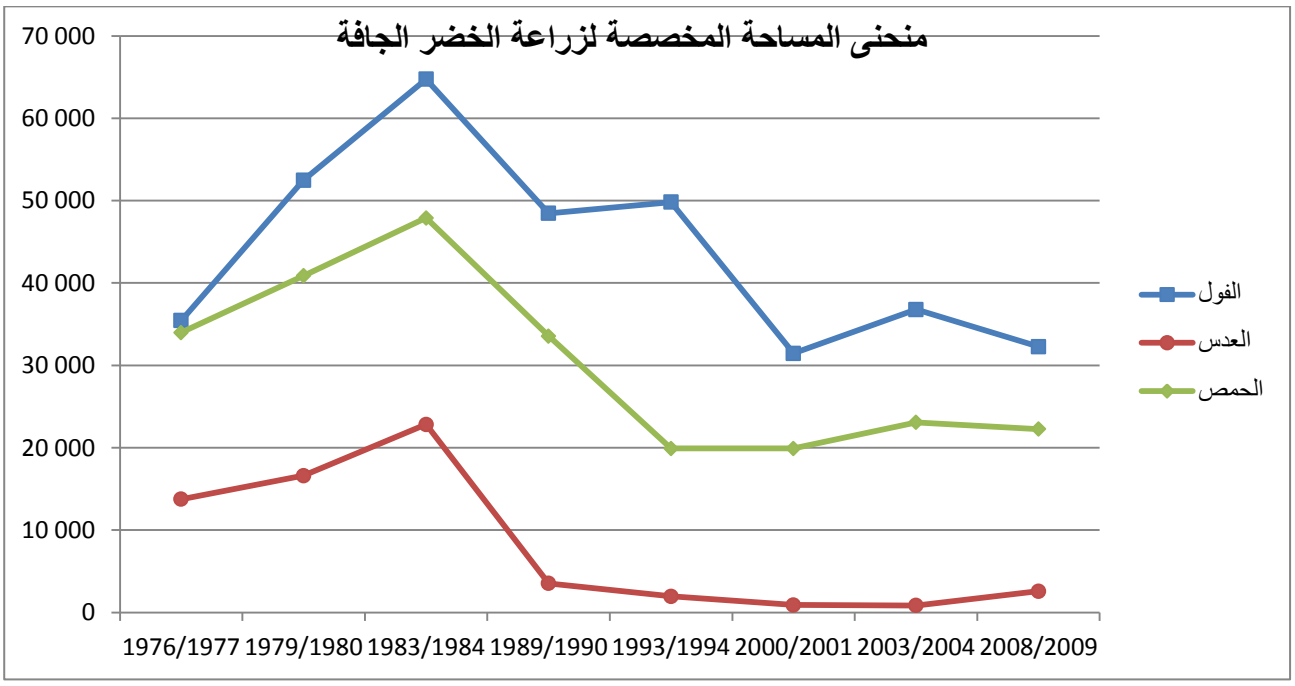

نلاحظ أن هذه المساحة بصفة عامة ثابتة تقريبا ومتجهة إلى التناقص، رغم الطلب المتزايد

على هذه المحاصيل الزراعية، إلا أن المساحات المخصصة لذلك في تناقص مستمر من سنة لأخرى رغم أن هذه المحاصيل لا تحتاج إلى سقي فهي تكتفي بكمية قليلة من مياه الأمطار، وبعض العناية من الفلاح. أما المساحة المخصصة لإنتاج محصول العدس فقد انتهت تقريبا فمن 13.760 هكتار في الموسم 1976-1977 لتصل في الموسم 2000-2001 إلى 920 هكتار.

ثم تتحسن نوعا ما هذه المساحة في الموسم 2008-2009 لتصل إلى 2588 هكتار. كذلك في مساحة محصول الفول حيث بقيت مساحتها مستقرة طوال الفترة أما المساحة المخصصة لزراعة الحمص فهي في تناقص مستمر من موسم لأخر.

ما يمكن ملاحظته من هذا الجدول(4) هوأن المزارع الجزائري قد تخلى عن هذه الأنواع من زراعة الخضر الجافة. وذلك بسبب انعدام أوقلة القوى العاملة الزراعية إضافة إلى انعدام الآلات الخاصة للتجميع وحاصدات هذه المحاصيل.

ه- المساحة المخصصة للزراعات الصناعية :

تتمثل الزراعات الصناعية في مادة الطماطم الصناعية، والشوندر السكري، والكلأ الصناعي وعباد الشمس فمن الجدول رقم (4 مكرر) نجد أن المساحة المخصصة لزراعة عباد الشمس والشمندر السكري قد توقفت ولم تعد هناك أية مساحة تزرع فيها هذه المحاصيل وذلك منذ موسم 1976-1977.

أما الطماطم الصناعية فنجد مساحتها لم تتغير كثيرا كما عليه منذ الفترة 1976-1977 التي كانت تمثل 9.470 هكتار ازدادت هذه المساحة قليلا في المواسم 2008 -2009 ووصلت إلى 12.173 هكتار وهذا لا يعبر عن التطور والتوسع في الأرض المخصص لزراعة هذه المادة الهامة والتي يتزايد الطلب عليها من سنة إلى أخرى.

إن الإهمال أوثبات في المساحة المخصصة لهذه المحاصيل يعود إلى نقص في القوى العاملة الزراعية لهذه المحاصيل إضافة إلى السعر غير المشجع للمزارع من أجل أن يستمر في زراعة هذه المحاصيل فنجد أن المنتجين الصناعيين يتحكمون في الأسعار حيث يفرضون أسعار متدنية على المزارعين. أما زراعة عباد الشمس والشمندر السكري فهي تخضع لتوفر المياه بكميات كافية لذلك وهي في عداد المنتهية انتاجها.

المساحة المخصصة للزراعات الصناعية

جدول رقم (4مكرر) **الوحدة :هكتار**

الموسم / البيان	1977/1976	1980/1979	1984/1983	1990/1989	1994/1993	2001/2000	2004/2003	2009/2008
الطماطم الصناعية	9,470	11,750	13,210	13,980	28,140	23,070	27,307	12,173
الكلأ الصناعي	243,530	363,460	468,840	439,970	389,980	243,520	341,176	43,930
عباد الشمس	990	70	/	/	/	/	/	/
المجموع	253,990	375,280	482,050	453,950	418,120	266,590	368,483	56,103

المصدر:مستخرج من مجموعة ONS Annuaire statistique

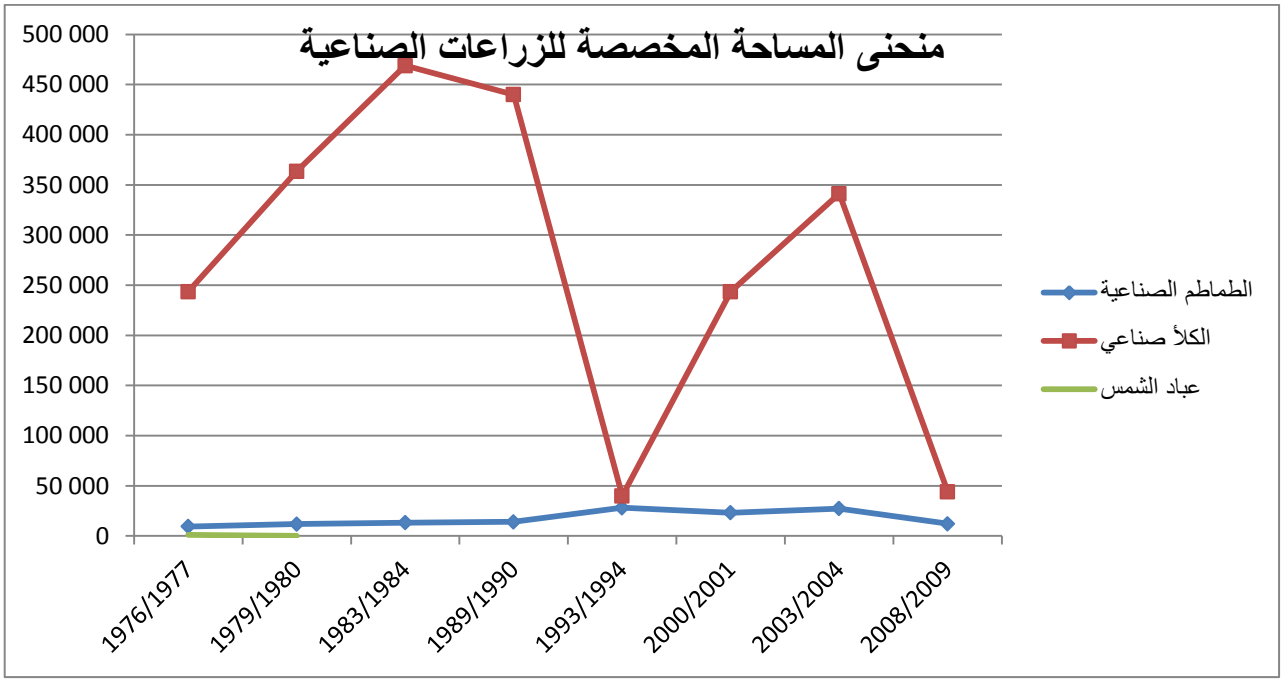

و-المساحة المخصصة لزراعة الأشجار المثمرة.

إن المساحة المخصصة لزراعة الأشجار المثمرة هي بصفة خاصة تخص الأشجار الزيتون والنخيل والتين. إضافة إلى الكروم والشبه الغابية حسب ما يظهره الجدول رقم (5).

المساحة المخصصة لزراعة الأشجار المثمرة

جدول رقم (5) **الوحدة :هكتار**

الموسم / البيان	1977/1976	1980/1979	1984/1983	1990/1989	1994/1993	2001/2000	2004/2003	2009/2008
الكروم	228,520	196,600	177,160	101,890	78,830	69,680	99,432	/
الزيتون	167,020	179,540	161,260	170,170	161,260	177,220	226,337	288,442
النخيل	70,250	70,610	71,160	78,640	85,230	104,390	136,774	160,867
التين	38,090	38,990	38,430	44,700	41,900	38,070	45,920	187,261
المجموع	503,880	485,740	448,010	395,400	367,220	389,360	508,463	683,505

المصدر: مستخرج من مجموعة ONS Annuaire statistique

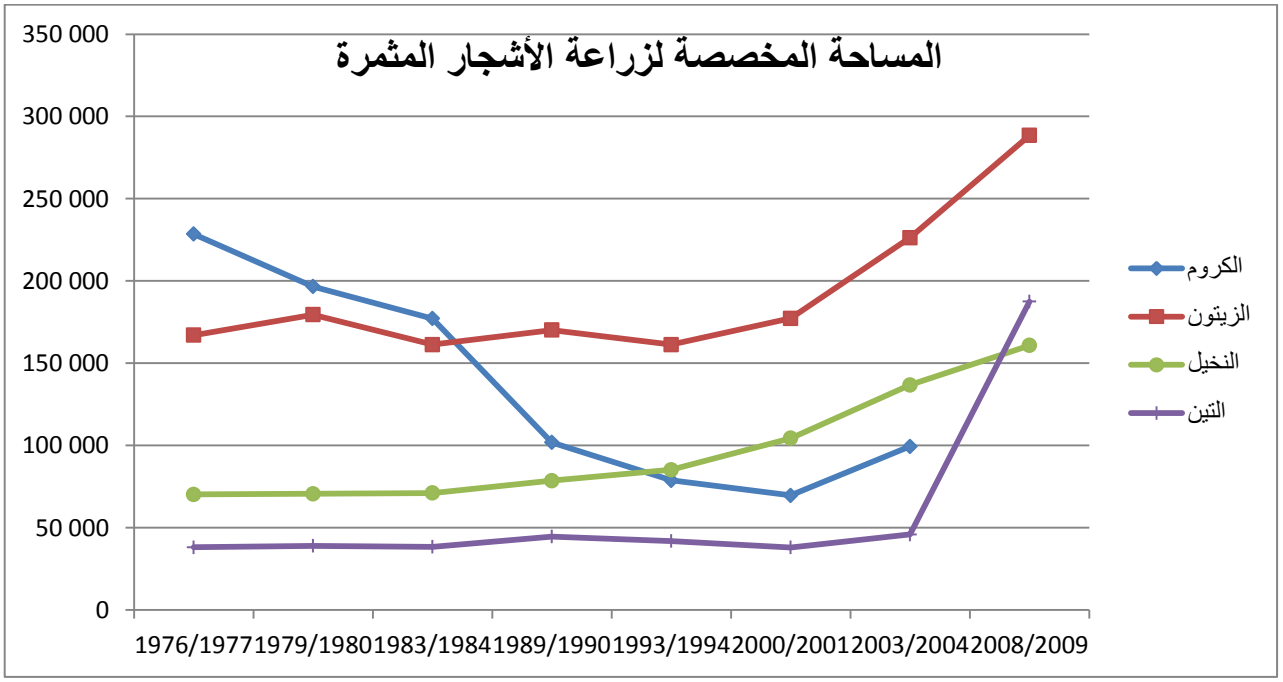

هي المساحة المخصصة لزراعة الكروم وهي تشكل نسبة 35% من المساحة المزروعة بالكروم خلال المرحلة المدروسة، وهذه المساحة لا تحتاج إلى سقي أوالرش كذلك شجر الزيتون فهولا يخضع للري إلا في بداية غرسه.

أما النخيل والتين فهويحتاج إلى الماء،وبذلك مساحتها تبقى ثابتة طوال الفترة خاصة المساحة الموجهة لزراعة النخيل كانت 70.250 هكتار في الموسم 1976- 1977 لتصل المساحة إلى 85.230 هكتار في الموسم 1993-1994 فهي تزداد لتصل إلى 160.867 هكتار في الموسم 2008-2009.

أما مساحة الأرض الموجهة لغرس أشجار التين فهي ثابتة طوال الفترة فهي 38.096 هكتار في الموسم 1976-1977 وتصل إلى أقصاها في الموسم 2008-2009 46.935 هكتار إن الأشجار المثمرة التي زرعت حديثا فهي في تزايد مستمر من سنة لأخرى وهذا نتيجة لسياسة الصندوق الوطني للتنمية الريفية F.N.D.R.A والذي بوشر في تطبيقه منذ سنة 2000 فنجده قد تجسد في زراعة المساحات التالية حسب الجدول رقم (6)

المساحة المغروسة أشجار مثمرة 2000- 2009

الجدول رقم (6): الوحدة: هكتار

2009-2008	2008-2007	2007-2006	2006-2005	2005-2004	2004-2003
187.261	179.968	176.723	162.796	140.044	120.402

المصدر:مستخرج من مجموعة ONS Annuaire statistique

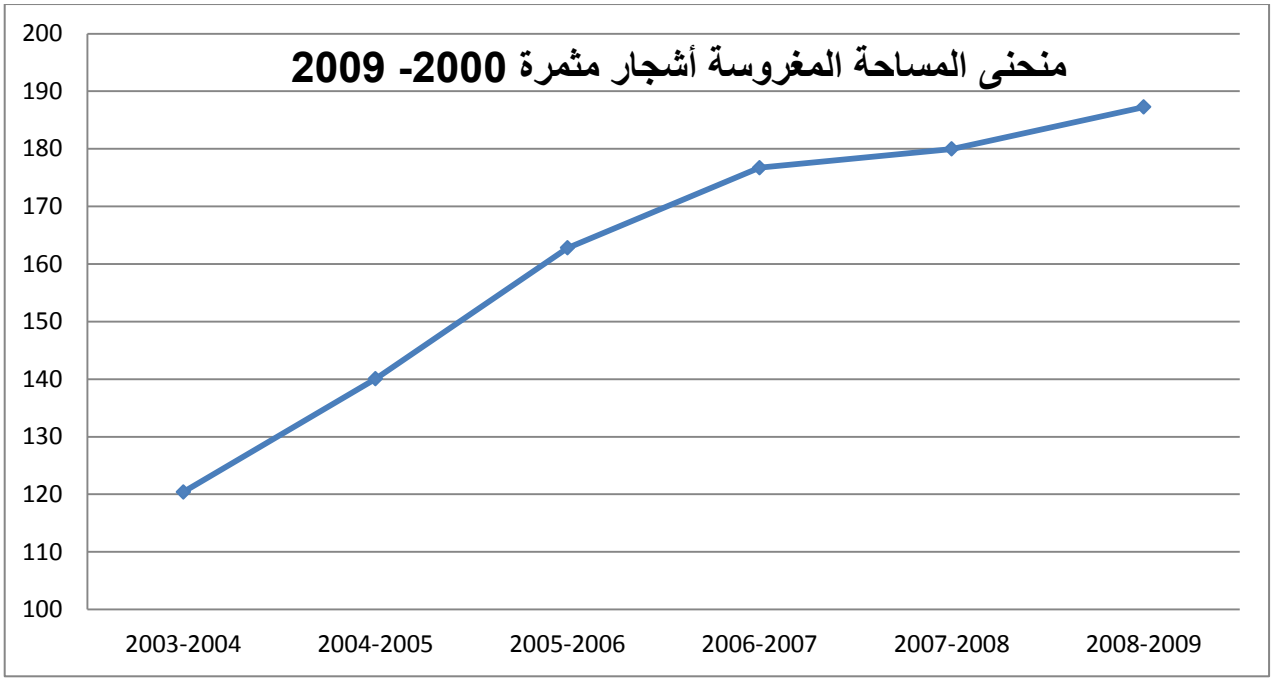

ا نلاحظ في الجدولة رقم (6) هناك تزايد في المساحة المخصصة لزراعة الأشجار المثمرة وهي تتشكل من عدة أصناف من الأشجار المثمرة مثل المشمش والتفاح والبرتقال. ...

أما مساحة الأراضي المروية الخاضعة للرش والتي تستخدم في زراعتها نظام الرش بأنواعه فهي مساحات يغلب عليها طابع الأشجار المثمرة، وهذه المساحة نجدها في تزايد مستمر منذ 1986 حيث كانت تقدر مساحتها 269.940 هكتار[1] لتصل مساحتها في الموسم 2005-2006 إلى 835.520 هكتار وهي تمثل 4.5 %من الأراضي الصالحة للزراعة[2] إلا أنها

[1] Direction des statistiques – Tableau d'économie Algériennes 1970 P. 111
[2] Ahmed Ben Bitour – l'Algérie au MILLINAIRE P. 168

تزايدت بحوالي ثلاثة أضعاف عما كانت عليه في السابق، وهذه المساحات تغطي من خلال إنتاجها الطلب الداخلي على هذه السلع، ولها قدرة على التصدير إن وجدت اهتمامات بذلك. ...

المبحث الثاني : الموارد المائية.

المطلب الأول :الأمطار في الجزائر.

للأمطار أهمية خاصة في الجزائر لأنها تعتبر المصدر الأساسي لتزويد كل أشكال الموارد المائية بالمياه كما أنها تلعب الدور الرئيسي في الاقتصاد الزراعي لأن الزراعة في الجزائر مرتبطة ارتباط وثيق بسقوط الأمطار إضافة إلى محدودية المناطق الزراعية المعتمدة على الري (السقي).

تتوزع الأمطار في الجزائر حسب عدة خصائص. ففي منطقة الشمال وفي فصل الشتاء تستقبل هذه المناطق ثلثي كميات المطر، وتكون أعلى نسبة من تساقط المطر على الساحل حيث تزيد بصفة عامة على 1000 ملم/سنة، ثم تتدنى كمية الأمطار كلما اتجهنا جنوبا، ومن منطقة الأطلس التلي التي تكون فيها كمية الأمطار بين 200-400 ملم/سنة[1]. إن هذه الأمطار تتساقط أساسا في فصل الربيع والخريف،أما منطقة الصحراء فيغلب عليها الجفاف على مدار السنة وتقل بها الأمطارعن 200 ملم/سنة[2].

إن المياه في الجزائر تعد من الموارد الزراعية الطبيعية الأكثر ندرة،وهوبذلك يمثل خطرا على أوضاع القطاع الزراعي وإمكانية تطوره ونموه حيث تعتمد معظم مساحتها الزراعية في سقيها على الأمطار إضافة إلى تذبذب سقوطها وعدم انتظامها. فالجزائر من الدول التى تمر بفترات جفاف بين سنة وأخرى مما يؤثر في تحديد إنتاجية المواسم الفلاحية وفي حجم الإنتاج الزراعي، حيث يكون متوقفا على حالة الجفاف التي يمر بها الموسم الفلاحي في الوطن إضافة إلى ندرة الأمطار من حيث الكمية والكثافة، وكذلك من حيث الهطول وتوزعها بانتظام بين المناطق في الأوقات المناسبة عند هطولها خاصة للمحاصيل الزراعية الحبوب.

إن سقوط الأمطار والثلوج تؤثر بصورة مباشرة على مصادر المياه. أمطار المياه السطحية والجوفية، وكذلك مع مخزون المياه. فالمورد المائي في الجزائر هومورد سطحي

[1]- د / محمد الهادي العروف- أطلس الجزائر والعالم مرجع سبق ذكره ص 15
[2]- نفس المرجع السابق ص15

بشكل عام باعتباره مصدر تغذية للأحواض الجوفية والمجاري السطحية والأودية والينابيع فهوغيردائم.إذ تقدر حجم الأمطار الهاطلة في الجزائر سنويا بـ 291.476 مليار متر مكعب في السنة [1].

إن مصدر المياه يعتبر غير دائم إضافة إلى أنها سطحية. وتنتهي هذه الأمطار في مصبات أما البحر أوفي الصحراء حيث يذوب هناك في الأعماق. أما المياه الجوفية فرغم إن الدولة لم تقم بعملية مسح يكشف عن أحواضها الجوفية ومعرفة نوعية وكمية المياه نتيجة قلة الأبحاث وقلة الدراسات الهيدرولوجية.

فحسب بعض الإحصاءات المتوفرة يقدر حجم المياه الجوفية بنحو20مليار متر مكعب[2]التي تمثل المصادر الطبيعية من المياه المتجددة منها17 مليار متر مكعب يتم استغلالها والتي تضم 13.4 مليار متر مكعب من المياه السطحية و3.6 مليار متر مكعب من المياه الجوفية[3]. أما المياه الجوفية المخزونة، فحسب بعض التقديرات لسنة 1993 يقدر حجمها بـ 1500 مليار متر مكعب في السنة من المياه الجوفية المستخدمة فقد بلغ حجمها 2 مليار متر مكعب سنويا[4].

من هذه الخصائص نجد أنه من الواجب التحكم في الموارد السطحية المتوفرة بحكمة وعناية كافية لتغطية وتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الإنتاج الزراعي والاحتياجات الاجتماعية للماء الشروب، وطلب القطاع الصناعي لاستخدامه في إنتاجه.

إن الزراعة والزراعة الحقلية بصفة عامة في الجزائر تعتمد وبنسبة 100%على الري السطحي وبهذه الطريقة تنخفض كفاءة الري بنسبة 50%[5]وتضيع المياه أي الموارد المائية هدرا دون فائدة. فالتحكم في الموارد المائية المتاحة يتم عن طريق التحكم في روافد الأنهار وإنشاء السدود والخزانات حتى تزيد من المساحات المسقية أوالمروية. فالجزائر لها مساحات

[1]- د/عادل العضايدة–الصراع على المياه- في الشرق الأوسط (الحرب والسلام) دار الشروق 2005 الطبعة الأولى عمان الأردن ص407
[2]- د| عمر الأشرم –اقتصاديات المياه في الوطن العربي –مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت الطبعة الأولى 2001 ص 150
[3]- AZZOUG KARDOUNI : Environnement de développement durable enjeux et défis Pub Sud 2000. P 124
[4]-د|عادل محمد العضايلة –الصراع على المياه مرجع سبق ذكره ص51
[5] - د| عمر الأشرم -اقتصاديات المياه في الوطن العربي مرجع سبق ذكره ص150

شاسعة ولها طاقة استيعابية للأمطار كبيرة من خلال مساحتها الكبيرة إلا أنها لم تستغل بشكل كامل وجيد لمواردها المائية منذ الاستقلال.

أما حجم الموارد المائية الجوفية المخزنة تحت الأرض فتقدر حسب بعض الدراسات بـ 1500مليار متر مكعب ويستخدم منها فقط 2900مليون متر مكعب[1]. وهذه الطبقة الحاملة للمياه طبقة الصخور الرملية النارية في الصحراء الكبرى على شكل خزانات رئيسية وأحواض ثانوية، ويتمركز هذا الحوض في العرق الكبير ويمتد ليصل إلى الأراضي التونسية وكذلك حوض تندوف [2].

أما سياسة تحلية مياه البحر في الجزائر فهي حديثة العهد ولم تهتم بها الدولة إلا في السنوات الأخية من الألفية الثانية وهذا بعد أن تزايد العجز أوالنقص في الموارد المائية، مما أجبرها على العمل بسياسة تحلية المياه رغم ارتفاع تكلفة تحلية مياه البحر مقارنة باستخراج المياه من المصادر الطبيعية الجوفية إضافة إلى آثارها البيئية على البحر وارتفاع ملوحة البحر وخاصة وأن البحر الأبيض المتوسط بحر مغلق مما يؤثر على المياه البحرية والثروة السمكية.

أما بالنسبة لمعالجة مياه الصرف الصحي فقد توجهت الجزائر إلى هذه الطريقة حديثا بعد أن تفاقمت الأزمة وتزايد الطلب على المياه الشروب وعملت على أن توجه المياه المعالجة من مياه الصرف الصحي لاستخدامها من بعد التكرير لغرض الري الزراعي.

[2] - د| صادق الدبيات الموارد الزراعية العربية منشورات جامعة حلب - سوريا 1995- ص 44
[3]- د| صادق الدبيات الموارد الزراعية العربية منشورات المرجع السابق ذكره ص52

المبحث الثاني : الموارد المائية.

المطلب الثاني :السدود في الجزائر.

لم تهتم الجزائرية ببناء السدود المائية في السنوات السابقة رغم اعتمادها في سياستها الاقتصادية على الثورة الزراعية والصناعة التصنيعية منذ السبعينات في مخططاتها الاقتصادية، فالجزائر تعد من البلدان الزراعية منذ القدم بقيت كذلك إلا أن الزراعة همشت بشكل كبير بعد الاستقلال وتم ذلك عن طريق تخفيض حصة الاعتمادات المخصصة للقطاع الزراعي في مختلف البرامج التنموية الوطنية بالنسبة لمجموع القطاعات. فنجد أن هذه الاعتمادات تتناقص. .من مخطط إلى أخر. ففي المخطط الثلاثي 1967- 1969 كانت مخصصات القطاع الفلاحي 26%من مجموعة المخصصات المعتمدة في تلك الفترة، لتنخفض هذه النسبة من المخصصات إلى 14%في المخطط الرباعي الأول 1970-1973 ثم تنخفض أكثر في المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 إلى11% لتتلاشى هذه النسبة أكثر من المخطط الخماسي الأول 1980-1984 إلى 06%[1]، إضافة إلى أن حصة الاستثمار في المياه خاصة نجد أن نصيبها من حجم الاستثمارات العامة في المخطط الرباعي الثاني نسبتها لا تتجاوز 01%[2] . وبذلك بقي القطاع كما هودون تحديث في مزروعاته ومساحته، بل خسر الكثير من أراضيه الزراعية وأشجاره المثمرة.وموارده المائية من خلال الإهمال واستخدام الأراضي الزراعية في غير وجهها وهي البناء.

لقد أعطت الجزائر أهمية كبيرة للاستثمار في القطاعات الأخرى الغير زراعية مما أدى إلى نموها بمعدلات متواضعة مقارنة بالمعدلات نموبقية القطاعات، وأبقت تلك السياسات القطاع الزراعي متخلفا في إنتاجيتها المحصولية أوفي أسلوب استخدامه للموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة.

1- عبد العزيز رطيان– الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985- منظمة العمل العربية – المعهد العربي للثقافة العالية وبحوث العمل بالجزائر. المطبوعة الجامعية الجزائر 1992 ص 60

[1] – Mohamed Khiati –l'agriculture Algérienne de l'ère précoloniales aux réformes libérales A.N.E.P 2008 P 154

لقد كانت الجزائر وما زالت تعاني من نقص في المياه وهوفي تناقص مستمر في المدى القريب نتيجة تزايد الطلب على المياه للشرب أوللري وعلى اعتبار أن الموارد المائية محدودة وهي متوفرة نسبيا عند هطول الأمطار وكذلك المياه الجوفية مثل ما أسلفنا القول سابقا وحاجة المجتمع والزراعة للمياه هي حاجة ملحة يتطلب بناء سدود لتجميع الكميات من المياه المتساقطة على شكل مطر وحفظها في السدود وعدم تركها تذهب هدرا سواء في المصبات البحرية أوتركها تغور في رمال الصحراء، وبذلك عملت السلطات الجزائرية كحل أمثل لمواجهة ندرة المياه على بناء السدود من أجل مواجهة ومحاولة تفادي الأزمة المائية الحالية والمستقبلية إضافة إلى تلبية حاجة السكان من الطلب على المياه وكذلك حاجة الزراعة للمياه نتيجة توسع الأراضي المسقية. فالأراضي المروية في الجزائر تبلغ نسبتها 7.5% من مجموع المساحة الصالحة للزراعة.ولكن هناك نسبة 10%[1] من هذه الأراضي تستخدم نظام الري بالرش أوالري المحوري أوالتقطير.**G**out a goute.

إن الجزائر تعرف فترات جفاف من حين لآخر، وهذا الجفاف يلعب دورا في تحديد إنتاجية المواسم الفلاحية ومن ثم حجم الإنتاج الغذائي.فنجد، فالإنتاج الغذائي متوافق مع حالة الجفاف الحاصلة في البلاد وخاصة إنتاج الحبوب كما سنلاحظه لاحقا في الفصل الثالث تسعى الجزائر لتطوير الهياكل القاعدية للري مثل بناء السدود الكبيرة والمتوسطة والصغيرةلتخزين المياه السطحية واستخدامها في الزراعة والشرب وكذلك المياه الجوفية.وهومنالمصادر الأساسية للمياه في الجزائر.

لقد بلغ عدد السدود التي دخلت مرحلة الاستغلال إلى غاية سنة2004 نحو55 سد مستغل حسب الجدول رقم(7).

[1] –Mohamed Khiati – L'agriculture algérienne . IBID. P.160

جدول رقم (7): **السدود المستغلة 2004/04/20** **الوحدة :100 x 10 م^3**

الرقم	السد	الولاية	السعة	الرقم	السد	الولاية	السعة
01	بن يهدل	تلمسان	63	29	قدارة	بومرداس	146
02	مقروش	تلمسان	15	30	بن عمران	بومرداس	17
03	سيدي عبدلي	تلمسان	110	31	حميز	بومرداس	21
04	بوغرارة	تلمسان	177	32	لكحل	البويرة	30
05	سارينو	سيدي بلعباس	22	33	تقسيت	تيزي وزو	175
06	شرفة الثاني	معسكر	82	34	قصوب	المسيلة	31
07	ومزرت	معسكر	100	35	عين زقادة	سطيف	125
08	بوحنيفية	معسكر	73	36	حمام قدوز	ميلة	45
09	فرقوق	معسكر	18	37	عين دالية	سوق اهراس	82
10	مرجة سيدي عابد	غليزان	54	38	شارف	سوق اهراس	141
11	قرقار	غليزان	450	39	زرد يساتي	سكيكدة	31
12	بن عودة	غليزان	235	40	قنطرة	سكيكدة	125
13	جرف التربة	بشار	350	41	ع دباغ	قالمة	220
14	يرزينة	البيض	132	42	شافية	الطارف	171
15	نجدة	تيارت	56	43	فم القيس	خنشلة	3
16	رحموش	تيارت	41	44	بابار	خنشلة	41,33
17	ع بوقرة	تسمسيلت	13	45	فم الغرزة	بسكرة	47
18	سيدي يعقوب	تسمسيلت	280	46	مكة	الطارف	51
19	واد فضة	شلف	228	47	فم الغزال	بسكرة	55,5
20	دردر	عين الدفلة	115	48	زيت أمبا	سكيكدة	117,39
21	حريزة	عين الدفلة	70	49	بني زيد	سكيكدة	40
22	غريب	عين الدفلة	280	50	القرارم	جيجل	135,8
23	واد ملوك	عين الدفلة	127	51	مدور	باتنة	62
24	بوقزول	المدية	55	52	بني هارون	ميلة	930
25	بورومي	البليدة	220	53	ج دزيوة	وهران	13
26	لدرات	المدية	10	54	ايغيل امدن	بجاية	100
27	مراد	تيبازة	0,7	55	الراقن	جيجل	200
28	بوكروان	تيبازة	97				

المصدر:O.N.S. L'agriculture en quelques chiffres résultat 2007 édition 2008 n° 38 P29

إن السدود المقامة في الوطن نجدها متمركزة في الشمال حيث تكثر فيها تساقط الأمطار خلال السنة. فالمنطقة الشمالية التلية وهي تشكل 7% من مساحة الجزائر تتلقى 92% من تهاطل الأمطار الإجمالية في الوقت الذي تبقى فيه المياه الجارية في المنطقة السهبية من الأطلس الصحراوي ضعيفة وقليلة التوفر.

إن سعة السدود التي أنشئت تتراوح بين كبيرة متوسطة وصغيرة. فأكبر السدود هوسد بني هارون في ولاية ميلة التي تبلغ سعته 930 مليون متر[1] مكعب ولم يبلغ سعته التجميعية القصوى إلا سنة 2012 حيث بوشر في تفريغ المياه الزائدة المتحصل عليه من أمطار،وهذا السد يعول عليه في تغطية الطلب على المياه الصالحة للشرب والري الزراعي، وأصغر السدود هوسد فم القيس في ولاية خنشلة وتبلغ سعته 3 مليون مت مكعب وهوموجه للري وأغلب السدود هي سدود متوسطة الحجم.

لقد بلغ عدد السدود المنجزة ودخلت العمل سنة1997 هي 37 سد وكانت سعتها التجميعية ما مقداره 1.3 مليار متر مكعب سنويا[2] من المياه.

[1] -الخبر –جريدة يومية مستقلة 8|9|1997

[2] -د/ سامر خيمر- خالد حجازي- أزمة المياه في المنطقة العربية- الحقائق والبدائل الممكنة- المجلس الوطني للثقافة والفنون الأدبي الكويت 1996

الجدول رقم (8) التوزيع السنوي لمياه خلال 1990- 2002 **لوحدة: Hm^3**

السنة	مياه شرب/ مياه صناعية	الري	المجموع	نسبة استخدام المياه* في الري من مجموع %
1991	273.22	296.22	569.46	52.00
1992	275.20	355.27	630. 47	56.35
1993	355.80	294.51	650.30	45.28
1994	345.82	145.51	491.33	29.61
1995	346.41	254.25	600.66	42.32
1996	318.13	411.90	730.03	56.42
1997	301.38	362.32	663.70	54.59
1998	299.46	291.30	590.76	49.30
1999	288.24	260.68	548.92	47.48
2000	400.00	180.00	580.00	31.03
2001	413.00	385.20	798.30	48.25
2002	326.05	271.40	597.45	45.42

المصدر :د/ سامرخيمر- خالدحجازي- أزمةالمياهفيالمنطقةالعربية- الحقائقوالبدائلالممكنة-
المجلسالوطنيللثقافةوالفنونالأدبيالكويت 1996 ص 83

* استخرجه الباحث من الجدول رقم 8

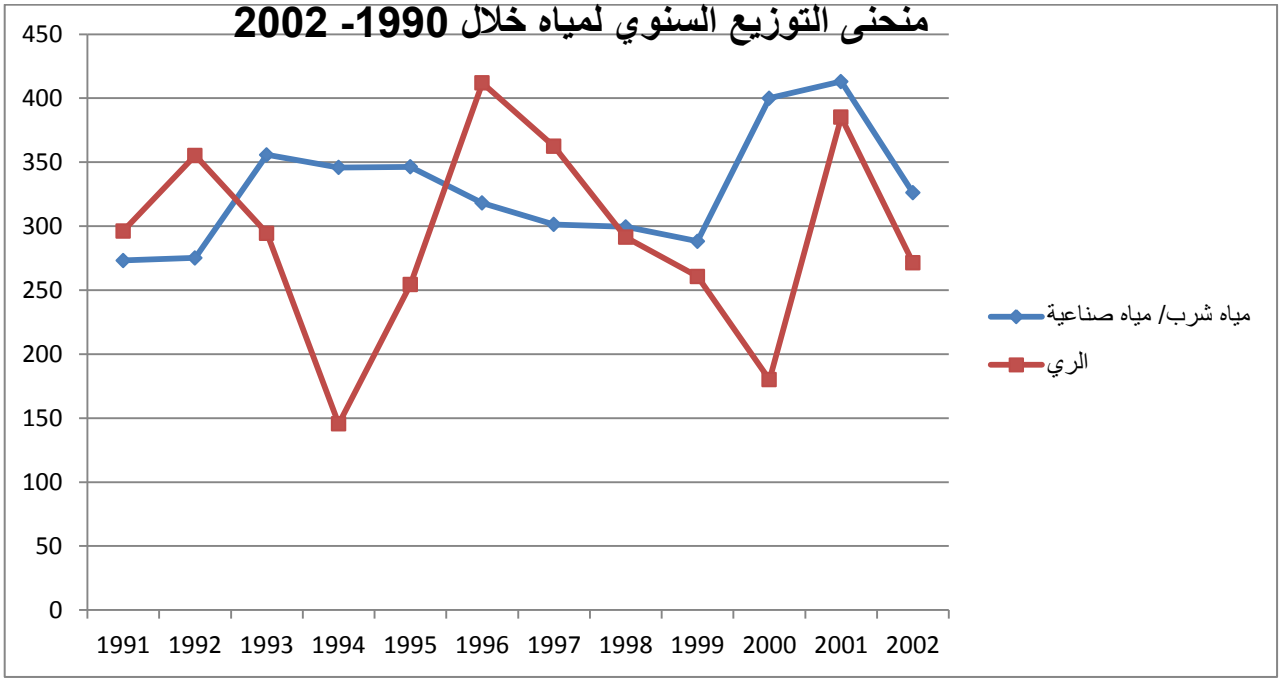

نجد أن مجموع المياه الموزعة خلال الفترة 1990-2002 لم تتغير كثيرا ما عدا في بعض السنوات حيث يرتفع منسوب المياه وينخفض في سنوات أخرى. وهذا يعود إلى نسبة الأمطار المتهاطلة. فالجزائر خاضعة لفترات جفاف بين فترة وأخرى. .مثل ما ذكرنا سابقا.

كما نلاحظ من الجدول رقم 8أن حجم المياه الموزعة والمستخدمة في الري تشكل نصف المياه الموجهة للشرب والصناعة. فنسبتها كانت52% سنة 1991 لتصل هذه النسبة إلى 56.42 % وفيسنة 1996 تنخفض إلى 29.61% سنة 1994ثم تزداد نسبة المياه الموجهة للري إلى 45.42% سنة 2002 وهذا يعود لتذبذبهطول الأمطار وحجمها.

تبقى الجزائر مهددة بندرة المياه ومعرضة للأزمة المائية في المدى المنظور حسب بعض الدراسات والتوقعات إن لم تتدارك الوضع وذلك باتخاذ سياسات مائية فعالة من التسيير الكفء للموارد المائية وتوعية المجتمع في ترشيد استهلاكه للمياه لأن الماء هوجزء من التنمية الاقتصادية ويساهم بشكل كبير في زيادة الدخل الوطني والفردي ويقلل من الوفيات بذلك يزيد من توقع الحياة عند الولادة.

المبحث الثاني :الموارد المائية

المطلب الثالث:السياسة المائية في الجزائر

لا توجد في الجزائر سياسة فصل بين المياه الخاصة للاستعمالات المنزلية أوالمياه الصالحة للشرب والمياه الموجهة للاستخدامات الصناعية أوالمياه الموجهة للاستخدامات الزراعية. في سنة 1996 أعطت الدولة الجزائرية أهمية خاصة للمياه المستعملة في المنازل أي مياه الشرب من خلال المادة 12من قانون المياه الصادرة سنة 1996[1] إذ ينص على الأولوية لاستخدام المياه لتغطية الطلب على المياه الصالحة لشرب السكان والحيوان ثم تلبية طلب الزراعة ثم بعد ذلك طلب الصناعة، لكن الحاجة للمياه الصالحة للشرب والاستعمالات المنزلية هي في تزايد ومرتبطة بتزايد السكان والتوسع الذي يحدث في المدن مع عامل الهجرة من الريف إلى المدينة.

توجه الجزائر أكثر من النصف من مواردها المائية للاستهلاك المنزلي والصناعة وهذا يعني أن اهتمام الجزائر متجها إلى الصناعة وليس إلى الزراعة. كذلك تغطية طلب المدن من المياه الصالحة للاستعمال بشكل متزايد سنويا وهذا ما زاد في تعميق ندرة المياه وأصبح هناك عجز حقيقي وهذا ما شكل مشكلة حقيقية وعميقة في المدى المنظور إن لم تعمل السلطات لتفادي ذلك.

إن الحاجة إلى الماء الشروب هي في تزايد نتيجة للنمو السكاني الذي يتوقع أن يصل عددهم سنة 2030الى47380314 نسمة [2]حسب فرضية بعض الدراسات. ويتوقع أن يصل حجم السكان في دراسات أخرى سنة 2047 الى 78 مليون نسمة[3]. هذا التزايد السكاني والمتمركز تزايده في المدن بنسبة تصل إلى أكثر من 70% من السكان وذلك حسب الإحصاء

[1] -AZZOUG KORDOUN environnement et développement durable Ibid. P132

1- O. N.S collection statistiques –série :3 n°106 projection de population a l'horizon 2030 Décembre 2004 p. 202

[3]- د/سامر مخيمر – خالد حجازي أزمة المياه في المنطقة العربية – الحقائق والبدائل الممكنة- الجلس الوطني للثقافة والفنون الأدبي الكويت 1996 ص83

السكاني الذي أجري سنة 2008. فمن الواجب تجنيد كل الإمكانيات المتوفرة من الموارد المائية سواء كانت سطحية أم جوفية وتوجيهها إلى تلبية طلب السكان الذين هم في تزايد مستمر.

إن ندرة المياه في الجزائر تشكل هاجسا كبيرا لدى السلطات فالمياه غير متوفرة بشكل يكفي طلب المدن من المياه الصالحة للاستعمال والزراعة التي أصبحت تتطلب أكثر فأكثر الوفرة المائية للإنتاج الغذائي إضافة إلى طلب الصناعة على المياه لاستخدامها في الإنتاج الصناعي فنجد أن هناك عجز حقيقي في تلبية الحاجات الأساسية للسكان وللقطاعات الاقتصادية والجدول رقم 9 يوضح ذلك.

الجدول رقم9 الموارد المائية الحالية والمستقبلية في الجزائر الوحدة : مليار$م^3$/سنة

العام	تعداد السكان	الموارد المائية					الاحتياجات المائية				نصيب الفرد الموارد المائية 32 سنة	فجوة الموارد المائية	
		تقليدية		غير تقليدية		إجمالي	متجددة %	مشرب	صناعة	ري	إجمالي	أ	ب
		سطحية	جوفية	تحلية	معالجة								
1990	25	13,5	3,5	0,05	/	17	16	1,37	0,26	2,73	4,36	12,85	(-) 7,75
2000	33	13,5	3,7	0,1	/	17,3	16	2,6	0,5	3	6,1	11,2	(-) 15,7
2025	52	13,5	3,7	0,15	/	17,35	16	5,67	1,1	3,67	10,44	6,91	(+)34,65
2040	78	13,5	3,7	0,2	/	17,4	16	8,36	1,36	4,25	14,20	13,16	(-) 60,6

المصدر: د/ سامر مخيمر - خالد حجازي – أزمة المياه في المنطقة العربية الحقائق والبدائل الممكنة – عالم المعرفة رقم 209 سلسلة ثقافية شهرية يصدرها المجلة الوطن للثقافة للفنون والآداب – الكويت مارس 1996. ص 83

من خلال الجدول رقم 9 نجد إن الموارد المائية في الجزائر هي موارد تقليدية سطحية أي أنها تعتمد على الأمطار كما سبق وتكلمنا عنه فهي تستقبل كمية من الأمطار المقدرة هطولها طوال السنة حوالي 13.5 مليارمتر مكعب سنويا.[1]

[1] – O.N.S Données statistiques n°496 les résultats préliminaires 2008 5eme recensement général de la population et de l'habitat

أما المياه الجوفية وهي متواجدة بصورة أساسية في المناطق الصحراوية فهي موجودة في الأعماق وهي مكلفة في حفرها وضخها إضافة إلى أنها ثروة مائية غير متجددة فهي ناضبة وإن تجددت فإنها تتجدد كل 400 سنة مقابل 17 سنة لتجديد البحيرات و16 سنة للأنهار[1]كما أن المياه الجوفية يمكن أن تضيع عبر الطبقات الأرضية Les nappes ونحن في حاجة إليها من الناحية الاقتصادية الاجتماعية. فالمياه الجوفية هي من المصادر الرئيسية في الجزائر مع مياه الأمطار أو السطحية.

أما سياسة تحلية المياه من البحر رغم أن الجزائر لها ساحل طوله أكثر من 1200 كم إلا أنها لم تتوجه إلى هذه الطريقة إلا في نهاية التسعينيات. ووصلت قدرتها على تحلية المياه سنة 2000 إلى 0,1 مليار متر مكعب في السنة.

أما المياه الناتجة عن معالجة مياه الصرف الصحي التي تفرزها المدن وهي كذلك سياسة بدأت حديثا في إنشاء محطات لمعالجة المياه الصادرة بصفة خاصة من المناطق الصناعية وإفرازاتها وهي كذلك مكلفة. أما المصادر المائية المتجددة فهي كذلك ثابتة لأنها تعتمد بشكل أساسي على الأمطار وهي سطحية. إن حجم المياه المتوفرة والمعروضة لمواجهة الطلب على المستوى الوطني لا تفي إلا حوالي 50%من الطلب الإجمالي أي أن هناك عجز أو نقص في تغطية الطلب ولذلك يعاني المجتمع من نقص المياه وندرتها. فحاجة المجتمع للمياه في تزايد مع تزايد السكان فنجد أن المجتمع الجزائري كان في حاجة من المياه سنة 2000 تقدر بـ 6,1 مليار متر مكعب في السنة ويتوقع أن تكون هذه الحاجة (الطلب) 10,44 مليار متر مكعب سنة 2025 ليزداد الطلب في سنة 2040 إلى 14,20 مليار متر مكعب لمواجهة الزيادة السكانية التي ستكون 52 مليون نسمة سنة 2025 أنظر الجدول رقم (9).

إن سياسة توزيع المياه حسب حاجة القطاعات الصناعية والزراعية والسكان غير متوازنة حيث نجد أن طلب السكان على المياه الشروب في تزايد مستمر حيث كانت حاجة السكان لسنة 1990 هي 1,39 مليار متر مكعب وفي سنة 2000 كانت 2,6 مليار متر مكعب

1:الخبر جريدة جزائرية مستقلة 08/ 1997/09

لتكون حاجة سكان المدن المتوقعة سنة 2047 إلى 8,36 مليار متر مكعب. فلقد تضاعفت الطلبات المتوقعة على الماء الشروب 8 مرات بينما نجد أن الطلب على المياه المستخدمة للري كانت تمثل نصف حجم المياه الموجهة للشرب مما يعني أن حاجات الزراعة للمياه في تزايد ولكن حاجة السكان أكثر.

ويبقى القطاع الصناعي هو الأقل استهلاكا للمياه في الجزائر بعدما كان الأكثر استهلاكا في السنوات السابقة. أما نصيب الفرد من الموارد المائية فهي في تناقص مستمر رغم أن المياه ليست بالسلع الكمالية ولا يمكن للفرد التخلي عن استهلاكها واستخدامها. بل هي ضرورية للحياة، ولأنه لا يوجد بديل للمياه فلكل فرد من المجتمع له الحق في الحصول على أدنى كمية من المياه ليستمر في الحياة، فهناك حوالي 39,8 % من السكان[1] أوأكثر في الجزائر يعانون من ندرة المياه.

[1] الخبر :جريدة جزائرية مستقلة 11 /2007/03 عدد رقم 4158

الجدول رقم: 10 نصيب الفرد الواحد من المياه في الجزائر الوحدة:م3/سنة

السنة	1990	2000	2020	2025	2047
بالمتر المكعب	689	576	450	322	323

المصدر

1- د.محمود الأشرم اقتصاديات المياه في الوطن العربي – مركز دراسات الوحدة العربية بيروت الطبعة الأولى 2001

2- AZZOUGKardoni Environnement et développement durable/ enjeux et défis publi-sud

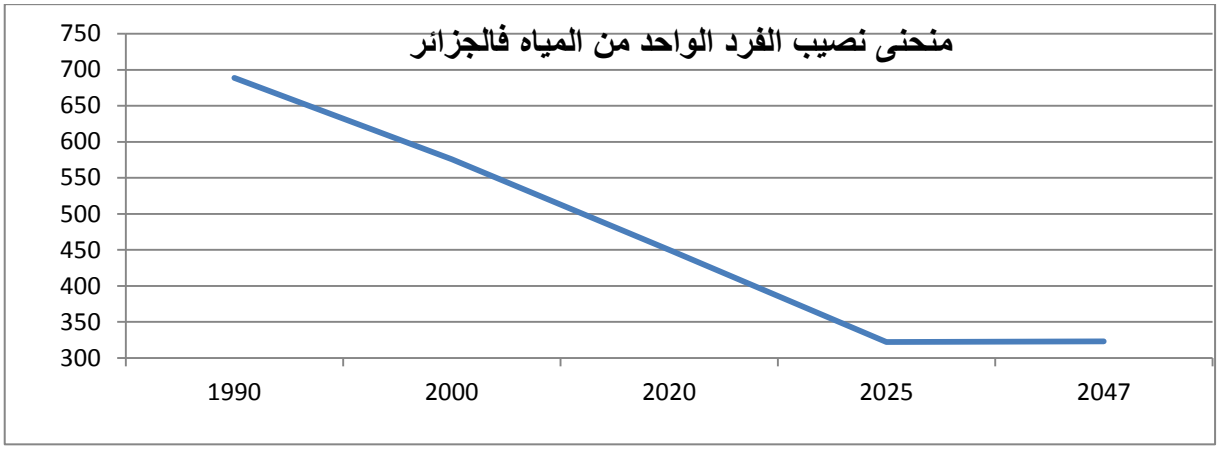

يبقى نصيب الفرد في الجزائر من المياه ضعيف جدا دون المستوى المحدد دوليا وهو في انخفاض مستمر مع ازدياد الجفاف وغياب سياسة مائية فعالة لمواجهة هذا العجز المائي والذي ساعد على هذا العجز هو شبكات التوزيع للمياه المهترئة (قديمة) مما يحدث تسرب أو هدر للمياه بنسبة كبيرة تقدر في بعض الأحيان حوالي 40-30 %[1] من المياه الموزعة.

إن تطور العجز المائي في الجزائر يمكن أن يؤدي إلى ضعف الإنتاج الزراعي وبالتالي تزداد الفجوة الغذائية وانخفاض الدخل الوطني وهذا يؤثر بدوره على التنمية مما يزيد من الضغط على المدن نتيجة الهجرة من الريف إلى المدينة وهذا ما يزيد من مشاكل تأمين المياه للمدينة وغيرها من الخدمات والمرافق العامة.

من كل ذلك يمكن القول أن مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية أصبح رهينة مستقبل الأمن المائي ومدى توفره في الوطن. ونعلم أن القطاع الزراعي ودوره في إنتاج الغذاء هو المستهلك الرئيسي للمياه، وهو يشكل المحور الرئيسي في الأمن المائي نظرا للعلاقة الوطيدة بين توفير المياه وإنتاج الغذاء.

[1]Azzougkordoun/ environnement et développement. .....Ibid.P 123

المبحث الثاني: الموارد المائية

المطلب الرابع: المشاكل المائية في الجزائر

تعد استخدام المياه من المشاكل الأساسية في الجزائر بسبب عدم وجود نظام إداري أوسياسة مائية فعالة، مما أدى إلى ظهور سياسات لا تنسجم في أغلب الأوقات مع الواقع المائي الحقيقي للجزائر.

إن هدر المياه ونظام حماية الموارد المائية من سوء الاستخدام من طرف السكان، من استهلاك بإسراف للمياه، من دون ترشيد وتعريف المجتمع بقيمة المياه اجتماعيا واقتصاديا إضافة إلى الضغوطات الاجتماعية والسكانية مع تناقص[1]الموارد المائية، وتزايد الطلب على الموارد المائية بنسبة 8% سنويا نتيجة للنمو السكاني والتوسع العمراني وهدر نسبة كبيرة من الماء أدى إلى تقليص حصة الفرد من المياه الصالحة للشرب، وهي في تناقص مستمر ففي سنة 1955 كان نصيب الفرد الجزائري من المياه الصالحة للشرب تقدر بـ 1770متر/مكعب/السنة ليصبح نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب سنة 1990 تقدر بـ690 م3/السنة ويتوقع مستقبلا أن تنخفض هذه الكمية مع حلول سنة 2025 إلى 426 متر/مكعب/السنة [2] وفي دراسة أخرى يتوقع أن يكون نصيب الفرد الجزائري من المياه الصالحة للشرب سنة 2025 بـ 334 متر/مكعب/السنة.

ومما يزيد من المشاكل المائية في الجزائر هو تسرب المياه من القنوات الموزعة له، فهذا التسرب يفوق 30% من المياه الموزعة على السكان تكون في حالة مهدورة دون فائدة نتيجة سوء الاستخدام للمياه المتاحة للاستعمال المنزلي. مع إننا نعلم أن كل لتر ماء للشرب

[1] د|عادل محمد العضايلة –الصراع على المياه في المشرق الأوسط - مرجع سبق ذكره ص61
في المرجع السابق ص61

[2] د| سامر مخيمر – خالد حجازي أزمة المياه في المنطقة العربية – الحقائق والبدائل الممكنة – عالم المعرفة رقم 209 سلسلة كتب ثقافية تصدر عن وزارة الثقافة والأداب. الكويت ص 212

يقابله 12 لتر للزراعة من أجل إنتاج واحد طن من القمح للفرد سنويا 180 م3 من المياه ولإنتاج واحد طن من اللحم الأحمر يلزم 2000م3 من المياه[1]

- **التصحر في الجزائر :**

تتعرض الجزائر بين عام وآخر إلى موجات من الجفاف، من تقلص في كميات الأمطار المتساقطة، وهذا يخفض مخزون الموارد المائية الجوفية والسطحية، وهذا ما يزيد من الهجرة الريفية ويؤثر على الإنتاج الزراعي والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. فالتصحر يعد ظاهرة طبيعية ومرتبطة بالجفاف والعوامل البيئية. وهي ظاهرة خطيرة جدا على مستقبل الوطن.

إن المساحة المهددة بالتصحر تقدر بـ 230 ألف كم^2 وتبلغ نسبتها إلى المساحة الكلية نحو9,2%[2]وهذا يعني قابلية الصحراء للامتداد والتوسع إلى المناطق الخضراء الشمالية الصالحة للزراعة، وتحولها إلى أرض جرداء.

إن التصحر هو تدهور في خصوبة التربة، والقضاء على الغطاء النباتي وتدهور في الإنتاج الزراعي والحيواني ومن أسباب التصحر في الجزائر التغيرات المناخية التي تحدث خلال السنة.

فالجزائر تقع في منطقة جافة وشبه جافة، إضافة إلى العوامل البشرية، من سوء استغلال الموارد الطبيعية وعدم الأخذ بالتنمية الزراعية، والاهتمام بتطوير الإنتاج الزراعي إضافة إلى كل ذلك، مما ساهم في التصحر هو الرعي الجائر، وقطع الأشجار الغابية واستخدامها للتدفئة والطهي خاصة قبل انتشار استعمال الغاز في مرحلة الستينات والسبعينات والاستغلال السيئ للأراضي في مواسم الحرث، وسوء استخدام الآلات الزراعية الحديثة، من خلال استخدامها في أراضي البور التي هي غير صالحة للإنتاج الزراعي بل هي صالحة للرعي فعند حرثها ينزع

[1]د| محمد العضايلة – الصراع على المياه في الشرق الأوسط –مرجع سبق ذكره ص170

[2]- المرجع السابق ص68

منها الغطاء النباتي المتشكل من الحلفاء والشيح... مما يحدث تعرية للتربة. إضافة إلى تحويل الأراضي الرعوية والغابية إلى مزارع في إطار استصلاح الأراضي، والاستخدام السيئ للموارد المائية والتي هي من الموارد النادرة بالنسبة للجزائر.

إضافة إلى الاستغلال السيئ للأراضي الزراعية وعدم الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية، والتوسع العشوائي للعمران وبناء مدن جديدة على حساب الأراضي الزراعية التي كانت تابعة للتعاونيات الفلاحية وهي من أجود الأراضي الزراعية من حيث نوعية تربتها الجيدة. أضف إلى ذلك الحرائق التي تحدث سنويا بفعل الإنسان والتي تسبب خسائر في الثروة الغابية.

إن التصحر يمكن أن يهدد الجزائر ويشكل خطرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والزراعية، لأن التصحر وبشكل أساسي يؤثر على القدرة الإنتاجية للأرض.في الوقت الذي نحن بحاجة إلى زيادة الإنتاج الغذائي لمواجهة الطلب المتزايد عليه والخروج من التبعية الغذائية للخارج.

المبحث الثالث: الموارد الحيوانية الزراعية

المطلب الأول: الثروة الحيوانية الزراعية

للثروة الحيوانية الزراعية أهميتها الخاصة، فهي تشكل النظام الأكثر ملائمة للبيئة الرعوية، ولاستغلال موارد المراعي الطبيعية المنتشرة والمتشكلة من مساحات شاسعة عبر المناطق السهبية والجافة المقدرة بـ 32.955.880 هكتار[1]. فتربية المواشي تتماشى والأهداف الاستراتيجية للتنمية الزراعية، على اعتبار أن الحيوانات الزراعية عامل إنتاج للموارد الغذائية بكل أنواعها المختلفة، فتربية الحيوان الزراعي تعد مكملة للإنتاج النباتي.

إن الزيادة الحاصلة في عدد الحيوانات الزراعية مع وجود تفاوت في الزيادة من سنة لأخرى يعود سببه كما نلاحظه في الجدول رقم(10مكرر) إلى الجفاف الذي يحصل من سنة لأخرى، إضافة إلى ثبات في مساحة الأراضي الرعوية، مما أوجد خللا في الطاقة العلفية، ويصل إلى أن يشكل عجزا في تغذية الحيوانات الزراعية.

[1] - 1- O.N.S L'Algérie en quelques chiffres n°40 édition 2001 P. 30

تطور الثروة الحيوانية

الجدول رأ 10 مكرر الوحدة :الألاف

السنة / للبيان	68|67	1978	1981	1993	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد الأبقار	481	716	1,376	1,642	1,400	1,595	1,613	1,511	1,565	1,614	1,586	1,608	1,634	1,647	1,682
عدد الأغنام	4,242	6,164	13,739	17,790	17,700	17,715	17,298	17,057	17,503	18,293	18,909	19,616	20,115	19,946	21,404
عدد الماعز	1,415	1,622	2,748	2,902	3,800	3,027	3,129	3,280	3,325	3,450	3,582	3,755	3,838	3,751	3,962
عدد الإبل	|	|	152	133	130	234	245	249	253	273	269	287	291	295	301
المجموع	6130	8502	18015	22387	23030	22576	22285	22097	22646	23620	24346	25266	25918	25633	27349

المصدر: 1- جامعة الدول العربية –التقرير السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية –السودان 1993 ص138

2- Badrani Slimane L'agriculture Algérienne .

3- O.N.S. Les statistique de l'agriculture et de la pèche perspectives 2000-2009

Collections statistiques n°158 juillet 2012 .P64

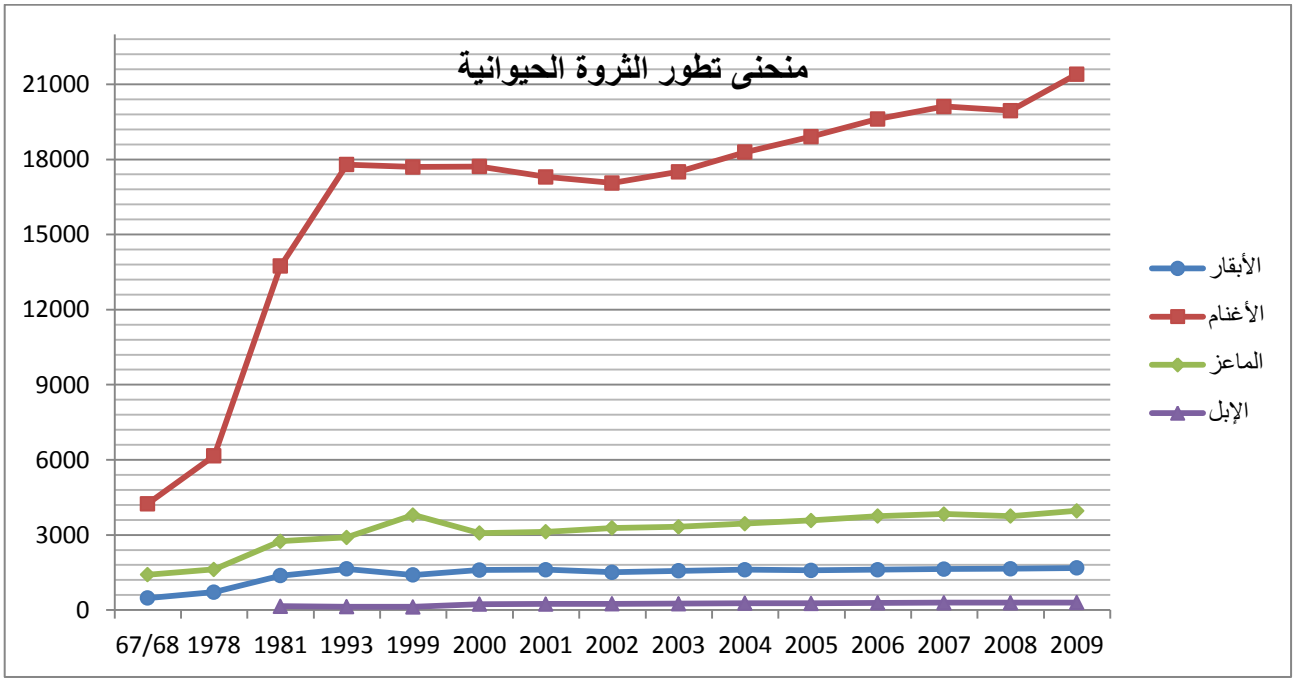

نلاحظ أن عدد الأغنام والماعز سنة 1992 كان 20.498.000 رأس، يبقى هذا العدد نفسه أو أقل فقد تناقص حسب بعض المراجع. فنجده سنة 2003 يمثل 20.300.000 رأس[1]من الغنم والماعز في حين نجد أن عدد الأبقار كان سنة 1992 عددها 1.341.000 رأس[2] من الأبقار وصل سنة 1999 إلى 1.400.000 رأس من الأبقار. كما هو مبين في الجدول (10مكرر).

بالرغم من زيادة العدد الإجمالي لأعداد الحيوانات الزراعية من أبقار وأغنام وماعز نجد أن متوسط نصيب الفرد الجزائري من الوحدات الحيوانية قد تراجع من0,136 وحدة حيوانية سنة 1963 إلى 0,153 وحدة حيوانية سنة 1992 [3].وهذا يعني أن تطور عدد الحيوانات الزراعية عاجزا عن اللحاق بتطور عدد السكان وتطور حاجياتهم النوعية المتزايدة من الغذاء وهذا يعود لعدة أسباب منها الظروف المناخية والجفاف.

إن هذه الأعداد من الحيوانات الزراعية تفوق القدرة الاستيعابية الحالية للمراعي الطبيعية التي هي باقية على حالها منذ القدم، من غير إدخال أي تحسينات أو تطور على هذه المساحات فما نلاحظه أن حمولة هذه المراعي في الجزائر تزيد عن طاقاتها عما كانت عليه في السابق. وهذا يعني أنه هناك إهمال للمراعي ما أدى إلى انحصار الغطاء النباتي، ودخول عامل التصحر، وتدني كثافة النباتات الرعوية في المساحات الصالحة للرعي، وهذا ما يتسبب انخفاض في إنتاجية الأرض الرعوية.

إن حماية الطبيعية والتجديد الطبيعي للمراعي يتحقق عند تطبيق نظام الحماية للأرض لفترة زمنية. وإيجاد نظام رعوي دوري يتم فيه تحديد مناطق رعوية وموسم الرعي فيها، ونوع الحيوانات المسموح بها في الوقت الذي تترك مناطق أخرى تحت الحماية، ويحدث التداول في

1-د/ صلاح وازن –تنمية الزراعة العربية – الواقع والممكن – مركز الدراسات الوحدة العربية – الطبعة الأولى 1998 بيروت ص 374

2- O.N.S Annuaire Statistiques de l'Algérie n° 27 édition P.471

3– د/ صلاح وازن –تنمية الزراعة العربية الواقع والممكن – مرجع سبق ذكره ص 374

4-نفس المرجع السابق ص 375

استخدام هذه المناطق الرعوية مما يؤدي إلى تحقيق إنتاجية نباتية أكبر، ويسمح بتشكل غطاء نباتي أكثف وهذا يسمح بتوفير غذاء أكثر للحيوانات الزراعية.

من الواجب عدم إخضاع المساحة الرعوية إلى رعي جائر، حتى نحافظ على الغطاء النباتي لهذه المساحات الرعوية، إضافة إلى أن تطور عدد الحيوانات الزراعية بزيادتها مع بقاء حجم المساحة الرعوية على حالها، وهذا لا يعني أن الحجم الكبير من المساحة يمكن أن يتحمل أعداد أكبر من الحيوانات الزراعية، إضافة إلى عدد السكان، إنما لأن المساحات هي في الأساس تكون مروج ومراعي دائمة، في حين نجد أن المساحات الصغيرة تتكون من جزء كبير من الأراضي المزروعة مؤقتا أودائما بالمحاصيل، ويبقى جزء صغير منها فقط وهوالذي يمثل المروج والمراعي.

يقع القسم الأكبر من هذه المراعي الطبيعية في المناطق السهبية وشبه جافة، ونجدها في

الغالب في حالة مزرية ومتدهورة، ومع هذا نجدها تؤمن نسبة من الموارد العلفية المتاحة للموارد الحيوانية الزراعية في الوطن.

ومن جهة أخرى نجد أن الإنتاجية لهذه المراعي ضعيفة لارتباطها بشكل مباشر لهطول الأمطار. كما يعود ضعف إنتاجية المراعي إلى غياب سياسة وتخطيط على المدى الطويل تطبق في المناطق الرعوية إضافة إلى غياب الإدارة الرعوية، ومع الممارسات المدمرة التي يمارسها السكان الريفيين من رعي جائر بشكل مستمر ونزع الأشجار وحرث الأراضي الرعوية الطبيعية.

لمواجهة هذه الممارسات المدمرة قامت الدولة الجزائرية، بمد الرعاة أي البدوالرحل بخلايا شمسية لاستعمالها في الطهي والإنارة والتدفئة من أجل تفادي قطع الأشجار والنباتات وعملت على حفر أبار للمياه، وإنشاء سدود صغيرة ومتوسطة الحجم.

ونظرا لطبيعة الفرد الجزائري الزراعي الرعوي نجده يهتم بشكل خاص بتربية الحيوانات الزراعية خاصة تربية الأغنام والماعز في المناطق السهبية، وتربية الإبل في

المناطق الصحراوية، وتأتي في الدرجة الثالثة تربية الأبقار حيث نجدهم يتمركزون أساسا شمال الوطن ومن هذا الاهتمام المتزايد بتربية الحيوانات الزراعية نجد أن الثروة الحيوانات الزراعية قد تزايدت ووصلت إلى مستوى أصبحت الطاقة الاستيعابية مشبعة. فنجد عدد الحيوانات مستقرة

عند حجم معين. وهذا ما نلاحظه في الجدول رقم (10مكرر)

من الجدول رقم (10مكرر) نلاحظ :

إن الثروة الحيوانية في الجزائر خلال ثلاثين سنة التي مضت أي منذ 1967 إلى سنة 1999 لم تتزايد فيها الثروة الحيوانية بالشكل المطلوب، حيث نجد أن عدد الأبقار سنة 1967 كان عددها 481 ألف بقرة ليصل عددها سنة1999 إلى 1,4 مليون بقرة فقد تزايد العدد خلال ثلاثين سنة بثلاث أضعاف فقط وهذا يبقى غير كاف، بالنسبة إلى الاهتمام الذي توليه الدولة من تقديم العناية والدعم الكافي للمربي الحيوانات، وتشجيع بصفة خاصة تربية الأبقار الموجهة لإنتاج الحليب، كما أن تربية الأغنام حيث نجد عددها شبه مستقر عند عدد 17.5مليون شاة طوال فترة الثمانينات والتسعينات أما عدد الماعز فقد تزداد بشكل ملحوظ إلا أنه يبقى دون العدد المأمول خلال الفترة المدروسة ونجد أن عدد الإبل يبقى مستقرا عند العدد 130 ألف رأس. حسب الجدول رقم (10مكرر) أما في المرحلة 2000 إلى 2009 فقد وصل عدد الثروة الحيوانية إجمالا إلى ما يقارب 27 مليون رأس من الحيوانات بكل أنواعه في حين نجد أن عددهم كان سنة 1967 حوالي 6 مليون رأس من الحيوانات.

كما نجد أن هناك تطور في الثروة الحيوانية بمعدل 22% ونلاحظ أن عدد الأبقار يبقى مستقرا سنة 1993 عند عدد 1,6 مليون رأس من الأبقار إلى غاية سنة 2009 وهذا رغم الاهتمام الكبير بتربية الأبقار، كذلك نجد أن عدد الأغنام مستقر في بداية الألفية الثالثة ليصل عدد الأغنام إلى 21 مليون رأس من الغنم. سنة 2009 وهذا يبقى أقل من المتوقع.

أما النوع الوحيد الذي حافظ على تزايده بشكل مستقر هو الماعز فهو في تزايد ولكن بشكل بطيئ.

في رأينا يعود سبب ثبات عدد الثروة الحيوانية الزراعية في الجزائر إلى عدة أسباب نستطيع أن نحدد بعضها كالتالي :

- الأراضي الرعوية في الجزائر أصبحت غير كافية وهي في تناقص مستمر نتيجة زحف الرمال من الجنوب إلى الشمال بفعل عامل التصحر الذي يفعل فعلته في الجزائر.
- الجزائر تمر بفترات جفاف من سنة إلى أخرى، مما يقلص الرعي الطبيعي، إضافة إلى عدم توفر الأعلاف بشكل كاف، ليغطي العجز عند الحاجة (عند حدوث الجفاف).
- الأمراض التي تصيب الحيوانات الزراعية خاصة الأغنام وغالبا ما تنتقل هذه الأمراض من الدول المجاورة مما أثر على زيادة عدد الأغنام.

- الأعياد والمناسبات الدينية والعائلية لها دور كبير في تقلص أعداد الثروة الحيوانية الزراعية.

- التقلب في تساقط الأمطار وتذبذبها من موسم لأخر يعرض المراعي الطبيعية ومعها الثروة الحيوانية وبصفة خاصة الأغنام إلى تذبذب في عددها وحتى طاقاتها (التناسل).

المبحث الثالث : الموارد الحيوانية الزراعية

المطلب الثاني: تربية الأبقار

تعد تربية الأبقار وخاصة الأبقار الحلوب من المهن التي كانت تمارس من القدم لدى المجتمع الجزائري، ونجد ها تتمركز أساسا في المناطق الشمالية من الوطن، إضافة لاستخدامها من أجل الحليب تستخدم أيضا في عمله الزراعي كحيوان الجر والحرث مع استهلاك لحمها محليا داخل الأسرة أو المحيط، إلا أن هذا النوع من الأبقار نجده غير منتج للحليب بالكميات التجارية الكافية، أي أن مردوديتها من إنتاج الحليب ضعيف نسبيا، فهي تلبية متطلبات الأسرة من الحليب إضافة إلى دورها في الإنتاج الزراعي مع الاستفادة من لحومها عند الحاجة.

إن تربية الأبقار في الجزائر بهدف إنتاج الحليب واللحم (التسمين) تعد حديثة العهد بالمجتمع الجزائري. فمنذ الاستقلال الوطني، بدأ التزايد في الطلب على مادة الحليب ومع عدم كفاية الإنتاج الوطني لمادة الحليب، اتجهت الدولة إلى الاستيراد بقوة للحليب والأبقار الحلوب من الخارج وذلك بهدف تغطية الطلب المتنامي على الحليب ومع العمل على تخفيف الاستيراد لهذه المادة من الخارج الذي أصبحت تكلف الموازنة العامة كلفة لا بأس بها، وتزداد وحجمها المالي من من سنة لأخرى وعملت الدولة على استيراد الأبقار المنتجة للحليب، حيث تساهم هذه الأبقار في الإنتاج الحليب المحلي، إلا أنه ظهرت بعض العوائق لعملية الاستيراد الأبقار منها تأثر المناخ العام الغير ملائم لها، ونوعية الغذاء (الأعلاف) المقدم لها إضافة إلى النظافة ونوعية الإسطبلات. .. مما أثرت عليها هذه العوامل وظهرت بعض الأمراض على الأبقار المستوردة وهذا ما جعلها تكف عن إدرار الحليب بالحجم الكاف والمقدر لها إنتاجه بشكل يومي. وفي إطار البحث العلمي ومحاولة تحسين الوراثة (التحسين النوعي) عملت مراكز الأبحاث على تهجين الأبقار المستوردة مع الأبقار المحلية إنتاج أبقار مهجنة ذات نوعية مقاومة للمناخ والأمراض التي ظهرت عليها، تكون ذات مردودية عالية في إنتاج الحليب، إضافة إلى محاولة توعية الفلاح وتعليمه كيفية التعامل مع هذه الأبقار الحلوب، وكيفية التعشير الصناعي، مع بناء إسطبلات خاصة، تستوفي شروط بتربية الأبقار، إضافة إلى محاولة توفير التجهيزات الخاصة

لحلب البقرة، ونقل الحليب في وسائل مخصصة لذلك من التبريد وسرعة النقل من المزرعة إلى المؤسسة الصناعية.

إن تربية الأبقار تحتاج إلى عناية خاصة، من نظافة وغذاء خاص، ومساحة من الأراضي الزراعية خاضعة للري، إضافة إلى قرب هذه المزارع من المدن ومراكز التجميع للحليب وهذا يتطلب توفير البنية التحتية وهي تعد ضرورية من طرق وكهرباء وأبار وذلك من أجل سرعة إيصال الحليب إلى المؤسسات الإنتاجية تكون في حالة جيدة. وهذه المعطيات نجدها متوفرة في المناطق الشمالية من الوطن.

إن المزارع النموذجية المتخصصة في تربية الأبقار والتي تستخدم الطريقة الحديثة في التربية نجدها غير منتشرة في الجزائر بشكل واسع، وإن وجدت هذه المزارع فهي لا تشكل إلا نسبة ضئيلة لا تتجاوز 1,6% من مجموع المساحة المروية، وهي تحتوي فقط على نسبة 9% إلى 10% من عدد الأبقار المتواجدة على مستوى الوطن [1]،إضافة إلى أن هذا العدد القليل من عدد الأبقار المتوفرة نجدها تنتج حوالي 40% من مجموع ما تنتجه من حليب جميع

الأبقار المتواجدة على مستوى الوطني [2]وذلك حسب تقديرات سنة 2003.

ومن الملاحظ أنه يوجد في الجزائر ثلاثة أنواع من الأبقار في الجزائر ولكل نوع من هذه الأنواع خصائص ومميزات معينة [3]

النوع الأول : وهو نوع يمتاز بإنتاجه للحليب بكميات كبيرة وهو النوع المهجنة بين النوع المستورد والنوع المحلي ويمثل حوالي 80% من الأبقار الحلوب الموجودة في الوطن، فحسب الجدول رقم (11) نجد أن هذا النوع من الأبقار في تزايد في مرحلة الثمانينات حيث كان عددها سنة 1986 يقدر بـ 636034 بقرة مهجنة ليصل عددها سنة 1990 إلى 41.000 بقرة مهجنة، ليبدأ التنازل في عددها بعد هذا التاريخ ليصل سنة 1997 إلى أدنى عدد

[1]- la filière lait en Algérie entre l'objectif de la sécurité Alimentaire. P200.
2-Ibid P. 200
[3]- Ibid P 223

وهو453.682 بقرة مهجنة ثم ازداد عدد الأبقار المهجنة سنة 2003 ليكون 553.000رأس من الأبقار المهجنة ثم أدخلت بعض التحسينات على هذا النوع من الأبقار عن طريق التعشير الصناعي وذلك قصد الوصول إلى نوعية محلية قابلة للتكيف أكثر مع المناخ الجزائري.

النوع الثاني : وهو النوع المستورد، ويشكل نسبة كبيرة من الأبقار المتواجدة في الوطن. فقد بلغ عددها 122.256 بقرة سنة 1986 ويصل عدد سنة 1990إلى 206.000 بقرة ثم يتجه

نحوالانخفاض من جديد في السنوات اللاحقة كما نلاحظه في الجدول رقم(11) إن مجموع الأبقار المستوردة والمهجنة وبقيت طوال عشرة سنوات دون أن يزداد عددها بل انخفض عددها مع نهاية التسعينات.

-**النوع الثالث**:وهوالنوع المحلي وهذا النوع إنتاجه من الحليب ضعيف ولا يكون بكميات تجارية، كما نجده يعيش في المناطق الجبلية الشمالية من الوطن، والهدف من تربية هذا النوع من البقر لدى الأسرة هوتلبية طلب العائلة من حليب ثم الاستفادة من اللحم.

الجدول رقم (11) **تطور عدد الأبقار الحلوب**

السنة	أبقار حلوب مستوردة	أبقار مهجنة	المجموع
1986	122.256	636.034	758.290
1988	158.675	735.771	894.446
1990	206.000	741.000	997.000
1992	175.613	682.616	858.229
1994	198.000	724.000	922.000
1997	133.070	453.682	586.752
1998	120.600	555.130	675.720
2003	/	555.000	555.000

المصدر:

- **Options méditerraniennes Série B n° 32 2001**
- **la filière lait en Algérie entre l'objectif de la sécurité Alimentaire**

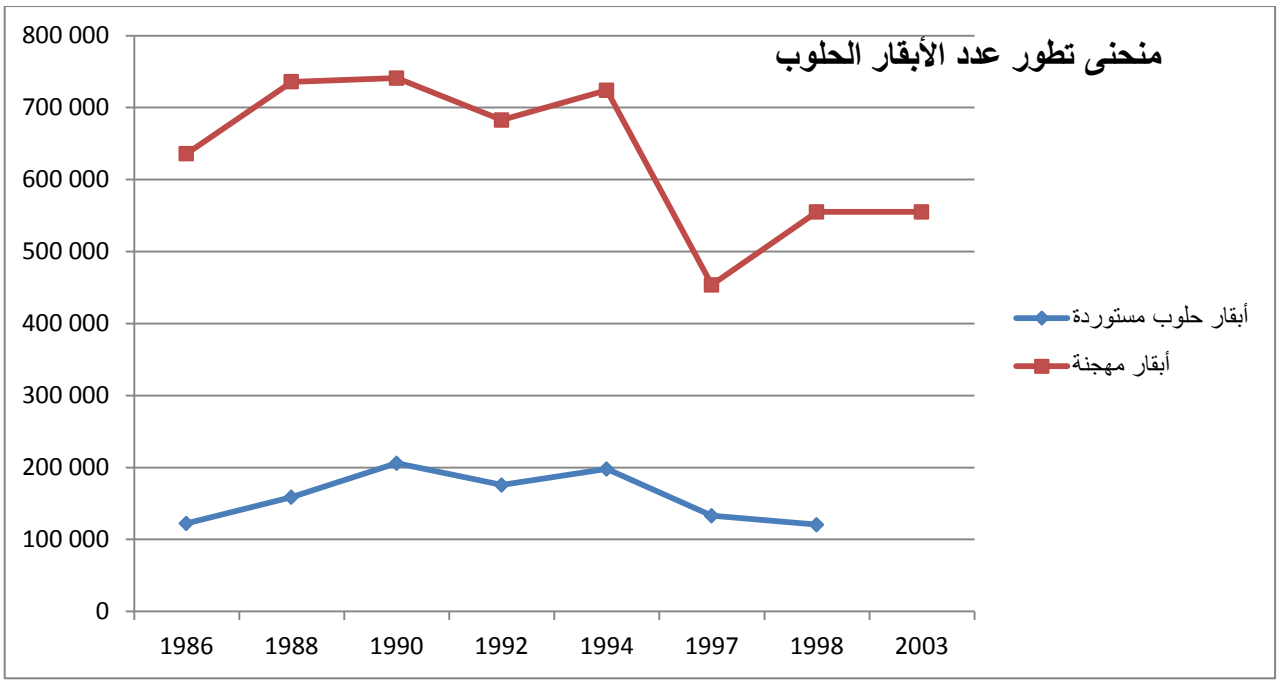

من خلال الجدول رقم 11 نلاحظ: أن عدد الأبقار المستوردة قد بقي مستقرا سنة 1986 عند العدد 122.256 وكان سنة 1998 عند العدد 120.600 رأس من الأبقار حيث نلاحظ أن عددها قد بلغ سنة 1990 إلى 206.000 من الأبقار ثم تراجع هذا العدد.

أما من حيث مجموع عدد الأبقار المتواجدة في الوطن فنجد أن عددها كان سنة 1967 حوالي 800.900 رأس من الأبقار حسب الجدول رقم(12) ثم يتطور العدد ليصل إلى 910.140 رأس من البقر سنة 1974 ليصل سنة 1988 إلى 1.434.670 رأس ويصل عددها إلى 1.613.000 رأس سنة 2001 [1] وهو أعلى عدد للأبقار المسجلة وهو نفس العدد الذي كان عليه في سنة 1983 وهذا يعني أن هناك عدم تطور في عدد تزايد الأبقار رغم السياسة المتبعة من استيراد الأبقار وسياسة دعم الفلاح ثم ينخفض عددها سنة 1992 إلى 1.342.000 رأس.

أما عدد الأبقار الحلوب فنجدها في تزايد مستمر فنجد أن عددها سنة 1965 يقارب 418.000 رأس من البقر ويصل سنة 1980 عددها إلى 840.700 رأس وهو يكون قد تضاعف خلال خمسة عشرة سنة. ثم يزداد العدد إلى 975.780 رأس وذلك سنة 1983 لينخفض من جديد سنة 1992 ويصل إلى 772.100 رأس أما من حيث نسبة عدد الأبقار الحلوب قد ازدادت نسبتها بحيث كانت النسبة سنة 1967 تشكل 55% من مجموع البقر المتواجدة في الوطن ليصل إلى أقصى نسبة لها. سنة 1974 هي نسبة 66% ثم تنخفض النسبة إلى 57.5% سنة 1992 وذلك حسب الجدول رقم(12)

1- O.N.S.Annuaire statistiques n°25 P.471

جدول رقم (12) **تطور عدد الأبقار في الجزائر**

السنة	1965	1967	1969	1971	1974	1980	1983	1985	1988	1992
عدد الأبقار	/	800.900	871.000	918.440	910.140	1.355.130	1.641.980	1.416.140	1.434.670	1.342.000
عدد الأبقارالحلوب	418.000	437.300	437.300	563.750	597.190	840.700	975.780	828.090	771.420	772.100
نسبةعدد الأبقار	/	%55	%58.6	%61.0	%66	%62	%60	%58	%54.1	%57.5

المصدر:

- Options Méditerraniennes Série B n° 14
- Les Agriculteurs Magrébins a l'aube de l'an 2000 P.233
- Rachid amelal.

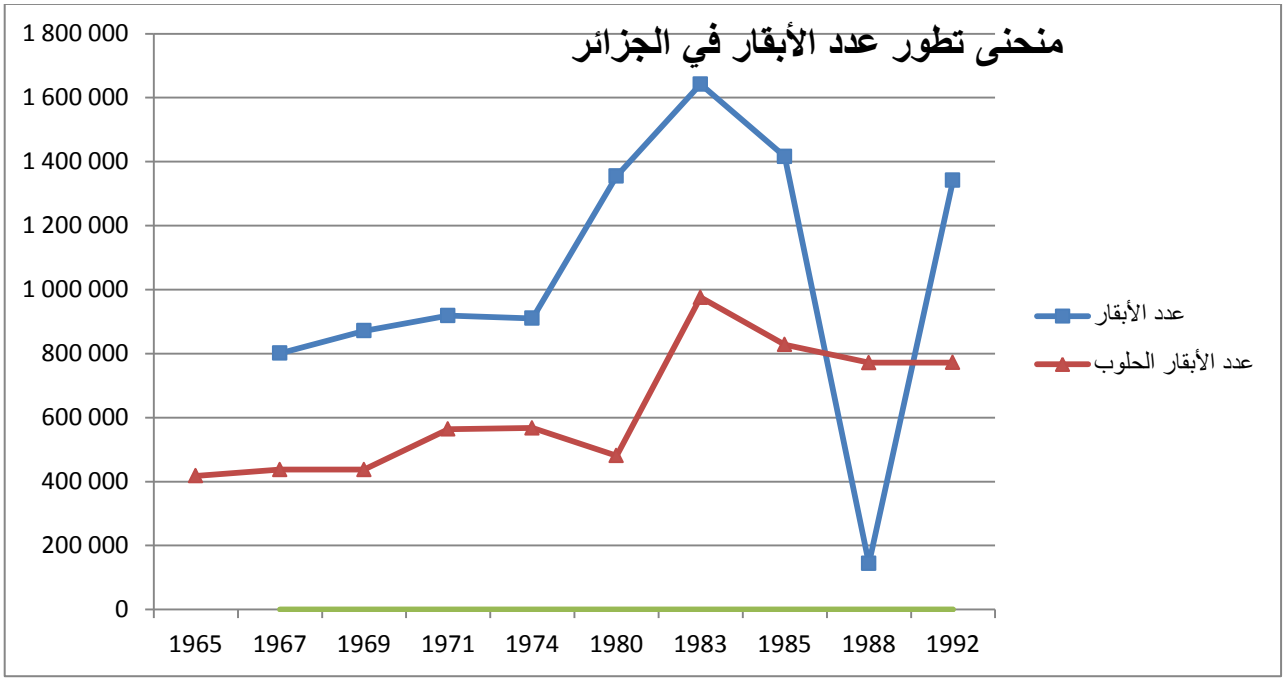

من خلال الجدول يمكننا أن نلاحظ رقم(12)أن نسبة 40-45% من الأبقار المتواجدة في الوطن هي غير منتجة للحليب أي أنها من النوع المحلي وهي موجهة للاستهلاك على شكل لحم، كما نلاحظ أن نسبة الاستيراد للأبقار الحلوب ومحاولة توطينها من أجل زيادة إنتاج

الحليب نجدها لم تكن فعالة ولم تلبي الطلب بشكل كاف وذلك لعدة أسباب منها. أن الأبقار المستوردة من أوروبا تجد صعوبة كبيرة في التأقلم مع الجو الجديد في الجزائر، ثم أن نوعية الأبقار المستوردة عادة لا تتمتع بصحة جيدة إضافة إلى نوعية الأكل والأعلاف المقدم للبقرة المستوردة ليس من النمط المعتاد لاستهلاكها في السابق، أضف إلى ذلك قلة الاهتمام والعناية الصحية والنظافة وقلة الوعي للفلاح الجزائري ومحدودية إمكانية المادية، في الإنفاق على البقرة الحلوب لتدر حليب أكثر. من كل هذه العوامل نجد أن البقرة المستوردة لا تنتج الحليب بطاقتها الكاملة، مما يجعل الفلاح يسعى للتخلص من البقرة ليبيعها لحما في الأسواق.

أما من حيث عدد الأبقار ونوعيتها فنجد أن سنة 2000 كان عدد الأبقار 997.037 بقرة يتزايد العدد ويصل عددها سنة 2009 إلى 1.087.691 بقرة وما نلاحظه هناك انخفاض في السنوات 2009،2001 ثم يبقى العدد في تزايد مستمر بقية السنوات.

أما عدد الثيران فهو في تزايد مستمر وغالبا ما نجد هذا النوع من الأبقار للتلقيح واللحم وهو يغطي جزءا كبيرا من الطلب على اللحم. فعددها يزداد من سنة لأخرى فكان عددها سنة 2000 يقدر بـ 49.852 رأس من الثيران ويصل سنة 2009 إلى 61.426 رأس من الثيران.

أما الأبقار الصغيرة التي هي دون السنتين من العمر فعددها يبقى ثابتا تقريبا طوال الفترة 2000 -2009 في المتوسط لا يتجاوز 500 ألف عجل لا يتجاوز عمره السنتان وذلك حسب الجدول رقم (13)

جدول رقم (13) **تطور عدد الأبقار**

سنة	أبقار	الثيران	أبقارصغيرة أقل من2سنة	المجموع
2000	997.037	49.852	548.370	1.595.259
2001	1.007.230	50.440	555.370	1.613.040
2002	1.006.830	52.540	451.400	1.510.770
2003	1.012.908	55.022	492.615	1.560.545
2004	1.039.280	58.790	515.630	1.613.700
2005	1.017.950	58.710	509.420	1.586.070
2006	1.041.600	55.730	510.560	1.607.890
2007	1.058.750	55.040	520.020	1.633.810
2008	1.054.556	59.322	526.852	1.640.730
2009	1.087.691	61.426	533.316	1.682.433

Source : O. N. S Les statistiques de l'agriculture et de la pèche55

Des prospectives 2000-2009 collections statistique n°158 p65

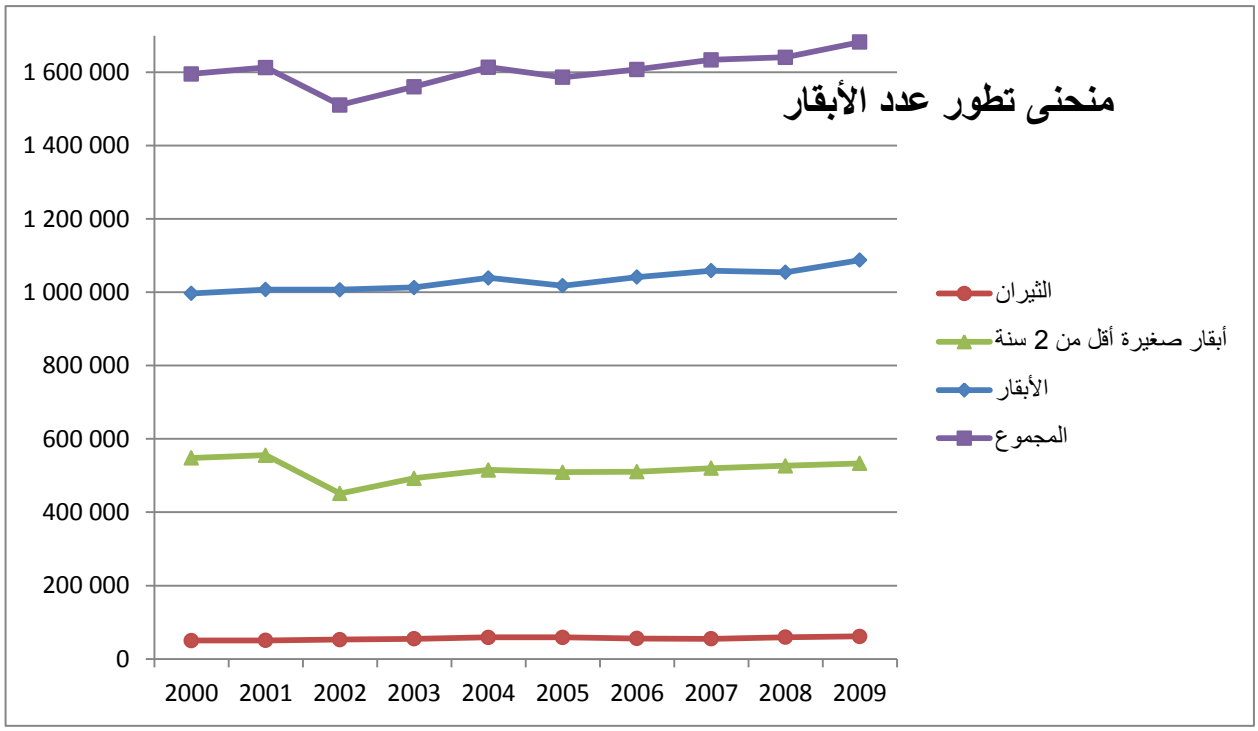

نلاحظ أن هناك زيادة متغيرة في عدد الأبقار في فترة 2000-2009 ما عدا سنة 2002و2005 حيث نلاحظ هناك انخفاض في عدد الأبقار بنسبة 6,3% و1,7%بالنسبة للأبقار ومنه 0,04% و2,1%بالنسبة للأبقار...[1]. ويبقى عدد الأبقار التي تقل أعمارها عن سنتين ثابتا طوال المرحلة وذلك لاستعمالها في الذبح في هذا السن.

[1]O.N.S- les statistiques de l'agriculture de la pêche : IBID P67

المبحث الثالث: الموارد الحيوانية

المطلب الثالث: تربية الأغنام والماعز

تشتهر الجزائر بتربية الأغنام ونوعيتها من حيث نوعية صوفها وطعم لحمها. فللجزائر مساحة شاسعة تمتاز بالمراعي الواسعة، إضافة إلى نوعية الأعشاب التي تعيش عليها الأغنام والماعز فتربية الأغنام والماعز عند المجتمع الجزائري هي مهنة قديمة قدم التاريخ. .. إلا أنه في السنوات الأخيرة ونتيجة لانعدام التوازن البيئي، والتغيرات الحرارية، وفعل الرعي المفرط في مساحات رعوية متدهورة وأصبحت مهددة بالتصحر، إضافة إلى الإهمال لمدة طويلة لبعض المناطق حيث تبقى دون استغلال، أي أنها لم تدخل في العملية الإنتاجية ، وذلك يسبب قلة أو انعدام توفر مياه الري ومياه الأمطار، مما يسهل تعرضها لانجراف التربة وتعريتها، إضافة إلى الجفاف الذي يصيب عدة مناطق من الوطن وغالبا ما تكون هذه المناطق هي رعوية وتستخدم بصفة خاصة في رعي الأغنام والماعز ومن هنا نجد أن المساحة المخصصة للرعي تقع في منطقة السهوب حيث تبلغ مساحتها 15 مليون هكتار منها 4 مليون هكتار حلفاء وحرمل ومن أجل إعادة التوازن البيئي وضعت مساحة تقدر بـ 900,000هكتار من المناطق السهبية والصالحة للرعي كحظيرة طبيعية ويمنع الرعي المفرط فيها، إلا أنه يعاد فتحها للرعي عند الحاجة، مثل حالة الجفاف الذي يحدث غالبا في الوطن، وهذه المناطق يسكنها2,5 مليون نسمة منهم 25% رحل و25%تصنف حضريين و50%حضريون[1].

ومن الجانب الأخر نجد أن هذه المنطقة تحتوي على20 ألف راعي يتحركون بهجرة موسمية مع الأغنام والماعز في فصلي الشتاء والصيف. ففي فصل الصيف تتحرك حوالي 200 ألف نسمة مع 2مليون رأس من الغنم والماعز نحو الشمال والسهول العليا، أما في فصل الشتاء فنجد أن 130 ألف نسمة يتحركون مع 2,5 مليون رأس من الغنم[2] والماعز نحو الجنوب والسهوب

-الجزائر الدليل الاقتصادي الاجتماعي 1989 مرجع سبق ذكره ص 101

[2] نفس المرجع ص101

جدول رقم 14 : عدد الأغنام والماعز الوحدة :ألاف

	1986	1987	1988	1993	1994	1995	1996
أغنام	9,500	9,500	9,800	17,841	17,841	17.301	17,505
ماعز	1,821	1,960	2,025	2,563	2,543	2,779	2,895
المجموع	11,321	11,460	11,825	20,404	20,384	20,080	20,390

المصدر: جامعة الدول العربية –المنظمة العربية للتنمية الزراعية التقرير السنوي –السودان -1993 ص128

-الجزائر الدليل الاقتصادي الاجتماعي 1989 ص97.

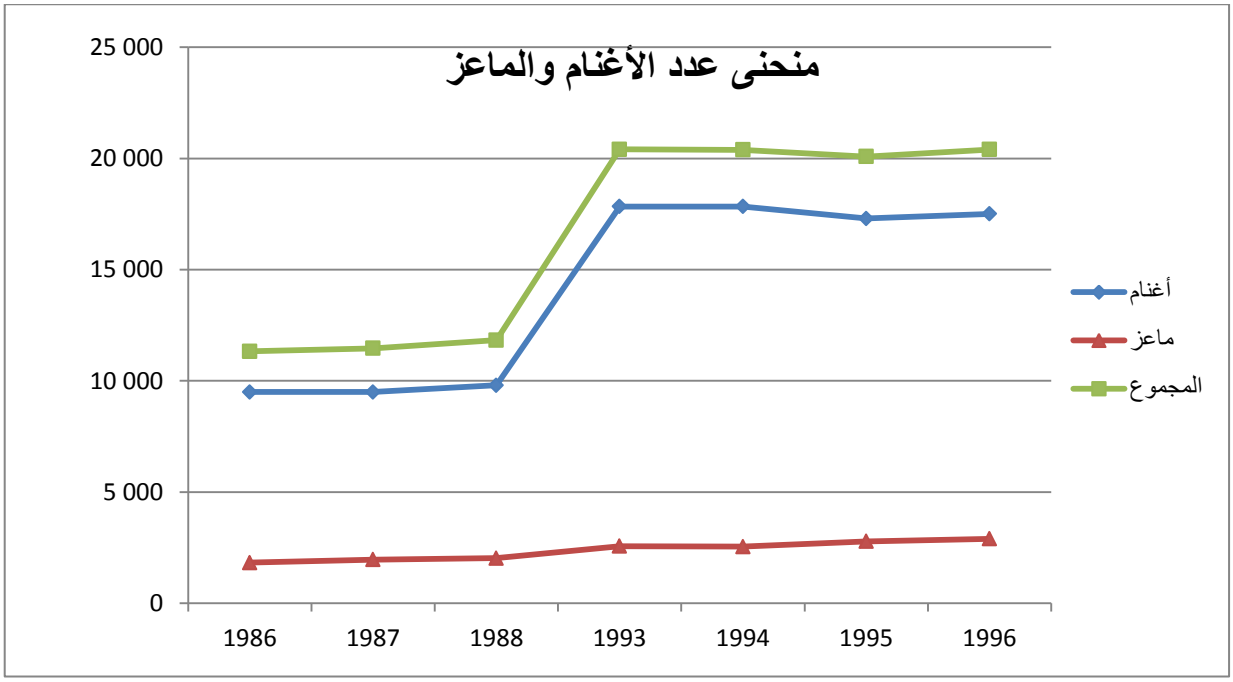

تقدر الثروة الحيوانية في الجزائر من أغنام وماعز سنة 1986 11,310,000 رأس ويبقى هذا العدد ثابتا طيلة فترة الثمانينات ليصل سنة 1993 إلى 20,404,000 رأس ويبقى هذا العدد مستقرا طيلة فترة التسعينات حسب ما هو مبين في الجدول رقم (14) ثم يتطور هذا العدد سنة 2000 ليصل إلى 20.630,659 رأس.

أما سنة 2005 فيصل عدد الغنم والماعز إلى 21,882,910 رأس وفي سنة 2009 يكون عدد الأغنام والماعز قد وصل إلى 25,366,704 [1].

تطور عدد الأغنام في المرحلة 2000-2009 قد بلغ 18,806,825 رأس منها 55,2% شاة و41,0 % خرفان تقل أعمارهم عن سنتين ونجد نسبة الكباش تمثل 3,8 %.

[1]– الأرقام مستخرجة من الجدول رقم 10 مكرر

جدول رقم (15): تطور عدد الأغنام **الوحدة :رأس**

السنة	شاة	كبش	خرفان أقل من سنتين	المجموع
2000	9.446,310	679,930	7.489,688	17.615,928
2001	9.642,080	657,830	6.998,878	17.298,788
2002	9.631,900	646,210	6.779,140	17.057250
2003	9.860,400	677,170	6.965,220	17.509,790
2004	10.184,770	685,630	7.422,630	18.293,030
2005	10.396,250	688,730	7.824,130	18,909,110
2006	10.696,580	664,200	8.254,950	19.885,730
2007	10.899,540	795,300	8.460,050	20.154,890
2008	10.924,626	825,258	8.196,266	19.946,150
2009	11.852,024	866,328	8.686,232	21.404,584

المصدر:

O.N.S. Les statistiques de l'agriculture et de la pèche perspectives 2000-2009

Collections statistiques n°158 juillet 2011. P66

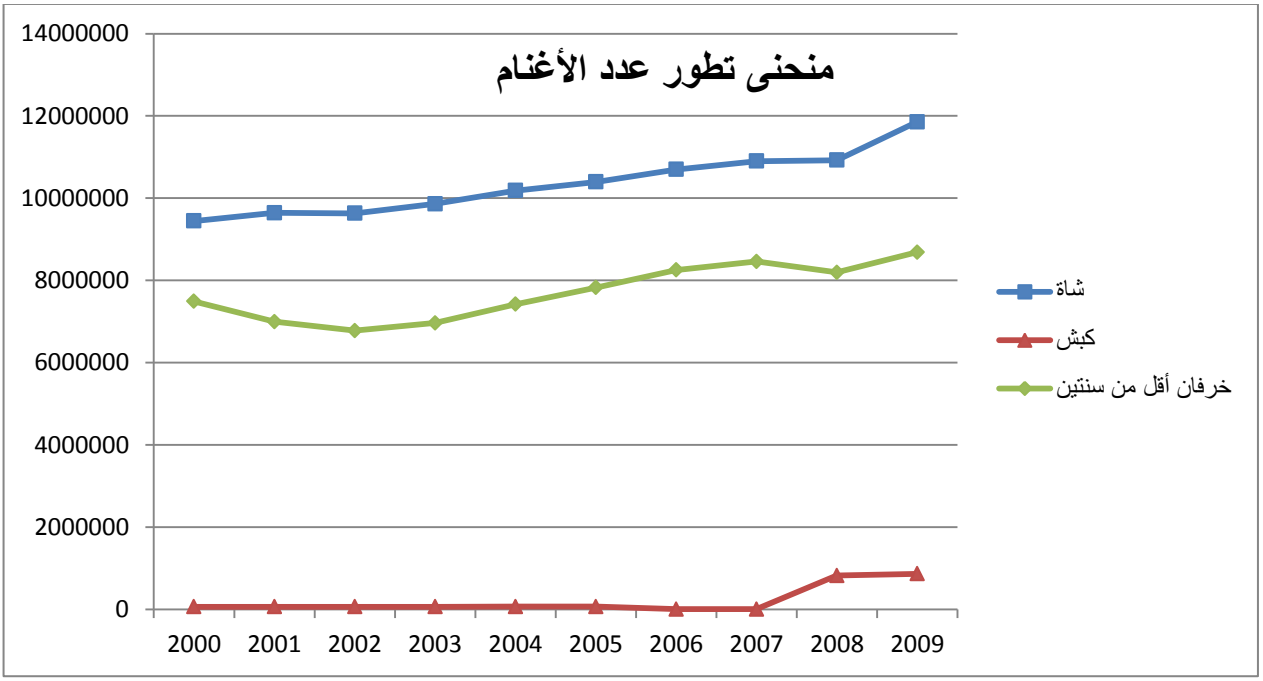

حسب الجدول رقم(15) كان عددها في سنة 2000 يبلغ 17,615,928 رأس وتجوز عددها سنة 2005 إلى 18,909,110 رأس ليصل سنة 2009 إلى 21,404,584 رأس ونجد أن هذه الزيادة تنمو بمعدل 21%.

أما عدد الأكباش فنجدها مستقرة طوال الفترة فقد انتقل عددها من 679,930 رأس من أكباش سنة 2000 ويصل سنة 2009 إلى 866,328 رأس فقد تزايد نسبة بمعدل بلغ خلال المرحلة 30%[1].

أما عدد الخرفان التي تقل أعمارهم عن السنتين. فنجد أن عددها يتزايد إلا أنه في بمعدل ضعيف، فنجد عددهم كان سنة 2000 إلى 7,489,65 رأس من الخرفان ويكون سنة 2009 قد بلغ عددهم 8,686,232 رأس من الخرفان حسب ما نلاحظه في الجدول (15)

1- O. N.S. Les statistiques de l'agriculture et de la pecheréstropecture2000-2009 Collections statistiques n° 158 édition 2011 P.66

جدول رقم (16) : تربية الماعز **الوحدة :رأس**

السنة	ماعز	ذكر الماعز	ماعز أقل من سنتين	المجموع
2000	1.704,940	208,351	1.113,433	3.026,731
2001	1.790,380	217.230	1.121,790	3.129,400
2002	1.884,890	215,760	1.179,890	3.280,540
2003	1.904,120	206,820	1.213,800	3.324,740
2004	1.940,180	245,590	1.264,810	3.450,580
2005	2.027,100	288,270	1.274,510	3.589,880
2006	2.151,340	281,970	1.321,280	3.754,590
2007	2.200,645	284,580	1.352,635	3.835,860
2008	2.159,576	238,248	1.353,536	3.751,360
2009	2.298,611	252,049	1.411,460	3.962,120
المجموع	2.006,179	249,287	1.260,714	3.516,180

المصدر:

.7O.N.S. Les statistiques de l'agriculture et de la pèche perspectives 2000-2009 Ibid P6

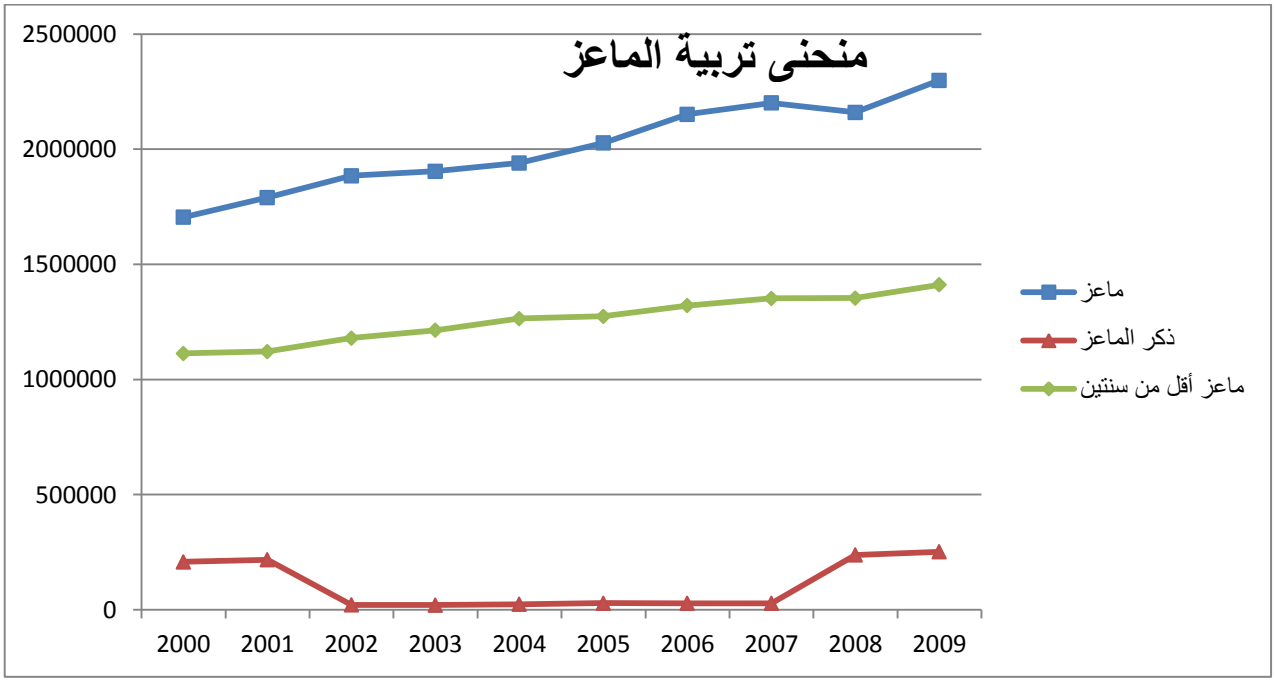

إن تزايد الثروة الحيوانية والمتمثلة في نوع الماعز فنجده في الجدول رقم(16) نلاحظ هناك تزايد إن هناك تزايد في عدد الماعز في المرحلة 2000-2009. حيث نجد هناك نقص في عدد الماعز كما هو معبر عنه في الجدول رقم(16) ويسجل سنة 2000 يكون قد بلغ عدد الماعز 3,026,731 رأس ليكون سنة 2009 إلى 3,962,120 رأس وهو تزايد بمعدل 31% خلال المرحلة المسجلة.

أما من حيث الماعز الأقل من سنتين فنجده قد تزايد عددهم عن 1,113,433 رأس سنة 2000 ليكون 1,411,460 رأس سنة 2009 فهو يكون قد سجل تزايد بمعدل 31% خلال الفترة 2000-2009. في حين نجد أن ذكر الماعز قد تراجع عددهم بمعدل 16% خلال المرحلة 2008-2009 فيعد ما كان عددهم سنة 2005 فد بلغ 288,270 رأس انخفض هذا العدد بعد هذه السنة.

يقدر إجمالي الثروة الحيوانية من أغنام وماعز بـ21,206,000 رأس سنة 1998 وتبلغ سنة 1999 عددها 21,050,206 رأس حسب الجدول رقم(10 مكرر) ليأخذ العشرية الأولى للألفية الثالثة تزايد معتبرا ففي حين كان عددهم سنة 2000 قد وصل 20,613,000 رأس تزايد بمعدل معتبر ليصل سنة 2009 إلى 25,367,000 رأس من الثروة الحيوانية المشكلة من الماعز والغنم.

ونجد أن تربية الأغنام والماعز تتمركز بصفة أساسية في الولايات الشمالية السهبية وهي تشتهر بتربية هذه الفئة من الثروة الحيوانات من الأغنام والماعز وهذه الولايات هي ولاية النعامة، والبيض والأغواط والجلفة والمسيلة وبسكرة وخنشلة وتبسة وهي ولايات ذات شهرة واسعة في تربية الأغنام والماعز.

ونتيجة للمناخ المتغير لهذه المناطق، إضافة إلى ندرة المياه ومراعاة لظروف هذه المناطق تم حفر 6500 بئر في هذه الولايات من أجل توفير المياه للأغنام والماعز ويعاد تجهيز وصيانة هذه الآبار سنويا من أجل المحافظة عليها، وحتى تبقى قابلة للاستخدام في ري وتوفير المياه للحيوانات بشكل مستمر، إضافة إلى أن مديرية الغابات تحاول أن تقوم بغرس

الأشجار والنباتات ذات النوع المقاوم للجفاف، وهذا يكون من أجل إحياء وتجديد وإنعاش البساط النباتي الذي أتلف نتيجة الجفاف والتصحر الذي يصيب هذه المناطق من سنة لأخرى، إضافة إلى محاولة تنمية المناطق الرعوية لبناء سدود صغيرة تلبي متطلبات المناطق الرعوية.

إن هذه العمليات تشجع في المدى القريب للتطور الكبير للمراعي، إضافة إلى كل ذلك هناك تغطية صحية لهذه الماشية من توفير في كل بلدية بيطري يقومون لمراقبة الثروة الحيوانية عامة وتعمل على تحسين نوعية الأغنام خاصة التي تشتهر بها الجزائر مثل الأغنام المشهورة باسم أولاد جلال. الرمي.

إلا أنه تجد أن حجم الثروة الحيوانية لم تتزايد بالشكل المطلوب ومقابل هذه الخدمات المقدمة من قبل الدولة وهذا يعود حسب رأينا إلى حجم المراعي المتوفرة فهي محدودة من خلال قدرتها الاستيعابية، فحسب بعض الدراسات التي أجريت في المناطق السهبية الجزائرية أدت إلى نتيجة أن هذه المناطق لا تحتمل سوى شاة واحدة لكل ثلاثة هكتارات من الأراضي المخصصة للمراعي. إما عدد الماعز فنجد أن عددها في تزايد إلا أنه يبقى دائما تحت سقف الثلاث ملايين رأس.

المبحث الرابع :الموارد المادية الزراعية

الطلب الأول : استخدام الآلات الزراعية

كان استخدام الآلات الزراعية في الجزائر قبل الاستقلال محتكرا على المعمرين أي الملاك الأوروبيين فقط، أما المزارع الجزائري فكان يستخدم الحيوانات في الإنتاج الزراعي. وفي مرحلة الاستقلال الوطني أصبح الفلاح الجزائري هو المستغل لهذه الآلات الزراعية الموروثة عن العهد الاستعماري، إلا أنها تبقى هذه الحظيرة حظيرة الآلات الزراعية ضعيفة وغير كافية لتغطية الطلب المتزايد عليها نتيجة دخول أراضي الجزائريين الذي كانت تستخدم الأدوات الإنتاجية التقليدية وتحولها إلى استخدام الآلات الحديثة كالجرارات والحاصدات الزراعية.

ففي سنة 1967 بلغ عدد الجرارات المستخدمة في الزراعة إلى 39,641 جرار بأنواعه من ذات العجلات وذات السلاسل حسب جدول رقم (17).

جدول رقم (ة 17 الحضيرة الوطنية للجرارات والحاصدات 1967-2009

السنة / الآلة	1967	1972	1973	1977	1982	1986	1987	1988	1993	1994	1995	1996
جرارات	39.641	37.588	37.588	39.400	69.763	82.640	91690	89.375	96.540	93.052	91.204	91.907
آلة حاصدة	2080	/	2702	/	/	/	8558	/	2715	9329	8962	/

السنة / الآلة	1997	2006	2009
جرارات	116.546	125.892	130.839
آلة حاصدة	/	/	/

المصدر: 1- دليل الاقتصادي الاجتماعي 1989 ص102

2- التقرير السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية جامعة الدول العربية 1999 ص139

3- Slimane Badrani L'agriculture Algérienne Depuis 1968 O.P.U .ALGER 1981 P.46.

4- O.N.S. Donnés statistique de l'agriculture n°477 et n°558

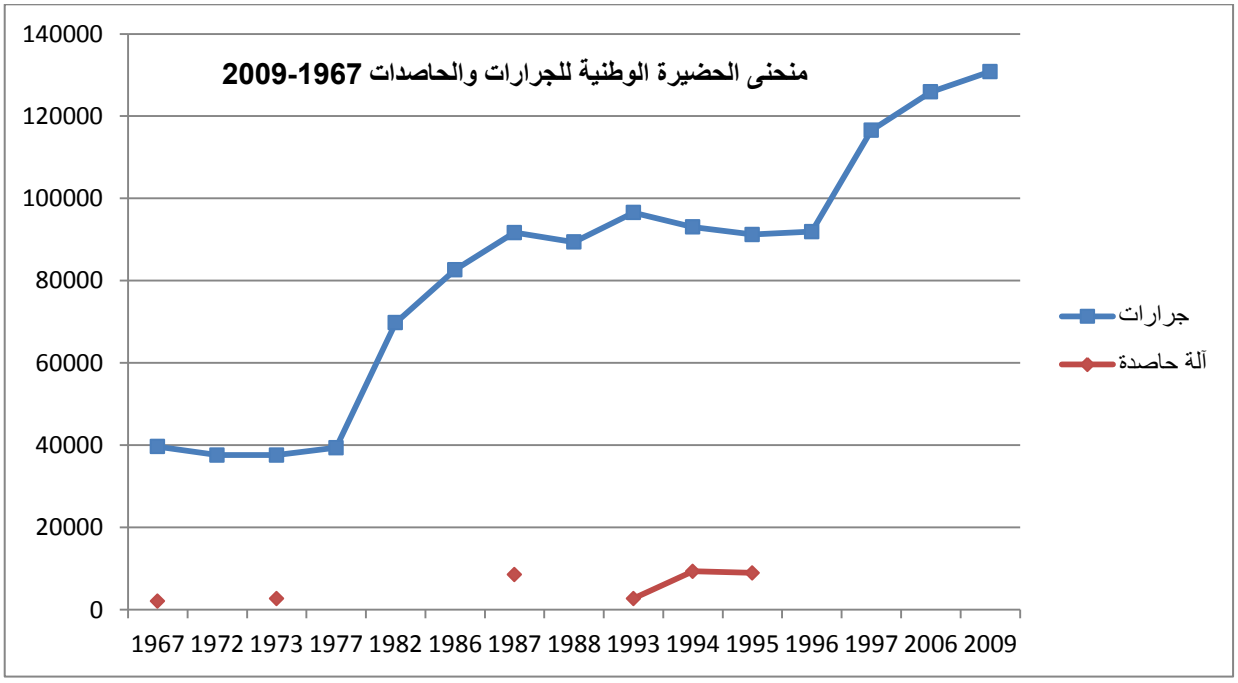

أن هذا العدد من الجرارات كما نلاحظه في الجدول المذكور نجده قد انخفض إلى 39,400 جرار سنة 1977 وهذا يعود إلى الأعطال التي حدثت على الجرارات وانعدام قطع الغيار لهذه الجرارات. ثم يعود إلى عدم التكوين والدراية الميكانيكية للفلاح الجزائري لإصلاح

الجرارات المعطلة إضافة إلى عنصر الإهمال واللامبالاة. وبعد أن دخل مصنع الجرارات المقام في قسنطينة مرحلة الإنتاج وذلك سنة 1970 [1]بدأت تتحسن الحظيرة الوطنية للآلات الزراعية وبصفة خاصة فيما يتعلق بالجرارات ذات العجلات المطاطية إذ بلغ عدد الجرارات في الحظيرة الوطنية سنة 1997إلى 91,691 جرار ثم يزداد هذا العدد ليصل إلى 125,892 جرار سنة 2006ويصل سنة 2009 إلى 130,839 جرار حسب ما هومبين في الجدول رقم (17).

أما من حيث الآلات الحاصدة فحسب الجدول السابق نجد أن عددها غير كاف لتلبية الطلب وخاصة في مواسم الحصاد الجيدة، حيث نلاحظ النقص الشديد للحاصدات الزراعية للحبوب بصفة عامة، فيما يلاحظ أنه في بعض المواسم التي يكون فيها المحصول الزراعي من الحبوب جيدا، تبقى عملية الحصاد إلى غاية شهر سبتمبر، وذلك لعدم كفاية الحاصدات رغم تضاعف عددها بأربع مرات منذ 1967 إلى سنة 1995 عندما كانت في الحظيرة الوطنية 2080 آلة حصاد لتصل إلى 8962 آلة حصاد على التوالي حسب الجدول رقم (17)كما نلاحظ أن عدد الجرارات في مرحلة 1994-1996 قد انخفضت بشكل كبير وهذا يعود إلى أن هناك نسبة من الجرارات التي كانت تعمل في الفلاحة أصبحت تستخدم في المدن لاستخدامها في بيع المياه الصالحة للشرب أو المقاولات التي تعمل في البناء.

إن الزراعة المتطورة تتطلب استخدام الآلات الزراعية المتطورة في عملية الإنتاج لتخفيض التكاليف والجهد العضلي البشري إضافة إلى السرعة في إتمام المواسم سواء موسم الحرث أو موسم الحصاد ويتم ذلك في وقت المناسب لزراعة الحجم المقرر زراعته من الأراضي الصالحة للزراعة وبنوعية جيدة من عمق الحرث والبذور المتساوية في التوزيع.

كما نجد أن هناك انعدام للآلات الحاصدة للبقوليات مثل محصول العدس والحمص. .. مما جعل المزارع المنتج لهذه المحاصيل أن يتخلى عن زراعة البقول الجافة لصعوبة جنيها،وكذلك

[1]– دليل الجزائري الاقتصادي الاجتماعي 1989 السياسة الوطنية للنشر والتوزيع ص160

الآلات الخاصة بجني الطماطم الصناعية مما شكل أزمة وصعوبات عند جني المحصول. أما من حيث المساحات الزراعية المخصصة لكل جرار مما يدلنا على واقع مكننة

الزراعة في الجزائر.

فنجد المساحة المخصصة لكل جرار سنة 1967 كانت تقدر لكل جرار واحد ما يقابله 150 هكتار من الأراضي الزراعية [1].ومع تدهور الحظيرة الوطنية للجرارات كما أسلفنا سابقا فكان سنة 1974 متوسط عدد الجرارات لكل ألف هكتار 4,8 جرار أي حوالي 208هكتار لكل جرار زراعي. [2]

في المرحلة اللاحقة بدأ التحسن في وضعية الحظيرة الوطنية للجرارات وبهذا التحسن تصل حصة الجرار الواحد من الأراضي الزراعية إلى 81 هكتار سنة 1988 [3] ثم تنخفض حصة الأراضي الزراعية التي يفلحها الجرار الواحد سنة 2009لتصل إلى 32هكتار [4].مما يفسر وجود فائض من الجرارات في الحظيرة الوطنية، وما نلاحظه أن هذا الفائض من الجرارات نجده يستخدم خارج القطاع الزراعي وخارج المجال الذي صنع من أجله وهي الزراعة مثل العمل في مقاولات البناء استفادة في جر المياه الشروب وبيعه في المدن.

إن النظام الزراعي في الجزائر يستخدم بنسبة عالية جدا الآلات الزراعية (بصفة خاصة الجرارات) في الإنتاج ما عادا بعض المنتوجات البقولية والصناعية. لكن من الجانب الأخر هل الاستخدام العالي للعتاد الفلاحي أثر على الإنتاج الزراعي خاصة الزراعات المتزايد الطلب عليها وما هي المنتوجات التي أثرت هذه الآلات الزراعية.

ومن جهة أخرى نجد أن هذه الآلات، أثرت على سكان الريف (الفلاحين) حيث أصبح يفكر في الهجرة إلى المدينة نتيجة الفراغ الذي يعيشه في الريف، ومن فائض الوقت المتواجد لديه حيث نجده يكمل الموسم الزراعي بسرعة وخاصة زراعة الحبوب وحصدها ومن حيث تجديد

---

[1]- Slimane Badrani –l'agriculture Algérienne I.b. i.d P. 47

[1]- أنماط التنمية في الوطن العربي 1960-1975 الجزء الأول –المعهد العربي للتخطيط بالكويت –الكويت- 1980 ص34

2- دليل الجزائر الاقتصادي 1989 مرجع سبق ذكره ص 102

3- O.N.S Données Statistiques n°417

الحظيرة الوطنية للآلات الزراعية نجد أن وضعية الحظيرة سنة 2006 أن نسبة الجرارات التي تزيد أعمارها عن 20 سنة تمثل 61% كما هومبين في الجدول رقم 18:

الجدول رقم (18): حظيرة الجرارات الزراعية حسب العمر

السنوات	أقل من 5 سنوات		5 إلى9		10 إلى14		15 إلى19		20 فاكثر		المجموع
الجرار الزراعي	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	
	4.834	3.48	4.051	3.22	14.788	4.75	25.915	20.11	76.904	61.00	125.892

Source : O.N.S Données Statiques n°477

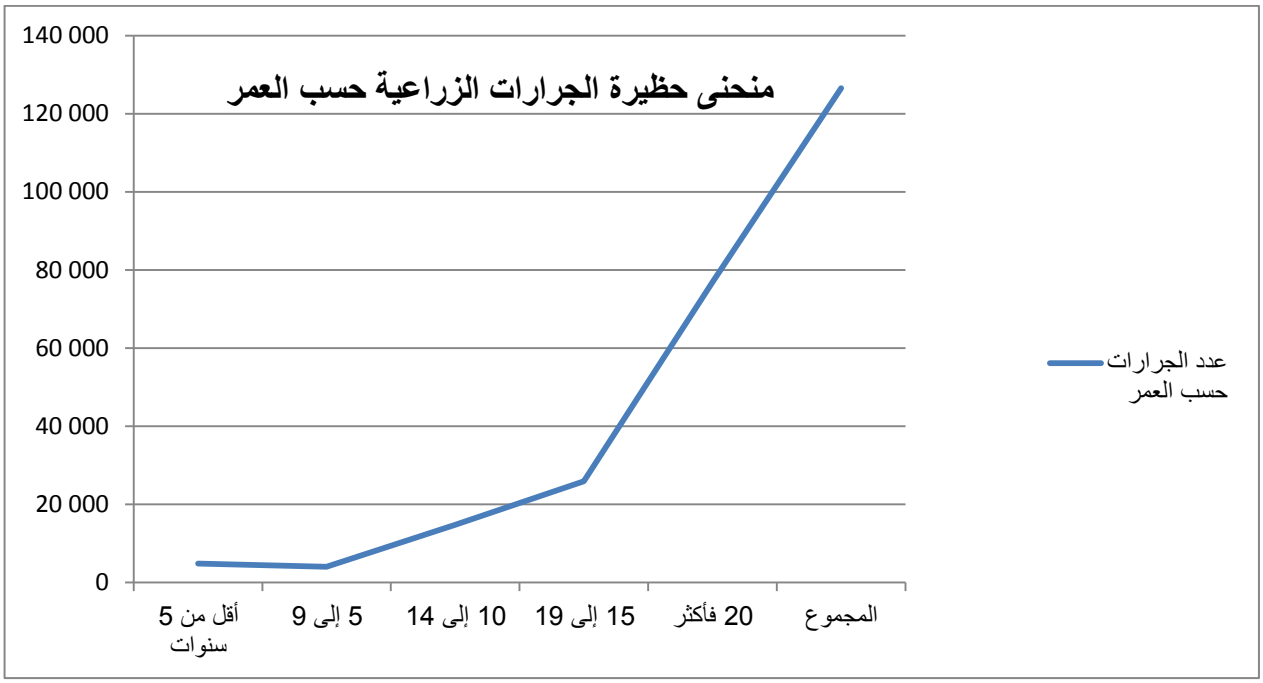

بال نسبة الجرارات الزراعية التي تقل أعمارها عن خمس سنوات فهي لا تمثل إلا 3.48 % من الجرارات الموجودة في الحظيرة الوطنية. في حين نجد أنه في سنة 1970 كان هناك 55% من الجرارات الزراعية عمرها أقل من 05 سنوات رغم قلة عددها في الحظيرة الوطنية

في هذه المرحلة وترتفع هذه النسبة 1972 إلى63%[1]ما يعني أنه هناك تجديد في الحظيرة الوطنية للالآت الزراعية في هذه المرحلة، أما مرحلة الثمانينات فنجد أن الحظيرة لم تتجدد ويزداد عمر الجرارات الموجودة في الحظيرة.

أما بالنسبة لآلة الحصاد وعددها المتوفرة في الجزائر فنجد أن القطاع الزراعي يعاني من نقص شديد في الآلات الحاصدة، حيث بقي عددها ثابت قرابة عشرين سنة 1967-1987 وتتضاعف بعد ذلك ويصل عددها إلى 8558 آلة حاصدة ثم يزداد عددها ليصل إلى 9795 آلة حاصدة 1993 ثم تتجه نحو الانخفاض من جديد لتصل إلى 8962 آلة حاصدة سنة 1995 حسب الجدول (18) وهذا يعود إلى قدم الآلات الحاصدة. إضافة إلى توقف المصنع المنتج لهذه الحاصدات بسيدي بلعباس وقلة استيرادها لارتفاع أسعارها عند الاستيراد.

إن أثرالنقص المسجل في آلة الحصاد يؤدي في المواسم الجيدة إلى معانات المزارعين وإلى أن المحاصيل الزراعية (الحبوب) تتعرض للاتلاف وتبقى دون حصدها في الوقت المناسب فنجد أنه مقابل كل آلة حاصدة زراعية هناك 262 هكتار [2].

1- Slimane badrani l'agriculliteureAlgérinne Ibid. P50

[2]– فوزية غربي –الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والكيفية -اطروحة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية –جامعة منتوري–قسنطينة 2008 ص225

هذه الحصة المخصصة لكل آلة حصاد هي قليلة ولكن وضعية هذه الآلات الحاصدة هي كلها قديمة يعود تاريخ إنتاجها إلى سنوات السبعينات والثمانينات. إضافة إلى عدم توفير قطع الغيار لها ما يساهم في تأزم الوضع أكثر فأكثر في موسم الحصاد، أما أسعار الآلات الزراعية فنجدها متزايدة من سنة لأخرى حسب ما هوموضح في الجدول رقم (19).

تطور أسعار الآلات الزراعية

الجدول رقم (19) الوحدة: دج

السنة / الأسعار	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	*1997
الجرار	51300	64800	82300	98000	164491	224000	327431	390000	469000	679782	711909	2000000
آلة حاصدة	1410000	278000	191000	229000	340000	650000	658215	1149000	1390000	1775278	1775278	3000000

المصدر: 1- فوزية غربي –الزراعة الجزائرية – مصدر سبق ذكره ص 273

* مأخوذ من مصنع الجرارات بقسنطينة.

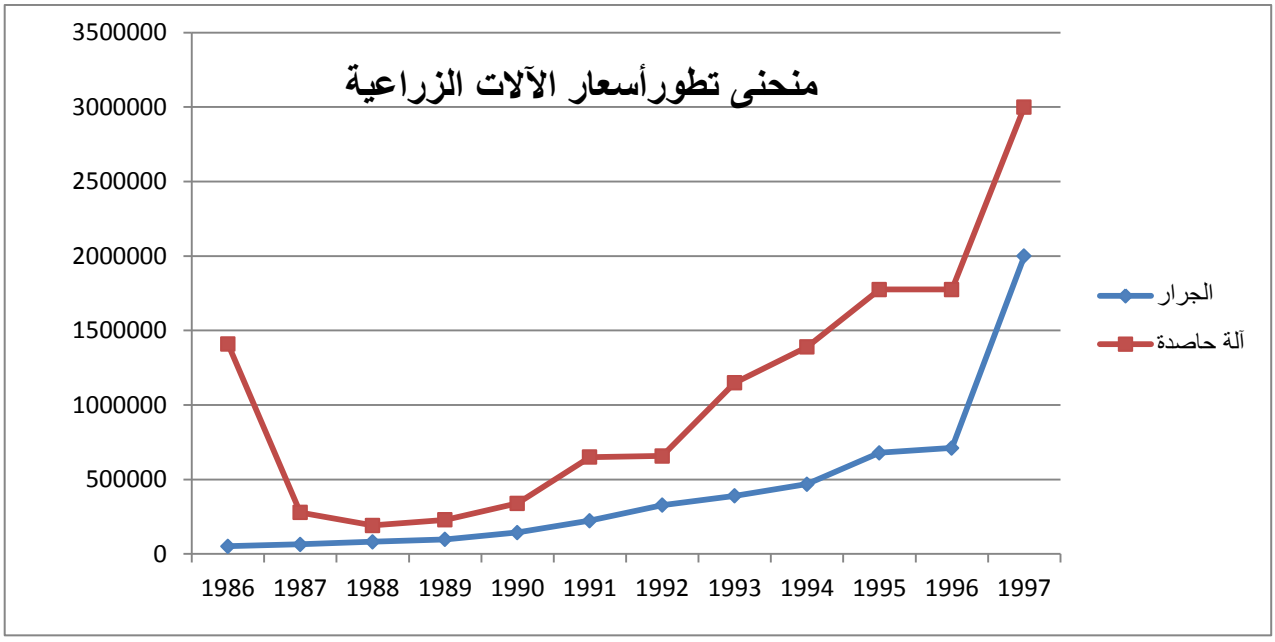

إن التزايد المستمر لأسعار الآلات الزراعية يجعلها صعبة المنال والوصول عليها وخاصة ذوي الملكيات المتوسطة للأرض مما يجبر هذه الفئة من الفلاحين إلى تأجير أراضيهم أواللجوء إلى المشاركة مع الملاك الزراعين الكبار، وهذا يضعف الطبقة المتوسطة في المجتمع ويزيد من التفاوت الاجتماعي في الجزائر.

المبحث الرابع :الموارد المادية الزراعية

المطلب الثاني: استخدام الزراعة للأسمدة

تعاني الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر من نقص في درجة الخصوبة، نتيجة لفقدان التربة للعناصر الغذائية الأساسية التي تحتاجها مثل الفوسفات والآزوت والبوتاس. .. لذا أصبح من الضروري التوسع في استعمال الأسمدة في الزراعة من أجل الوصول إلىالإنتاج والإنتاجية في المحاصيل الزراعية بمحصول أفضل. إلا أن استخدام الأسمدة الكيميائية في القطاع الزراعي في الجزائر يعد ضعيفا جدا ولم يبلغ المستوى المطلوب. ففي سنة 1973 قدرت نسبة استخدام الأسمدة في الزراعة لا تغطي 10% من الأراضي الصالحة للزراعة [1].

وفي المخطط الرباعي الثاني حيث دخل مركب لإنتاج الأسمدة الصناعية في عملية الإنتاج والتسويق، نلاحظ أنه بدأ التوسع في استخدام المخصبات الكيميائية في الزراعة حيث بلغ حجم استهلاك الزراعة من الفوسفات 54700 طن، أما النيتروجين فكان حجم الاستهلاك منه في نفس المرحلة 71500 طن. في حين بلغ حجم الإنتاج من الفوسفات لنفس الفترة 103100طنوبلغ حجم إنتاج النيتروجين78700طن[2] تزايد استهلاك الزراعة للأسمدة المخصبة بصورة متواترة، حيث بلغ حجم الاستهلاك الزراعة للأسمدة سنة 1981 إلى 460,000 طن ليصل سنة 1986 إلى 620,000 طن [3] وهذه الزيادة في استخدام الأسمدة فاقت نسبة 60% في نهاية الثمانينات خاصة في مادة الفوسفات، كما ازداد استخدام الأسمدة الازوتية بنسبة 100%[4]في نفس الفترة.

1- Slimane Badrani –l'agriculture Algérienne I.bid P 82

[2]– انماط التنمية العربية –المعهد العرب للتخطيط الكويت –مرجع سبق ذكره ص 17

[3]– دليل الجزائر الاقتصادي والاجتماعي 1989 مرجع سبق ذكره ص 102

[4]– المجلس الاقتصادي والاجتماعي –تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية 1998ص 34

من جهة أخرى نجد أن متوسط الهكتار الواحد من الأسمدة الرئيسية سنة 1989 قد بلغت حصة كل هكتار 82 كغ من الأزوت ومن الفوسفات 88 كغ ومن البوتاس 45 كغ [1] ولكن من حيث حجم الاستهلاك الأسمدة الإجمالية نلاحظ وكما هومبين في الجدول رقم (20)

جدول رقم(7ا 20 تطور الاستهلاك المخصبات

الوحدة :قنطار

السنة / المخصبات	1978/1977	1979/1978	1979/1980	1981/1980	1982/1981	1983/1982	1984/1983	1985/1984	1986/1985	1987/1986	1988/1987
المركبات composés	1.137,770	1.723,063	1.541,208	1.767,869	1.546,527	1.383,953	1.280,252	1.919,998	2.456,017	2.315,804	1.922,841
آزوت N Azout	1.255,917	1.244,362	1.378,788	1.425,079	1.182,803	1.053,535	1.656,904	2.036,031	1.936,706	1.760,470	1.464,910
فوصفات P Phosphate	919,050	1.099,365	1.036,724	1.077,823	907,058	836,051	1.141,613	1.409,697	1.629,030	1.274,723	1.071,524
بوتاس K Potasse	10,763	44,900	5,227	6,661	6,129	2,806	1,816	24,744	34,637	49,042	15,935
المجموع	3.323,500	4.111,771	3.960,947	4.277,432	3.642,517	4.080,585	4.080,585	5.390,470	6.046,384	5.299,339	5.174,610

تابع للجدول السابق

السنة / المخصبات	1989/1988	1990/1989	1991/1990	1992/1991	1993/1992	1994/1993	1995/1994	1996/1995	1997/1996	1998/1997	1999/1998
المركبات composés	1.707,802	1.450,089	1.371,743	1.221,931	1.552,525	1.318,487	963,664	756,697	715,614	710,249	1.936,677
آزوت N Azout	1.007,173	760,697	1.017,676	746,408	1.061,229	1.018,727	482,750	134,413	170,543	256,864	228,238
فوصفات P Phosphate	643,423	471,409	333,729	224,347	408,534	335,993	280,778	160,517	156,612	248,910	148,296
بوتاس K Potasse	23,553	18,729	18,916	13,377	2,255	3,607	47,786	26,991	30,148	17,842	9,788
المجموع	3.381,951	2.700,924	3.145,566	2.195,203	3.024,543	2.166,814	1.774,980	1.077,618	1.672,917	1.334,075	1.322,979

المصدر:

1- O.N.S Annuaire statistiques n°16 P.20

1— O.N.S Annuaire statistique de N°16 à N°24

[4]– د| سالم النجفي -اشكالية الزراعة العربية –مرجع سبق ذكره ص 132

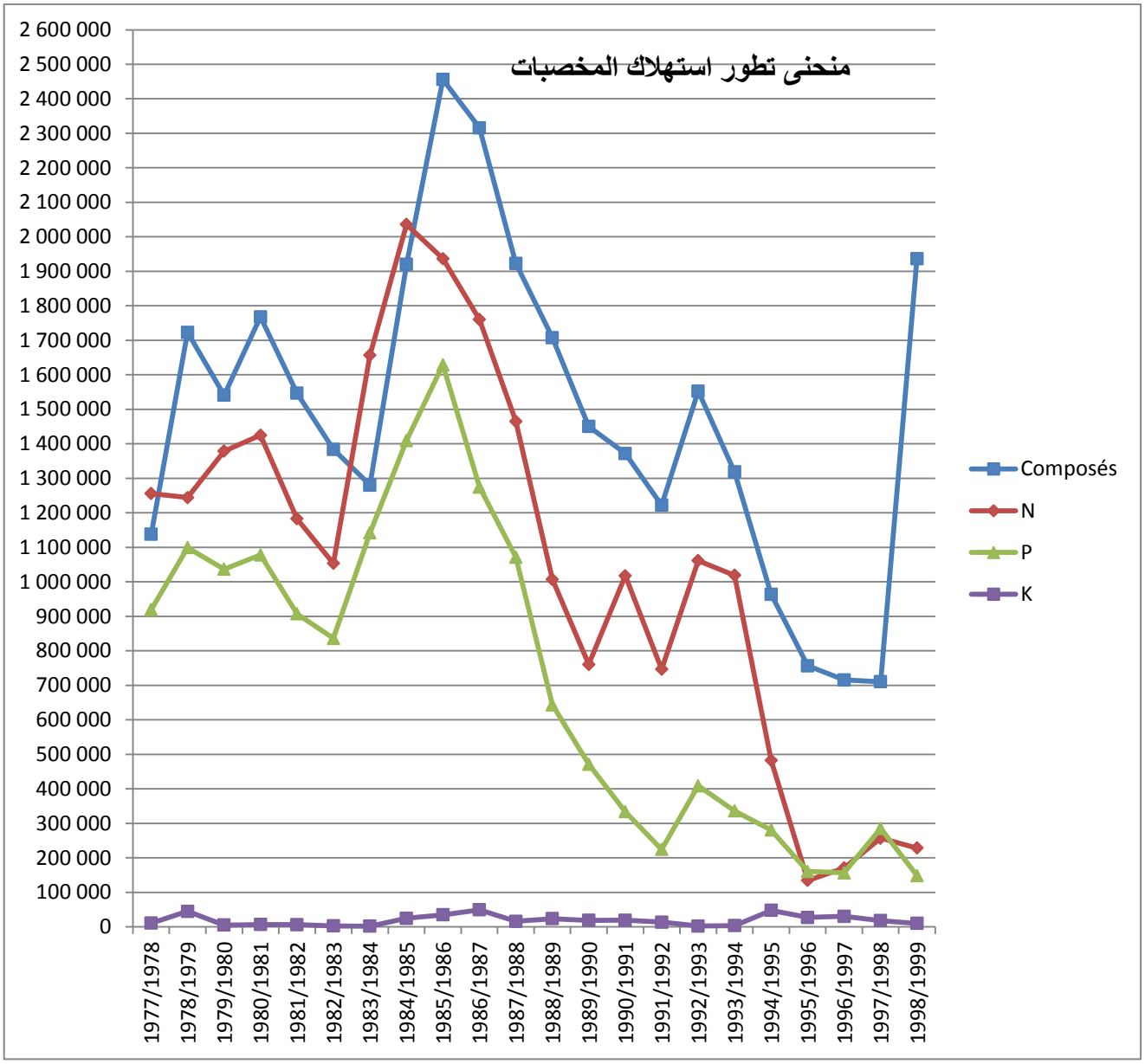
منحنى تطور استهلاك المخصبات
2 600 000
2 500 000
2 400 000
2 300 000
2 200 000
2 100 000
2 000 000
1 900 000
1 800 000
1 700 000
1 600 000
1 500 000
1 400 000
1 300 000
1 200 000
1 100 000
1 000 000
900 000
800 000
700 000
600 000
500 000
400 000
300 000
200 000
100 000
0
1977/1978
1978/1979
1979/1980
1980/1981
1981/1982
1982/1983
1983/1984
1984/1985
1985/1986
1986/1987
1987/1988
1988/1989
1989/1990
1990/1991
1991/1992
1992/1993
1993/1994
1994/1995
1995/1996
1996/1997
1997/1998
1998/1999
Composés
N
P
K

نلاحظ أن هناك تطور متزايد لاستخدام الأسمدة ففي الفترة 1978-1979 بلغ مجموع حجم الاستهلاك للأسمدة المخصبة والمتشكلة من المركبات التالية : آزوت، فوسفات، البوتاس 3,023,500 قنطار، ليصل إلى أعلى حجم من الاستهلاك الإجمالي المقدر بحجم 6,646,384قنطار وذلك في الفترة 1985-1986 ثم يعود وللانخفاض من جديد في الفترة 1988-1989 إلى 3,381,951 قنطار، ثم ينخفض أكثر في المراحل اللاحقة ليصل إلى 2,125,203 قنطار في المرحلة 1992-1999.ويصل لأدنى انخفاض له في المواسم 1998- 1999ويصل إلى 1,323,979 قنطار وذلك حسب ما هو مبين في الجدول رقم (20).

إن نصيب الهكتار الواحدة من الأسمدة المخصبة نجدها في تناقص مستمر منذ الثمانينات، فنصيب الهكتار الواحد من المخصبات سنة 1986 كانت 24 كغ/هكتار لينخفض حجم استعمال الأسمدة للهكتار الواحد إلى 10 كغ /هكتار سنة 1996 : ويبقى في هذا المستوى في السنوات 2001-2002 بمعدل 13 كغ /هكتار و12 كغ /هكتار على التوالي.

إن هذا التذبذب في درجة استخدام المخصبات الكيميائية. وعدم الاستقرار في الكميات المستعملة في الزراعة يعود حسب رأينا إلى عدة أسباب منها :

- إن أكثر الأراضي المستعملة لهذه المخصبات هي الأراضي الزراعية التابعة للمستثمرات الفلاحية، وعند صدور القانون 19/87 الصادرة سنة 1987 أثر بشكل كبير على المستثمرات الفلاحية وبشكل سلبي على المزارع وعلى واستقرار المستثمرة.
- إن الوضع الأمني في الريف الجزائري في المرحلة التسعينات أثرت بشكل كبير على المزارع والزراعة.
- إن استخدام مادة الفوسفات وهي مادة خاضعة لشروط أمنية وصعوبة الحصول عليها. وهذه المادة تستخدم بكثافة أكثر في الأراضي الزراعية الخاصة لإنتاج الحبوب فقد بلغ حجم استخدامها لهذه المادة في المرحلة 1985-1986 بحجم يقدر بـ

1,629,030 قنطار من الفوسفات، ثم تبدأ بالانخفاض في الاستخدام الفوسفات ليصل إلى148,296 قنطار في المرحلة 1998-1999.

أما المخصب الآزوتيN :فهو يستعمل بشكل واسع في الزراعة البقولية ونحن نعلم أن الزراعة البقولية قد تقلصت بشكل كبير لأسباب ذكرناها سابقا. إضافة إلى أن المخصب الآزوتي يستعمل في الأراضي الباردة والخاضعة للري فنجد أنها استعملت أكثر في المرحلة 1984-1985 حيث بلغ حجم استعمالها 2,036,031 قنطار ثم يتجه هذا الاستخدام نحو التراجع منذ هذه المرحلة ليصل إلى أدنى استخدام له في المرحلة 1995-1996 إلى 134,413 قنطار ثم يرتفع قليلا في السنوات اللاحقة ولكن يبقى استعمال المزارع الجزائرية لمادة الآزوت N متذبذبة.

أما مخصب البوتاس K: فقد استخدم بحجم كبير منذ بداية موسم 1977-1978 بحجم يقارب 10,763 قنطار ثم يزداد حجم الاستخدام ليصل إلى 44,900 قنطار، وينخفض من جديد في موسم 1992-1992 إلى 2255 قنطار...

نستطيع أن نستخلص من هذا الوضع المتذبذب لاستخدام المخصبات الكيميائية وعدم لاستقرار في الكميات المستخدمة في الزراعة يعود لعدة أسباب منها:

- عدم الاستقرار الداخلي للمستثمرة من التشريعات المتتالية إضافة أحداث أكتوبر 1988 مما أثر بشكل أو بآخر على القطاع الزراعي وخاصة المستثمرات الزراعية.
- في مرحلة التسعينات بأحداثها الرهيبة أثر بشكل كبير على سكان الريف وشكل هجرة قوية من الريف إلى المدن وبقيت مساحات شاسعة ومزارع كبيرة دون زراعة وخاصة في سهول متيجة والشلف.
- إن سياسة تحرير الأسعار في التسعينات أدت إلى رفع أسعار المواد المخصبة بشكل لا يستطيع المزارع شرائها.
- إن استعمال المخصبات أصبح خاضع لإجراءات إدارية وأمنية مشددة ما أوجد بيروقراطية كبيرة وهذا جعل الفلاح لا يستخدم هذه المخصبات.

- إن المزارع الجزائري هومن الفئة الاجتماعية الفقيرة وليس من الطبقة الغنية ,فملكية الأراضي لدى المجتمع الجزائري هي ملكيات صغيرة. لا يوجد في الجزائر إقطاعيات كبار يستحوذون على مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة.
- إن المزارع الجزائري إضافة إلى ضعف دخله، نجده كذلك لا يجيد القراءة والكتابة ويمارس الزراعة بشكل وراثي، فيجهل استخدام المخصبات بشكلها العلمي، من خلال الحجم والزمن...

المبحث الرابع :الموارد المادية

المطلب الثالث : استخدام البذور الزراعية

تعد نوعية البذور في الزراعة لها دور هام في الإنتاج والإنتاجية، فالبذور هي من أساسيات الإنتاج وزيادته، إن توفرت البذور التي تتلاءم مع بيئتها ونوعية التربة، وخصائصها الكيميائية، وكذلك درجة مقاومتها للجفاف والمناخ ففي المناخ الجزائري الذي يتصف بالغير المنتظم من حيث توقيت سقوط الأمطار وكميتها خلال الموسم الزراعي له شروط خاصة للعملية الزراعية ونوعية البذور.

إن أحد أسباب قلة الإنتاج الزراعي تعود إلى عدم توفر البذور المحسنة التي تتلاءم مع بيئتنا وذلك لأن أغلب البذور المستعملة في الزراعة في الجزائر هي مستوردة، مع ندرة البذور المحلية التي تتلاءم مع البيئة الوطنية بصفة عامة، ونجدها غير كافية لتغطية الطلب المتزايد عليها، إضافة إلى إنها لا تباع في التعاونيات المتواجدة عبر الوطنC.C.L.S المختصة في بيع البذور بصفة عامة نجد البذور هي المادة الأساسية للزراعة وزيادة الإنتاج وإنتاجيتها.

تقوم C.C.L.S التعاضدية للحبوب والحبوب الجافة باحتكار بيع البذور إلى الفلاحين على مستوى الوطن لها فرع ولائي على مستوى كل ولاية.

وأهم البذور التي تقوم بتسويقها هي الحبوب بأنواعها كالقمح الصلب واللين والشعير والشوفان. ..إضافة إلى الحبوب الجافة والمتكونة من الفول والحمص والفاصوليا والعدس.

إلا أنه يمكن أن نلاحظ في الجدول رقم (21).

إن الكميات المباعة من البذور للفلاحين في الموسم 2007-2008 قد بلغ الذروة.

جدول رقم (21) توزيع البذور في السنة 2000-2009

الوحدة :قنطار

السنة	قمح صلب	قمح لين	الشعير	الشوفان Avoine	الذرة	المجموع
2005-2004	656,772	398,058	316,331	28,767	150	1.400,078
2006-2005	657,427	413,781	321,234	29,276	90	1.421,808
2007-2006	521,818	342,668	294,803	33,694	120	1.193,203
2008-2007	1.342,558	2.236,045	1.151,920	49,430	50	4.780,003
2009-2008	714,181	381,967	435,884	41,630	600	1.524,262
المتوسط	778,551	754,504	504,034	36,559	202	2.073,851

المصدر:

2- O.N.S. Les statistiques de l'agriculture et de la pèche Ibid P23

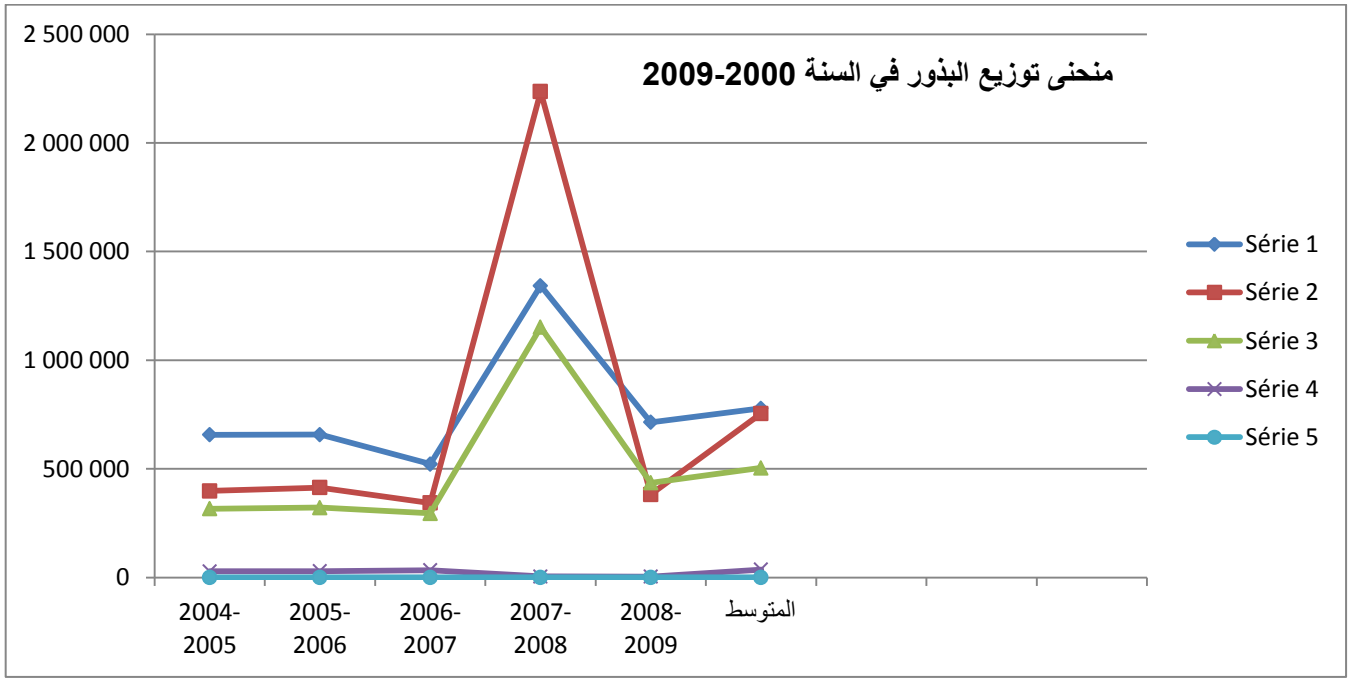

نجد أن مجموع الكمية الموزعة إلى الفلاحين من البذور كانت 4,780,003 قنطار وهذا يعادل زيادة بنسبة عالية جدا قدرها 300 % عن سابقتها ثم يعود لينخفض عن الحجم

السابق بشكل كبير في الموسم اللاحق. وهذا التغير المفاجئ جاء بعد استقرار في المواسم السابقة من حيث المبيعات وهذا لا نجد له تفسير. رغم رجوعنا إلى المساحات المزروعة لهذه الفترة فلم نجد لها تغير يذكر فأين وجهت هذه البذور لهذا الموسم.

في هذا الموسم كانت مساحة الأراضي المزروعة حبوب هي 2,918,694 هكتار وهي تشكل 52% من الأراضي الصالحة للزراعة وهي نسبة عالية بالنسبة لكل المواسم الزراعية.

أما بقية المواسم نجدها مستقرة من حيث استغلال البذور فنجد أن توزيع البذور القمح الصلب في المواسم 2004-2005 و2005-2006 مستقرة حول كمية 656,772 قنطار و657,427 قنطار وهي كميات متفاوتة ثم تنخفض في المواسم اللاحقة 2006-2007 إلى 521,818 قنطار ثم ترتفع من جديد وهذا يدلنا إلى أن المزارع الجزائري غير مستقر وغير متخصص في إنتاج نوع معين من الحبوب وهذا يعود كذلك إلى توفير البذور من طرف التعاونية الموزعة للحبوب.

كما نجد البذور الخاصة بالقمح اللين فهي في الموسم 2005-2006 بلغت 413,781 قنطار في حين بلغت في الموسم 2007-2008 أعلى حجم لها وهو2,236,045 قنطار وهذا كذلك مخالف للواقع ولكن في بقية المواسم هي متفاوتة مع بعضها البعض.

أما مادة الشعير فهي مستقرة نوع ما طوال المواسم في أدنى مستوى لها ما عدا الموسم 2007-2008 الذي يعتبر شاذا في توزيعه للبذور حيث سجل كذلك 1,151,920 قنطار من بذور الشعير الموزعة لهذا الموسم وهو كذلك غير منطقي

أي مجموع البذور الموزعة فهي تتراوح بين 1,192,203 قنطار في الموسم 2006-2007 وأعلى حجم في الموسم 2008-2009 الحجم بقدر 1,574,262 قنطار المتوسط معدل طوال الفترة المدروسة بلغ 2,073,851 قنطار لمجموع البذور الموزعة.

أما من حيث نسبة التوزيع للبذور فنجد أن أكبر حصة البذور هي تخص بذور القمح الصلب وتمثل 38% من مجموع البذور الموزعة على المزارعين ثم يليها القمح اللين بنسبة 36% ثم حصة الشعير والتي تشكل نسبة 24 % .

أما من حيث الولايات وعملية توزيع البذور فيها نجد أن 33% من متوسط توزيع البذور الحبوب تكون لتعاونية الحبوب والخضر الجافة C.C.L.Sالتابعة لولاية سعيدة. ونسبة 9% لتعاونية C.C.L.S ولاية سيدي بلعباس و6% لتعاونية ولاية ميلة و5% لكل من تعاونية ولاية باتنة وقسنطينة.

بذور الخضر جافة:

تقوم تعاونية C.C.L.S بعملية بيع وتوزيع البذور الجافة على الفلاحين ونجد أن متوسط بيع هذه البذور في المرحلة 2005-2009 من بذور الفول والحمص تشكل حوالي 47% و27% ومن البازلاء تمثل نسبة 19 % بينما نجد أن نسبة العدس والفاصوليا تشكل 2% و5% على التوالي وهي نسبة ضعيفة حسب ما هو مبين في الجدول (22).

ومن حيث الحجم نجد أن توزيع بذور الخضر الجافة في المرحلة 2005-2009 كان بمتوسط 29,288 قنطار في كل موسم حسب ما هو مبين في الجدول رقم (22)

توزيع بذور الخضر الجافة

جدول رقم (22) **الوحدة :قنطار**

السنة	العدس	الفاصولياء	حمص	البازلاء	الفول	المجموع
2005-2004	372	1.184	5.432	6.638	11.618	24.244
2006-2005	234	735	7.068	4.658	11.439	24.134
2007-2006	236	1.121	5.772	4.992	10.501	22.622
2008-2007	865	1.240	9.562	4.740	15.938	32.345
2009-2008	2.053	2.491	11.139	7.765	19.648	43.096
المتوسط	752	1.354	7.795	5.559	13.829	29.288

Source : ONS. Les statistiques de l'agriculture et la pêche restropecture 2000/2009 IBID P. 29

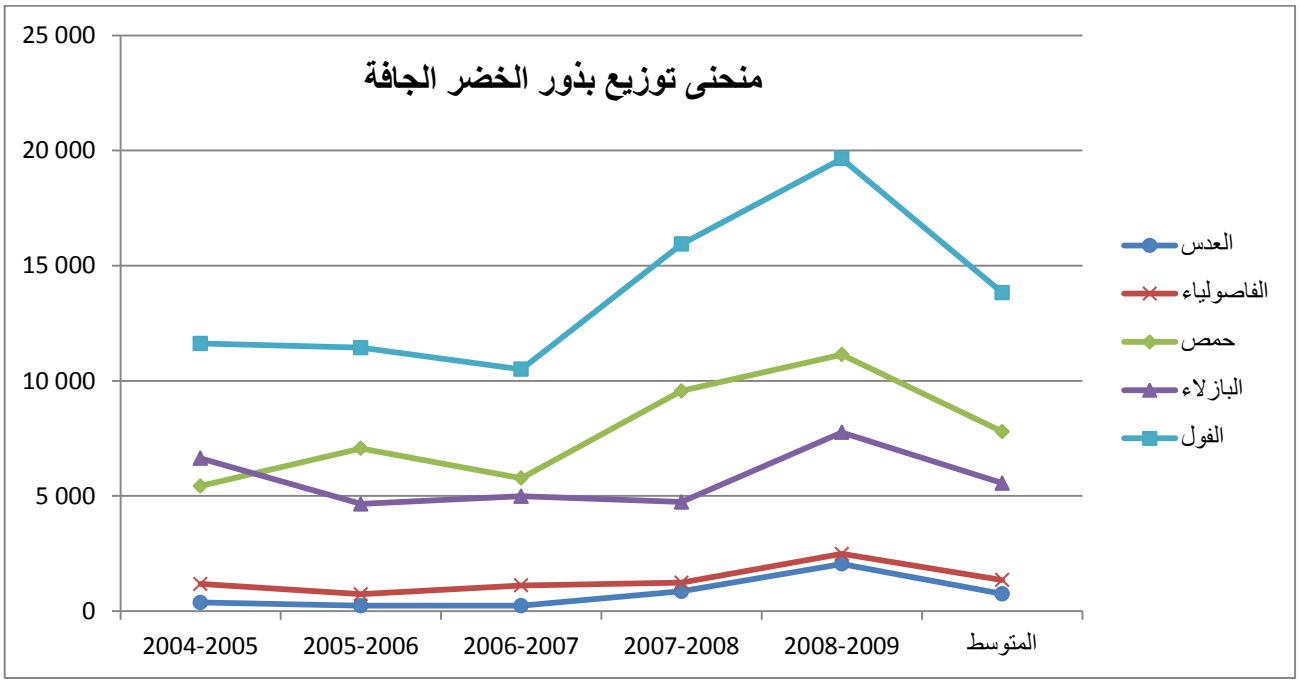

نجد أن 25% من هذه الكميات المباعة هي منحصرة في ولاية مستغانم و18% منها في ولاية عين الدفلة و12 % في ولاية سكيكدة و9 % في ولاية تلمسان و7 % في ولاية عين

تموشنت و6 % في ولاية سيدي بلعباس وهي الولايات الأكثر إنتاجيا للحبوب الجافة، كما يمكننا أن نلاحظ من الجدول رقم(22) أن مجموع المبيعات من البذور الجافة في الموسم 2006-2007 بلغت أدنى حجم لها 22,622 قنطار، كما نلاحظ أن نسبة المبيعات من بذور الفول والحمص لنفس الموسم قد انخفضت بـ 8,20 % بالنسبة للفول و18,34 % بالنسبة للحمص، وهذا ما أثر على عملية البيع للبذور الجافة بشكل إجمالي بنسبة 6,21%[1].

أما من حيث الموسم الذي حدث فيه بيع أكثر للبذور الجافة فنجده في الموسم 2008-2009 حيث نجده قد بلغ حجم 43,096 قنطار في هذا الموسم. وهذا المعدل فهويقدر بـ 23,28 % بالنسبة للفول و16,49 %بالنسبة للحمص و63,82 % للبازلاء أما بالنسبة لمبيعات البذور الجافة لمادة الفاصولياء والعدس فقد ازداد المعدل معتبر ليصل إلى 100,89 % و137,34 %على التوالي.

ومن جهة أخرى نجد أن عدد المعاهد المختصة في التنمية الزراعية وتربية المواشي سنة 1992 كانت 12 معهدا[2]، إضافة إلى معهد وطني للبحوث الزراعية الذي يقوم بأعمال البحوث التطبيقية وإنشاء الوحدات الإنتاجية وتسيير مشاريع التنمية الزراعية. إلا أنه يبقى هناك نقص في دور هذه المراكز الذي كان من الواجب أن تلعب دورا مهما في توفير الكميات اللازمة من البذور المحسنة التي تتلاءم وبيئتنا المحلية من خلال البحوث الزراعية والتجارب التي تقوم بها المعاهد والمراكز المختصة في الزراعة.

كما نلاحظ أن أسعار البذور مرتفعة، وليس في متناول أغلب الفلاحين، وخاصة أصحاب الحيازات الصغيرة، مما يؤثر أكثر على الزراعة وخاصة زراعة الحبوب.

علما أن أسعار البذور قد ارتفعت في الموسم الفلاحي 2008-2009 بشكل مضاعف، وهذا سيؤثر على زراعة الحبوب بشكل كبير وخاصة الفلاحين ذوي الملكيات الصغيرة وهذا

[1]– O.N.S. Les statistiques de l’ agricultures et la peche P25.

1- د| عبد العزيز وطبان –الاقتصاد الجزائري مضيه وحاضره 1830-1985 مرجع سبق ذكره ص69

يجبرهم على تأجير الأراضي والمشاركة مع آخرين وهذا يضعف من دخولهم فيضطر الفلاح إلى ترك الريف والهجرة نحو المدن.

لقد لاحظنا أن المناخ في الجزائر متحول ومتقلب من فصل إلى آخر، ومن سنة إلى أخرى وهذا يؤثر على الزراعة والمحاصيل الزراعية نتيجة ارتباط الزراعة الجزائرية للمناخ وتحولاتها.

لكن نجد أن هناك لامبالاة بهذه الظاهرة المناخية من طرف الهيئات المختصة والمجتمع عامة، من حيث دراسة هذه الظاهرة والتغير الذي يحدث فيه من تغير موسم هطول الأمطار ودرجة الحرارة...الخ، ومحاولة العمل على تغيير مواقيت موسم الحرث والبذر ليتلاءم مع هذا التغير المناخي.

فالمزارع الجزائري لا زال يبدأ موسم البذر في أي وقت يشاء وكيف ما يشاء وهو مستدلا ببعض المعطيات القديمة الموروثة عن أجداده.

إضافة إلى أن وزارة الفلاحة والصيد البحري تعلن عن بدأ موسم الحرث والحصاد بشكل عام على المستوى الوطني دون دراسة لكل منطقة وظروفها المناخية لبدأ الموسم الفلاحي.

الفصل الثاني

الموارد البشرية في الجزائر

المبحث الأول: مراحل النمو السكاني

المطلب الأول: الكثافة السكانية

المطلب الثاني: تطور النمو السكاني في الجزائر

المطلب الثالث: التركيب الهيكلي للسكان

المبحث الثاني: التحولات السكانية

المطلب الأول: الولادات

المطلب الثاني: الوفيات

المطلب الثالث: متوسط سن الزواج

المبحث الثالث: التوزيع السكاني

المـــطلب الأول: سكان المدن

المطلب الثاني: سكان الريف

المطلب الثالث:القوى العاملة الزراعية

المبحث الرابع: الهجرة و التنمية

المطلب الأول: تطور الهجرة الداخلية

المطلب الثاني: المناطق الطاردة للسكان (قوة الدفع للسكان)

المطلب الثالث: أثر الهجرة على التنمية الاقتصادية.

المطلب الرابع: عوامل الجذب للسكان.

المبحث الأول: مراحل النمو السكاني

المطلب الأول: الكثافة السكانية

تعتبر كثافة السكان مقياس لدرجة توزيع السكان على المساحة الجغرافية، ويقصد بكثافة السكان العلاقة بين عدد السكان ومساحة الأرض التي يعيشون عليها، أما الكثافة الاقتصادية هي التي يراعى فيها عدد السكان بالنسبة للإنتاج الاقتصادي المتنوع والمختلف.[1]

وتعتبر المنطقة مزدحمة سكانيا إذا كانت نسبة السكان على المساحة كبيرة، وهذا له علاقة بطاقة الموارد الطبيعية الاقتصادية، وقدرتها على إعالة السكان الذين يعيشون في هذه المناطق والنشاط الذي يمارسونه من حرف ومهن مختلفة سواء كانت في المدن أو الريف.

وتلعب المدن دورا جاذبا قويا للسكان نتيجة للميزات التي تتمتع بها هذه المدن، والريف يكون طاردا للسكان نتيجة لظروفه الطبيعية والمعيشة والاقتصادية، فالربط بين السكان والموارد الاقتصادية تعد من المواضيع الهامة لأنها تعطي تغيرا لتوزيع السكان بين المناطق، فالضغط السكاني في بعض المناطق يتميز بنقص في نصيب الفرد من مساحة الأرض الزراعية.

ليست جميع المناطق صالحة للاستقرار السكاني فنجد أغلبها لا تصلح للاستقرار المعيشي للسكان وذلك بسبب المناخ الصحراوي ذات الحرارة الشديدة، وكذلك في المناطق الجبلية الوعرة نجدها لا تصلح للإنتاج الزراعي أو منتجات اقتصادية بشكل أساسي فأغلب السكان نجدهم في الجزائر يتمركزون في المناطق الشمالية والسهول الساحلية وجنوب الساحل، وهذا يعود إلى النمو الديمغرافي، وتغير المناخ من نقص في الأمطار والتصحر إضافة إلى ضياع الأراضي الزراعية بسبب التوسع العمراني...، ومن نتائج الضغط السكاني على الموارد الطبيعية نجد أن نصيب الفرد الواحد في الجزائر من الهكتارات قد تناقص من سنة لأخرى ففي سنة 1962 كانت 0.75 هكتار للفرد انخفض هذا المعدل إلى 0.2 هكتار للفرد سنة 2002[2].

أما المناطق الصالحة للزراعة فنسبتها لا تزيد عن 7% من مساحة تبلغ 47 مليون هكتار منها 8 مليون هكتار تستخدم في الزراعة فقط و 1.4 مليون هكتار منتجة وهذه نجدها

[1] د. ياسين خليفة، الإحصاء السكاني، كلية الاقتصاد والتجارة، منشورات جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية 1982، ص347.

[2] Fardjani Ali , rapport année 2004, centre international, de hauts études agronomique méditerranéen de Mont Pelier, p.66.

تمركزت في الهضاب الساحلية، و600 ألف هكتار أرض مسقية، وهذه الأخيرة تشكل نسبة 3% من الأراضي الزراعية[1].

إن الأرض هي المورد الأساسي لإنتاج الموارد الغذائية التي يعتمد عليها السكان، وعليه فالمساحة المستخدمة زراعيا هي عامل مهم في تحديد ما يمكن الحصول عليه من طعام للإنسان وحاجة الإنسان لا تتوقف على الغذاء وحده بقدر ما تعتمد على أنواع الغذاء وأسلوب التغذية.[2]

لقد تحسن الوضع السكاني في الجزائر حيث تم القضاء على بعض الأمراض المعدية المتعلقة بصفة خاصة بالجوع والأمية مثل التيفوئيد والربو...، من خلال تطعيم الأطفال ضد الشلل وتخفيض نسبة الأمية عما كانت عليه إبان الاستعمار الفرنسي للجزائر، وهذه العوامل أدت إلى زيادة السكان و ذلك نتيجة للنقص في معدل الوفيات الخام وهو يتجه إلى التناقص والتوازن في المدى البعيد.

لقد كانت النسبة الغالبة للسكان الجزائريين قبل الاستقلال هم من سكان الريف، لكن بعد الاستقلال حدثت هجرة قوية إلى المدن بفعل عوامل اقتصادية واجتماعية منها تناقص في عدد سكان الريف بشكل كبير، وشكلت المدن عامل جذب للسكان لحوزها على فرص عمل وصحة وتعليم.

فالسكان مورد أساسي للقوة العاملة الزراعية لإنتاج الغذاء وهم كذلك سوق لاستهلاك السلع المنتجة داخليا وخارجيا.

[1] Fardjani Ali, I B I D, p.66.

[2] د. فؤاد محمد الحفار، دراسة في الجغرافية البشرية، وكالة المطبوعات في الكويت 1981، ص296.

المبحث الأول: مراحل النمو السكاني

المطلب الثاني: تطور النمو السكاني في الجزائر

إن المتتبع للمعطيات الإحصائية للتعداد السكاني في الجزائر منذ بداية الاحتلال لفرنسي للجزائر سنة 1830 إلى غاية أول إحصاء رسمي في عهد الاستقلال سنة 1966 يجد أنه في سنة 1856 قدر عدد سكان الجزائر بـــ 2.307.000[1] نسمة وهو يعد أول إحصاء أو تعداد رسمي للسكان تقوم به الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر في حين كان تعداد السكان في الجزائر سنة 1830 يقدر بـــ 3.000.000 نسمة.[2]

إن السياسة الاستعمارية أدت إلى أن حجم السكان يتناقص من سنة إلى أخرى متجها نحو الانقراض من الوجود حسب فعل وسياسة وهدف الجنرال بيجو....، من خلال سياسة التجويع وسياسة نزع الأراضي من السكان الأصليين، والدفع بهم إلى المناطق الجرداء، والجبال مما فتكت بهم الأمراض والأوبئة والجوع والبؤس وتم ذلك بسياسة مخططة ومتعمدة من الجنرال بيجو.

ففي المرحلة ما بين 1866– 1870 حصلت في الجزائر مجاعة كبرى في البلاد، انتشرت فيها الأوبئة والأمراض مما أدى إلى وفاة مئات الآلاف من السكان الأصلين[3]، إضافة إلى فعل الثورات والانتفاضات الوطنية ضد الاحتلال الفرنسي.

فحسب الجدول رقم 23 نجد أنه خلال خمسون سنة لم يتجاوز فيها عدد السكان في الجزائر ثلاثة ملايين نسمة بل تراجع في بعض السنوات ليبلغ سنة 1872 إلى 2.125.000 نسمة[(4)].

إن هذه المرحلة تعد من المراحل التي تراجع فيها عدد السكان بشكل كبير في الجزائر بفعل سياسة التدمير والتخريب، أما المرحلة الثانية نستطيع أن نطلق عليها مرحلة الركود السكاني أو مرحلة النمو السكاني البطيء وتمتد إلى سنة 1921 حيث بلغ فيها عدد السكان حوالي4.636.000 نسمة .. فنلاحظ أن عدد السكان قد تزايد خلال إحدى وثلاثون سنة بـــ 1.636.000 نسمة فقط.

وهذا يعني أنه مجتمع لا يعوض حتى نفسه بل مجتمع راكد ديموغرافيا، وفي المرحلة اللاحقة بعد سنة 1921 وهي مرحلة الانتعاش السكاني إذ تبتدئ من سنة 1921 إلى سنة

(4)- Rahmani CH/….. Croissance urbaine en Algérie, p.30.

1960 حيث تضاعف فيها عدد السكان وذلك خلال 39 سنة ليصل في نهاية هذه المرحلة إلى 9.633.000 نسمة حيث ما هو مبين في الجدول رقم 23.

ما نلاحظه في المرحلة الاستعمارية هي مرحلة إبادة جماعية، ومحاولة إنهاء الشعب الجزائري، فخلال 132 سنة تزايد عدد السكان بستة ملايين فقط، مما يعني أن الشعب كان يعيش في بؤس ومجاعة وتشرد إنها مجزرة حقيقية عاشها الشعب الجزائري.

جدول 23: التطور السكاني في الجزائر 1856 - 1962

الإحصاء	عدد السكان	الإحصاء	عدد السكان
1856	2.307.300	1906	4.477.800
1861	2.732.900	1911	4.740.500
1866	2.652.100	1912	4.923.200
1872	2.125.100	1926	5.150.800
1876	2.462.900	1931	5.588.300
1881	2.8.42.500	1936	6.201.100
1886	2.287.200	1948	7.679.100
1891	3.677.100	1954	8.449.300
1896	3.781.100	1960	9.633.100
1901	4.089.200	1962	10.600.000

المصدر: براكتية بالقاسم هجرة القوة العاملة في الجزائر وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة حلب 1986، ص:3.

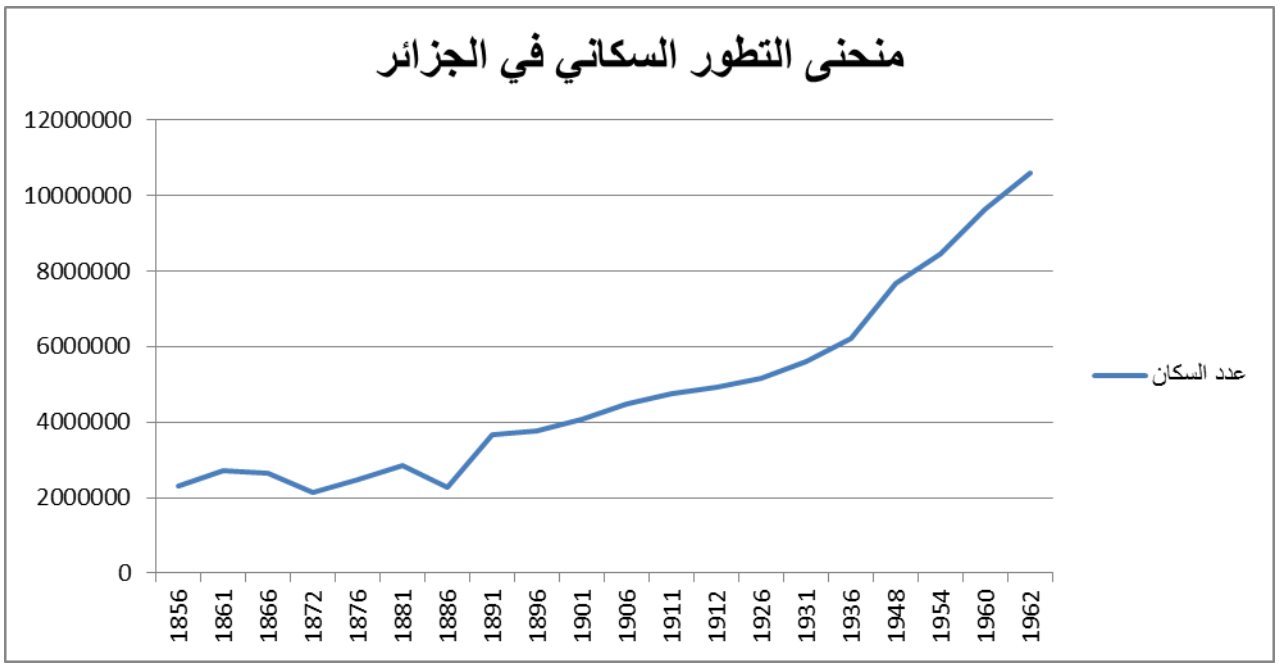

مرحلة الاستقلال:

تتصف هذه المرحلة بالتزايد الكبير لعدد السكان فخلال عشرين سنة فقط تضاعف عدد السكان عن المرحلة السابقة، ففي سنة 1963 كان عدد السكان في الجزائر 11.205.000 نسمة ووصل سنة 1983 إلى 20.192.000 نسمة كما هو مبين في الجدول رقم 24 حيث بلغ معدل النمو السكاني في هذه المرحلة 32‰[1] وتعد هذه النسبة من أعلى النسب المسجلة في تاريخ مراحل النمو السكاني في الجزائر. ويعود ذلك إلى عدة اعتبارات منها: تحسن في توفير الخدمات الصحية والتعليمية والسكن إلى جانب تزايد دور المرأة ومشاركتها في العمل ودخل الأسرة وتراجع سن الزواج وتأخره، وانخفاض معدل الخصوبة وتمدرس البنات، وسندرس ذلك لاحقا.

وهذا ما أدى إلى انخفاض نسبة الوفيات وخاصة وفيات الأطفال، كل هذه العوامل ساهمت في تزايد حجم السكان بنسبة عالية جدا في هذه المرحلة.

جدول رقم 24: تطور عدد السكان في الجزائر 1963-2010

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
1963	11.205.000	1987	22.807.000
1964	11.320.000	1988	23.446.000
1965	11.703.000	1989	24.095.000
1966	12.102.000	1990	24.700.000
1967	12.600.000	1991	25.345.000
1968	13.000.000	1992	26.090.000
1969	13.173.000	1993	27.800.000
1970	13.373.000	1994	27.198.000
1971	13.709.000	1995	27.794.000
1972	14.178.000	1996	28.325.000
1973	14.700.000	1997	29.297.000
1974	15.222.000	1998	29.809.000
1975	16.016.000	1999	29.065.000
1976	16.794.000	2000	30.416.000
1977	17.035.271	2001	30.878.000
1978	17.567.957	2002	31.357.000
1979	18.104.488	2003	31.848.000
1980	18.665.773	2004	32.364.000
1981	18.956.240	2005	32.906.000
1982	19.535.560	2006	33.481.000
1983	20.192.000	2007	34.400.000
1984	20.841.000	2008	34.800.000
1985	21.510.000	2009	35.928.000
1986	21.191.000	2010	35.978.000

المصدر: جمعه الباحث من عدة مصادر

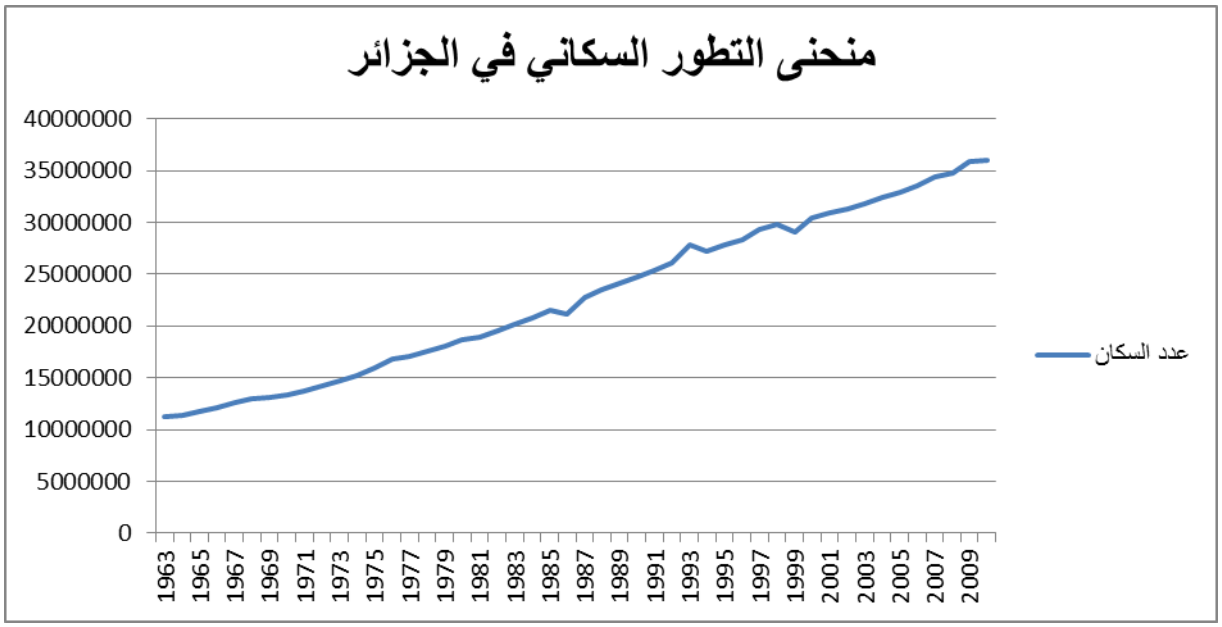

بداية من سنة 1985 نلاحظ أن معدل النمو السكاني قد بدأ يتجه نحو الانخفاض كما نلاحظ في الجدول رقم25 حيث بلغ معدل النمو السكاني 31.10‰وكان عدد السكان في هذه السنة 21.520.000 نسمة ليصل حجم السكان سنة 2000 إلى 30.446.000 نسمة بمعدل نمو سكاني يتجه نحو التناقص من سنة 1985، ليصل سنة 2000 إلى معدل 14.8‰حسب ما هو مبين في الجدول رقم 24 وهو يعد أقل معدل نمو سكاني وصل إليه السكان الجزائريون.

الجدول رقم 25 معدل النمو السكاني في الجزائر الوحدة: ‰

السنة	1981	1982	1985	1992	1994	2000	2001	2004	2006	2007	2008	2010
معدل النمو	31.6	27.63	31.1	24.32	21.68	14.80	15.50	16.30	17.8	18.6	19.2	20.3

المصدر:

1- o.n.s données statistique n° 6864716575

2- o.n.s, données statistique n°, 20617, p.30,38.

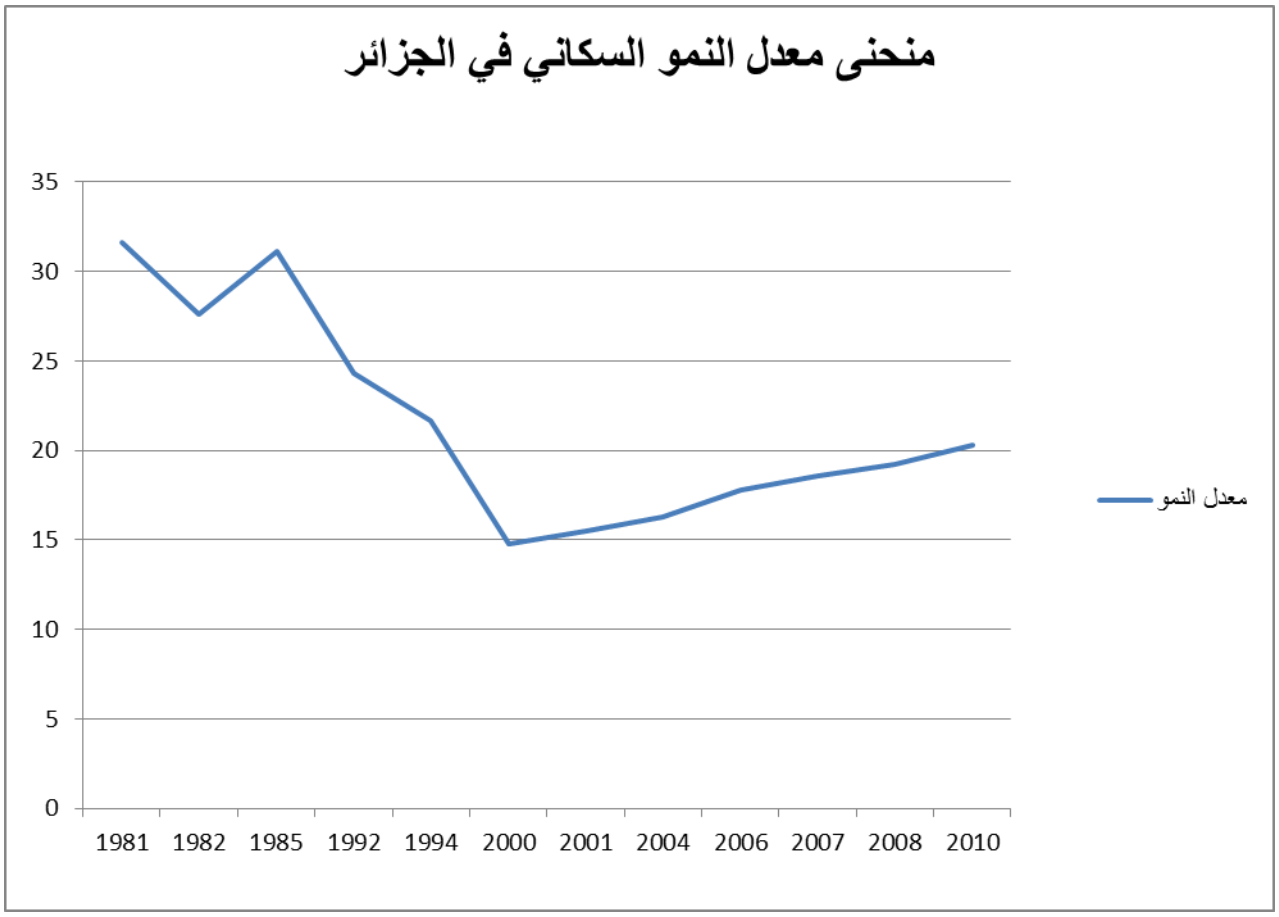

□

إن معدل النمو السكاني مع بداية الألفية الثانية بدأ في التزايد فنجد سنة 2001 يمثل 15.5‰ ثم يبدأ في الصعود سنة 2006 وسجل 17.8‰ليصل سنة 2010 إلى 20.3‰ بحجم سكاني يقدر بـــ: 35.928.000 نسمة ليصل عدد سكان الجزائر في 1 جانفي 2012 إلى 37.1 مليون نسمة.

إن ظاهرة تزايد النمو السكاني ثم الاستقرار هي ظاهرة طبيعية تمر بها كل الشعوب وتسمى بمرحلة عدم الاستقرار الديموغرافي، إلا أن هذا التزايد السكاني المتصاعد في الألفية الثالثة يعود إلى تدني مستوى المعيشة من جديد في المجتمع وارتفاع الأسعار والعوامل الاجتماعية والدينية التي تلعب دورا كبيرا في تشكل حجم الأسرة في ظل الغياب الكامل لبرامج تنظيم الأسرة والتوجه العام السياسي في تنظيم الأسرة.

التوجيهات السكانية المستقبلية:

للدراسات السكانية المستقبلية دورا مهما في تحديد الحاجات العامة وإشباعها خاصة الدراسات المستقبلية هي أداة في أيدي الهيئة العامة من أجل وضع خطة لمواجهة هذه التوقعات، من خلال توفر الشروط اللازمة لتفادي الوقوع في الأزمات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية فهناك حاجات عامة تتطلب التحضير والتهيئة في المدى القريب والبعيد.

فالوصول إلى الحجم السكاني الأمثل يتيح المجال للمخططين التحضير الأمثل لمتطلباتهم الضرورية من الغذاء اللازم ،الصحة ،التعليم و السكن.

فحسب بعض الدراسات تظهر التوقعات السكانية للجزائر في سنة 2030، بأن حجم السكان سيصل إلى 43.626.044 نسمة وذلك حسب فرضية التزايد السكاني البطيء، أما في حالة التزايد السكاني القوي فيتوقع أن يصل عدد السكان إلى 47.380.314 نسمة وذلك سنة 2030. وسندرس ذلك في الفصل الرابع.

□

المبحث الأول:مراحل النمو السكاني

المطلب الثالث: التركيب الهيكلي للسكن

يشكل حجم السكان الجزائريين حسب آخر إحصاء عام قامت به وزارة الصحة والسكن سنة 2008 أنهم 34.8 مليون نسمة ونسبة الرجال تشكل 50.6% والنساء يشكلن نسبة 49.4%

أما التركيب الهيكلي للسكان حسب العمر فيمثل في الجدول رقم 26 ويعبر لنا عن التركيبة الاجتماعية العمرية للسكان، وعن القوى العاملة وحجمها إضافة إلى نسبة الإعالة السكانية من أطفال وشيوخ في المجتمع.

□

الجدول رقم 26 التركيب الهيكلي للسكن الوحدة%

السنوات / الفئات العمرية	1977	1987	1998	2002	2006	2008
4-0	18.7	16.6	18.9	8.1	8.5	10.0
14-5	28.1	27.5	25.3	22.7	12.7	18.0
59-15	46.3	50.2	57.2	61.7	64.2	64.4
60- فأكثر	5.8	5.8	6.6	7.5	7.6	7.6
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر:

1- O.n.s collection statistique des principaux résultats 2008 n° 142p.5.
2- O.N.S Enquête national a indicateur multiple rapport 2008,p.37.

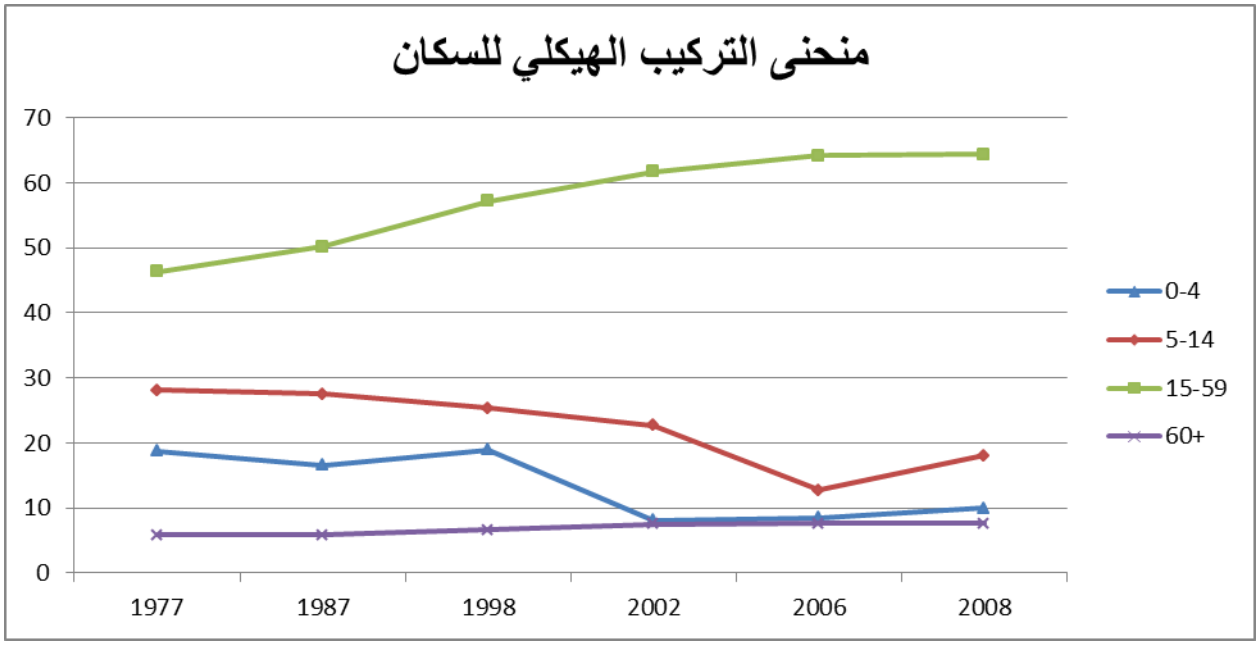

من الجدول رقم 26 نجد أن فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن أربعة سنوات سنة 2008 يمثلون 10.0%فقط من السكان في حين كانت نسبتهم سنة 1977 تمثل 18.7%من مجموع السكان وهذا يعود إلى عدة عوامل منها انخفاض في معدل الولادات وتأخر سن الزواج..... أما الفئة التي هي في سن التمدرسمن 05– 14 سنة فهم يمثلون نسبة 28.1% سنة 1977 ثم تتجه إلى الانخفاض لتصل إلى 18.0% سنة 2008.

وذلك رغم التحسن في المستوى الصحي والوقاية الصحية والسكن والغذاء يبقى الاتجاه العام لهذه الفئة في الانخفاض.

أما الفئة العمرية 15 – 59 سنة وهي الفئة التي تدخل في صنف القوة العاملة نجدها في تزايد مستمر ففي سنة 1977 كانت نسبتهم تمثل 46.3%لتصل هذه النسبة سنة 1998 إلى 57.2% ثم تصل إلى 64.9% سنة 2008 مما يدل على تزايد القوة العاملة في الجزائر وتعود هذه الزيادة في الفئة العمرية إلى التحسن في التوقع في الحياة عند الولادة وهذا نتيجة التحسن في المستوى الصحي والتعليمي.... إن هذا التوسع في الفئة العمرية تتطلب تحفيز أو توفير فرص عمل أكثر وغذاء أكثر والسكن والصحة والتعليم

أما الفئة العمرية الستين سنة فأكثر فهم يتزايدون ولكن بنسب أقل وهذا يعود إلى الموجة السكانية في الفترة المدروسة وهي قصيرة ولازال جيل الاستقلال الذي بدأت تتحسن مستوياته الصحية والغذائية والتعليم لم يصل إلى ذلك السن، ثم يعود إلى نسبة البقاء على الحياة لهذه الفئة×

أما من حيث حجم السكان الناشطين الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة، فنجده قد تضاعف عند الذكور من 4.848.660 نسمة وذلك سنة 1987 إلى 8.099.000 نسمة سنة 2008 أما عند الإناث فنجده قد تزايد عددهم حسب الجدول رقم 27 من 492.442 نسمة سنة 1987 إلى 1.811.000 نسمة سنة 2008.

□

الجدول رقم 27 تطور السكان الناشطين الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة حسب الجنس:

السنة	1987	1998	2008
ذكور	4.848.660	6.665.762	8.099.000
إناث	492.442	1.368.705	1.815.000
المجموع	5.341.102	7.034.467	9.910.000

□□**Source :** O.N.S, les principaux résultats du sondage 5ème renoncement général de la population de l'habitat 2008.

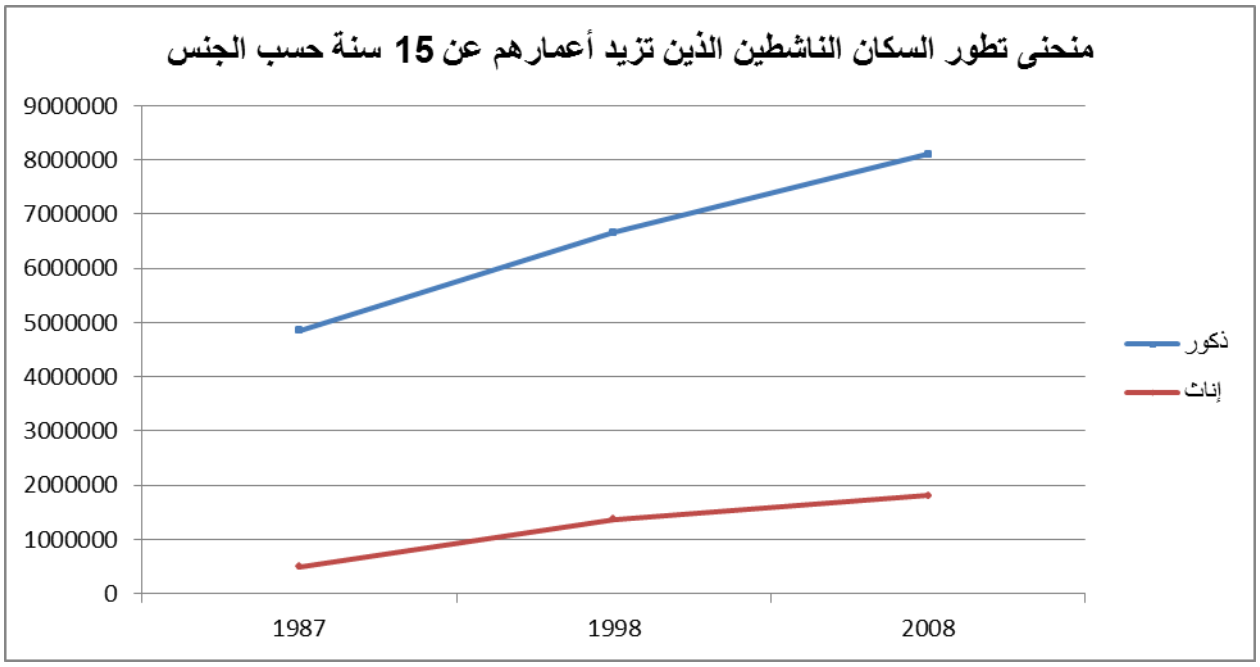

كما نجد في الجدول رقم 27 أن مجموع السكان الذين هم في سن العمل قد تضاعف عما كان عليه سنة 1987 حيث كان حجمهم يمثل 5.341.102 نسمة ليصل حجم القوة العامة سنة 2008 إلى 9.910.000 نسمة ليصل سنة 2010 إلى 10.812.000 نسمة[1]

كما نلاحظ أن مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي يبقى ضعيف جدا سواء في الوسط المديني أو الوسط الريفي فنسبتهم نجدها لا تتجاوز 16.8[(2)]%من مجموع الناشطين ويتمركزون أغلبهم في المدن وأغلبهم يعملن في القطاع التعليمي، الصحة والإدارة أما النساء الناشطات ويعملن في الوسط الريفي فهن يمثلن نسبة 7.5% من مجموع الناشطات حسب الإحصاء الأخير سنة 2008

[1] -o.n.s : L'Algérie en quelques chiffres N° 41 Edition 2011, P15

[(2)]– o.n.s, les principaux résultats, collection n° 142, p.15.

□

المبحث الثاني:التحولات السكانية

المطلب الأول: الولادات

تعد الولادات العنصر الأساسي في تحديد النمو الطبيعي للسكان وتطوره، وتعبر الولادات عن المستوى المعيشي والثقافي والتعليمي لدى المجتمع، ففي المجتمعات الفقيرة تكثر فيها الولادات، أما في المجتمعات التي تسير على مبدأ المساواة في توزيع الناتج الوطني تنخفض فيها معدلات الولادات بشكل أسرع والعكس صحيح، فطالما استمرت الفروقات الاجتماعية فيما بين السكان فسيستمر الفقراء في إنجاب الكثير من الأطفال لأنهم لا يستطيعون بشريا ومنطقيا أن يفعلوا غير ذلك[1].

إن المجتمعات الفقيرة تكثر فيها الولادات نتيجة لتدني المستوى المعيشي والتعليمي والثقافي المنتشر في الوسط الريفي وكذلك سيطرة العادات والتقاليد لدى الريفيين وفقراء المدن.

ففي المناطق الريفية تكثر فيها الولادات على اعتبار أن كبر الأسرة هي زيادة في العمل الفلاحي أو الزراعي، والطفل في المفهوم الريفي هو عنصر من عناصر الحماية الاجتماعية، كما أن مستقبل الأسرة عند الريفي متعلق بكثرة الأطفال فالأسرة تنظر إلى الأبناء كسند أساسي لرفع مستوى معيشتهم، وضمان مستقبلهم، فزيادة الإنجاب عند الريفيين هي بسبب المنافع الاقتصادية التي يحصلون عليها من أطفالهم، فعندما يكون إنجاب الأطفال نافعا اقتصاديا يعمد المجتمع إلى تكبير حجم الأسرة، ويحدث العكس عندما لا يكون غير نافعا اقتصاديا.

إن الطفل يساهم في تشكيل ثروة الأسرة يتزايد إنجاب الأطفال ويحصل العكس عندما تتحول الثروة من الآباء والأمهات إلى الأطفال، وهنا يقلل الآباء من إنجاب الأطفال.[2]

إن إنجاب الأطفال أصبح ينظر إليه كتكلفة أكثر منه موردا مستقبليا في الدول المتقدمة. كما أن المستوى التعليمي يعد من العوامل الفعالة في خفض المواليد، فكلما ارتفع هذا المستوى كلما ازداد استعمال وسائل منع الحمل وازدادت فعاليته، وكلما طالت مدة التمدرس كلما تأخر سن الزواج خاصة بين الفتيات[3]. فالمستوى التعليمي له دلالة وتأثير على سن الزواج ويفسر كذلك الاختلافات الموجودة بين المدن والأرياف في النمو السكاني.

---

[1]- المرجع السابق، ص80.

[2]ريتشارد أنشي- روبنز: المشاكل العالمية وثقافة الرأسمالية مرجع سبق ذكره ص290.

[3]د/ علي لبيب، جغرافية السكان الثابت المتحول، الدار العربية للعلوم، ط.2، بيروت 2004 ص94.

والأمية تعتبر هي العائق الأكبر وتعمل ضد انخفاض المواليد بالإضافة إلى عوائق أخرى لها صلة بالمنزلة الاجتماعية والاقتصادية التي يحظى بها الطفل، وغالبا ما تتطلب مصلحة الأسرة عدد أكبر من الأطفال فالأسرة الفقيرة لا تعتبر أبنائها عبئ يثقل كاهلها بقدر ما ترى فيهم منتجين(في سن مبكرة) مساهمون في تأمين وزيادة دخلها.

ومن جهة أخرى يرى بعض الديموغرافيين أنه كلما ازداد التحسن في الوضع الصحي والتعليمي والمعيشي للسكان ازداد معدل الولادات وانخفض معدل الوفيات، وهي مرحلة من مراحل النمو الديموغرافي تمر بها المجتمعات، ثم يأخذ النمو الديموغرافي نحو الانخفاض سواء في معدل الولادات أو معدل الوفيات وهذا ما نلاحظه في التحولات الديموغرافية في الجزائر الجدول رقم 28 الذي يمثل تطور معدل الولادات الخام خلال فترة 1968–2010

الوحدة:‰ تطور معدل الولادات الخام 1968-2010 الجدول رقم 28

السنة	معدل الولادات الخام	السنة	معدل الولادات الخام
1968	40,5	**1993**	28,33
1971	43,3	**1994**	28,2
1977	48,4	**1995**	25,33
1978	46,7	**1996**	22,91
1979	46,1	**1998**	20,08
1980	43,9	**1999**	19,82
1981	41,04	**2000**	19,33
1982	40,6	**2001**	20,03
1983	40,4	**2002**	19,68
1984	40,18	**2003**	20,36
1985	39,5	**2004**	20,67
1986	35	**2005**	21,36
1987	34,6	**2006**	22,07
1989	30,08	**2007**	22,98
1990	31	**2008**	23,62
1991	30,1	**2009**	24,07
1992	30,4	**2010**	24,68

المصدر:

1- براكتية بلقاسم: هجرة القوى العاملة في الجزائر وأثارها على التنمية الاقتصادية، ص....

3- O.N.S , annuaire statistique n° 12, n° 16, n°17, n° 18.

4- O.N.S , données statistique, n° 499, n° 520, n° 564.

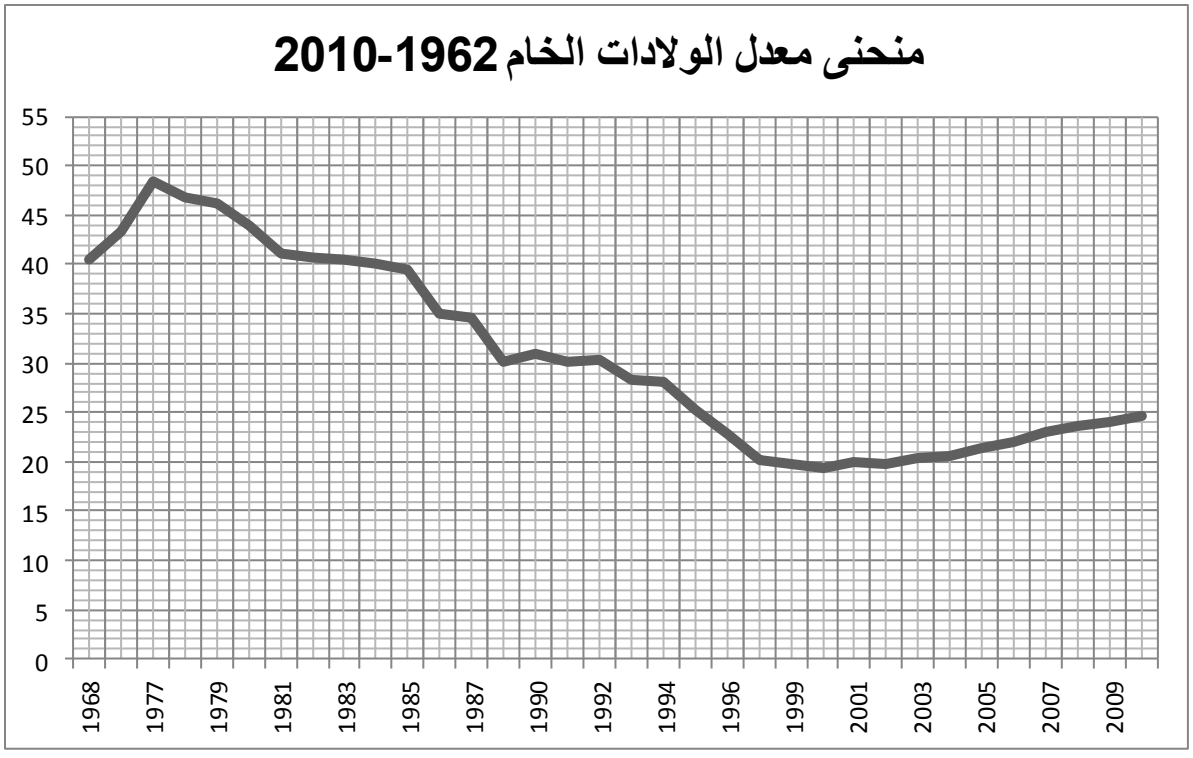

من الجدول رقم 28: أول ما نلاحظه نجد أن معدل الولادات في الفترة 1968–2010 مر بثلاث مراحل:

أول مرحلة هي مرحلة الزيادة في معدل الولادات الخام، حيث كانت سنة 1968 تمثل 40.5 ‰ وهي في تصاعد لتصل سنة 1972 إلى معدل 48.4 ‰ يمكن أن نسميها مرحلة الصعود للولادات. ثم يبدأ المعدل في الاتجاه نحو الانخفاض ليصل سنة 1977 إلى معدل 46.7 ‰ ويستمر في الانخفاض إلى سنة 2000 حيث يصل المعدل إلى 19.32 ‰ وهي مرحلة هبوط معدل الولادات الخام، في هذه المرحلة.

ثم يتجه هذا المعدل نحو الصعود من جديد من بداية سنة 2001 بمعدل 20.03‰ إلى غاية سنة 2010. يصل المعدل إلى 24.68 ‰.

إن هذه التغيرات التي حدثت في معدل الولادات الخام تعود إلى عدة عوامل منها التي أتينا على ذكرها سابقا والتي لها تأثير في معدلات الولادات الخام من الصحة والتعليم بالإضافة إلى العادات والتقاليد والوعي الاجتماعي.

إضافة إلى دخول المرأة في مجال العمل يعد له أثرا كبيرا في معدل الولادات الخام وكذلك تأثيره على سن الزواج، وكذلك تمدرس الفتيات يعد من العوامل المؤثرة في انخفاض معدل الولادات.

أما ظاهرة تزايد الولادات بعد سنة 2000 فهي تعبر عن عدم استقرار المجتمع ديموغرافيا المتمثلة في الرجوع إلى مفهوم الأسرة الكبيرة من خلال ظاهرت التدين والقول بعدم جواز (تحريم) تنظيم الأسرة وعامل انخفاض المستوى المعيشي للسكان بصفة عامة.

إن التحضر أو الساكنين بالمدن في الجزائر لا يلعب الدور الأساسي في خفض الخصوبة فلم يصل المجتمع الجزائري إلى مرحلة التحضر الديموغرافي، فسكان المدن الجزائرية لا زالوا بعاداتهم وتقاليدهم وثقافتهم الريفية، حيث يكثر فيها الولادات وذلك حسب مفهوم الريف لحاجة الأسرة للأولاد وهي بمفهومها تزيد من دخلها كلما ازداد إنتاج الأولاد.

المبحث الثاني: التحولات السكانية

المطلب الثاني: الوفيات

تعد دراسة الوفيات مهمة عند دراسة التركيبة السكانية المختلفة، وفي تقدير مدى استخدام الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، وحركة النشاطات الاقتصادية، ومقدار الرعاية الصحية، ومستوى التعليم وبقية الخدمات.

فطلب الأسرة على الأطفال تخضع إلى بعض المعطيات للحصول على عدد معين من الأطفال الأحياء، وخاصة إن كان ذلك في وسط تكثر فيه وفيات الأطفال، إضافة إلى تفضيل الأسرة الحصول على طفل ذكر[1]، فالأسرة في هذه الحالة تخطط لتكوين أسرة كبيرة وذلك لتعويض عن الاحتمالات الكبيرة لوفيات الأطفال، إضافة إلى ذلك أن الأطفال يعتبرون عند عدة مجتمعات عناصر منتجة تحقق دخلا لأسرهم، فانخفاض معدل الوفيات وبصفة خاصة وفيات الأطفال تؤثر بشكل مباشر في زيادة الأحياء من الأطفال، ويقدم لنا هيكلا سكانيا متميزا، بحيث يشكل الأطفال فيه جزء كبير من السكان.

فالهيكل العمري للسكان تتشكل فيه نسبة الشباب بنسبة كبيرة إلى مجموع السكان نجد أن نسبة الإعالة مرتفعة لدى هذا المجتمع.

فنسبة الإعالة المرتفعة عند بعض المجتمعات تؤثر على انخفاض الدخل الفردي بحيث يقتضي توزيع الناتج الوطني لعدد معين من المنتجين على عدد كبير من المستهلكين[2]، فالزيادة الطبيعية للسكان هي الفرق بين عدد المواليد وعدد الوفيات، والموت الطبيعي هي حتمية لكل كائن حي وعلى كل الإنسان. أما الموت المبكر فهي مسؤولية اجتماعية تعتمد على درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتكون معدلاته متباينة حسب مدى تقدم المجتمع ومستوى تطوره.

أما معدل وفيات الأطفال الرضع، فهو من جانب آخر يعكس المجهودات التي تبذلها الدولة في تقديم خدماتها الصحية والوقائية للمواطنين، كما أن وفيات الأطفال لها علاقة بالتعليم، فهو يخفض وفيات الأطفال حسب بعض الدراسات ونتائجها التي توصلت إليها: إن السنة الإضافية من التعليم المدرسي للبنات خفض معدلات الخصوبة بما يتراوح بين 5–10% وتزيد من إيرادات المرأة بين 15 –20% في بعض البلدان.[3]

[1] د/ عبد الرحيم بوادقجي عصام، علم السكان ، نظريات ومفاهيم- دار الرضا للنشر- دمشق الطبعة الأولى 2002 ص.105.
[2] مالكولمجيفلار، وأخرون: اقتصاديات التنمية، تعريب د/ طه عبد الله منصور، وأخرون، دار المريخ، 1995، المملكة العربية السعودية، ص، 271.
[3] تنمية مصر- معهد التخطيط القومي ص.329.

إن سياسة التعليم والوقاية الصحية، وبصفة خاصة سياسة التلقيح (التطعيم)، ضد عدة أمراض، وتشير مراكز التوليد في الجزائر عبر كافة المدن الكبرى بأن هناك أثر كبير لحملات التلقيح على وفيات الأطفال بشكل إيجابي كما هو مبين في الجدول رقم: 29 الذي يمثل معدل وفيات الأطفال في الجزائر حسب الجنس.

الجدول رقم 29 تطور معدل وفيات الأطفال حسب الجنس الوحدة:‰

السنة	ذكور	إناث
1981	84,40	85,06
1982	83,10	83,55
1983	85,17	80,27
1984	83,64	78,98
1985	80,00	26,57
1986	73,08	68,25
1987	66,76	61,98
1988	62,63	58,03
1989	61,89	55,40
1990	60,00	55,50
1991	59,40	54,20
1992	57,70	53,00
1998	36,10	33,30
1999	34,60	30,30
2000	32,20	28,50
2001	32,40	28,20
2002	28,30	25,30
2003	27,90	24,40
2004	26,90	23,90
2005	26,90	22,90
2006	25,20	22,20
2007	84,40	85,06
2008	83,10	83,55
2009	85,17	80,27
2010	83,64	78,98

Source :

1- O.N.S, données statistiques, n° 471, n° 571, n° 68
2- O.N.S, annuaire statistiques, n° 16, p.40

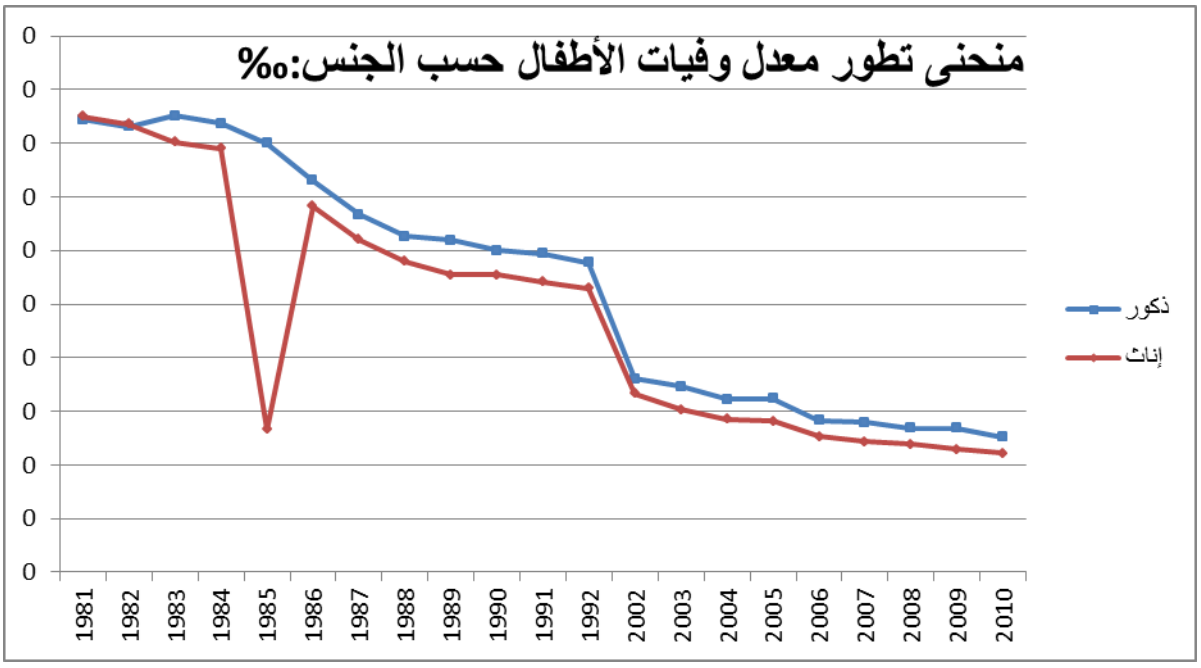

من الجدول رقم 29 نلاحظ:

أن معدل وفيات الأطفال بصفة عامة هو في انخفاض مستمر ففي حين كان المعدل سنة 1981 يمثل 84.4 ‰عند الذكور و85.06 ‰عند الإناث، نجد أن هذا المعدل قد انخفض إلى 25.2 ‰ سنة 2010 عند الذكور و22.2 ‰ عند الإناث في نفس السنة.

كما نلاحظ أن معدل وفيات الأطفال في انخفاض مستمر عند الإناث أكثر منه عند الذكور

إن سياسة تكفل الدولة بالتلقيح والحملات الدورية للتطعيم والتوعية الصحية التي تقوم بها المراكز الصحية المنتشرة عبر الوطن نجدها قد أتت بثمارها.

إضافة إلى تعميم التعليم على المستوى الوطني وصلت نسبة تغطية التعليم إلى أقصاها وهي تقارب 99 % على مستوى التعليم الابتدائي.

كما لاحظنا انخفاض في معدل وفيات الأطفال نلاحظ كذلك انخفاض في معدل الوفيات الخام في الجزائر، حيث أثرت السياسة الصحية والتعليمية على التطور أو التحسن في معدل الوفيات الخام. وهذا يعبر عن نجاح سياسة الطب المجاني التي طبقت منذ بداية السبعينات وهذه ساهمت بشكل كبير في خفض معدل الوفيات وبذلك ساهمة في زيادة عدد السكان بصفة خاصة والجدول التالي يوضح تطور معدل الوفيات الخام.

الجدول رقم 30 تطور معدل الوفيات الخام الأطفال الوحدة:‰

السنة	معدل الوفيات الخام للأطفال
1968	
1969	10,30
1970	10,20
1971	16,30
1972	17,20
1977	17,20
1978	14,10
1980	13,50
1981	9,44
1982	9,10
1983	8,80
1984	8,60
1985	8,40
1986	7,34
1987	6,97
1988	6,61
1989	5,98
1990	6,00
1991	6,00
1992	6,10
1998	4,87
1999	4,72
2000	4,59
2001	4,56
2002	4,41
2003	4,55
2004	4,36
2005	4,47
2006	4,30
2007	4,38
2008	4,41
2009	4,51
2010	4,37

المراجع:

1- براكتية بلقاسم، هجرة القوى العاملة في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية مرجع سبق ذكره.

3- O.N.S, données statistique, n° 499, n° 520, n° 570

3 – o.n.s, annuaire statistiques, n° 16, p.40.

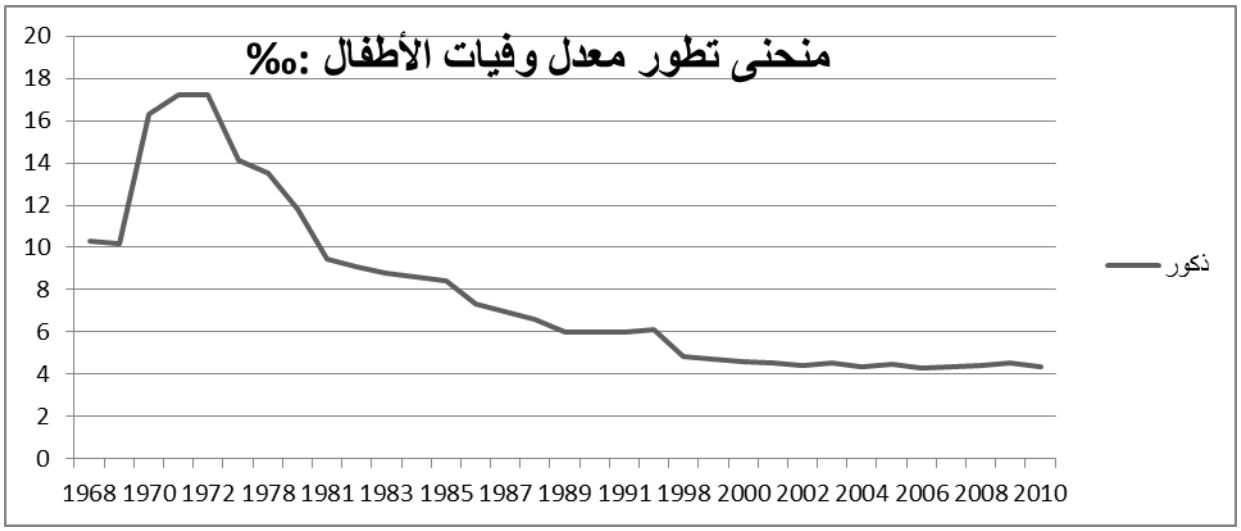

من الجدول رقم 30نلاحظ:

أن معدل الوفيات الخام سجل انخفاضا مستمرا منذ بداية السبعينيات حيث بلغ هذا المعدل الذروة خلال سنة 1971 و 1972 ثم يتجه نحو الانحدار ليصل إلى 5.98 ‰ سنة 1989 ليرتفع المعدل في السنة الموالية لذلك. ويسجل أكبر ارتفاع له سنة 1992 بنسبة 6.10 ‰ ثم ينخفض من جديد ليصل هذا المعدل سنة 2010 إلى 4.37 ‰، إن هذا التحسن في معدل الوفيات الخام يعد من المعدلات الجيدة بالنسبة للجزائر التي تصنف كدولة متخلفة.

أمل الحياة عند الولادة:

هو عدد السنوات التي توقع أن يعيشها مولود إذا ظل معدل الوفيات المسجل في سنة معينة لفئة عمرية على حاله حتى آخر حياة ذلك المولود، إن أمل الحياة عند الولادة يشكل مؤشرا ممتازا على مستوى التنمية الذي بلغته الدولة[1]

إن إضفاء الطابع الاجتماعي على النظام الصحي الذي تتكفل به الدولة يعد عاملا إيجابيا مع تعميم التعليم والثقافة وهذا يعكس اهتمام الدولة بالمجتمع واهتماماته السكنية والصحية...، مما أدى إلى القضاء على الوفيات التي تسببها الأمراض المعدية والطفيلية...

إن تقليص وفيات الأطفال الرضع تم بفضل التلقيح وتطور حفظ الصحة وتحسن ظروف الولادة خصوصا في الأرياف من إيصال الكهرباء والطرق والمياه الصالحة

[1] د/ علي لبيب، جغرافية السكان، الثابت والمتحول. الدراسة العربية للعلوم بيروت الطبعة الثانية 2004، ص.107.

للشرب في الأحياء الفقيرة بالمدن مما أثر بشكل كبير على توقعات الحياة عند الولادة كما هو مبين في الجدول رقم:31

الجدول رقم 31 تطور توقعات الحياة عند الولادة حسب الجنس

السنة	ذكور	إناث	المعدل
1993	66,74	68,12	66,11
1994	66,74	68,42	67,38
1995	66,90	68,18	67,26
1996	66,79	68,39	67,74
1998	70,50	72,90	71,70
1999	70,90	72,90	72,00
2000	71,50	73,40	72,50
2001	71,90	73,60	72,90
2002	72,50	74,40	73,40
2003	72,90	74,90	73,90
2004	73,90	75,80	74,80
2005	73,60	75,60	74,60
2006	74,60	76,70	75,70
2007	74,70	76,80	75,70
2008	74,80	76,40	75,60
2009	74,90	76,30	75,50

المصدر:

1- o.n.s, données statistiques, n°471, n° 520, n° 599, n° 575.

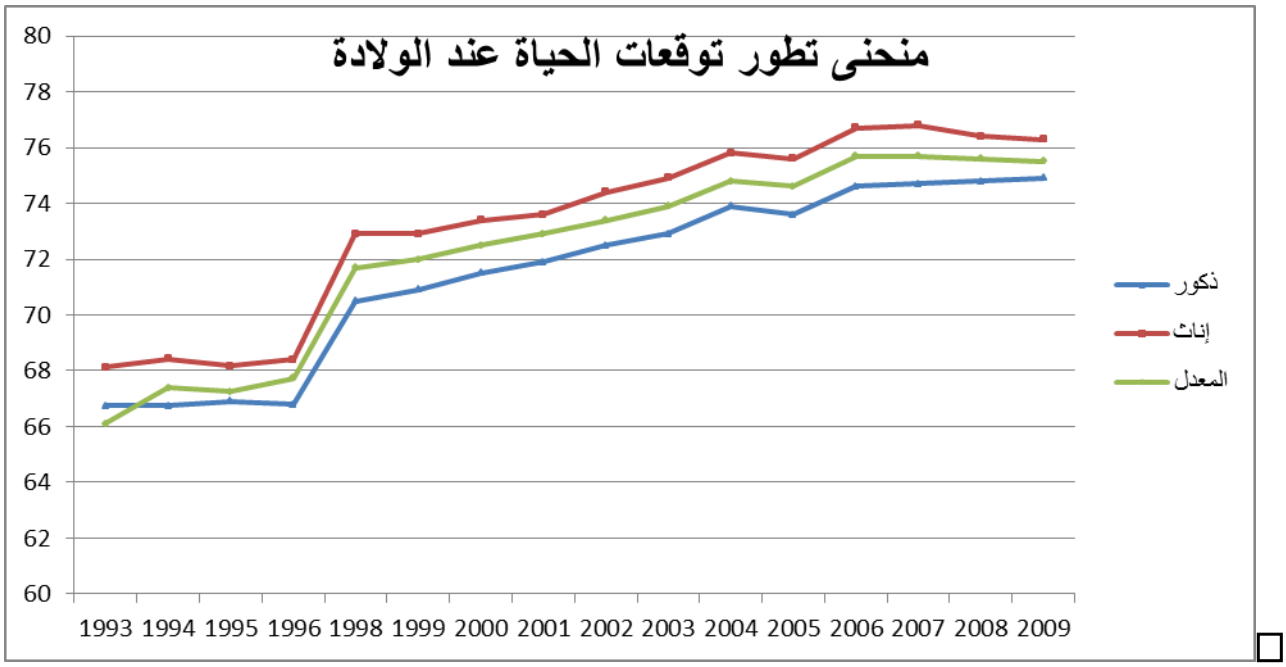

من الجدول رقم 31 نلاحظ:

يرجع الارتفاع الملاحظ عند توقعات الحياة عند الولادة، أي انخفاض معدل الوفيات الخام وبصفة خاصة معدل وفيات الأطفال كما أن سوء التغذية له دور خطير يؤدي إلى تقلص الأعمار عند السكان[1].

إن الصحة والغذاء هي في غاية الأهمية لكل المجتمعات خصوصا البلدان المتخلفة فالصحة تأثر في متوسط العمر المتوقع عند الولادة وهذا يعود إلى جودة الخدمات الصحية في بلد ما، فطول العمر هو نتيجة لمجموعة من العوامل أهمها:

- نظافة المياه ونظافة الصرف الصحي (وهذه من مدخلات الهندسة المدنية والحكومة المسؤولة اجتماعيا)
- الغذاء الجيد والعناية الصحية الأولية الكافية (وهذه من نواتج كلية الطب والبحث الطبي واعتماد السياسة الصحية المناسبة)، وتعتبر الجزائر من الدول المصدرة للخبرة الطبية إلى أوربا الغربية وكندا[2]، فكم من طبيب جزائري هاجر إلى أوروبا وكندا؟ ويتعلق تحسين الوضع الحالي للصحة أكثر بتوفر التعليم لجميع المواطنين وإدارة الخدمات العامة القائمة وجودتها، وامتدادها إلى المناطق الريفية الفقيرة.

[1] د/ ياسين خليفة، الإحصاء السكاني، جامعة حلب سوريا، ص.344.
[2] د/ أنطوان زحلان، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، عدد 385، 2011/03 بيروت.

المبحث الثاني: التحولات السكانية

المطلب الثالث: متوسط سن الزواج

يختلف سن الزواج من مجتمع إلى آخر اختلافا ملحوظا سواء بالنسبة للرجل أو بالنسبة للمرأة

إلا أن العامل المهم في هذا المجال هو سن الزواج عند المرأة فكل مجتمع له خصوصيته، مع العوامل الأخرى المؤثرة فيه، من عادات وتقاليد، ومكان الإقامة في الريف أو في المدينة، وظروف المعيشة والتحولات الثقافية.

إلا أن التعليم وخاصة تعليم الفتيات يؤدي بالضرورة إلى تأجيل سن الزواج، فكلما ارتفعت نسبة تعليم الفتيات كلما ازداد متوسط سن الزواج وهذا ما نلاحظه في الجدول التالي

□

الجدول رقم 32 متوسط سن الزواج حسب الجنس ومستوى التعليم سنة 2006

	ذكور	إناث
غير متكونين	30,4	28,7
ابتدائي	32,9	29,6
متوسط	33,9	29,0
ثانوي	33,8	29,6
تعليم عالي	34,8	33,2

المصدر:

- Ministère de la sante, de la population et de la réforme hospitalière, O.N.S, enquête national a indicateures multiple. Rapport principal, décembre 2008, p.104.

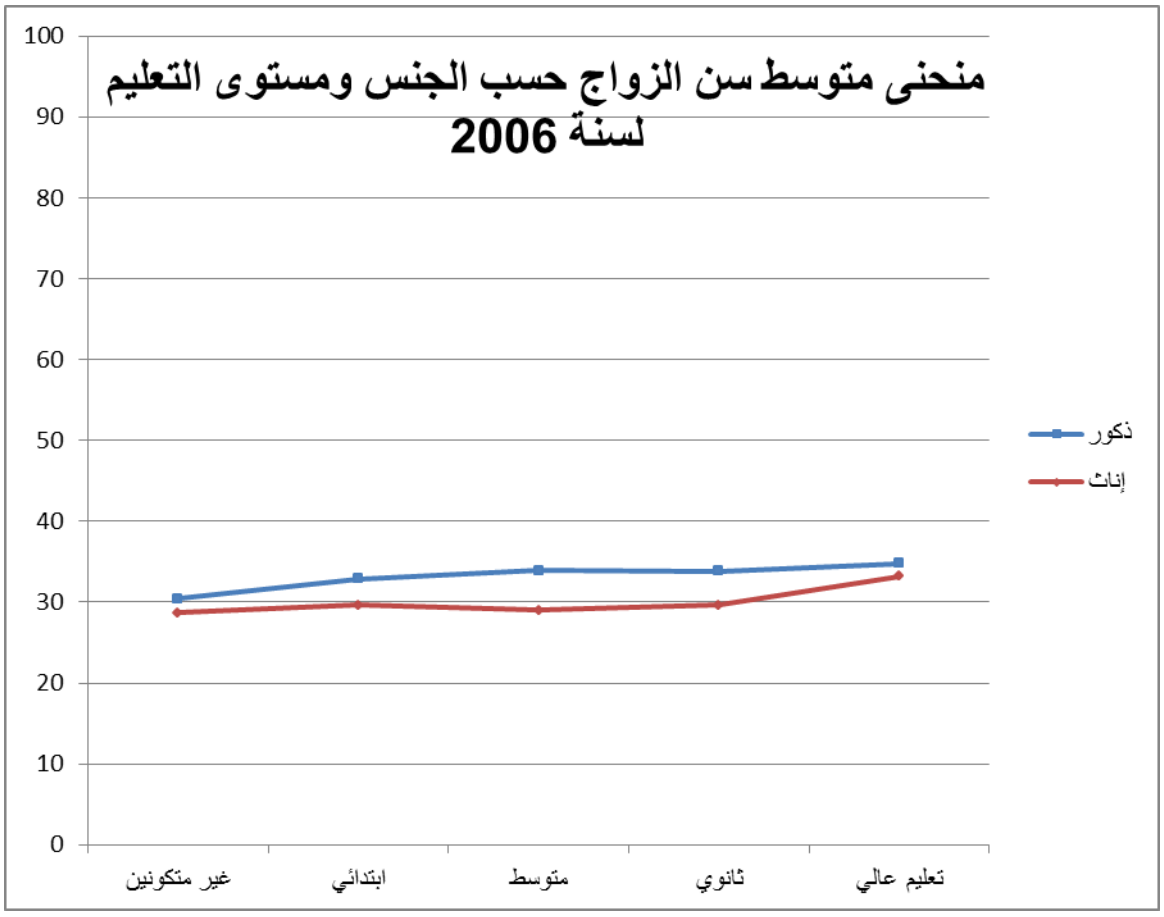

فكلما كان متوسط التعليم مرتفعا لدى الذكور والإناث نجده قد ارتفع معه سن الزواج، فعند الإناث اللواتي لا يجيدون القراءة والكتابة كان سن الزواج عندهن 28.7 سنة بينما يرتفع سن الزواج عند الحاملات لشهادة التعليم العالي إلى 33.2 سنة من عمرهن، أما عند الذكور فمعدل سن الزواج لدى الذين لا يجيدون القراءة والكتابة كان 30.4 سنة في حيث يكون سن الزواج لدى الفئة الحاملة لشهادة التعليم العالي 34.8 سنة وهذا لسنة 2006.

كما نجد أن متوسط سن الزواج متعلق كذلك بالوسط السكني (الإقامة)، ففي الوسط الريفي نجد أن متوسط سن الزواج عند الرجال سنة 1977 كان 24.3 سنة، أما عند النساء فكان 19.8 سنة لنفس السنة.

في حين كان عند سكان المدينة عند الذكور لنفس السنة 26.9 سنة وعند الإناث 22.4 سنة، ليبلغ متوسط سن الزواج سنة 1998 إلى 31.3 سنة لدى الذكور و27.6 سنة للإناث، أما في الوسط السكاني لدى المدن فكان متوسط سن الزواج من نفس السنة 31.9 سنة لدى الذكور و27.9 سنة لدى الإناث، ولدى سكان الريف بلغ متوسط سن الزواج لدى الذكور لنفس السنة 30.3 سنة ولدى الإناث 26.9 سنة.

وفي آخر إحصاء أجري في الجزائر سنة 2008 كان متوسط سن الزواج لدى الذكور قد بلغ 33 سنة وعند النساء 29.3 سنة وذلك حسب الجدول: 32

متوسط سن الزواج حسب الجنس

الجدول رقم 33 **الوحدة : %**

	ذكور	إناث
1966	23,8	18,3
1969	23	18,4
1977	23,3	20,9
1984	27,4	22,1
1987	27,6	22,1
1992	30,2	25,8
1998	31,3	27,6
2006	33,5	29,8
2008	33,5	29,3

المصدر: 1-براكتية بلقاسم، هجرة القوى العاملة في الجزائر وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص....

2- O.N.S, annuaire statistique, n° 18, p.33, n° 20, p.31

3- O.N.S, les principaux résultats 2008, décembre 2008, p.9

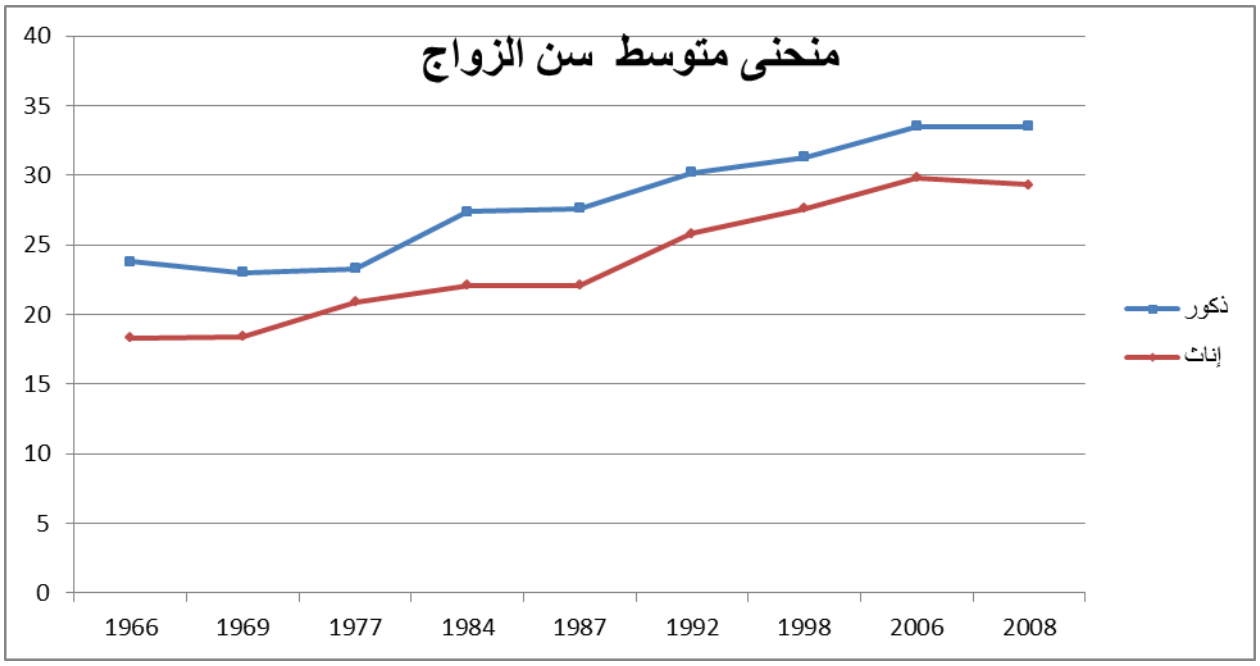

وحسب المناطق الجغرافية، ومؤشر الغنى والفقر في الجزائر وأثره على متوسط سن الزواج نجد أن متوسط سن الزواج لدى المرأة الجنوبية هو أدنى متوسط سن تتزوج فيه المرأة الجزائرية حيث هو 28.4 سنة وكذلك عند الرجل نجده يتزوج في متوسط العمر 32 سنة، في حين كان أعلى متوسط سن الزواج في الجزائر لدى الإناث 30.2 سنة في الوسط والشرق الجزائري وذلك حسب الجدول التالي رقم: 34

□

الجدول رقم 34 متوسط سن الزواج، المنطقة الجغرافية ومؤشر الغنى:

	ذكور	إناث
فقر مدقع	32	29,5
درجة ثانية	32,8	29,7
متوسط	33,5	29,7
غنى أكثر	34,8	30,1

المصدر:

1- M.S.P.R.H- O.N.S, enquête nationale a indicateurs multiples, rapport principale décembre 2008, p.104.

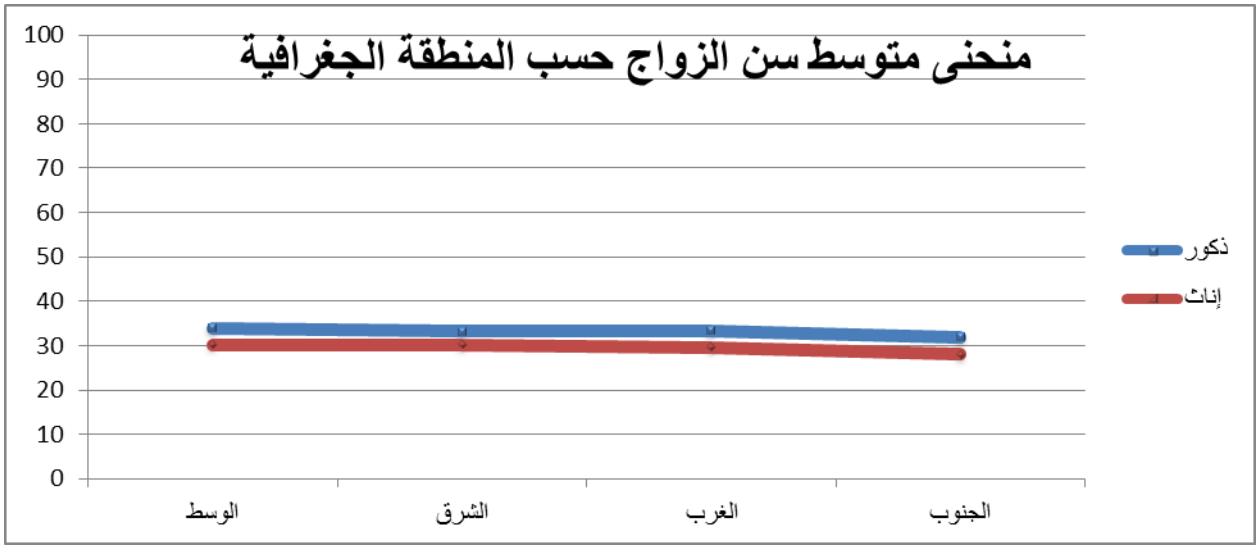

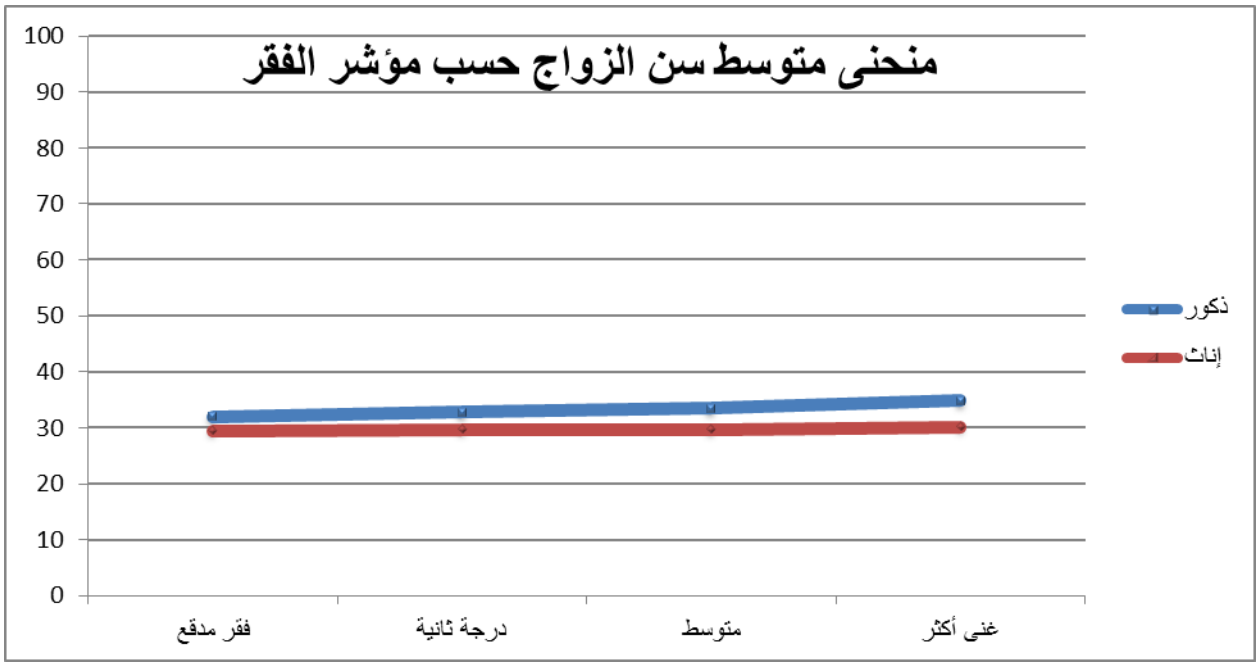

أما المستوى المادي /الاقتصادي للأسر فيبدوا أن مؤشر الغنى والفقر يلعب دورا كبيرا كذلك في مستوى سن الزواج وخاصة كل الأسر الأكثر غنى منها في الأسر الفقيرة، وهذه الظاهرة نجدها لدى الذكور والأكثر منها لدى الإناث، فنجد متوسط سن الزواج عند الذكور الأكثر غنى يبلغ 34.8 سنة في حين تكون 30.4 سنة لدى الإناث من نفس الفئة، في حين يكون متوسط سن الزواج عند الطبقة الفقيرة يكون لدى الذكور 32 سنة ولدى الإناث 29.5 سنة، فنجد أن الفقر يلعب دورا مهما في متوسط سن الزواج، وخاصة الزواج المبكر عكس الطبقة الغنية التي يتأخر سن الزواج لديها.

يمكن أن نستنتج أنه قد حدثت تغيرات كبيرة في المجتمع الجزائري منذ الاستقلال إلى سنة 2002. نجد متوسط سن الزواج لدى المرأة الجزائرية بقي مستقرا تقريبا خلال عقدي الستينات والسبعينات، ثم يتحول إلى الزيادة أو تأجيل الزواج مع بداية الثمانينات إلى سنة 2008. كما حدث كذلك في فئة الرجال حيث كان معدل سن الزواج عندهم مستقر نوعا ما ويبدأ تأخر أو تأجيل سن الزواج مع بداية الثمانينات إلى غاية 2008.

كما نلاحظ أن التغيرات في مستوى سن الزواج حدثت كذلك على مستوى مكان الإقامة حيث تم تأجيل سن الزواج لدى سكان الريف، حيث كانت المرأة الريفية سنة 1977 تتزوج في سن 19.8

سنة أصبحت المرأة الريفية سنة 2006 تتزوج في سن 29.7 سنة فهناك 10 سنوات اختلاف في تأجيل سن الزواج.

لقد حدثت تغيرات كبيرة وواضحة في المجتمع الجزائري، في حجم ونمط الأسرة الجزائرية، نتيجة تغيرات اجتماعية واقتصادية انعكس على السكان في ثقافتهم وتقاليدهم وعاداتهم. ارتفاع سن الزواج أو انخفاض معدل سن الزواج في الجزائر يعود إلى عدة أسباب منها:

ارتفاع مستوى التعليم وخاصة لدى المرأة كما لاحظنا سابقا، وانخفاض معدل الأمية لدى السكان، كذلك ارتفاع المستوى المعيشي والثقافي لدى الأسرة الجزائرية، فأصبح المجتمع ينظر إلى الزواج كمسؤولية يتحملها الزوج والزوجة وهذا يتطلب توفير مصدر دخل لدى الزوجين وكذلك توفير السكن فالزوج والزوجة يبحثان عن الاستقلالية في الدخل والسكن وليس كما كان في السابق من عادات وتقاليد، أن الشاب يعتمد على والديه في السكن والإنفاق... إن ارتفاع سن الزواج لدى المرأة يؤثر على خصوبة المرأة وتقلل من حجم الأسرة في المدى المتوسط فنجد عدد الأسر الجزائرية سنة 1987 بلغ 3183137 أسرة وبلغ عددها سنة 1998 4425521 أسرة، حيث بلغ تطور الأسرة 3.0%أما سنة 2008 فبلغ عدد الأسر في الجزائر 5772000 أسرة وكانت نسبة نمو الأسرة بنسبة 2.7%خلال الفترة 1998–2008 [1]

[1] O.N.S, les principeauxresultat… serie s, n° 142, p.17.

المبحث الثالث: التوزيع السكاني

المـطلب الأول: سكان المدن

عندما تكون هناك تنمية أو استثمار في القطاع الصناعي أو الخدمي، فهذا يحدث ميل السكان اتجاه الإقامة في المدن وضواحيها، كما أن زيادة الدخل الفردي لدى سكان المدن تزيد من نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان. هناك ارتباط وثيق بين السكان في المدينة والتنمية، فالمنشآت الصناعية المقامة في المدن هي منشآت جاذبة للسكان، خاصة القوى العاملة المتكونة والمتدربة بالإضافة إلى الفنيين.

كما أن المدن تتوفر فيها البنى التحتية مثل السكن والكهرباء والماء والمدارس والمستشفيات، إضافة إلى فرص العمل... عكس الريف الذي يخلو منه هذه المزايا. ففي سنة 1966 كان عدد التجمعات التي تعتبر حضرية في الجزائر96 تجمعا فقط وتطور هذا العدد من التجمعات ليصل إلى 190 تجمعا حضريا سنة 1977[1]

ليزداد عدد التجمعات سنة1987 ويصل إلى 447 تجمع حضري ويزداد هذا العدد ليصل من سنة 1998 إلى أكثر من 597 تجمع حضري من بينها 32 مدينة يزيد عدد سكانها عن 100 ألف نسمة إضافة إلى نمو المدن المتوسطة التي يبلغ حجم سكانها بين90- 100 ألف نسمة إلى 115 مدينة سنة 1987 [2]

أما المدن الصغرى فبلغ عددها 326 مدينة صغيرة. إن هذا التطور الكبير لنمو المدن، هي عملية تهدف إلى نمو المدن الكبرى، وأحداث تنمية في المدن الصغرى من خلال توفير البنية الأساسية فهذه التجمعات الصغيرة من خلق مناطق صناعية، ونشاطات اقتصادية وهذه التجمعات السكانية والعمل على الحد من الهجرة الداخلية.

رغم كل هذه الإجراءات الإدارية والتنموية التي حدثت في الجزائر إلا أنه يبقى هناك نموا كبيرا في حجم المدن وسكانها ففي الجدول رقم (35) بين لنا التطور الكبير في حجم نمو سكان المدن.

[1]-بن اشتهو عبد اللطيف –الهجرة الريفية في الجزائر –مرجع سبق ذكره ص12
[2]–اطلس الجزائر والعالم –مرجع سبق ذكره ص24

جدول رقم (35) **تطور سكان المدن و الريف** **الوحدة: الآلاف**

السنة	مجموع السكان	سكان المدن	سكان الريف	نسبة سكان الريف	نسبة سكان المدن	الفرق بين سكان المدن والأرياف
1954	8,615	2,150	6,457	74,75	25,25	4,307
1966	11,800	3,900	7,900	67	33	4,00
1977	16,900	7,100	9,800	58	42	2,700
1987	23,000	11,400	11,600	50,4	49,61	200
1998	29,100	16,966	12,133	41,69	58,31	4,733
2008	34,800	24,400	10,400	35	65	14,000

المصدر:

1- بركاتية بلقاسم: هجرة القوى العاملة الزراعية في الجزائر وانعكاساتها على التنمية الإقتصادية في الجزائر مرجع سبق ذكره ص 28

2- O.N.S Collection N° 163 Alger 2011 P83

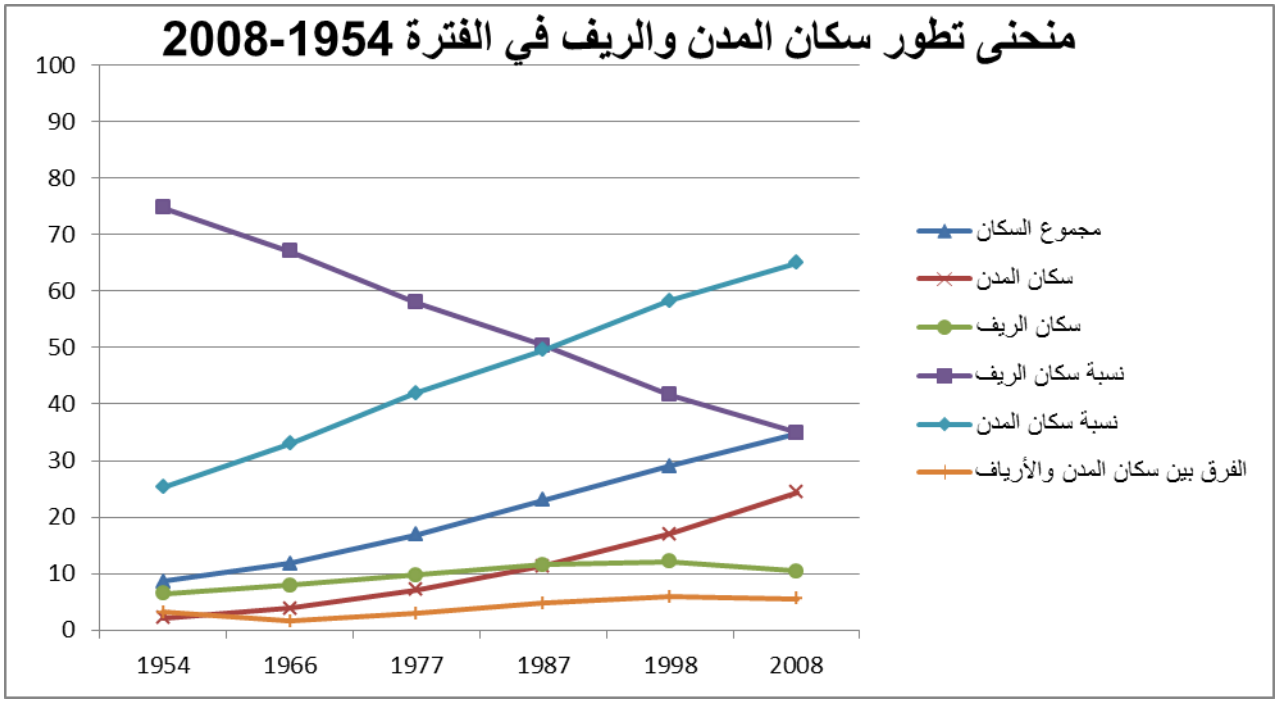

من الجدول رقم (35) نستنتج أن معدل نمو سكان المدن هو أقل من 3% قبل الاستقلال أي في الفترة 1954إلى 1962 لتصل هذه النسبة سنة 1966 إلى 4.8%وينتقل معدل التمدن من 25.25%إلى 33% من السكان يسكنون المدن. وذلك من حجم سكان يقدر بـ 2.158.000 ساكن في المدن إلى 3.9 مليون ساكن في المدن سجلا بذلك فارقا قدره. 1.620.000 ساكنا وتم ذلك خلال 11 سنة فقط و هذه تعود إلى مرحلتين : المرحلة الأولى وهي مرحلة 1954- 1962 وهي التهجير الإجباري من الأرياف الجزائرية الذي مارسته السلطات الاستعمارية لإخلاء الريف من سكانه قصد إجهاض الثورة التحريرية، وسكان الريف في المحتشدات.

والمرحلة الثانية هي مرحلة 1962-1966 وتميزت بموجة كبيرة من هجرة الريفيين إلى المدن التي هاجرها الأوروبيين. فتضاعف سكان المدن خمسة مرات في تلك الفترة 1954-1966.

كما نلاحظ من الجدول رقم (36) أن الفترة 1966-1977 حيث كانت هناك سياسة تنموية قوية اهتمت بشكل أساسي بالصناعة التصنيعية إضافة إلى الثورة الزراعية وسياستها الهادفة إلى تحويل الريف والقطاع الزراعي إلى قطاع حديث ومتطور يستخدم الحداثة في العملية الإنتاجية وإنشاء قرى نموذجية التي ستتحول في المستقبل إلى مدن تتوفر على الخدمات الأساسية للمجتمع.

في هذه العشرية نجد أن سكان المدن يتجاوز عددهم 7.8 مليون نسمة بعدما كان عددهم سنة 1966 لا يتجاوز 3.9 مليون نسمة وهذا يدلنا على أن المعدل السنوي لزيادة سكان المدن يقارب 5.3% في السنة.

أما العشرية 1977-1987 فقد استمر فيها تزايد حجم سكان المدن حيث بلغ فيها معدل نمو سكان المدن إلى 5.5% في السنة. وبلغ فيها نسبة سكان المدن سنة 1987 إلى 49.61% ويتساوى فيها عدد سكان المدن مع عدد سكان الريف.

وفي العشرية 1987-1998 عرف معدل النمو السنوي لسكان المدن انخفاضا معتبرا حيث وصل معدل نموه السنوي سنة 1987 إلى 3.1% وفي سنة 1998 بلغ معدل نموه السنوي 2.1%وبلغ نسبة سكان المدن في هذه العشرية 58%.

أما العشرية الأخيرة مع بداية الألفية الثالثة 1998-2008 ففي هذه العشرية تستمر فيها نمو سكان المدن لتصل إلى 65%في حين نلاحظ انخفاض في معدل نمو سكان المدن السنوي حيث يصل إلى 2.9%في السنة وحسب بعض الدراسات يتوقع أن يستمر في الانخفاض ليصل إلى 1.6% في العشريات المستقبلية، وهذا يدلنا على أن معدل نم وسكان المدن يكون أقل من معدل نمو السكان بصفة عامة.

إن نسبة نمو سكان المدن الجزائرية كانت خلال فترة الاستقلال تعد عالية حيث بلغت 3.86%[1] وذلك رغم انخفاض نسبة النمو الديموغرافي مثل ما ذكرناه سابقا.والتوجه الاجتماعي نحو الاستقرار نوعا ما.

لقد كان توسع المدن ونمو محيطها في مرحلة الثمانينات كبيرا فكانت نسبة نمو محيط مدينة الجزائر ما بين 10%إلى 25% وما بين 6%إلى 10%حول مدينة وهران وبين 10% و14% حول مدينة قسنطينة وبين 8% إلى 21% حول مدينة عنابة. [2]

إن هذا التزايد الكبير في حجم سكان المدن يتطلب من جهة أخرى تلبية حاجياتهم الأساسية من السكن والمدارس والخدمات الصحية. وهذا التوسع في المدن له آثار سلبية على النظام الزراعي من جهة أخرى.فهذا التوسع يتم أو تم فعلا على حساب الأراضي الزراعية المنتجة أو الخصبة.

ففي منطقة الجزائر العاصمة وحدها يتطلب السكان الاضافيون لحاجياتهم السكنية ما يقارب 20.000 هكتار من الأراضي على مدى 15 سنة القادمة[3].فإن زاد الطلب على الأرض للبناء فستكون هناك منافسة كبيرة بين بناء السكن والزراعة. إضافة إلى إشكالية المياه المطروحة بقوة في كل سهول الوطن من عنابة إلى وهران وقسنطينة.

إن تحديد العقبات الأساسية المتمثلة في السكان وموارد الماء والأرض ودراستها جديا وطرح الحلول الممكنة حتى يسمح لنا بتفادي المخاطر في المدى البعيد.

يمكن تفسير تطور حجم سكان المدن لعاملين اثنين أولا نتيجة تطور النمو الطبيعي لسكان المدن ثم ثانيا زيادة الهجرة والهجرة الريفية إلى المدينة. إضافة إلى تطور المدن من ريفية إلى ريفية حضرية، حيث نجد أن بعض المدن الريفية حدث فيها تحولات اقتصادية ،وفي البنية التحتية الأساسية من سكن ونشاطات اجتماعية وخدمية وترفيهية وهذا ما أدى إلى تحول بعض التجمعات السكنية من ريفية إلى حضرية.

[1] Medagri – Centre international de hauts études agronomiques méditerranéenne de Montpelier rapport annuel 2004 p12.

[2]- المجلس الإقتصاديوالإجتماعي- وقائع الدورة السادسة – العادية للجلسة العلنية للمجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي– قصر الصنوبر 24-25 أوت 1996 ص 240

[3]- نفس المرجع السابق ص 240

ما نلاحظه في الجدول رقم (35) أن حجم سكان المدن قد تضاعفت في الفترة 1966-1977 من 3.9 مليون نسمة إلى 7.1 مليون نسمة كما نجد أنه قد تضاعف عدد سكان المدن في المرحلة 1966-2008 قد تضاعف 6 مرات خلال هذه المرحلة فقد بلغ حجم سكان المدن 24.4 مليون. وأصبح سكان المدن سنة 2008 يشكلون نسبة 70% من مجموع السكان وسكان الريف يمثلون 30% فقط. والجدول رقم 35 يحدد ذلك أكثر وضوحا طوال الفترة.

ومن جهة أخرى من حيث معدل نمو سكان المدن فنجد أنه بلغ في مدينة الجزائر العاصمة في المرحلة 1966-1977 نسبة 6% أما في مدينة باتنة لنفس المرحلة فقد بلغ معدل النمو فيها 133% وهو من أعلى المعدلات في هذه المرحلة ثم تأتي مدينة الشلف بمعدل 110%[1] لنفس الفترة.

كمل نلاحظ في الواقع أن أغلب المدن الجديدة أو المؤسسات العامة التي تم بناؤها في إطار التوزيع العمراني تم بناؤها على حساب الأراضي الزراعية وبصفة خاصة في أراضي المستثمرات الفلاحية، ونحن نعلم أن المستثمرات الفلاحية هي من أجود الأراضي الزراعية في الوطن، لأنها كانت تابعة للأوروبيين الذين استولوا على الأراضي الجيدة إبان الفترة الاستعمارية للجزائر.

إن سياسة التوسع العمراني، ومحاولة حل مشكلة السكن على حساب الأراضي الزراعية هي جريمة في حق الأرض والطبيعة، وجريمة في حق جيل المستقبل من شباب الأمة، وهي في النهاية ليست بتنمية بل هي انتحار غدائي ومدمرة للبيئة والمجتمع.

[1] د /محمد الروصي- الهجرة الداخلية والنمو الحضري في الجزائر- حلقة بحث عن التوزيع السكاني والتنمية في الوطن العربي- المعهد العربي للتخطيط الكويت1981 ص284.

المبحث الثالث: التوزيع السكاني

المطلب الثاني: سكان الريف

إن سكان الريف الجزائري كما لاحظناه في الجدول رقم(35) هم في تناقص مستمر منذ الاستقلال إلى بداية الألفية الثالثة، فرغم بعض المجهودات المبذولة من طرف السلطة من أجل النهوض بالريف الجزائري، ومحاولة تحسين المستوى المعيشي للريفيين من خلال سياسة التوازن الجهوي التي طبقت في نهاية الستينات، إلا أن الريف بقي يشهد نقص حجم الاستثمار في القطاع الزراعي والاهتمام به أكثر، وبقيت هناك اختلالات وعوائق تعرقل تنمية القطاع الزراعي لتعمل في اتجاه الحد من الهجرة الريفية إلى المدن، وتعمل على رفع مستوى الزراعة ومكننتها والعمل على تطور الريف والسكان الريفيين لتساهم الزراعة في عملية التنمية الاقتصادية.

ففي سنة 1972 بوشر في تطبيق الثورة الزراعية في الريف الجزائري وذلك يهدف حل مشكلات الريفيين، ومحاولة التخلص من معاناتهم وإخراجهم من الوضعية التي هم فيها ومحاولة ترقية سكان الريف وتخليصهم من الفقر والحرمان وذلك من خلال تحسين البنية التحتية في الريف.

ووضع ركائز التنمية في الوسط الريفي من بناء القرى النموذجية، التي تتوفر على كامل متطلبات الحياة من مدرسة ومركز صحي وكهرباء وطريق ومياه صالحة للشرب... وكل ذلك من أجل تثبيت الفلاح في الأرض والعمل فيها.

رغم كل هذه المجهودات والمحاولات التي بذلت لازال الريف الجزائري يفقد سكانه عن طريق الهجرة الداخلية، وكما هو ملاحظ في الجدول رقم(36).

الجدول رقم(36). تطور مؤشر التحضر 1954/ 2008

	متوسط معدل النمو %			تواتر التحضر %	معدل الهجرة الصافية	نصيب الهجرة الصافية
	حضر	ريف	مجموع			
1966-1954	4,78	2,06	2,82	2,72	1,96	44,1
1977-1966	5,33	2,01	3,17	3,32	2,16	40,5
1987-1977	5,49	1,20	3,09	4,29	2,4	41,7
1998-1987	3,58	0,39	2,13	3,19	1,46	40,7
2008-1998	2,89	0,46	1,61	3,35	1,28	44,3

-.**Source** ONS Armature Urbaine Collection statistique n°163 p85

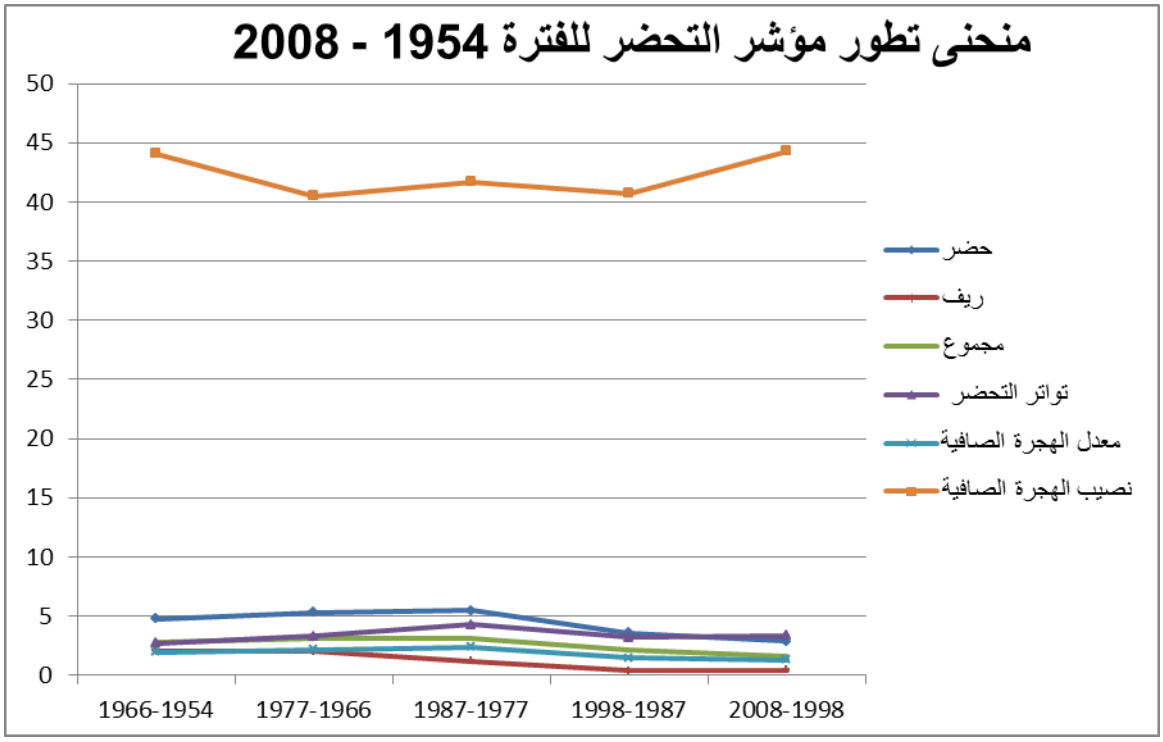

نلاحظ من الجدول رقم (36) أن معدلات سكان الريف هم دائما في اتجاه التناقص وأن معدل نموهم أقل من معدل النمو الطبيعي للسكان في الجزائر.

ففي مرحلة 1954-1966 كان متوسط معدل نمو سكان الريف 2.06%أما في المرحلة 1966-1977 بقي متوسط معدل النمو في الوسط الريفي ثابتا تقريبا لينخفض أكثر في المرحلة 1977-1987 إلى 1.20% ثم يصل في المرحلة 1987-1998 إلى 0.39% وفي المرحلة الأخيرة تصل إلى المرحلة السالبة أي أن سكان الريف لا يعوضون أنفسهم فسكان الريف هم كبار السن فقط.

إن وضعية السكان الريفيين تبقى غير مستقرة خاصة لدى فئة الشباب الذين يتزايدون بنسبة أعلى من سكان المدن فهم يعيشون بعد خروجهم من المدرسة (التسرب المدرسي) مثلا في بطالة دائمة أو موسمية، ولذلك نجدهم يزحفون نحو المدن القريبة منهم والتي تكون غالبا ما درسوا فيها سابقا من أجل الحصول على عمل فيها والاستقرار في المدينة بشكل دائم.

ثم إن هناك مناطق سكن وسطية بين الريف والمدينة فسكانها لا يعيشون في أغلبيتهم من الزراعة بل نجد أن أغلبهم يعملون في المدينة منهم، ويسكنون في سكنات مشابهة للسكن المتواجد في المدينة حسب الشروط المتوفرة فيها فهي نصف ريفية، فالتجمعات نصف ريفية نجدها محدودة بأن لا يقل عدد سكانها عن3000 ساكن. إضافة إلى عدد المشتغلين منهم أن يقل عدد 500 ساكن أو أن يكون على الأقل 50%من سكان التجمعات نصف ريفية لا يعملون في الزراعة، مع شرط توفر في هذه التجمعات نصف ريفية مع الخدمات: الكهرباء، التهيئة الصحية والمياه....

نجد التجمعات نصف ريفية متمركزة بشكل أساسي في الشمال من الوطن ويمثل نسبتهم في الهضاب العليا 66.9% ونسبة 23.3 % من التجمعات السكانية نصف ريفية متمركزة في الهضاب العليا و بنسبة 9.6% متمركزة في الجنوب.[1]

فرغم المحاولات المبذولة لتشكيل نوع من التوازن في توزيع السكان في الهضاب العليا يبقى اتجاه السكان وتفضيلهم السكن في الشمال وفي المدن أكثر من الريف أو التجمعات نصف الريفية. وبذلك نجد أن نمو سكان المدن ينمو بشكل كبير جدا مع تناقص نمو سكان الريف وتبقى المدن الكبرى هي الجاذبة أكثر للسكان.

[1] O.N.S Armature Urbaine Collection statistique série Bn°163 Alger 2011 p130.

المبحث الثالث: التوزيع السكاني في الجزائر

المطلب الثالث:القوى العاملة الزراعية

كان القطاع الزراعي في مطلع الستينيات في الجزائر يستحوذ على غالبية القوى العاملة، فهو يضم حوالي80% من حجم السكان[1] يعملون في الزراعة، وهؤلاء هم السكان الفلاحون والخماسون إلا أن هذه النسبة بدأت تنخفض تدريجيا لتصل سنة1977 إلى31% من حجم السكان[2]، ويعود هذا الانخفاض السريع للقوى العاملة الزراعية في هذه المرحلة إلى المخططات الاقتصادية التي أعطت أولوية التنمية للقطاع الصناعي وذلك على حساب القطاع الزراعي، ووجهت أغلب استثماراتها إلى الصناعة، حيث أن نصيب الاستثمار في القطاع الزراعي كان في المخطط الثلاثي الأول 1968–1969 لا تتجاوز النسبة فيه 16.9% من مجموع الاستثمارات العامة[3].

و تناقضت هذه النسبة المخصصة للاستثمارات الزراعية في المخططات الاقتصادية اللاحقة، وكانت في المخطط الرباعي الأول 1970-1973 نسبتها 14.8% وفي المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 نسبتها 10.9% من الاستثمارات العامة[4].

هذه السياسة الاقتصادية أثرت بشكل ملحوظ على القوى العاملة الزراعية وتوزيعها الهيكلي بين القطاعات الاقتصادية، حيث من جرائها تكونت هجرة ريفية زراعية نحو القطاعات الأخرى متأثرة بالتفاوت في الدخول بين القطاعات إذ أن الدخل في القطاع الزراعي منخفض بالنسبة إلى الدخول في القطاعات الاخرى، بل وظل ثابتا طوال الفترة المذكورة ولم يتجاوز نسبة 15% من توزيع الدخول بين القطاعات حسب سنة 1977.[5]

ومن هنا نجد أن حجم القوى العاملة الزراعية في تناقص فحجم القوى العاملة الزراعية سنة 1967 قدر بأكثر من 1.5 مليون نسمة ويمثلون 60% من السكان الناشطون[6]، وفي سنة 1979 وصل حجم القوى العاملة الزراعية إلى ما يقارب المليون عامل زراعي ويبقى الحجم مستقرا في هذا العدد طوال فترة الثمانينات والتسعينات كما هو مبين في الجدول رقم(37)

[1] مجيد مسعود – بعض ملامح التنمية والتخطيط في الجزائر- المعهد العربي للتخطيط – الكويت 1976- ص13
[2] الجزائر بالأرقام- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية – الجزائر 1979 – ص 10
[3] عبد اللطيف بن أشنهو - الهجرة الريفية في الجزائر – مرجع سبق ذكره ص35
[4] Ben saad M.E – Economique de developpement de l’Algérie – Alger 1979 p46.
[5] عبد اللطيف بن أشنهو - الهجرة الريفية في الجزائر – مرجع سبق ذكره ص35
[6] Ben saad M.E – Economique de developpement de l’Algérie – Alger 1979 p46.

جدول رقم (37) حجم القوى العاملة في الجزائر الوحدة: بالآلاف

السنة	
1986	1,002
1987	1,007
1988	1,019
1992	1,050
1993	1,080
1994	1,023
1995	1,084
1996	1,154

المصدر:

- L'algérie- guide économique et social 1991- ANEP 1991 p163.

- التقرير السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية - الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية – المجلد رقم 7 الخرطوم.

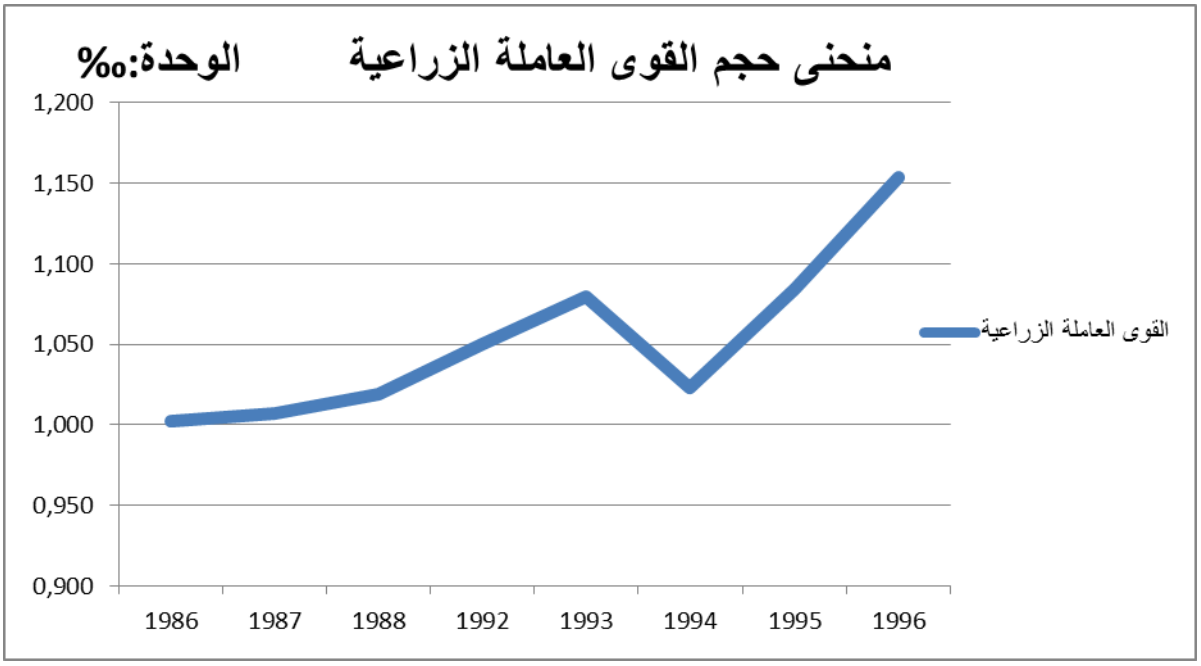

ويعود سبب بقاء حجم القوى العاملة الزراعية على حاله خلال مرحلة تقارب العشرين سنة، وذلك حسب تفسيرنا إلى عدة عوامل منها:

- عدم وضوح السياسة الزراعية الممكن تطبيقها منذ بداية الثمانينات.
- إعادة هيكلة الشركات العمومية هذه السياسة أدت إلى جذب أكثر للقوى العاملة الزراعية.
- قانون87/19 والذي تفككت به التعاونيات والمستثمرات الزراعية مع العتاد الفلاحي.
- الأزمة الجزائرية في التسعينات وعدم استتباب الأمن و الاستقرار الاجتماعي وخاصة في الريف الجزائري

لقد ساعد التوسع السريع في الطلب على القوى العاملة خارج ميدان القطاع الزراعي والتفاوت في الأجور بين النشاطات الزراعية والنشاطات غير الزراعية عند المستوى الواحد من التأهيل المهني والتعليم الأكاديمي مساعدة كبيرة على الهجرة إلى المدن ونبذ وتسفيه العمل في الزراعة. نتج عن كل ذلك إن القطاع الزراعي أصبح يعاني من نقص في القوى العاملة الشابة والمؤهلة، فهناك حوالي 60% من القوى العاملة الزراعية هي في سن يفوق الخمسين سنة.[1]

فالقوى العاملة الشابة الأكثر تأهيلا ترفض العمل في الزراعة لأنه لم يعد مربحا من جهة ولأنه مرهق من جهة أخرى، بالإضافة إلى أن العمل في القطاع الزراعي لا يضمن للعامل الزراعي مستقبله ومستقبل أولاده، خاصة في ظل التحولات السياسية خاصة المستثمرات والتعاونيات غير مستقرة بالنسبة له ولأولاده مما شكل خطورة على مستقبل الزراعة في الجزائر، حيث أصبح للزراعة دورا هامشيا وانعكس ذلك على الانتاج الزراعي بشكل سلبي، فالإنتاج الزراعي لا يكفي لتلبية الطلب الغذائي المتزايد وضعف مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني.

وهكذا نجد أن القطاع الزراعي قد أهمل أو همش ولم يحضى بالتفاتة أو باهتمام من طرف السلطة، رغم قيامها بتطبيق نظام التسيير الذاتي والثورة الزراعية خلال الثمانينات والسبعينات.

ومع بداية الألفية الثالثة ومع تطبيق برنامجFNDRA (الصندوق الوطني لتنمية الريف الجزائري) الذي يؤشر في تطبيقه في جويلية 2000. والذي اهتم أساسا ببناء السكن الريفي وبالدعم الفلاحي للفلاحين وخاصة غرس الأشجار المثمرة والقروض الفلاحية مما أثر على

[1] تقرير عام للمخطط الخماسي 1980 – 1984 وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية – ص79

المساحات الزراعية وخاصة الأراضي المسقية فقد ازداد حجم القوى العاملة الزراعية في هذه المرحلة مقارنة بالقطاعات الإقتصادية الأخرى والجدول رقم(38) يوضح ذلك.

جدول رقم 38: توزيع المشتغلون حسب قطاع النشاط و النسب المؤوية

السنة	الفلاحة ح م	الصناعة ح م	البناء والأشغال العمومية ح م	تجارة وخدمات ح م	عدد البطالين ح م
2003	1412340	804152	799914	3667650	2078270
2004	1617125	1060785	967568	4152934	1671535
2005	1380520	1058835	1212022	4392843	1448288
2006	1609633	1263591	1257703	4737877	1240841
2007	1770878	1027817	1523610	4871918	1374663
2008	1252000	1141000	1575000	5178000	1169000
2009	1242000	1994000	1718000	5318000	1072000

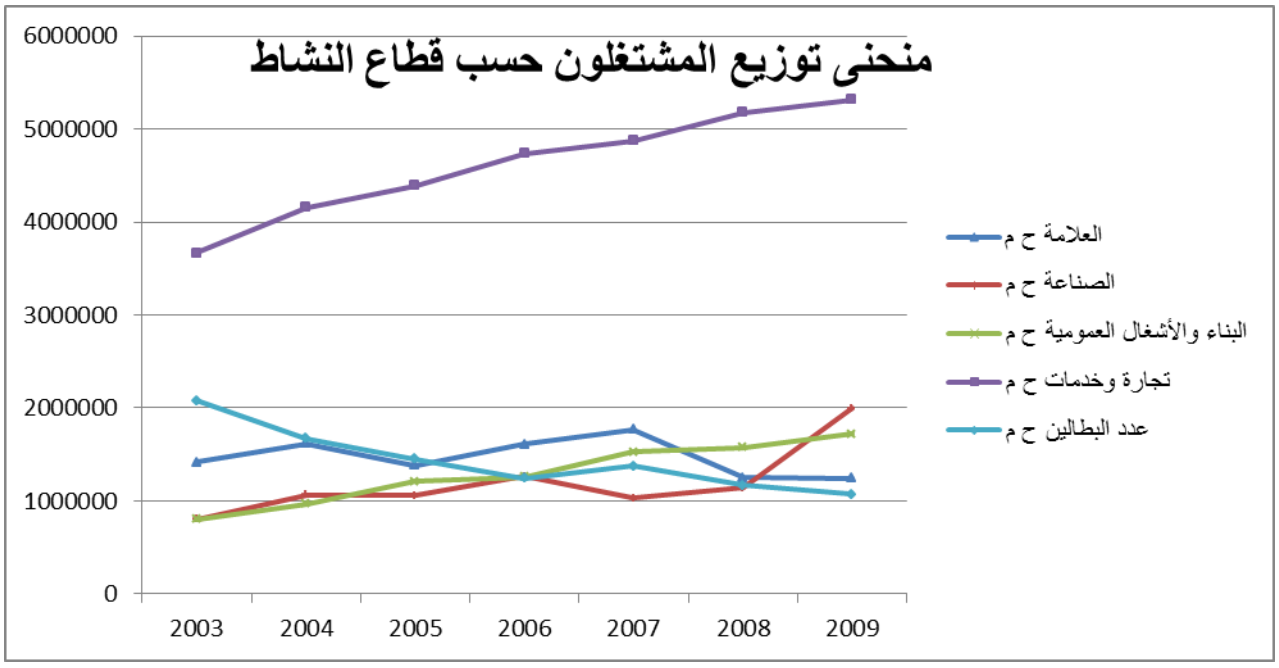

الجدول رقم 39 توزيع نسب المشتغلون حسب قطاع النشاط %

السنة	الفلاحة%	الصناعة %	البناء والأشغال العمومية %	تجارة وخدمات %	نسبة البطالين %
2003	21,10	12,02	12,00	54,90	23,70
2004	20,74	13,60	12,41	53,25	17,70
2005	17,16	13,16	15,07	54,61	15,30
2006	18,15	14,25	14,18	53,42	12,30
2007	13,62	11,96	17,73	56,69	13,80
2008	13,69	12,48	17,22	56,61	11,30
2009	13,11	26,61	18,14	56,14	10,20

المصدر:

- جمع الباحث الجدول رقم 38-39 من المصادر التالية:

1- ONS Statistique enquête emploi auprès des ménages 2006 Série S n°132 Alger 2007 .

2- ONS Statistique enquête emploi auprès des ménages 2007 Série S n°139 Alger 2008 .

3- ONS Statistique enquête emploi auprès des ménages 2008 Série S n°146 Alger 2009 .

4 -نسبة السكان الناشطين زراعيا سنة 2002 في الجزائر – 23.8 % ص 17

5- Ferdjani Ali – équilibre sectoriel. Equilibre général mondialisation pacte de libéralisation sur l'agriculture Tunisie n Montpelier 2002 P17

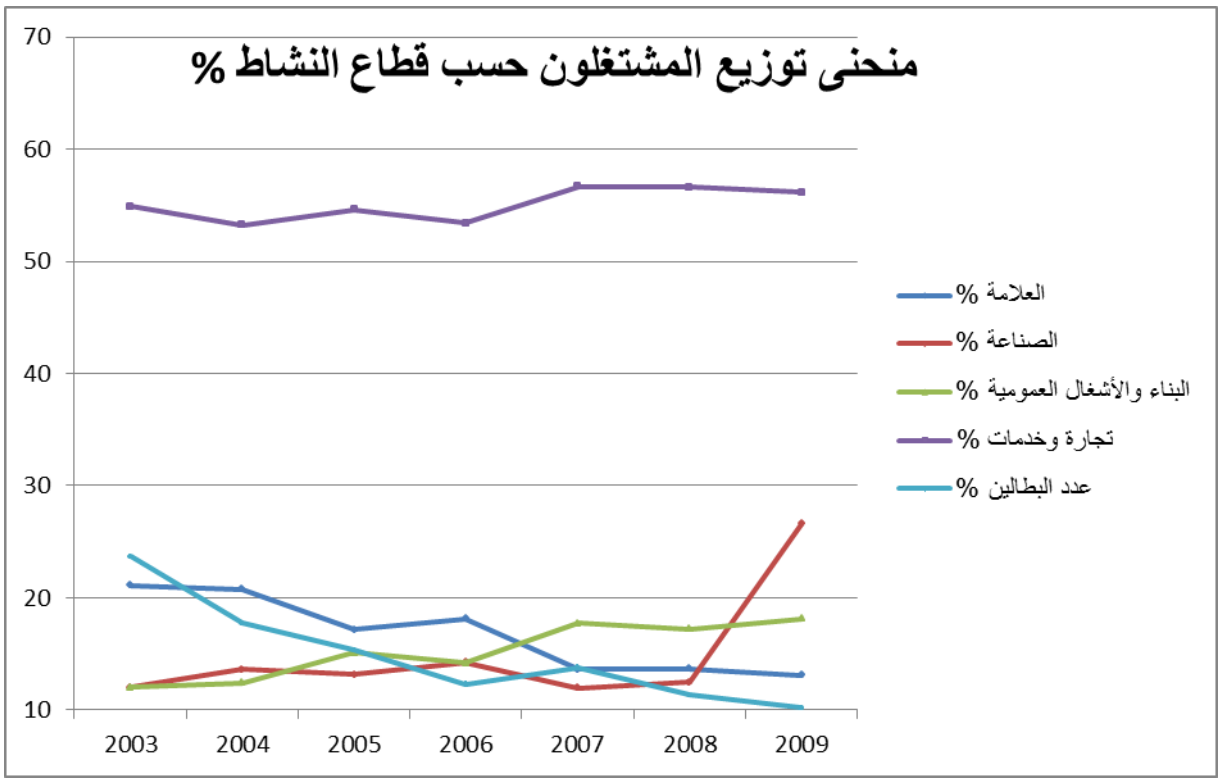

من الجدول رقم (39) نلاحظ:

إن حجم القوى العاملة الزراعية قد تناقصت عما كانت عليه سنة 2002 ولكن بنسب متدرجة بحيث نجد أن نسبة السكان الناشطين زراعيا سنة 2002 كانت تمثل 23.8%[1]من مجموع السكان الناشطين، ليصل حسب الجدول سنة 2003 إلى21.10%.

إن القطاع الزراعي يستحوذ على أكبر عدد من القوى العاملة بعد التجارة والإدارة أو(الخدمات) التي تستحوذ على أكثر من 50% من القوى العاملة في كل مراحل التطور الجزائري مع الاتجاه العام في التزايد لحجم هذا القطاع، إضافة إلى أن القوى العاملة في هذا القطاع تتمركز أكثر في الإدارة التابعة للقطاع العام، ويشكلون 71.8% سنة2008 وفي القطاع المختلط الخاص يمثلون28.2% و تستحوذ التجارة في القطاع المختلط على نسبة عالية هي98.2% [2]أي أن التجارة يسيطر عليها القطاع الخاص والإدارة أكبر جاذب للقوى العاملة وهو في ارتفاع مستمر رغم ظهور قطاع البناء و التعمير كقطاع جاذب للقوى العاملة فحسب الجدول رقم(39) نجده تطور نسبة القوى العاملة فيه من12.0% سنة 2003 لتصل النسبة سنة 2009 إلى18.14% وهذا يعود إلى توجه السياسة العامة للدولة في الإنفاق على البنية التحتية وتحقيق و تخصيص ميزانيات ضخمة لبناء السكن والطرق والجسور....

[1] Ferdjani Ali – équilibre séctoria. EquilibreIBID P17
[2] ONS Statistique enquête emploi auprès des ménages 2009 n°146 p31

كما نجد أن حجم العمال المشتغلون في الزراعة في القطاع العام قد تناقص ووصل حجمه إلى 30.000 عامل زراعي من أصل 1.610.000 عامل زراعي سنة 2006[1] أي أن القطاع الزراعي يسوده القطاع الخاص أساسا.

أما من حيث الإقامة للسكان العاملين في الزراعة، فنجد أن حجم السكان العاملين في الزراعة ويقيمون في المدن فقد بلغ عددهم 304ألف سنة2006 وهم يشكلون نسبة5.7[2]%وهم يشكلون نسبة ضعيفة أي أن أغلب المشتغلون في الزراعة هم مقيمون في الريف.

ويتجه نحو الانخفاض حيث نجدها سنة 2007 تصل إلى 5.0%[3] وهذا يعني الهجرة المعاكسة من المدن إلى الريف للعمل في الزراعة.

[1] ONS Collection Statistique enquête emploi auprès des ménages n°132 p46
[2] ONS Collection Statistique enquête emploi auprès des ménages n°132 p47
[3] ONS Collection Statistique enquête emploi auprès des ménages n°139 p47

المبحث الرابع: الهجرة و التنمية
المطلب الأول: تطور الهجرة الداخلية

الهجرة الداخلية بعد الاستقلال:

اتسمت فترة ما بعد الاستقلال بالهجرة الكثيفة من الريف إلى المدن، سواء من حيث حجمها أو من حيث نوعيتها وكذلك بفعل طبيعة الاستعمار الفرنسي وممارسته التدميرية لتمركز رأس المال والنشاطات الاقتصادية في المدن.

ففي بداية الاستقلال فقط هاجر700.000 ألف مواطن من الجنوب إلى الشمال الجزائري للبحث عن العمل[1] حيث الشمال الذي تمركز فيه بعض المنشآت الاقتصادية؛ إضافة إلى خروج مليون فلاح جزائري من المحتشدات ومن السجون والمعتقلات التي كانت تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي ، زيادة على عودة 500.000 لاجئ جزائري من المغرب وتونس[2].

الريف الجزائري كان يعيش في اكتظاظ سكاني مع التخلف الاقتصادي والاجتماعي، مما جعله عاجزا عن استيعاب كل القوى العاملة الشابة التي تعيش في بطالة كاملة.

لم يوفر القطاع الزراعي أية فرصة عمل لسكانه يعيش منه أو ليسدد به رمقه.

ففي سنة 1960 كان في الجزائر 460.000 عامل زراعي يشتغلون وقتا كاملا، أو جزئيا في المدن و150.000 عامل زراعي يشتغلون بوقت كامل. و400.000 عامل زراعي يعملون أقل من 90 يوما في السنة[3]، فتيارات الهجرة تتجه بصفة عامة من المناطق المكتظة بالسكان والمتميزة بالفقر والتخلف إلى المناطق الأكثر حركية والتي تحتاج إلى قوى عاملة لقطاعاتها الإنتاجية المختلفة.

---

[1]- RAHMANI Cherif la croissance urbaine en Algérie. 1982 P77

[2]-حافظ ستهم ترجمة مروان القنوان التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال – ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1982 ص14

[3]- هليمونليمشوفسكي–العوامل و الآليات الموضوعية لتشكيل الطبقة العاملة في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية في :دراسات الطبقة العاملة في البلدان العربية الجزائر 1979 ص263،272

إن الهجرة من الريف إلى المدينة هي نتيجة حتمية والمدفوعة بالواقع الاقتصادي والاجتماعي المختلف من منطقة إلى أخرى مرتبطا بشروط المعيشة من فرص عمل و صحة وتعليم... من المناطق الطاردة للسكان و المناطق الجاذبة لهم[1]

إن فترة الستينات في الجزائر تتميز بغياب المنشآت الصناعية والصناعات التحويلية، وسيطرت الزراعة في المستثمرات الأوروبية التي تتسم بالحداثة، والزراعة التقليدية في المستثمرات التي يملكها الجزائريون.

ففي القطاع الزراعي الحديث (الأوروبي) كانت الزراعة موجهة إلى خدمة الفرنسيين وتلبية حاجاتهم الاقتصادية.

وليس الانسان الجزائري الذي يعيش في الريف مهمشا ومعزولا عن المدينة أو الحياة بصفة عامة.

عند الاستقلال حدثت هجرة كثيفة نحو المدن، خاصة مدن الشمال فحسب إحصاء 1966 كان معدل الهجرة الريفية تقدربـــ600.000 شخص مهاجر سنويا من الريف إلى المدينة[2] وهذا ما أدى إلى تطور المدن الكبرى نتيجة الهجرة الكثيفة من الريف إلى المدن مما أثر على دور المدن كمدن حضرية إلا أنها أصبحت مدن ريفية أو ما يسمى بلغة علم الاجتماع ترييف المدينة. وهذا ما أدى إلى أن التحضر هو تحضر ديمغرافي من خلال طابعها السكاني والطابع الآخر هو طابع اقتصادي المتمثل في السكن والشوارع.

الهجرة الكثيفة التي شهدتها الجزائر في هذه الفترة كانت نتيجة لتردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الريف وعملية جذب المدن لهذه القوى العاملة الزراعية هو الملاذ الأخير لها وساعد على ذلك خروج المستوطنين الأوروبيين من المدن الجزائرية الذي قدر عددهم بأكثر من مليون أوروبي، وهروبهم إلى فرنسا بشكل جماعي.

وفي مرحلة المخططات الاقتصادية، تميزت سياسة السلطة بأنها غير مقيدة للهجرة. ولم تكن سياستها واضحة، فهي تارة تشجع على الهجرة لتغطي طلب المنشآت المقامة في الوطن بالأيدي العاملة الكافية وتارة تعمل على أن تحد من الهجرة الريفية من خلال السياسات الزراعية، من التسيير الذاتي والثورة الزراعية وإقامة القرى النموذجية في الأرياف...

[1]-FORGUES PM les champs Migratoires internes en série L.E.R.M.O.C Centre d'Etude et Recherche sur le Moyen-Orient Contemporaine Beyrouth 1979 p42

[2]BENOUDA M : système productif Algérien et indépendance nationale Tome II Université des SCIENCE sociales de Grenoble V.E.R –SLIENCE ECONOMIQUE O.P.U Algérie 1983 P429

إن سياسة التصنيع التي اعتمدتها الجزائر وتمركزها في الشمال الساحلي أوجدت هجرة كثيفة نحو المدن الشمالية الساحلية لتغطية طلب الصناعة المتزايد على القوى العاملة المتدربة وغير المتدربة والقادمة من الريف التي تتصف بالأمية والخلفية الفكرية الريفية من عادات وتقاليد، وعدم الالتزام بالعمل...

فمفهوم الريفي وثقافته للعمل متكونة من محيط الزراعة والطبيعة فهو يتعامل مع الزمن المفتوح، أما العمل في الصناعة والخدمات فله ثقافتها وطابعها الخاص فالطلب على القوى العاملة كان متزايد نتيجة لعدم كفاية عرض العمل المتوفر أصبح من الضروري تلبية الطلب منالقوى العاملة الريفية، فحسب بعض الدراسات كانت الهجرة الريفية تمثل 120.000 شخصا سنويا خلال الفترة 1966-1973 لتصل إلى 130.000 شخصا سنويا خلال الفترة 1973-1977 [1] وهي فترة المخطط الرباعي الثاني

فالهجرة في فترة الستينات والسبعينات كانت مرتبطة أساسا بالمخططات الاقتصادية ومدى تأثيرها في حركة القوى العاملة حسب الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت على الهيكل الزراعي في هذه المرحلة الذي يؤدي إلى جذب المدن للقوى العاملة، إضافة إلى ذلك سياسة إقامة وتركيز المنشآت الصناعية في مدن الساحل وفي المدن الكبرى الداخلية، وهذا ما أدى مثلما سبق وذكرنا إلى ازدياد حجم السكان في المدن. ونقص القوى العاملة الزراعية حيث وصلت نسبة القوى العاملة الزراعية سنة 2009 إلى 13.11%[2]من مجموع القوى العاملة الوطنية.

رغم هذا التطور الكبير للهجرة الريفية نحو المدن بقي حجم السكان المشتغلون في الزراعة تتجه نحو التناقص طوال فترة الألفية الثانية. حيث نجد أن عددهم يتراوح بين1.412.340 عامل إلى 10140.000 عامل سنة 2009. مثلما هو موضح في الجدول رقم (40)

[1]BENOUDAM : système productif Algérien et indépendance nationale Tome II Université des SLIENCE sociales de Grenoble V.E.R –SLIENCE 2CONOMIQUE O.P.V Algérie 1983 P429

جدول رقم (40) حجم السكان المشتغلون في الزراعة والبطالة في الريف

السنة	الزراعة	البطالة الريفية
2003	1412,340	855,151
2004	1617,125	677,163
2005	1380,520	613,232
2006	1609,633	463,375
2007	1170,898	496,354
2008	1252,000	153,000
2009	1242,000	279,000

المصدر: الجزائر بالأرقام: المجموعة الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء من رقم 30 إلى 40

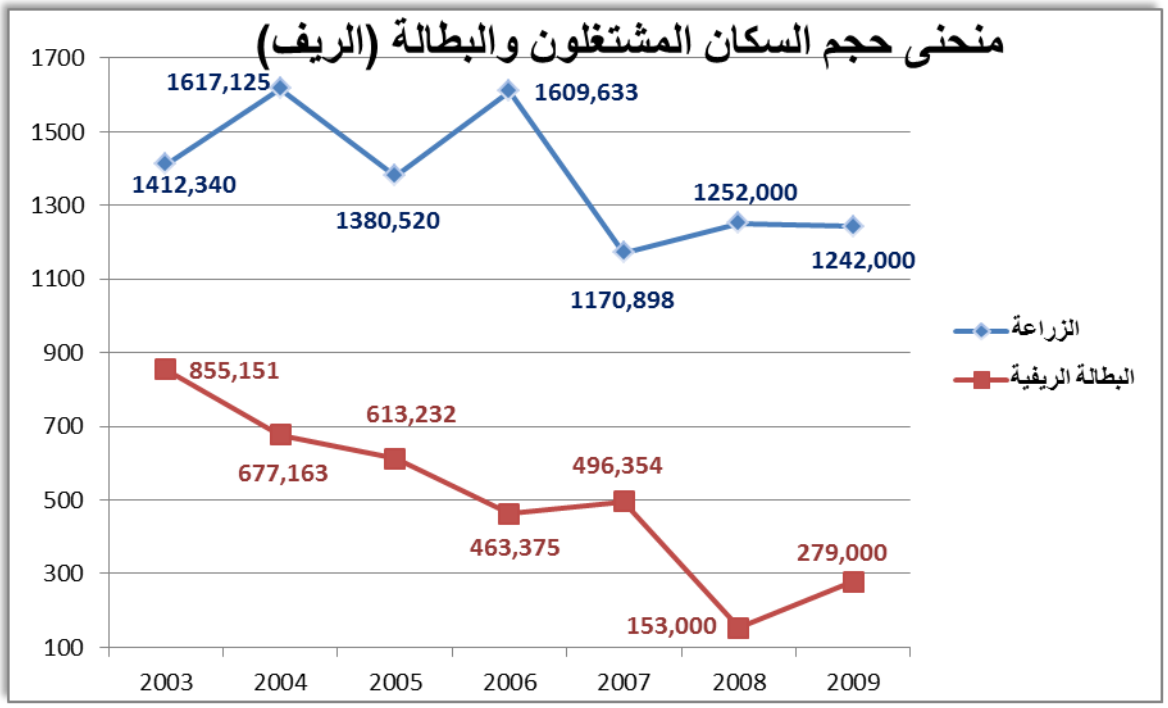

نسبة السكان المشتغلون في الزراعة ونسبة البطالة الريفية

الجدول رقم 40 مكرر **الوحدة: %**

السنة	الزراعة	البطالة الريفية
2003	21,10	41,20
2004	20,74	40,51
2005	17,16	42,34
2006	18,15	37,35
2007	13,62	36,11
2008	13,69	13,43
2009	13,11	26,03

المصدر: الجزائر بالأرقام المجموعة الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء – مصدر سبق ذكره

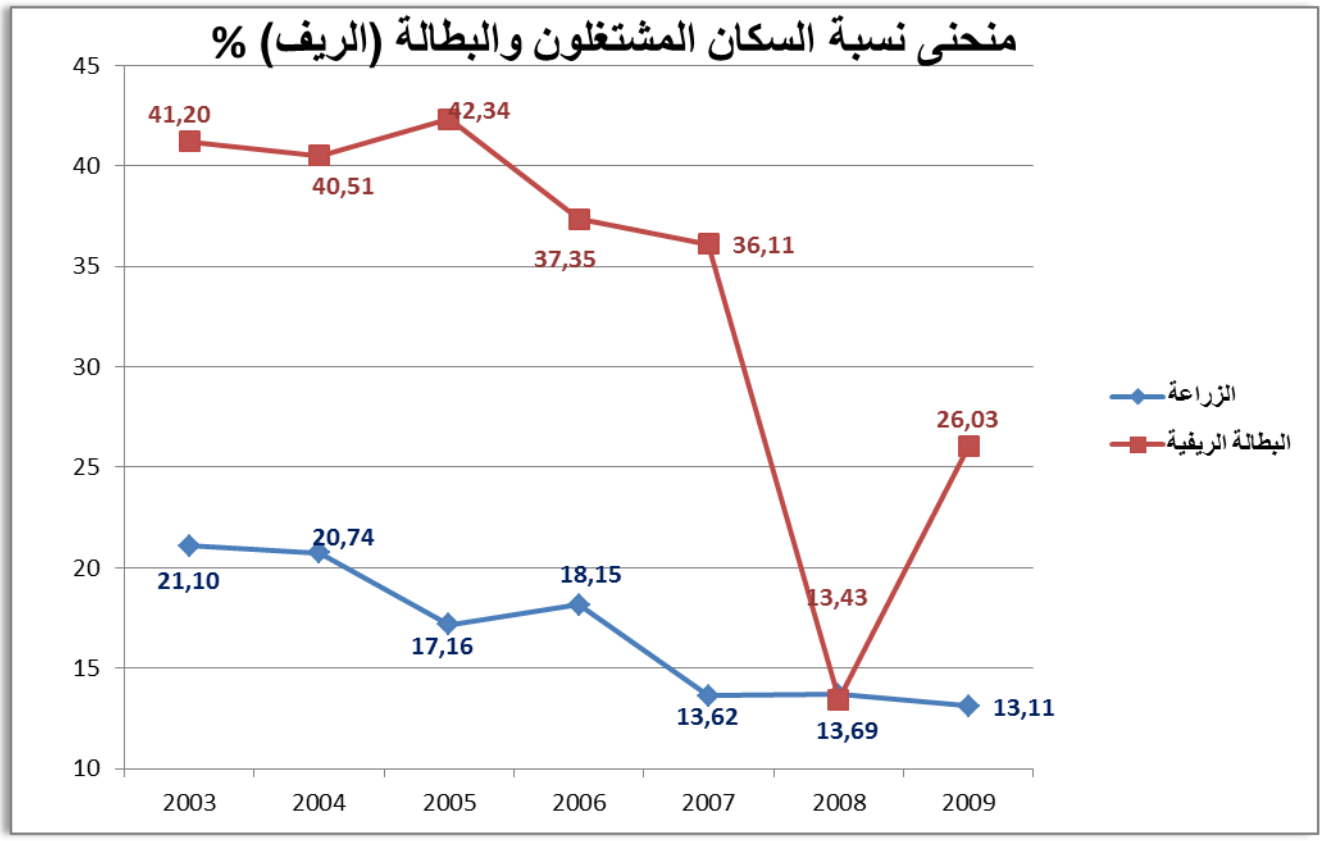

من الجدول رقم (40 مكرر) نلاحظ نسبة المشتغلون بالزراعة سنة 2003 تمثل 21.1% ثم تنخفض هذه النسبة سنة 2006 إلى 18.15% ثم تستقر في المرحلة اللاحقة إلى غاية سنة 2009 عند نسبة 13.11% مما يفسر بوجود هجرة ريفية كبيرة خلال هذه الفترة.

إضافة إلى ذلك هناك بطالة كبيرة في الوسط الريفي والذين هم في سن العمل فنجد عددهم سنة 2003 بلغ 855.151 عامل زراعي بطال أي بنسبة تعادل 41.2%ثم تتجه نحو الانخفاض خلال نفس هذه النسبة، والعدد إلى النصف تقريبا سنة 2006 ليكون حجم البطالة فيها 463.475بطال عامل زراعي ثم ينخفض سنة 2009 إلى 279.000بطالزراعي وبنسبة تمثل 26.03%من البطالة في الريف حسب ما هو موضح في الجدول رقم(40 مكرر).

□

المبحث الرابع: الهجرة والتنمية

المطلب الثاني: المناطق الطاردة للسكان (قوة الدفع للسكان)

تتميز الهجرة الداخلية بشكل عام في الدول المتخلفة بأنها هجرة ذات اتجاه واحد. وهي هجرة مستديمة في أغلب الأحيان، أي من الريف إلى المدينة.. ونتجت عن ظاهرة ضغوطات غير متساوية للتنمية داخل الوطن. مما يسبب مشكلات عمرانية في المدن وضواحيها مثل نمو المدن والأحياء القصديرية غير المخططة..

فالهجرة تؤثر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وهي تسبب اضطرابا بين سكان المدن والأرياف، كما تحدث أزمة زراعية لفقدان القطاع الزراعي لأهم عناصره من القوى العاملة، وأضعف إنتاجية العمل وبالتالي انخفاض الدخل الفردي للسكان عموما والريفيين منهم بشكل خاص الذي انعكس على مستواهم المعيشي والصحي والثقافي [1] وكان نتيجة ذلك ازدياد حجم المدن بفعل الهجرة الريفية وتوسع المدن على حساب الأراضي الزراعية مثلما ذكر سابقا. حيث تقام المدن على أراضي صالحة للزراعة وخاصة الأراضي المسقية المجاورة للمدن مثل ما يحدث في المتيجة وكل المدن الكبرى حيث أقيمت مناطق صناعية ومدن جديدة أثرت تأثيرا كبيرا على النظام الزراعي من تلوث البيئة ونقص في المساحات الزراعية

تعتبر المناطق الصحراوية والسهوب والأطلس الصحراوي والمناطق الجبلية هي أكثر المناطق طردا للسكان، ففي سنة 1977 بلغ صافي الهجرة من منطقة تيزي وزو 153.737 شخص،ومنطقة المدية 108.991 شخص ومنطقة قالمة 74.250 شخص[2] ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها محدودية الأراضي الزراعية، الكثافة السكانية في هذه المناطق، البطالة...

ويعود سبب استنزاف الريف من عناصره الشابة إلى:

أ- ضيق الأراضي الصالحة للزراعة. إذ أن المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر يقدر بـــ3% من مجموع المساحة كما ذكر سابقا. وهي تتمركز في الهضاب الساحلية الضيقة وساحل وهران وسهول الشلف ومتيجة وعنابة أما المناطق الزراعية والهضاب العليا والصالحة لزراعة الحقول فهي لا تعتمد على كثافة القوى العاملة الزراعية. وتبقى المناطق الأخرى فيها غير صالحة للزراعة إضافة إلى أن الزراعة الجزائرية تصطدم بالعوائق الطبيعية كالتضاريس وهطول الأمطار والمناخ وذكرنا ذلك سابقا.

ب- الاستخدام الناقص في الريف لصناعة زراعية حيث نجد حجم القوى العاملة الزراعية يبقى ثابتة تقريبا طوال الفترة كما هو مبين في الجدول بينما نلاحظ أن الاستخدام في القطاعات الأخرى وخاصة قطاع التجارة والخدمات في تزايد مستمر في الوسط المديني

[1]-مجيد مسعود –بعض ملامح التنمية والتخطيط في الجزائر –المعهد العربي للتخطيط بالكويت 1976 ص14

[2]وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية التعداد العام للسكان والسكن, مديرية الإحصاء والمحاسبة الوطنية الجزائر 1980 ص 13

بحيث نجد من مجموع 959.718 مؤسسة اقتصادية في الجزائر فيها نسبة 83.5% يتمركز في الوسط الحضري و 16.5%في الوسط الريفي منها 12% يتمركزون في ولاية الجزائر العاصمة من المجموع ثم تأتي ولاية وهران في المرتبة الثانية بنسبة 6.5% أما الوسط الريفي فتأتي ولاية تيزي وزو في المرتبة الأولى من حيث جذب أو استيطان المؤسسات الاقتصادية بنسبة 83% وفي المرتبة الثانية تأتي ولاية سطيف في تمركز الصناعات في الريف من حيث النشاط، 160% من الصناعات الإستراتيجية خارج النشاط متواجدة في الريف، على منوال ذلك نجد هذه الصناعات تمثل19%[1] .

ومن جهة أخرى نجد أن نشاط قطاع البناء والمالية في الريف تبقى ضعيفة جدا، على الرغم من السياسة التي طبقتها الدولة في برنامجها الحكومي من خلال بناء السكن الريفي وإنعاش الريف، وسياسة الإقراض والتدعيم الريفي، والجدول رقم 41 يوضح ذلك:

[1] O.N.S Premières recensements Economiques 2011 résultat préliminaire de la première phase collection statistique N°168 2012 Série E Janvier 2012 page 11

الجدول رقم 41 سياسة الإقراض والتدعيم الريفي

سياسة الإقراض والتدعيم الريفي	الدينار الجزائري
حضر	800,892
ريف	158,826
المجموع	959,718

المصدر:

1-O-N-S Premières recensements Economiques 2011 résultat préliminaire de la première phase collection statistique N°168 2012 Série E Janvier 2012 page 11

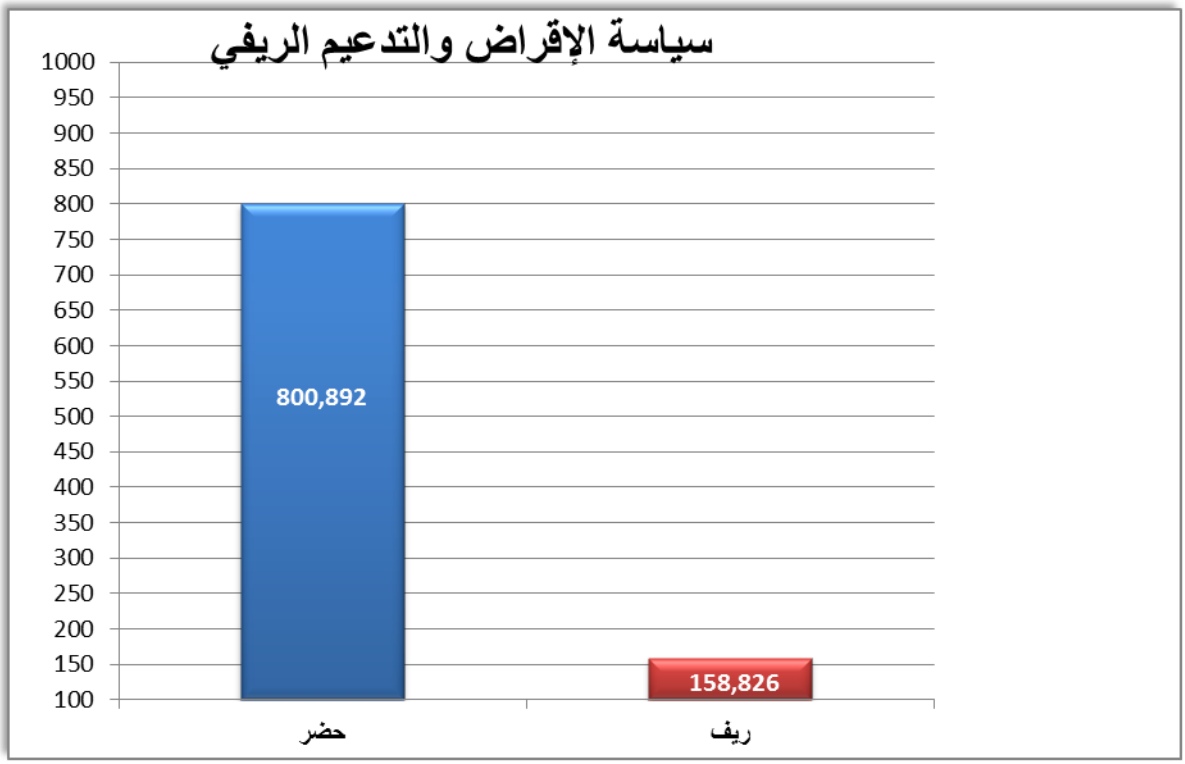

ثم ان الهجرة من الريف إلى المدينة هي نتيجة لعدم تساوي الدخول بين المنطقتين، فالزراعة غير قادرة على توفير جزء من الدخل الثابت للاستمرار في المعيشة.

ومن جهة أخرى نجد أن حجم البطالة في الريف متزايدة كما هو ملاحظ في الجدول السابق رقم. هذه الفئة من البطالين في الوسط الريفي هم بصفة أساسية يتكونون من الشباب ولا تزيد أعمارهم عن 25 سنة.

ج- النقص في الخدمات، فسياسة التركيز على قطاع الصناعة في مرحلة الستينات و السبعينات وإهمال الزراعة، من حيث حجم الاستثمارات العامة أدت إلى إبقاء الريف في حالة الجمود والتخلف سواء من حيث استخدام الآلات الزراعية والمخصبات من الأسمدة والبذور أو في الخدمات العامة، كالصحة والتعليم، والبنية التحتية والطرق والسدود...

هذا أدى إلى أن العامل الجزائري ينفر ويبتعد من العمل في الزراعة، ويفضل العمل في القطاعات الأخرى.

ومن الملاحظ من جانب آخر أن العمال الزراعيين خاصة في (القطاع العام و المستثمرات الفلاحية) هم في غالبيتهم في سن الشيخوخة يبقى دون أي مؤشر لزيادتهم، وحيث أن الأراضي المهجورة من الريفيين في ارتفاع مستمر وخاصة في فترة التسعينات أو ما يسمى بالعشرية السوداء لعدم استتباب الأمن في الأرياف...

تعد المناطق الأكثر جاذبة للسكان هي المدن والمدن الساحلية بصفة خاصة نتيجة للمناطق الصناعية المقامة على أطرافها. وفي المناطق التي تتصف بعدة مزايا منها توفر الخدمات العامة وفرص العمل...فالإنسان الريفي ينظر إلى هذه المزايا وهو بحاجة إليها ولكنه يفتقدها ويجدها في المدينة مثل المؤسسات الإدارية والتعليمية والصحية...إذ بدأ الريفيون يشعرون بالحاجة إلى هذه الخدمات، والتي أخذت تشكل الحافز الأساسي للهجرة نحو المدن وخاصة تلك الفئة الشبابية والتي لا تملك الأراضي الزراعية وكذلك الطبقة المتوسطة ذات التطلعات الاقتصادية والثقافية المختلفة .وهكذا كانت مدن الجزائر العاصمة أكثر المدن جذبا للسكان تليها مدينة وهران ثم البليدة، عنابة وقسنطينة... فهذه المدن أقيم فيها نسيج صناعي معتبر منذ السبعينات مثل مصنع الحديد والصلب العملاق في عنابة والبيتروكميائيات في وهران والجرارات في قسنطينة . هذه المنشآت شكلت قوة جذب قوية للقوى العاملة وهي تعد

هجرة مستديمة لهذه المدن أي أنها هجرة أسرية وليست فردية حيث يصطحب رب الأسرة في هجرته كافة أفراد أسرته.

ومن العوامل الجاذبة للقوى العاملة الزراعية إلى المدن توسع النشاطات التنموية في القطاع الخدمي والتجاري، فلقد شهدت السنوات الأخيرة الألفية الثالثة نهضة مع ارتفاع أسعار البترول والغاز نهضة عمرانية كبيرة في مجال بناء السكن والطرق والجسور... وهي عامل جذب قوية للقوى العاملة الريفية نتيجة لتزايد الأجور، فالأجور في هذا القطاع في تزايد ومنتظم بالنسبة للقادم من الريف إضافة إلى امتيازات أخرى كالتأمينات الاجتماعية والتقاعد فهو عامل جذب قوي للريفيين، فمع مقارنة دخل العامل في البناء والعمل الزراعي نجد هناك فرق كبير بين الدخلين.

من السياسات التي قد تؤثر على تثبيت السكان الزراعيين في الريف هي سياسة تدعيم السكن الريفي، هذه السياسة قد تؤثر على استقرار الفرد في الريف إضافة إلى سياسة فك العزلة عن الريف من خلال بناء شبكة طرق في القرى والمدن والكهرباء والمواصلات التي تربط بينهما.

المبحث الرابع:الهجرة و التنمية

المطلب الثالث: أثر الهجرة على التنمية الإقتصادية.

إن سيرورة التوسع في بناء المدن التي يغذيها نزوح ريفي كثيف متمركزا في المدن الرئيسية إنما هي ثمرة البؤس الذي يعاني منه الإنسان الريفي، إذ ينتقل الفلاحون الذين هم بلا موارد وبلا تأهيل نحو المدن من أجل البقاء، فأسباب النزوح من الريف هي الفقر، وجذب المدن للسكان المتزايدون على المساحات الزراعية المحدودة والموزعة توزيعا غير عادل، هي من العوامل التي دفعت بالسكان الريفيين إلى النزوح.

ومن جهة أخرى، فالعائلات المهاجرة هي في الأساس كانت قوة منتجة فهي تزرع الأرض، وتغرس الأشجار وترعى الماشية، وهي تقوم بتموين المدينة بعدة منتجات زراعية، وتحولت هذه الفئة بعد هجرتها إلى المدينة إلى قوة مستهلكة، مما يزيد من الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات العامة مثل السكن، الصحة، التعليم، العمل.... وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع وزيادة البطالة، وهذه نتائج سلبية على الحياة الاقتصادية الاجتماعية في المدن...

كما أن الهجرة تساهم مباشرة في إعادة الإنتاج للتنمية غير المتساوية داخل الوطن[1]، إذ أن هجرة السكان وبصفة عامة الشباب العامل والذين هم في سن العمل ويبحثون عن عمل في قطاع إنتاجي ليستثمر قوة عمله، يقوم بتحويل قيمة من منطقة أو قطاع إلى منطقة أو قطاع آخر، وهذا التحويل يساوي قيمة إنتاجه، أي ما ينتجه العامل المهاجر إضافة إلى التحويل المباشر لموارد الريف إلى المدن وذلك لدفع أسعار المستلزمات والمنتجات غير الزراعية، أما الضرر الغير المباشر الذي يصيب المزارعين في ما يتعلق برؤوس الأموال، فإننا لا نستطيع معرفته بنفس الدقة، وإن كان ذلك أشد خطرا، لأن سياسة إهمال الريف وعدم تنمية زراعته بالعمل على إعادة الاستثمار الزراعي تبقى تستولي على وفورات الاستثمار الزراعي لكي توجهها إلى الاستثمار غير الزراعي التي تؤخذ منها على شكل أرباحا مصطنعة. فقد أدت السياسات التي تنتهجها حكومات معظم البلدان في مجال التجارة إلى تعزيز القوة التجارية التي تحظى بها الفئات المتميزة، وهي قوة تنطوي على أضرار معروفة.... وهذا أمر طبيعي لأن الدولة لا تقف موقف الحياد ولكنها تمتثل لنفوذ الأقوياء والمنظمين والأثرياء والغربيين منها، وهم أهل المدن بحكم محاباتها لهم[2].

[1]- براكتية بلقاسم – هجرة القوى العاملة في الجزائر وأثرها على التنمية الإقتصادية . المرج سبق ذكره ص رقم 81

[2]عيون عبد الكريم- جغرافية الغذاء في الجزائر- المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1958 ص 81

لقد مارس ارتفاع معدل نمو السكان في الأرياف ضغطا شديدا على الموارد الطبيعية من الأراضي التابعة للزراعة والمزروعة، مما أدى إلى انخفاض في الدخل ونقص استخدام التقنية لانعدام الادخار لدى الريفيين. وقلة توفر فرص العمل إضافة إلى عدم كفاية الخدمات التعليمية والصحية والهياكل التحتية، طرق، سكن وتعليم.

كل هذه العوامل شجعت على الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن، مما أثر على الإنتاج الزراعي والإنتاج الغذائي. [إذ يقدر نسبة الإنتاج الزراعي 1.3% ونسبة الإنتاج الغذائي 1.2% خلال الفترة 1971-1980 [1] مقابل المعدل المرتفع لنمو السكان في تلك الفترة كما لاحظنا ذلك سابقا].

فإذا كان توسع المدن نتيجة الهجرة الريفية يعد أحد العقبات في طريق التنمية الاقتصادية والزراعية بصفة خاصة، فهو من جهة أخرى يشجع على هجرة الكفاءات ذات التكوين الصحي والمهني إلى الدن، وبالتالي يساعد على تحقيق الترقية الاجتماعية والاقتصادية إلا أن الهجرة وبالحجم الذي شهدته الأرياف في الجزائر منذ الاستقلال من الفترة 1961-1980 جعلت من عملية النمو الحضري عملية عائقة للتنمية الاقتصادية، لأنها أدت إلى إفراغ الريف والمدن الصغير من طاقاتها الشابة والعاملة، من عناصرها المؤهلة كالأطباء والمعلمين والحرفيين والإداريين، إذ أن 50%[2]من الأطباء الجزائريين يعملون في مستشفيات العاصمة فقط فوظائف المدينة أصبحت الخدمات المنتهجة فيها استهلاكية أكثر منها انتاجية وهي تشكل عائقا اقتصاديا. الأمر الذي أدى إلى نتائج سلبية على الميزان التجاري للسلع الزراعية [بنسبة 117% سنة 1920 أي تصدر أكثر ما تستورد وأصبح سنة 1979 7% كما سندرسه في الفصول اللاحقة] بتصدير آخر واردات الجزائر من المنتجات الزراعية تضاعف عشر مرات تقريبا مما يؤكد أن الهجرة أثرت على التنمية الزراعية والإنتاج الزراعي.

إن الناشطين زراعيا وهم يمثلون نسبة الناشطين في الزراعة يعد مؤشرا جيدا على مستوى التنمية الاقتصادية، هناك علامة متبادلة مع نصيب الفرد من الدخل الوطني الخام.

$$\text{عدد الأفراد الذين يطعمهم التنشيط الواحد بالزراعة} = \frac{\text{عدد السكان الناشطين في الزراعة}}{\text{إجمالي عدد السكان}}$$

كما أن تأثير هجرة الريفيين إلى المدينة مما سبب إفقار مناطق زراعية واسعة من القوى العاملة الضرورية في عملية الإنتاج الزراعي وخاصة تحصيل المحاصيل الموسمية مثل موسم حصاد الحبوب والبقوليات مثل الحمص والعدس مع فقدان الجزائر لآلات حديثة لجني محاصيل بقولية

[1]- نفس المرجع السابق ص 82

[2] Ourabah-H Les transformations économiques de l'Algérie 1982 P112

نجد أن الفلاح عزف عن زراعتها لانعدام الأيدي العاملة لذلك، كذلك عملية جني الزيتون فنجد مثلا صعوبة في توفير العاملين لجني الزيتون والطماطم الصناعية وهذا أثر سلبا على هذه المنتوجات الزراعية.

لم تبدي السلطة الجزائرية اهتماما بالهجرة الريفية منذ الاستقلال بل إنها أسهمت في إهمال تنمية القطاع الزراعي من خلال المخططات الاقتصادية المطبقة عبر المراحل السابقة فقد لاحظنا انخفاض الإنفاق العام المخصص للقطاع الزراعي– هي من الأسباب الهامة والمسؤولة عن ضعف الأداء الزراعي في الاقتصاد الوطني واتساع هوة التباين الإقليمي داخل المناطق الريفية وتباين الدخول بين سكان الريف وسكان المدن كما يؤدي ذلك إلى استمرار الفقر إن لم يشتد حدة عند قسم كبير من الريفيين ما لم توجه الاستثمارات إلى الزراعة. بحيث تستهدف فقراء الريف.

رغم المساعدات المقدمة في البناء الريفي والقروض لكن من يحصل على هذه القروض والمساعدات؟.

ومن التكاليف الاجتماعية المرتبطة بالهجرة وهي تتمثل في اكتظاظ المدن بالسكان وينتج عنه صعوبة توفير البنية التحتية من السكن والتعليم والصحة... إضافة إلى ظهور بعض المظاهر والسلوكات المنافية للعادات الاجتماعية، وإحداث بعض التغييرات والتمييز الجهوي في المدن وظهور عدد الفقراء وتزايدهم في المدن وضواحيها.

المبحث الرابع: الهجرة والتنمية

المطلبالرابع: عوامل الجذب للسكان.

تلعب العوامل الاقتصادية دورا أساسيا في الهجرة الداخلية فحسب التوزيع الهيكلي للاقتصاد الجزائري، وحسب النشاطات الاقتصادية للمؤسسات الاقتصادية، يبين لنا بوضوح سيطرت القطاع التجاري في النشاط الاقتصادي الجزائري وذلك بحجم يقدر بـ528.328 مؤسسة على المستوى الوطني وهي تشكل نسبة 55.1% من مجموع المؤسسات الاقتصادية إضافة إلى أن هناك أكثر من84% من هذه المؤسسات متمركزة في تجارة التجزئة، ثم تأتي المؤسسات الخدماتية التي قدر عددها بـ 325.442 مؤسسة Entités وهي تمثل الخدمات الأساسية مثل الاتصال والنقل[1]....

إن هجرة الريفيين إلى المدن الجزائرية، هي الأكثر في حجمها والأكثر نشاطا وفعالية، من هجرة سكان المدن إلى مدينة أخرى وفي وسعنا عند البحث في العوامل التي تدفع بالمهاجرين الريفيين لترك قراهم ومزارعهم والاتجاه نحو المدن، فعلينا أن نميز بين عوامل الجذب في المدينة والعوامل الطاردة في الريف.

ولما كانت معظم الهجرات في الوقت الراهن هي هجرات ذات الاتجاه الواحد من الريف إلى المدينة، فإن هذا يعني أن الريف أصبح منطقة طرد لسكانه، وأصبحت المدن منطقة جذب للسكان، وهذا يرتبط بعوامل عدة منها الاقتصادية والاجتماعية.....

إن الهجرة ليست مجرد انتقال مكاني من منطقة إلى أخرى، فهي ترتبط بتغيرات في المستوى المعيشي للمهاجرين، وترتبط في المهن لدى المهاجرين وبالتغيير الثقافي وأسلوب الحياة اليومية....

إن معظم المهاجرين من الريف إلى المدينة يتحولون من العمل الزراعي إلى العمل الخدمي أو الصناعي.....

إن توفر فرص العمل والإنتاج والصناعة والخدمات والتجارة وكل وسائل الترفيه في المدن أدى إلى جذب السكان وترحيلهم من الريف إلى المدينة والقرى....

كما أن الهجرة الريفية لها علاقة بالناتج الوطني وبتغيير هيكل العمالة، فعندما يرتفع الناتج الوطني يحدث هناك ميل لتحرك العمال وعائلاتهم من مكان لآخر، أي تحدث الهجرة من

[1] O.N.S Première Recensement économique I.B.I.D P10

الريف إلى المدينة، فللعامل الاقتصادي أهمية كبيرة في اتخاذ قرار الهجرة للأسرة[1] ، هو نتيجة للتغيرات إلى الأحسن التي أحدثت في المدينة وفي نفس الوقت نتيجة لتطورات سلبية حدثت في الريف.

كما أننا نجد من الأسباب الرئيسية التي تدفع الفلاحين أو سكان الريف إلى هجرة أريافهم وقراهم، والتنصل من صلتهم بالأرض يعود إلى نظام الملكية، العلاقات الزراعية، إذ أنه لم تكن هناك سياسة واضحة اتجاه الأراضي الزراعية الموروثة عن العهد الاستعماري والمسيرة في إطار التسيير الذاتي والثورة الزراعية...والتي سنتطرق اليها في الفصل اللاحق. إضافة إلى تشتت الأرض ذات الملكية الخاصة وصغر حجمها مع الزيادة السكانية.

هناك عدد كبير من الفلاحين لا يملكون أرضا زراعية تكفيهم في معيشتهم.

إن القرى النموذجية والتي تحولت إلى قرى غير زراعية والثورة الزراعية ساهمت بشكل ما على الهجرة. إضافة إلى تدني الإنتاج الزراعي وضعف مردوديته وسوء تسويق المحاصيل الزراعية بكل أنواعها مع صعوبتها مما يجد الفلاح أن جهده يضيع دون مقابل جيد.

إن انتشار المكننة والآلات الزراعية الحديثة في القطاع الزراعي ساعد على تقليص المواسم الزراعية وخاصة في زراعة الحبوب مما ساعد على تفشي البطالة الريفية[2].

إن الفارق بين الأجور في المناطق الريفية والمدنية لصالح المدينة أدى إلى تكون المدينة منطقة جذب للقوى العاملة الريفية إضافة إلى أن الهجرة تتم نتيجة للروابط الاجتماعية حيث هناك ميل إلى أن يهاجر الأفراد إلى مناطق يوجد فيها أفراد من عائلاتهم[3]، إضافة إلى جذب أضواء المدن للسكان الريفيين، إضافة عامل الفقر والظلم....

كما أن عامل الخدمة الوطنية والدراسة عملا على تغيير نمط حياة الريفيين المجندين والذين ينتقلون للدراسة في المدينة على طريقة جديدة في الحياة تختلف عن حياتهم السابقة سواء في الأكل أو في الملبس أو الإقامة فاختلاط شباب الخدمة الوطنية والشباب في الجامعة

[1] ماكولمجيبلز- ميكلرومر-ديوايتبركينز-دونالد سنوتجراس اقتصاديات التنمية تعريب د/ طه عبد الله منصور – د/عبد العظيم مصطفى دار المريخ 1995 الرياض السعودية ص 329

[2] د/عبد الله الخريجي - مقدمة في علم السكان ج2 الهجرة مطامع كل العرب 1979 ص 28

[3] د/يسن خليفة – الإحصاء السكاني – كلية العلوم الاقتصادية والتجارة – جامعة حلب –سوريا ص440

واندماجهم في مباهج المدينة، والتقاء شباب المدن بشباب الريف في الثكنات والجامعات[1]، هذا يعمل على أن يفضل الشاب الريفي على تفضيل الحياة في المدينة بعد انتهاء الدراسة أو فترة الخدمة الوطنية وخاصة وهم يكونوا قد اكتسبوا شهادات جامعية أو خبرات خلال خدمتهم الوطنية منها خبرات حرفية جديدة مثل الميكانيك الاتصال السياقة التجارة...

لقد ساعدت بعض التسهيلات في الحصول على سكن في استقرار أعداد كبيرة من المهاجرين، حيث كان بوسع أي مهاجر بناء بيت قصديري بكلفة قليلة في ضواحي المدن والاستقرار فيه.

ثم إن إجراءات الدولة بتوفير سكن ملائم للمهاجرين في المدن ساعد على جذب إعداد أخرى من المهاجرين على أمل أن توفر لهم الدولة بيوت جديدة سكن اجتماعي وهي سلسلة متتالية.

إن هدم البيوت القصديرية، وإسكانهم في بيوت جديدة لم تحل المشكلة بل هو ساعد على زيادة الهجرة من الوافدين الجدد من الريف.

إن سياسة البناء الريفي ربما تكون الحل الأنجع للحد من الهجرة مع ربط هذا السكن الريفي بالكهرباء والمواصلات والماء والمدارس والمراكز الصحية

إن الهجرة الريفية في الجزائر حدثت بسرعة كبيرة حيث ترتب عليها مشاكل كبيرة، أي أصبح من الصعب التحكم فيها مثل البطالة والمشاكل الاجتماعية ومظاهرها النفسية.

فالأفراد يبحثون عند انتقالهم إلى المدينة عن تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، ففي المدينة يستطيعون الحصول على دخل أعلى من دخلهم في الريف ونوعية أحسن من تدريس أبناءهم، ورعاية صحية واجتماعية.

كل هذه المكاسب والعوامل تعد من العناصر الدافعة للسكان للهجرة من الريف نازحة نحو المدينة كما أم لهذه الهجرة تكاليف اجتماعية وحضارية تتمثل في اكتظاظ المدن و ينتج عنه

[1]د/ فاضل الأنصاري –مشكلة السكان- نموذج القطر العراقي – منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي – دمشق 1980 ص 154

البطالة وكثرة البطالين ، وصعوبة توفير البنية التحتية في المدينة من سكن ومدارس لتعليم الأطفال ومراكز صحية وطرق ومياه الشرب والصرف الصحي. إضافة إلى ظهور بعض المظاهر في المدينة مثل تزايد عدد الفقراء وظهور أحياء الفقراء والتي تزداد الطبقية وربما العنصرية.

الفصل الثالث

السياسات الزراعية في الجزائر

المبحث الأول: الزراعة في الجزائر

المطلب الأول: التسيير الذاتي

المطلب الثاني : الثورة الزراعية

المطلب الثالث: القطاع الخاص

المبحث الثاني: السياسة الزراعية

المطلب الأول: الإصلاح الزراعي وأهدافه

المطلب الثاني : الوضع الزراعي 1990-1999

المطلب الثالث: إصلاحات 2000

المبحث الثالث: الإنتاج الزراعي

المطلب الأول: إنتاج الحبوب

المطلب الثاني: إنتاج الخضر الجافة والبطاطا

المطلب الثالث: إنتاج الحليب

المبحث الأول: الزراعة في الجزائر

المطلب الأول: التسيير الذاتي

في المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية M .T .L .D المنعقد في أفريل 1953 يقر عند الاستقلال يعد بإعادة تنظيم شاملة للزراعة لخدمة المصلحة العامة لكل الجزائريين .وفي مؤتمر الصومام المنعقد شهر أوت 1956 طرحت ضرورة الإصلاح الزراعي كحل وطني لبؤس الأرياف .وهي تعد أقل عمقا من الصيغة الواردة في مؤتمر 1953 لـ M .T .L .D

في ديسمبر سنة 1961 وفي جريدة المجاهد نشر مقال يطرح مايلي : يجب على الإصلاح الزراعي أن يلغى في الريف علاقات الإنتاج الرأسمالي عن طريق تحديد نهائي وشامل لأهمية الملكية الفردية ،فسواء كان الأمر يتعلق بالملكيات الزراعية العائلية أو بالملكيات الكبيرة العائدة للبلدية أو للدولة يجب أن يتم التحضير لتنظيم الاستثمار الجماعي كصيغة وحيدة قادرة على تحسين مرد ودية الأرض لأن تسمح باستخدام الوسائل والطرق الزراعية الحديثة وإن تعبئة الجماهير لا يمكن أن تتوفر إلا عن طريق تحطيم البنى الكولونيالية والإقطاعية .

في مؤتمر طرابلس جوان 1962[1]أعلن بشكل واضح وعلني عن تقسيم أراض المعمرين وكبار الملاك الجزائريين وتوزيعها على الفلاحين المستحقين ممن لا يملكون مساحة كافية لتشكيل حيازة عائلية .

إن طرح وفرض صيغة التسيير الذاتي في الجزائر على المزارع التي كان يملكها الأوروبيين هي مبادرة أجبرت السلطة على قبولها وذلك لعدة عوامل :قوة الإتحاد العام للعمال الجزائريين والظروف الانتقالية والاستثنائية التي كانت تبحث عنه السلطة لكسب ود ورضوان جماهير الفلاحين الكبيرة التي كانت محشورة في المحا شر والتجمعات في القرى والمداشر وكذلك العمل على الإنتاج الغذائي و الاستقلال الاقتصادي والعمل على المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمزارع الكبيرة ،وإبعاد فكرة تجزئة المزارع وتوزيع التجهيزات ...

فالتسيير الذاتي كان ضرورة اقتصادية وتقنية وسياسية يشكل الحل الوحيد المقبول وطنيا وجماهيريا بالمقارنة مع الحلول الرأسمالية التي طرحت بإمكانية بيع المزارع كما هي للحفاظ على قدرتها الإنتاجية أو إمكانية تقسيمها إلى حيازات عائلية لمعالجة أزمة البطالة الموروثة و المتفاقمة في الريف غير أن التأميم و التسيير الذاتي شكلا حلا ديمقراطيا متقدما في تلك المرحلة كان لا بدا منه

واستبعدت الطروحات و الحلول الرأسمالية التي طرحت لوراثة المزارع الشاغرة بعد هروب الرأسماليين الاستيطانين لقد قامت حملات تعبوية سنة 1962 تطوعية لإنجاح جني

1 Mohamed Khiati : L'agriculture Algérienne de 1ere précoloniale aux réformes libérales actuelles 2008 éditions A.N.E.P P 131

المحصول الزراعي وإنقاذه بعد هروب الاستيطانيين الذين كانوا يستحوذون على 22037 مزرعة إبان الاستقلال وتحولت إلى 2100 مزرعة تقدر مساحتها بـ 2,046,000 هكتار وهي تشكل نسبة 27 % من[1] مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وهي من أجود الأراض وأخصبها. إضافة إلى نجاح حملات الحراثة التطوعية التي انطلقت في أوائل سبتمبر 1962 ونجحت في زراعة حوالي 2,50 مليون[2] هكتار.

لقد أصدرت السلطة الجزائرية أمرا بتاريخ24اوت 1962 القاضي بتسمية مدراء المزارع المتروكة من قبل الأوروبيين الذين تم إعطائهم فرصة للاستفادة من مزارعهم مهلة 30 يوم . ونظرا لعدم تجاوب الأوروبيين مع هذا الأمر أصدرت السلطة قوانين التسيير الذاتي في مارس 1963 [3] وهي تظم :

1- **الجمعية العامة للعمال** : وهي تتشكل من العاملين الدائمين و من أهم صلاحياتها : اعتماد الخطة الإنمائية والبرامج السنوية في مجال كل من الإنتاج والتسويق والتجهيز وتوزيع دخل المزرعة ....

2- **مجلس العمال** : وتتحدد صلاحيات المجلس إقرار حاجة المزرعة للتجهيزات والقروض المتوسطة والطويلة الأجل ومراقبة الحسابات السنوية ومراقبة لجنة التسيير

[1]- Mohamed Khiati : L'agriculture Algérienne Ibid : P131

[2]- Slimane Badrani L'agriculture Algérienne IBID P40

3- -د| عبد العزيز وطيان :الاقتصادي الجزائري ماضيه وحاضره 1830 -1985 - منظمة العمل العربية – المعهد العربي للثقافة العماليةو البحوث العمل الجزائر بدون تاريخ ص 49

3- **لجنة التسيير الذاتي** : من صلاحياتها وضع خطة لتنمية المزرعة في نطاق المخطط الوطني للتنمية ،وكذلك البرامج السنوية لتجهيز المزرعة و الإنتاج السنوي تقرير حاجاتها للقروض القصيرة الأجل .

4- **الرئيس** : ينتخب من لجنة التسيير رئيس وهو يمثلها المزرعة لدى الغير ويوقع سنداتها الأساسية.

5- **المدير**: يعين من طرف سلطة الوصاية (الوزارة)وهو يمثل الدولة في داخل المزرعة وتحدد صلاحياته بالسهر على تسيير شؤون المزرعة اليومية من توضيح أهداف المخطط الوطني ومعارضة المشاريع التي تتعارض مع أهدافه –والاحتفاظ بأموال المزرعة

وبتحديد المؤهلات التي ينبغي أن تتوفر في الأعضاء الجدد الذين يريدون الالتحاق بالمزرعة.القيام بالبيع والشراء التي تقررها لجنة التسيير . كما نلاحظ أن المدير المعين من الوصاية (وزارة الفلاحة)يلعب دورا أساسيا في المزرعة من حيث الجدية والعمل والدقة في العمل والكفاءة والقدرة على العمل والمدير هنا يؤثر سلبيا أو إيجابيا على سير العمل في المزرعة(ويفترض فيه أن يكون أكثر ثقافة وإيمانا لمبدأ بالتسيير الذاتي و أهدافه).

كما نلاحظ تعقد الأجهزة المعنية بتنظيم التسيير من حيث تعددها أو من حيث تداخل صلاحياتها وهذا ما يحد من مشاركة العمال العاديين الأميين بأكثريتهم ويزيد من نفوذ الكوادر الإدارية والتقنية .ثم أن معظم العاملين في المزارع المسيرة ذاتيا كانوا من العاملين في المزارع لدى الأوروبيين وليس لديهم فكرة واضحة عن المفهوم الاشتراكي أو عن أفاق

هذه المزارع ،هذا إذا لم يكن بعض العاملين في هذه المزارع من الذين يملكون أفكارا سلبية عن الاشتراكية فالرؤى غير واضحة عند الجهاز الإداري المهيمن على المزرعة مما جعلها من الصعوبة أن ترقى المزارع إلى مستوى المطلوب في الإنتاج والتوزيع والتسيير ....

إن المنتجون أصبحوا مجرد أصحاب أجور ينتظرون أجرتهم الشهرية وهذا أدى إلى اختلال عوامل الإنتاج واختلال التموين والتسويق ... وسادت البيروقراطية العقيمة التي جعلت هذا النظام من التسيير عديم الأثر من الوجهة الاقتصادية و السياسية والاجتماعية، وأوجد هذا التوجه البيروقراطي لدى الفلاحين رفضا أو تململا.

إن مزارع التسيير الذاتي هي أقرب ما يكون إلى مزارع الدولة ليست للمنتجين المباشرين من غير الفنيين أي سلطة التقرير في عملية الإنتاج فسلطة التقرير الفعلية مختارة من قبل الكوادر الفنية والإدارية التابعين للدولة O.N.R.A[1](الهيئة الوطنية للإصلاح الزراعي)

(Office national de réforme agraire) مما أدى إلى انتزاع سلطة التقرير (التسيير)من هيئاته المعنية مباشرة برعاية شؤون الإنتاج على الصعيد الميداني وأوكلتها إلى الأجهزة الإدارية الوصية عليه والمحيطة به . كما أن ميزانية المزرعة يتقرر التصرف بها " المركز البلدي للإصلاح الزراعي "C.C.R.A" centre communale de la réforme agraire .

[1]-Khiati Mohamed –l'agriculture Algérienne I.b.i.d P134

والبنك الذي يحدد للمركز حجم الأرصدة المتاحة .و نجد أن أعضاء المزرعة لم يعلموا أو يعرفوا أسعار وقيمة المبيعات المسجلة في البنك .و تجهل فواتير صيانة المعدات الزراعية التي يسددها البنك مقابل الإصلاحات و الصيانة .

إن هذه المركزية التكنوقراطية في التسيير أدت إلى عدم ربط العلاقة بين مدا خيل العمال بمداخيل المزرعة بل بالأجور التي يحددها التكنوقراطيون وتسددها[1] بعيدا عن شروط الإنتاج و التوزيع .

مما أثر على الإنتاج والمردودية رغم زيادة العاملين في المزارع بنسبة تصل إلى 25%[2].

إن سياسة الأجور و التسيير الإداري للإنتاج المتبعة في المزرعة بعيدة كل البعد في شروط الإنتاج والشروط العلمية وهذا ما أثر بشكل سلبي على تحفيز العامل الزراعي في المزرعة على الإنتاج وبذلك خفض الإنتاج في المزرعة ،مما أثر على الإنتاج الزراعي على المستوى الوطني ، وبدأ الاتجاه نحو الاستيراد من الخارج المواد الغذائية لتغطية الطلب الداخلي المتنامي عليها .

وهذا أوجد خلل في الميزان التجاري والمدفوعات على مستوى الاقتصاد الوطني .إضافة إلى خلق ضغوطات على المشاريع العامة وخاصة المكلفة بالبنية الأساسية الهادفة إلى التخلص من التبعية للخارج والاتجاه نحو الاستقلال الوطني .

[1]-د|عبد العزيز وطيان –الاقتصاد الجزائري –ماضيه و حاضره 1830-1985 ص 54 .
[2]-د|.أحمد بعلبكي –المسألة الزراعية مرجع سبق ذكره ص 164

في سنة 1967 أعيد تنظيم التسيير الذاتي بهدف إحداث تنمية زراعية وتوجيه الزراعة لخدمة الصناعة إلا أنه يبقى دائما سيطرة القرار الإداري على قرار الإنتاجي ،إضافة إلى العمل على بناء هيكل صناعي (صناعة مصنعة)، وربط الصناعة بالزراعة على أساس الصناعة تنتج منتوجات تستخدمها الزراعة من أجل زيادة الإنتاج الزراعي ، وعلى أن القطاع الزراعي هو المستهلك للمنتجات الصناعية أساسا .

خلال مرحلة المخطط الثلاثي 1967-1969 اتجهت سياسة التنمية الوطنية إلى الاستثمار في القطاع الصناعي أكثر فأكثر فحدث في هذه المرحلة أن المزارع تميزت بعدم التوازن المالي مع الاتجاه نحو ارتفاع الأسعار الوسائل الإنتاج الفلاحي بنسبة 130 % سنة 1971 [1]مع استقرار أسعار الجملة للمبيعات للمستثمرات الفلاحية طوال الفترة 1963 - 1971 إلى جانب قلة الاستثمار في القطاع الزراعي طوال مرحلة المخطط الثلاثي . مما أثرت على تنمية الزراعية .ومن أجل أن يدفع بالقطاع الزراعي والمسير ذاتيا خصوصا ثم التوجه إلى إعطاء الصلاحيات أكثر للمستثمرات الفلاحية. وكانت بعض المحاولات لإحداث تغير جذري في القطاع الزراعي وعلاقاته الإنتاجية والتوزيع .

[1]-[1]-Khiati Mohamed –l'agriculture Algérienne I.b.i.d P .136

المبحث الأول :السياسة الزراعية في الجزائر

المطلب الثاني : الثورة الزراعية

الثورة الزراعية هي عمل جماعي و ديمقراطي وضمان لمجموعة كبيرة من السكان [1].وهي عملية ضرورية لإحداث عدالة في إعادة توزيع الأراضي الزراعية الخصبة على المجموعات الفلاحية المتواجدة بكثرة في الأرياف الجزائرية الفقيرة مع أرضهم الجرداء الثورة الزراعية تهدف إلى ضمان العدالة والتوزيع الفعال للأراضي ووسائل الإنتاج الزراعية ،وتحسين وتحويل بشكل جذري للمستوى المعيشي للفلاحين وظروف معيشتهم ،مع تطوير الإنتاج و تنظيم العمل في المحيط الزراعي .

إن الثورة الزراعية لم تلغي الملكية الخاصة للأرض،ولكنها حجمت الملكية الكبيرة للأرض. فنجدها استرجعت حوالي مليون هكتار أملاك عامة و أرض عرش أدخلت في إطار الثورة الزراعية ،وأممت حوالي 500,000 هكتار من القطاع[2] الخاص ، أي أن المستفيدين من الثورة الزراعية هم الفقراء من الفلاحين .وتشكلت حوالي 6000 تعاونية ،واستحوذت على حوالي 80% من المساحة الصالحة للزراعة،وبلغ عدد المستفيدين من الثورة الزراعية 99,776 فلاح لا يملكون أرضا أصبحوا مندمجين في مستثمرات فلاحية .

كما نجد أن الثورة الزراعية استخدمت كأداة للتحول و التغيير لمستوى المعيشي للسكان الريفيين من حيث التجهيزات الاجتماعية والثقافية والإنتاجية للعالم الريفي،ففي القرى

[1]- Mohamed ElyesMesli –Les vicusstude de l’agriculture P96
[2]-Khiati Mohamed l’agriculture Alg érienne - Ibid- P158

النموذجية الاشتراكية تجد المدارس والمراكز الصحية والمساجد ومراكز ثقافيةوهياكل إدارية ،ومؤسسات اقتصادية ،ففي العشرية 1970-1980 حدث طلب على المنتجات الصناعية من تجهيزات و آلات زراعية بوتيرة عالية ،ففي مجال الأسمدة ارتفع الطلب على هذه المواد بنسبة 10 %[1] إلا أنه من جهة أخرى نجد أنه لم يحدث أي تغير على مستوى التكوين الفلاحي ،و البحوث في مجال الزراعة و التوجيه نحو الحداثة وهكذا بقيت الزراعة تقليدية في الإنتاج.

فنجد سنة 1977 هناك 1,644,000 عامل أجير في الزراعة .وبلغ لنفس السنة عدد العمال العاملين رسميا في الزراعة 692,000 عامل .

إن الثورة الزراعية تهدف إلى إحداث عدة تغيرات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وثقافي وإنهاء التركيب التقليدي للمجتمع والعمل على التحول إلى مجتمع حديث في الريف ،فعمل على التقدم والتحسن و تهديم العقلية المتخلفة والبؤس والتهميش إضافة إلى الحد من الهجرة الريفية التي أصبحت تهدد بترييف المدينة فالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية والتحولات الكبرى من الواجب أن تنتقل إلى الريف ليحدث التطور العام وضمان زيادة الإنتاج وتحسينه.

رغم العيوب التي نتجت عن الثورة الزراعية والإصلاح الزراعي، كان من الواجب القول إن التحولات التي حدثت في الريف والمجتمع الريفي منذ الاستقلال كانت كبيرة .

[1]- Mohamed ElyesMessli –Les vicusstude de l’agricultureIbid P111

لقد كانت في السابق شروط الحياة في الريف الجزائري قاسية جدا من فقرو جوع وأمية ، وانعدام المدارس في الريف و القرى و المراكز الصحية و البطالة في الوسط الريفي، وبذلك كانت الثورة الزراعية مكلفة للوطن فإنها تبقى الأمل الوحيد للمهمشين الأقل ثمنا في المخطط الاقتصادي الاجتماعي .

ففي قانون الثورة الزراعية رقم 71-73 الصادرة بتاريخ 1971 يحرم ملكية الأرض من قبل الأشخاص الذين لا يساهمون فعليا في الإنتاج .ويبقى على إقامة تعاونيات زراعية و يجبر المستفيدين من الثورة الزراعية الانضمام إلى التعاونيات الزراعية ومن مهام التعاونيات :[1]

1- تموين أعضائها بالمنتجات والمواد الأولية و التجهيزات الضرورية للإنتاج الزراعي

2- انجاز التجهيزات ومنشئات الاستثمار في المزارع التابعة للتعاونيات .

3- التسويق والتخزين وتجهيز المنتجات الزراعية وتحويلها .

4- نشر الإرشادات التقنية و تقديم المشورة للأعضاء بشأن تنظيم الإنتاج وتسيير المزارع.

5- مساعدة أعضاء الجمعيات (التعاونيات)بشأن تحسين السكن والظروف الصحية والترقية المهنية .

ومن أجل تنفيذ ذلك أنشأت التعاونية الفلاحية المتعددة الخدمات C.A.P.C.S

بتاريخ 27/ جويلية 1972 [2].

أما الهيئة المسيرة للتعاونية هي[1] - الجمعية العامة - مجلس الإدارة – رئيس التعاونية المدير – محافظ محاسب .

1- د/ عبد العزيز وطيان –الاقتصاد الجزائري – ماضيه وحاضره 1830-1985 مرجع سبق ذكره ص 55
2- نفس مرجع سبق ذكره ص 56

أعطيت الحرية الكاملة للمدير و محاسب التعاونية التحكم الإداري في التسيير والإنتاج، وما أساء وأعاق تطبيق القوانين المتعلقة بالتعاونيات الزراعية نقص الكوادر المتكونة في مجال التسيير .

فالأعضاء التعاونية لم يفهموا المهمة الموكلة لهم ،إضافة إلى غياب تام للمهندسين الزراعيين والتقنيين والمحاسبين مما أثر سلبا على الإنتاج والإنتاجية للفلاح في التعاونيات الزراعية وما زاد في تشتيت الزراعة ومنتجاتها هو إصلاحات 1974 الذي أوجدC.A.P.C.S

تقوم بمهام تسيير منتجات القطاع الاشتراكي والخاص والتجزئة على المستويين البلدي والولائي تقوم بالمهمة المؤسسة C.O.F.E.L تخطط وتنظم وتنفذ بالتنسيق مع C.A.P.C.S للعمليات التجارية للتسويق الخضر و الفواكه ، وعلى المستوى الوطني أوجدت O.F.L.A وهي مكلفة بتسيير السوق الوطني للخضر و الفواكه ما بين الولايات على أساس التوزيع الأمثل للخضر و الفواكه إضافة إلى احتكارها لاستيراد المواد الغذائية من الخارج .

هذه المؤسسات المكلفة بمهام تسيير وتوزيع المنتجات الزراعية للتعاونيات ،وجدت نفسها عاجزة عن تحقيق أهدافها وتلبية الطلب للسكان على المواد الغذائية أو التوزيع الأمثل للمنتجات ،فحدث سوء توزيع للمنتجات وعدم تغطية الطلب على السلع وهذا يعود لعدم دراسة السوق ومتطلباتها من عدد المستهلكين و الكثافة السكانية لكل مدينة واحتياجاتها ،ونوعية الاحتياجات .فاحتياجات سكان العاصمة غير احتياجات سكان تمنراست ...

[1]- Mohamed ElyesMesli –Les vicusstude de l’agriculture Ibid P.144

ونتيجة لكل ذلك انخفضت حصة تجارة الخضر والفواكه لكل من C.O.F.E.L و O.F.L.A بقوة وأصبحت مؤسسة C.O.F.E.Lتسيطر فقط على 6% من التجارة[1]ما بين الولايات .و أصبحت تهتم بالتسويق الولائي .أي أنها تغطي حاجيات الولاية ،ونتيجة سوء التسويق أدى إلى تضاعف الأسعار الناتج عن سوء التوزيع و التحكم في السوق ارتفعت الأسعار بحوالي سنة أضعاف لهذه المرحلة علما أن الأسواق الجملة على مستوى الوطن كان عددها 36 سوق للخضر و الفواكه وبلغ بائعي الخضر و الفواكه بالتجزئة في الجزائر العاصمة مقابل كل تاجر 786 مواطن[2].

إن مرحلة السبعينات اتسمت بالتركيز على بناء البنية الأساسية للصناعة ،و تأسست المؤسسات العامة .

ففي هذه المرحلة عرفت استثمارات مهمة في القطاع الصناعي حيث كانت نسبة الاستثمارات فيه تمثل 45% من الناتج الوطني وهي المرحلة الهامة في تاريخ الاقتصادي الجزائري حيث كانت نسبة التشغيل من أعلى النسب وانعدمت البطالة وازداد معدل النمو الاقتصادي حيث نجده بلغ 7 % كما كان معدل الاستهلاك 4%[3] كل هذا كان بإيرادات عامة قليلة و تحت فعل نمو ديموغرافي لتلك المرحلة حيث تجاوز 3%[4].

أما مرحلة الثمانينات فقد اتسمت بإعادة النظر في السياسات الاقتصادية الكبرى من خلال إعادة توجيه الاستثمارات للقطاعات الغير منتجة ،وإهمال الاستثمارات المنتجة على

[1]- Mohamed ElyesMesli –Les vicusstude de l’agriculture Ibid P.156
[2]-Mohamed ElyesMesli –Les vicusstude de l’agriculture Ibid P.160
[3]-Khiati Mohamed l’agriculture Algérienne- Ibid- P129
[4]–براكتية بلقاسم هجرة القوى العاملة في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية مرجع سبق ذكره ص80

اعتبارإن هناك استثمارات أكثر من اللازم في مرحلة السبعينات في القطاع الإنتاجي ، ولذلك وجب التوجه إلى النظام الاستهلاكي لتحسين الاستهلاك للسكان من أجل حياة أفضل للمواطن حسب فلسفة السلطة لتلك المرحلة .

ومن خلال سياسة إعادة الهيكلة للمؤسسات العامة ومع ارتفاع مردود الصادرات البترولية و الغاز سنة1980 حيث كانت هذه الإيرادات أضعاف الإيرادات عما كانت عليه في السبعينات .و تشكلت وفرة مالية كبيرة وجهت هذه الوفرة إلى الاستهلاك وخلق طلب أكثر على السلع الاستهلاكية وهمش القطاع الإنتاجي الزراعي و الصناعي .

ومما أثر أكثر على القطاع الزراعي و الثورة الزراعية أكثر في فترة الثمانينات هو قانون 87/19 الذي أفقد السلطة مصداقيتها ، و أصبح الفلاح يطرح عدة أسئلة منها لماذا لم تقم الدولة بتوزيع الأرض على الفلاحين في القطاع الاشتراكي ،وفي نفس الوقت تطرح ملكية وسائل الإنتاج .إلى ما هنالك من أسئلة حول التوجه الاقتصادي و الزراعي بصفة خاصة للوطن لتلك المرحلة .

ولم يدوم الحال على حاله حيث انخفض سعر البترول لينخفض معه الإيرادات العامة وتشكل ما يسمى بأزمة البترول 1986 مما أجبرت السلطة على إعادة النظر في كل السياسات الاقتصادية للوطن.

المبحث الأول: السياسات الزراعية في الجزائر

المطلب الثالث:القطاع الخاص

كان القطاع الخاص قبل تنفيذ الثورة الزراعية يقوم على عدة تناقضات الناتجة عن سوء توزيع الملكية بين أفراد الفلاحين فكان التوزيع كالتالي : هناك 16,500 مزرعة يبلغ متوسط مساحتها 50 هكتار وتمثل هذه الفئة من الملكيات 25% من مجموع أراضي القطاع الخاص و147,000 مزرعة تتراوح متوسط مساحتها بين 10-50 هكتار وتمثل هذه الفئة من الملكيات 50% من أراضي القطاع الخاص و114,000 مزرعة فيتراوح متوسط مساحتها بين 5-10 هكتار وتمثل هذه الفئة 9,5%من أراضي القطاع الخاص و310,000 مزرعة لا تزيد مساحتها عن 05 هكتارات .وتمثل هذه الفئة من ملكيات نسبة 10% من أراضي القطاع الخاص[1]وهذا يعني أن كبار الملاك الذين لا يمثلون سوى 3 % من مجموع الملاك الذين يملكون 25% من مساحات الكاملة للزراعة في حين نجد الفلاحين المعدومين والمحرومين من ملكية الأرض لسد رمق حياتهم و الممثلين لأكثر من نصف المستغلين لا يملكون سوى 10%

من المساحة الزراعية ومما زاد الوضع تفاقما في التباين الاجتماعي نقص الزراعات الكثيفة في المزارع الصغيرة .

ومن جهة أخرى نجد أن المساحة الزراعية للقطاع الخاص موجهة بشكل أساسي لإنتاج الحبوب وهذا يعني أن الفئة التي تملك أقل من 05 هكتارات فاستغلالها في إنتاج

[1]-د/ عبد العزيز وطيان –الاقتصاد الجزائري – ماضيه وحاضره مرجع سبق ذكره ص54

الحبوب لا تسد جوعها . فهذه المساحة لا تطعم أسرة ولا تغطي حاجياتهم الغذائية . فهناك حوالي 500,000 فرد وأسرهم يعيشون تحت خط الفقر أو مستوى معيشي أدنى من المطلوب .وهذا يلزمهم إلى العمل كعامل زراعي موسمي أو الهجرة إلى المدينة لتحسين وضعه المعيشي وتزيد الأوضاع الاجتماعية تدهور في عملية الإرث وتوزيعها مما يشتت أكثر الملكية مما يؤثر أكثر على الإنتاجية ،فهذه المساحات الصغيرة المهجورة .ويتراجع حجم الإنتاج المفروض أن يسوق إلى السوق للاستهلاك العائلي مع التوجه العام نحو الاعتماد على السوق عوض الاقتصاد العائلي (الاستهلاك العائلي).وفي هذا السياق يزداد حجم الاعتماد على سوق العمل خارج الزراعة والورشات لتحقيق مستوى معين من الدخل الأدنى المطلوب لإعالة عائلة متوسطة فنتيجة تفكيك (تفتيت) الملكيات يتحولون من العمل في الزراعة إلى القطاعات الأخرى كما سبق و ذكرنا في السابق .

إن القطاع الخاص لا يعتمد في نشاطه على كثافة العمل فهو عبارة عن اقتصاد عائلي (أسرة)لأنه يعتمد بشكل أساسي على إنتاج الحبوب فرغم أن نسبة السكان الزراعيين العاملين في القطاع الخاص يبلغ حوالي 75% من مجموع السكان الريفيين إلا أن مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج المسوق لا تزيد عن 3%بينما تصل نسبة مساهمة القطاع المسير ذاتيا إلى حوالي 60%من الإنتاج .رغم أن نسبة السكان الزراعيين في القطاع المسير ذاتيا لا تزيد عن 15%[1] من مجموع السكان العاملين في الزراعة (البالغ في تلك المرحلة حوالي 8 مليون نسمة من أجل 11,8 مليون نسمة)

[1]-د| أحمد بعلبكي .المسألة الزراعية في الجزائر مرجع سبق ذكرهص171

القطاع يتركز إنتاجه على الحبوب الذي يكون الطلب عليه كبير للاستهلاك العائلي ويخصص 75 % من المساحة لهذه الزراعة .

ولصغر حجم المزارع الخاصة واعتمادها على العائلة في الإنتاج مع استخدام وسائل الإنتاج التقليدية فتلجأ العائلات إلى العمل الموسمي في القطاع الزراعي المسير ذاتيا و المستثمرات الفلاحية أو يفضلون الهجرة إلى المدن.

وتدهور القطاع الخاص أكثر فأكثر لذلك نتيجة لإهمال السلطة الوطنية له منذ الاستقلال واجهت وأحجمت عن تمويل الزراعة التي هي تظم أكثر من 80 % من السكان. واهتمت السلطة أكثر بالقطاعات الأخرى وحل المشاكل الاجتماعية و السياسية من تأسيس مؤسسات إدارية وطنية ومؤسسات مالية والعمل على حل مشكلة البطالة المتفاقمة نتيجة الهجرة الداخلية الكبيرة وهجرة الفرنسيين (الأوروبيين) دفعة واحدة من الجزائر مما ترك فراغا إداريا واقتصاديا هذا التراجع في القطاع الخاص أثر بشكل كبير على الإنتاج وخاصة الحبوب .... إضافة إلى ذلك عند الاستقلال انتقل قسم كبير من الطبقة المالكة للأراضي (البرجوازية المتوسطة و الصغيرة)من الريف إلى المدينة للحلول مكان الفرنسيين الذين خرجوا من الجزائر وفضلوا العمل الإداري أو في القطاعات الصناعية في المدينة وتركوا أراضيهم بلا استغلال عن طريق المشاركة أو المحاصصة وبهذه الطريقة انخفض الاستثمار الخاص في الزراعة نتيجة تحويل الفائض (ريع)أو جزء من دخل المزرعة إلى المدينة (البرجوازية) لاستخدامه في قطاع الخدمات و البناء وليس لإعادة استثماره في الأرض (الريف)من استصلاح وشراء آلات حديثة زراعية...

فقيل الثورة الزراعية لم تعط السلطات اهتماما كافيا للتنمية في القطاع الزراعي الخاص وحل مسألة البطالة المتزايدة في الريف واهتمت أكثر بالقطاع الصناعي حيث وصل معدل نمو الإنتاج في الصناعات الميكانيكية حوالي 25,5%في حين نجد نمو الإنتاج الزراعي لا يتجاوز 3 %[1]مما يتوجب التوجه إلى الاستيراد السلع الغذائية من الخارج لتغطية الطلب المتزايد فحسب إحصاء 1964-1965 بلغ حجم فئة كبار الملاك الغائبين عن الريف والمالكون حوالي 1 مليون هكتار من إجمالي القطاع الخاص[2] .

- إن كبر حجم فئة العاطلين عن العمل أو فائض العمل الزراعي المنتشر بكثرة في الحيازات العائلية الصغيرة و هو يشكل المخزون الاحتياطي للعمالة الفائضة في الريف يتحدد ضخه إلى المدن و القطاعات الأخرى وفقا لآلية الدفع من الريف نتيجة لتدهور الإنتاجية والإنتاج والدخل في الزراعة ولآلية الجذب إلى المدينة لتوفر بعض الشروط في المدن أو الهجرة إلى الخارج (فرنسا بالتحديد) .

يقدر هذا الفائض القوة العاملة الزراعية قبل الثورة الزراعية بحوالي 500,000 عامل من الذكور القادرين على العمل إضافة إلى فئة المزارعين الذين لا يملكون أرضا حيث يقدر عددهم بحوالي 150,000 من الخماسين وانعكست هذه الاختلالات الكبيرة في نظام التوزيع للملكيات باختلال متفاقم على مستوى المداخل الزراعية لهذه الفئات الاجتماعية حيث بلغ مستوى الدخل السنوي للفرد في عائلة الخماسين قبل تطبيق الثورة الزراعية لا يتجاوز 72 فرنك فرنسي ومتوسط دخل السنوي للعاملين في حيازات تقل مساحتها عن

[1]-د|أحمد بعلبكي–المسألة الزراعية – مرجع سبق ذكره ص195

[2]-Statistiques Agricoles n°5Juin 1968

10هكتارات بحوالي 130 فرنك فرنسي وهم ممثلون حوالي 75% من السكان العاملين الزراعيين .أما متوسط دخل الفرد السنوي لدى العائلة المالكة أكثر من 100 هكتار فبلغ حوالي 2500 فرنك[1] فرنسي وكما سبق ذكره إن ضخامة ما يعود إلى الزراعية من هذه المداخيل بسبب ضخها المتواصل إلى المدن والقطاعات الأخرى، بعد خسارة كبيرة للقطاع الزراعي. واستنزاف لمدخرات وثروات القطاع الزراعي، ليوجه إلى الإنفاق المديني التفاخري وليس الإنتاجي.

أما حجم المشتغلون في الزراعة من القطاع العام والخاص في مرحلة الثمانينات كان يمثل 917,224 عامل ويمثل هذا الرقم نسبة 26,40 % سنة 1982 من مجموع القوى العاملة الوطنية لينخفض هذا الحجم إلى 856,424 عامل زراعي ونسبتهم 22,70% من مجموع القوى العاملة الوطنية و ذلك سنة 1984 [2]ونجد أن نسبة المشتغلون في الزراعة الذين يقيمون في المدينة يشكلون 5,96% سنة 1982 تنخفض هذه النسبة في 1984إلى 4,49%[3].

أما مرحلة التسعينات فقد انخفض حجم ونسبة المشتغلون في الزراعة ففي سنة 1990 كان حجم المشتغلون في الزراعة 905,000 فلاح زراعي ونسبتهم من مجموع القوى العاملة

يمثل 22%ليصل سنة 1997 حجمها إلى 884,000 فلاح زراعي ونسبتهم تصل إلى 15,5% من مجموع المشتغلون في الزراعة.

[1]–د| احمد بعلبكي–المسألة الزراعية – ص45

[1]-ONS ANNUAIRE STATISTIQUE n°12 P 40
3-ONS ANNUAIRE STATISTIQUE n°20 P 75

ومع بداية العشرية الأولى من الألفية الثالثة نجد أن حجم القوى العاملة الزراعية بين الزيادة والنقصان ففي سنة 2000 كان حجمها بين 872,880 و1,312,096 فلاح زراعي ونسبتهم 21,06 % من مجموع القوى العاملة ليصل حجمها سنة 2006 إلى 1,609,633 فلاح زراعي ونسبتهم تمثل 18,15 % حسب الجدول رقم (42)

الجدول (42) المشتغلون في الزراعة

السنة	2006	2007	2008	2009
حجم القوى العاملة الزراعية	1,609,633 %18,15	1,270,278 %13,62	1,252,000 %13,69	1,242,000 %13,1
القطاع العام	28,000	31,000	36,000	/
القطاع الخاص	1,396,000	1,140,000	1,226,000	/
نسبة القطاع العام	%1,1	%1,0	%1,2	/
نسبة القطاع الخاص	%25,8	% 20,3	% 20,3	/
نسبة المقيمين في المدينة	%5,7	%5,0	%8,3	%5,5

Source : 1 -ONS ANNUAIRE statistiques n°26 P 62

2-ONS ANNUAIRE statistiques n°20 P 75

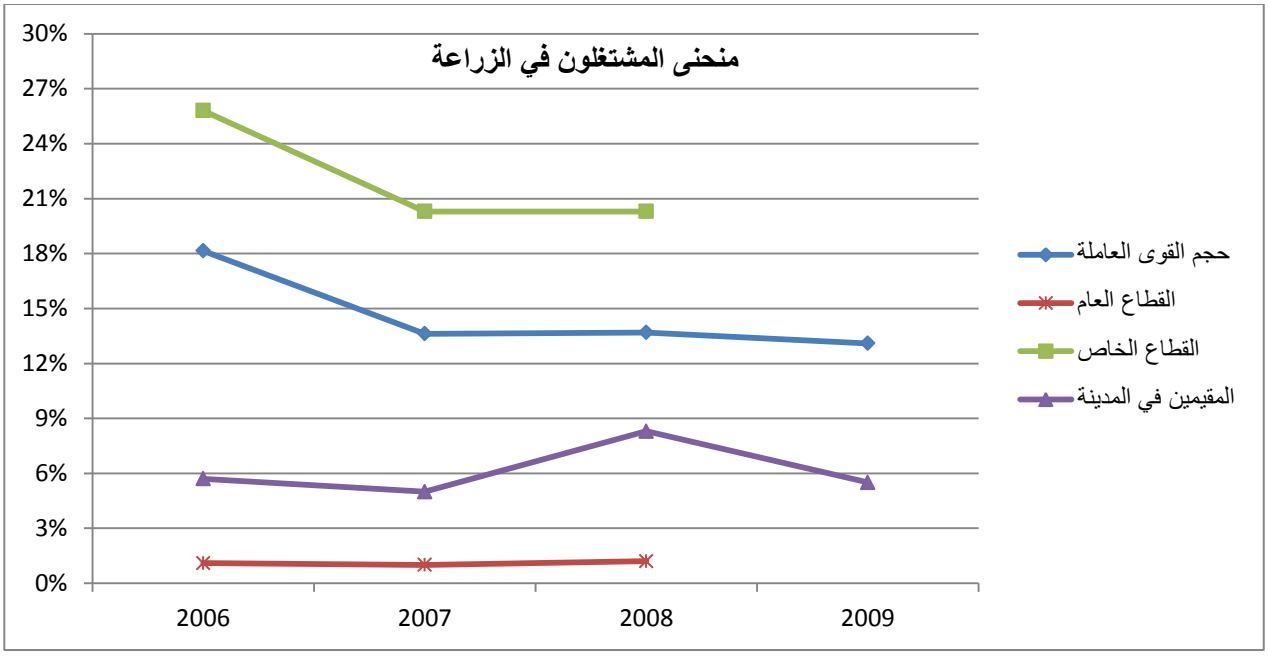

نلاحظ من الجدول رقم (42) أن القوى العاملة الزراعية هي متمركزة في القطاع الخاص أساسا فهي تمثل 97,4% من القوى العاملة الزراعية في حين نجد أن القطاع لا يمثل إلا 2,6% من المشتغلين في الزراعة [1] . أما نسبة المشتغلون في القطاع الزراعي العام فهي لا تتجاوز 1.2% من مجموع القوى العاملة الزراعية.

كما أننا نلاحظ أن نسبة المقيمين في المدينة من المشتغلين في الزراعة كانت سنة 2006 تمثل 5.7% لتصل سنة 2009 إلى 5.5% وهي بصفة عامة متجهة للإنخفاض.

[1]-Collection statistique O.N.S n°132 P 19

المبحث الثاني:السياسة الزراعية

المطلب الأول:الإصلاح الزراعي وأهدافه

1- مفهوم الإصلاح الزراعي :

يقصد بالإصلاح الزراعي إجراء تعديلات وتغييرات في النظام الزراعي كما يقصد زيادة الإنتاج الزراعي مع توفير موارد داخلية لإحداث التنمية الاقتصادية مع تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية للفلاحين .و العمل على تنمية الريف وتطوير مستواه ليصل إلى مستوى سكان المدينة .

فالإصلاح الزراعي هو إصلاح الريف اجتماعيا واقتصاديا، وهو يعني إعادة توزيع الدخل والقروض المستثمرة في الزراعة ويبقى كذلك العمل على تنظيم وتحسين طرق استغلال الأرض وزيادة توزيع إنتاجها وتوفير الأدوات الضرورية لها .فالإصلاح الزراعي هي سياسة اقتصادية زراعية اجتماعية تهدف إلى تحسين وتنمية الريف .

والإصلاح الزراعي يهدف إلى بناء الهياكل الزراعية من تخزين وتصنيع وتسويق وتوفير الائتمان اللازم ،وإعادة تنظيم المجتمع الريفي وبناء التعاونيات الخدماتية والإنتاجية وتنميتها[1].

2- أهداف الإصلاح الزراعي :

للإصلاح الزراعي عدة أهداف اجتماعية اقتصادية و سياسية .

1- د/ ياسين الحسن د/فاروق البكدش–اقتصاديات الأراضي 1998 منشورات جامعة حلب سوريا ص92 .

أ- **أهداف اقتصادية:**

يسعى الإصلاح الزراعي إلى تحويل الثروة المتمركزة في الملكية الزراعية إلى القطاعات الإنتاجية الأخرى،والعمل على تحسين أجور الفلاحين المنتجين ورفع قدرتهم الشرائية والعمل على تحسين طرق استغلال الأرض بتكثيف الإنتاج الزراعي وزيادة الإنتاجية الزراعية والعمل على إيجاد نظم وعلاقات إنتاجية جديدة لتحقيق طموحات السكان .

ب- **أهداف اجتماعية** :

يهدف الإصلاح الزراعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الأراضي والثروة الفلاحية ،كما يسعى إلى تقليل الفوارق الطبقية وتقليل الفقر في توزيع الدخول الناتجة عن سوء توزيع الملكية ومحاولة إيجاد فرص متساوية لكل المواطنين والعمل على إيجاد وسائل جديدة لتطوير المجتمع .

ج- **أهداف سياسية** :

يهدف الإصلاح الزراعي إلى تقليص وإنهاء دور الملاك الكبار للأراضي من خلال تجريده من نفوذه الذي يستخدم فيه الإمكانات المادية المتاحة (الأرض) ،والقضاء على العلاقات الاستغلالية .وتنظيم الفلاحين على شكل جمعيات تعاونية ،وتعبئة قواهم وتوجيههم إلى ما فيه خير لهم وللوطن .

د- **أهداف فنية** :

إن أحد الأهداف الأساسية للإصلاح الزراعي هو إدخال التقدم التكنولوجي واستعمال الطرق وأساليب استقلال الزراعي الحديث ومحاولة استصلاح الأرض وصيانتها ،واستخدام المكننة الزراعية ، وإدخال الإدارة العلمية في تسيير المزرعة ،وإنشاء قرى نموذجية (ريفية) يسكنها الفلاح .هذه القرى مجهزة بالخدمات العامة من طرق ومدارس ومصحات وأسواق[1]...

إن الإصلاح الزراعي وأهدافه المتمثلة في تنمية الموارد الزراعية يشكل عنصرا أساسيا في التوازن بين القطاعات والمناطق و هذا ما سيؤدي إلى:

- التخفيف من حجم وتأثير البطالة الريفية التي أخذت تغرق المدن والقطاعات الإنتاجية الأخرى .
- توفير الحجم المتزايد من العملات الصعبة المطلوبة للاستيراد بعض المواد الاستهلاكية الضرورية في مرحلة الإقلاع

رفع مستوى مداخيل ومعيشة الفلاحين مما يساعد على تحسين قوتهم الشرائية ،مما يقود إلى زيادة طلبهم على الصناعات المحلية كالعتاد الفلاحي والمبيدات ...و مصنوعات الصلب والصناعات الغذائية الاستهلاكية كالمنسوجات والأحذية...

[1] - .ريني دومون : تفاقم المجاعة –الزراعة من منظور جديد – ترجمة وجيه العمر مراجعة عيسى العصفور –منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق 1979 ص163

- تحويل الاقتصاد العائلي المتسم بالاكتفاء الذاتي إلى اقتصاد سلعي نقدي يساهم في العرض والطلب والادخار و التسليف في الريف ،ويساهم في تكامل نمو الزراعة مع النمو الذي تشهده القطاعات الأخرى.[1]
- زيادة الإنتاج الزراعي وتنويعه وزيادة مقدار مساهمته في تكوين الدخل الوطني.
- الإصلاح الزراعي والتنمية الاقتصادية.

للإصلاح الزراعي علاقة وطيدة بالتنمية الاقتصادية والزراعية والاجتماعية من خلال تحسين وإعادة ترتيب أنظمة ملكية الأراضي الزراعية للوصول إلى زيادة الإنتاج و الإنتاجية الزراعية ،والوصول إلى استخدام الموارد الطبيعية بشكل

أفضل والعمل على الاستخدام الكامل للموارد البشرية المتوفرة في الريف ،وإدخال التكنولوجيا إلى الزراعة .

للإصلاح الزراعي تأثير كبير في استراتيجية التنمية فمن غير المنطقي أن تتوقع حصول تقدم حقيقي في البلدان المتخلفة دون إجراء إصلاح أو تغيرات هيكلية أساسية في القطاع الزراعي

فالإصلاح الزراعي يتيح الطريق للاستثمار الصحيح للأرض ويزيد من إنتاجيتها وبالتالي زيادة الدخل الوطني وبذلك تحدث تنمية اقتصادية وزراعية مما يحسن من واقع الريف وتحدث فيه تنمية ريفية حقيقية.

1- د/أحمد بعلبكي –المسألة الزراعية ص212

المبحث الثاني : سياسة الإصلاحات في الجزائر

المطلب الثاني : الوضع الزراعي 1990-1999

مع بداية التسعينات تبنت الجزائر سياسة اقتصادية جديدة ،حيث تحولت من اقتصاد ذات توجه اجتماعي مخطط يسعى للوصول إلى العدالة الاجتماعية إلى اقتصاد رأسمالي وسيادة القطاع الخاص ،من خلال الخوصصة الغير منظمة و الارتجالية للقطاع العام.

ونتيجة للظروف الاقتصادية و السياسية التي مرت بها البلاد خلال العشرية 1990-1999 كانت سمة هذه الوضعية الاقتصادية يغلب عليها الركود النسبي على مستوى النشاط الزراعي والفلاحي بصفة عامة ،وذلك نتيجة للظروف الأمنية الصعبة التي عاشها الوطن خلال تلك العشرية وساعد على ذلك غياب سياسة اقتصادية واضحة المعالم و محكمة التنفيذ تتكفل بمهمة ترقية القطاع وتنميته وتطوره وانعكس ذلك على الريف الجزائري بشكل سلبي على مستوى المعيشي من تدني في مستوى معيشته ،وأصبح الريف الجزائري مهمشا منعزلا بنفسه وبعيدا عن المركز المديني. وأصبح الريف يشكل مظهرا من مظاهر الفقر والبطالة ... فإلى جانب تفاقم ظاهرة الهجرة الريفية في هذه المرحلة نجد غياب تام في القطاع الزراعي من طرح سياسة زراعية تخرجه من التردي الذي يؤول إليه القطاع .

وعلى الرغم من المقومات الطبيعية التي تتوفر عليها الجزائر خاصة تلك المتعلقة بمساحاتها الشاسعة وتنوع أقاليمها المناخية ،وتوفرها على طاقات بشرية هائلة فإن وضعية القطاع الزراعي في العشرية 1990-1999 كانت لا تبعث على الارتياح ،فإلى جانب تفاقم ظاهرة النزوح الريفي ،بسبب عدم الاستقرار و استتباب الأمن في الريف ،نجد الغياب التام

للاستثمارات في القطاع الزراعي مع غياب التمويل والقروض الزراعية خاصة المتعلقة بالمخصبات و البذور الزراعية .

كان لهذه العوامل أثر كبير على الإنتاج الزراعي بأثر سلبي ،حيث نجد معدل نمو الإنتاج الزراعي في هذه العشرية سجل -2%[1] وهذا لم يحدث في تاريخ الجزائر . وهذا ما أثر على ارتفاع فاتورة الاستيراد من المواد الغذائية من الخارج ،حيث سجلت قيمة المستوردات الغذائية في الفترة 1990-1999 ما قيمته 2,5 مليار دولار سنويا طوال الفترة السابقة [2] مما أدى إلى تحويل الرصيد من العملة الأجنبية المخصصة لشراء سلع رأسمالية إلى تسديد فاتورة الغذاء، إضافة إلى أن القطاع الزراعي في هذه العشرية 1990-1999 يتسم بضعف نسبي في الإنتاج الزراعي ومساهمته في الناتج الوطني .فنجده ساهم في هذه المرحلة بنسبة 10%[3]الناتج الوطني الخام فقط.

ونجد في هذه المرحلة تواجه الزراعة تحديات كبيرة من غياب تدعيم الدولة لها من قروض ،وتمويل وحماية أمنية للسكان الريفيين ،مما أوجب هجرة ريفية كثيفة إلى المدن و القرى المجاورة لها.

وهذا ما أجب إعادة الاعتبار للريف الجزائري عبر سياسة زراعية ،تهتم بتهيئة المناطق الريفية والعمل على تنميتها ،وإدماج سياستها في العملية التنموية والعمل على تحسين مستوى معيشتهم .

---

[1]-.المجلس الاقتصادي الاجتماعي التقرير السنوي 1998 ص

[2]– Ministère DE L'agriculture Présentation du plan de développement agricole (contenu ,objectifs ,démarches ,instruments)2000.

[3]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية –وزارة الفلاحة مفكرة -2002 .

ففي ظل العجز شبه التام عن التحويل الذاتي للاستثمار وتجديد أدوات الإنتاج لدى الفلاحين نتيجة تدهور وضعف مستويات دخلهم ،كان من الضروري ،أن يكون هناك سند ودعائم قوية وفعالة للفلاح عبر تقديم الدعم اللازم والمساعدة لهم حيث يكونوا منتجين زراعيين مساهمين في تشكيل فائض زراعي ، وتحسن وضعيته المعيشية ،ويساهم في تنمية إيراداته الخاصة ،وتنمية الوطن .

إن الموارد الطبيعية في الجزائر محدودة و خاصة الموارد المائية (كما ذكرنا في الفصل الأول) وهي في تدهور مستمر مع تدهور الأراضي الزراعية والتي تكلف سنويا خسارة 20 مليون قنطار من الحبوب حسب بعض الدراسات [1] نتيجة الجفاف و التصحر والإهمال.

1- Institut régional de stratégie global Algérie environnement et développement durable 1999.

المبحث الثاني: سياسة الإصلاحات الزراعية

المطلب الثالث: إصلاحات 2000

إن ضعف الهيكل الإنتاجي الزراعي في الوطن مع تزايد الطلب على المنتجات الزراعية وخاصة المنتجات الغذائية. ومن كل ما سبق وما ذكرناه ،أدت بالسلطات الجزائرية بالتفكير في محاولة طرح حلول لازمة الكلفة الغذائية المتزايدة و كيفية مواجهتها .

عملت الدولة الجزائرية على وضع سياسة زراعية معتمدة على التدعيم الفلاحي من خلال تبني المخطط الوطني للتنمية الفلاحية P.N.D.A من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية .وهذا المخطط انطلق في شهر جويلية سنة 2000

المخطط الوطني للتنمية الزراعية :

في ظل المشاكل المعروفة لدى القطاع الزراعي من خلال المعطيات المتعلقة بالإنتاج مقابل التحديات التي يفرضها الواقع من أمن غذائي والتحولات البيئية فقد تبنى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية P.N.D.A من طرف وزارة الفلاحة ، وهذا المخطط بدأ انطلاقته سنة 2000 وهو برنامج تنموي اهتم بالفلاحة أساسا ويهدف إلى إحداث تغيير عميق في القطاع الزراعي، ومحاولة تحويل الزراعة لتكون متماشية مع العصرنة وتحسين أدائها

لمواجهة التحديات المختلفة الطبيعية والبشرية وتهدف إلى جذب المستثمرين لهذا القطاع .ويحتوي المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على أربعة محاور أساسية هي[1] :

1- برامج تطور الإنتاج والإنتاجية في مختلف الفروع وتكييف الأنظمة الزراعية المدعمة من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية .

2- الاستثمار المدعم للمستثمرة الفلاحية .

3- إصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز .

4- المخطط الوطني للتشجير .

ويقوم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على عدة أسس ومن أهمها :

- التنمية المستدامة : حيث تجد أن التنمية المستدامة في المقررات وتوصيات التي صادق عليها في قمة الأرض بريو دي جانيرو سنة 1992 حاول هذا البرنامج أن يقوم مفهوم التخطيط للتنمية الشاملة وذلك على المدى الطويل ،مستوفيا معالجة قضية التنمية مع مراعاة البيئة بطريقة متكاملة من خلال التوطين بين تحقيق تنمية شاملة على كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و تبني عقلية استخدام الموارد الطبيعية المتاحة بشكل عقلان وراشد .

- إشراك السكان في عمليات التخطيط والتنفيذ في مختلف المشاريع الفلاحية على مستوى المناطق الجبلية والغابية .

[1]-وزارة الفلاحة –المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ،نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية –منشور وزاري مشترك رقم332 بين وزارة الفلاحة ووزارة المالية ،18 جويلية 2000 – ص72

- يهدف هذا البرنامج إلى تدعيم وتحفيز المستثمرين الفلاحين من أجل تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية ،والعمل على تكثيف استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة،وكذلك الأراضي المهددة بالجفاف والتصحر ومحاولة تحويلها إلى أراض صالحة للزراعة .وخاصة زراعة الأشجار المثمرة،وتربية المواشي ...

- إن هذا المخطط ينفذ في الأراضي الصالحة للزراعة والمقدرة بـ 8 مليون هكتار[1]ويصبوا إلى التوسيع هذه المساحة عن طريق الاستصلاح الذي يسمح بدوره بتثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها ،وتطوير الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي ،وتوسيع الواحات بالحبوب .

- البرنامج الوطني للتشجير ينفذ في المناطق الغابية الحرجية ويرتكز على عمليات التهيئة والتشجير ،قصد خلق غاية اقتصادية ذات مردود عالي ،ورفع نسبة التشجير في شمال البلاد من 11% إلى 14%[2]

الأبعاد الاقتصادية للمخطط:

- الجدوى الاقتصادية : إن إنجاز هذا المخطط من الواجب أن يكون له مردود اقتصادي يؤمن للمستفيدين منه ،معيشة أفضل ،ويعمل على توفير الثروة أو الدخل بشكل مستمر .

[1]-وزارة الفلاحة –المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ...منشور وزاري رقم 332 ص73

[2]--Khiati Mohamed l'agriculture Algérienne- Ibid- P131

-**البعد البيئي** : لا تؤدي هذه العمليات والأنشطة المقترحة إلى الإخلال بالمحيط (النظام البيئي)وتعمل على التوازن الثروات الطبيعية وإن لا تحدث تدهور في الطبيعة بالتلوث والتصحر ...

- **البعد الاجتماعي** : هذا المخطط موجه بالدرجة الأولى إلى السكان المحلين وبصفة خاصة سكان المناطق الريفية ،ولذا وجب على المحيط أن يتقبلها وتبني المشروع حيث يساهم في انجاز البرنامج وما يتضمنه من عمليات.

أما أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية P.N.D.A : إن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تهدف إلى بناء قطاع زراعي عصري ذو كفاءة عالية ،وجاذبية للمستثمرين لإحداث تنمية زراعية تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي للوطن بشكل دائم ،ومن خلال هذا المخطط وتحقيقه يمكن تقليص الفاتورة الغذائية العالية التكلفة .ومحاولة تغطية الطلب من السلع الاستهلاكية بالإنتاج الوطني.

ومن أولويات المخطط تحقيق الأهداف التالية ومن أهمها [1] :

- تحسين أوضاع الفلاحين وتطور مستويات دخولهم ،ودعم استقرار السكان المحلين عبر توفير مناصب شغل دائمة وإعادة الاعتبار للريف ،وتكثيف الأنشطة الزراعية .

- زيادة قدرات القطاع الزراعي من خلال التشغيل عن طريق ترقية وتطوير الاستثمار .

[1]-présentation du plan national de développement agricole (contenu, objectifs, démarches ,instruments)2000

- توسيع الأراضي الصالحة للزراعة عبر استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وتثمين الموارد الطبيعية وعقلنة استغلالها .

- رفع مستوى الإنتاج والإنتاجية للفلاحين وذلك من خلال تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الزراعية، والعمل على تحسين السلالات الحيوانية والنباتية ،مع تطوير أساليب الإنتاج .

- تنمية السهوب ،من خلال بعض العمليات الحيوية التي تضمن توازن المنظومة البيئية ومكافحة الانجراف مثل غرس الشجيرات العلفية ، تثبيت المراعي السهبية وهذا من شأنه تحسين ظروف حياة الزراعيين و الموالين...

- زيادة المساحة الغابية من 04 مليون هكتار إلى حوالي 07 مليون هكتار من خلال زيادة نسبة التشجير .

إن الجزائر في حاجة إلى عدة موارد طبيعية نتيجة للطلب المتزايد عليها مثل الأشجار المثمرة والأشجار ذات النفع الاقتصادي والمر دودية العالية مثل أشجار التين وحاجة المزارعين إلى أنواع معينة من الأشجار لتحسين مر دودية المراعي من ثروة حيوانية .

المحاور الكبرى للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية :

يتضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أربع برامج أساسية لتنفيذ المخطط :

1 – **الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية** :

وهو برنامج يهتم بتطوير الإنتاج والإنتاجية عبر مختلف الفروع وتكييف الأنظمة الزراعية المدعمة من طرف الصندوق ويعمل على تأمين واستدامة نمو الزراعة ، عبر

الوطن كما يهدف برنامج تطوير الإنتاج والإنتاجية التحسين الكمي والنوعي للمنتجات الزراعية ،من خلال تكثيف الزراعة وعصرنة أسلوب الإنتاج الزراعي من استعمال الأسمدة، السقي بالتقطير والرش المحوري كما يعمل البرنامج على رفع من الثروة الحيوانية وتطور طرق تربية الماشية ودعم الاستثمارات في الزراعة حيث يتحسن إنتاج الوطني من الحليب والحوم الحمراء، كما يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الطبيعية لكل منطقة وإمكاناتها من الموارد الطبيعية خصوصا المياه إضافة إلى أن البرنامج يهدف إلى خلق مداخيل للفلاحين مما يحسن وضعهم الاجتماعي أكثر وهذا يحدث لتنمية ريفية مستدامة ومندمجة مع الزراع خاصة على مستوى المناطق المحرومة وثم عملية تمويل هذه البرامج .

وتقوم آلية تمويل هذه البرامج على الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحيةF.N.R.D.A .والصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي C.N.M.A هذا الصندوق الذي أنشأ في جويلية سنة 2000[1]ويكلف بدعم الاستثمارات في إطار تطوير الإنتاج والإنتاجية وتمويل الأنشطة ذات الأولوية المسطرة .

ويمكن ذكر بعض الأنشطة المدعمة مثل[2] الحليب ،تربية النحل ،البطاطا ،الحبوب ،زراعة الأشجار المثمرة ،الزراعات الصناعية ...

[1]-المنشور الوزاري المشترك بين وزارة الفلاحة و وزارة المالية رقم 332 مرجع سبق ذكره ص78
[2]-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 92،17رمضان 1420

2– الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي C.N.M.A:

وهي مؤسسة مالية متخصصة بتنفيذ العمليات المالية المقتطعة من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية [1]مع تنفيذ مختلف البرامج عبر تمويل بسيط وفعال .

3- الاستثمار المدعم للمستثمرة الفلاحية :

وهو برنامج موجه خصيصا للشباب الذين لديهم تكوينا فلاحيا ولهم شهادات تأهيل وذلك قصد تشجيع النشاطات الفلاحية مع ظهور إنتاج منتظم ويتماشى مع الهدف المسطر من تحسين مستوى الغذائي المحدد .في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية .

5- استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز[2]:

ويقصد بالاستصلاح الأراضي الفلاحية وهي تهدف إلى تحويل الأملاك العقارية العامة إلى عقار منتج .ويتم ذلك في المناطق الصحراوية حول الواحات وفي المناطق الجبلية والسهبية، مع مساهمة الدولة في عمليات الاستصلاح بالتكفل الكلي أو الجزئي بالنفقات العامة المرتبطة بعمليات حفر الآبار والتزويد بالطاقة الكهربائية ...

يهدف هذا البرنامج إلى دعم واستقرار الفلاحين وتحسين ظروف معيشتهم ،ويهدف إلى توسيع الواحات في الجنوب ،وتوسيع الأراضي الفلاحية والزراعية، يهدف استصلاح 600,000 هكتار خلال السنوات الثلاث الأولى [3].

---

[1]-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ،نظام دعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية –قرار وزاري مشرك رقم 353 بين وزارة الفلاحة والمالية -10جوان 2000 .

[2]-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 83 بتاريخ 7 شعبان 1418ص 18 .

[3]-منشور وزاري مشترك بين وزارةالمالية ووزارة الفلاحة والصيد البحري رقم 323

إن هذا البرنامج هدفه هو الوصول إلى تنمية ريفية من خلال اتخاذ السكان المحلين المسؤولية في اتخاذ القرارات .ومحاولة الأخذ بخصوصية كل منطقة طبيعية من جبال وسهوب وصحراء. ومحاولة حماية وتنمية الثروة الغابية و محاربة التصحر وتشجيع الزراعة الغابية... فهو عقد شراكة بين الدولة والسكان الريفيون يساعدهم على الاستقرار ،وتحسين ظروفه المعيشية .

المبحث الثالث: الإنتاج الزراعي

المطلب الأول: انتاج الحبوب

انطلاقا من الدراسات السابقة، تبين لنا أنه لابد من دراسة حجم الإنتاج الجزائري من المحاصيل الزراعية الأساسية، وهذا بقصد تشكيل صورة واضحة عن واقع الإنتاج الزراعي الجزائري واتجاهاته المستقبلية في ظل المعطيات والمتغيرات، وحتى يكون لنا سند في الفصل الرابع و دراية ببعض المعطيات حول المنتوجات الزراعية المختارة لدراساتها من حيث إمكانية الاكتفاء الذاتي ومقدار العجز و الفائض لأهم المحاصيل الزراعية . واستنادا إلى هذه الدراسة سنقوم بوضع نموذج مستقبلي محاولا أن نتنبأ لما سيكون عليه لوضع الغذائي في الآجال البعيدة أي تمتد هذه الدراسة في توقعاتها إلى سنة 2030 من خلال وضع ثلاث سيناريوهات كما سيكون عليه الوضع الزراعي (الغذائي) في الجزائر والذي سيؤول إليه في المستقبل ،مع التحولات التي يمكن أن تحدث في النمو الديموغرافي والسكان .

وانطلاقا من ذلك يمكن الأخذ بهذه الاحتمالات أو السيناريوهات المتوقعة ،وضع الاحتياطات والحلول اللازمة لمواجهة هذه الاختلالات ،أو الفائض التي قد تواجهها الزراعة الجزائرية .

فالزراعة هي أحد العوامل الأساسية في المحافظة على الموارد الطبيعية، من أراض تبقى صالحة للزراعة مع استمرار تدفق المياه والتوسع في استخدام مياه الصرف الصحي في الزراعة، كما تعمل الزراعة بقاء الغطاء النباتي كعامل توازن طبيعي.

وهذا ما يجعلها تساهم في تحقيق التوازن البيئي من خلال الحد من التصحر الذي أصبح يشكل الهاجس الأكبر في الجزائر،وكيفية محاربته حتى تتحقق التنمية المستدامة .

فالتنمية الزراعية في الجزائر تواجه عدة تحديات في مجال الإنتاج وفعل البيئة، وتوفر المساحات الزراعية الصالحة للزراعة.

لقد لاحظنا أن مساحة الأرض الزراعية هي في تراجع مستمر نتيجة لفعل عدة عوامل منها التصحر والتوسع العمراني العشوائي ومن أكبر التحديات التي تواجه الزراعة الجزائرية التناقص المستمر في كمية المياه المتساقطة المطرية السطحية والتي هي تعتمد عليها الزراعة الجزائرية بشكل أساسي، وهذا ما أدى إلى التوجه إلى استخدام المياه الجوفية و الحفر العشوائي للآبار مما أدى إلى استنزاف المياه الجوفية إضافة إلى تدهور الغطاء النباتي و تدهور الأراضي الحرجية من خلال الرعي المفرط، وحرائق الغابات والأحراج ...

فالجزائر تعد من الدول التي تستهلك الحبوب بشكل كبير. فالمجتمع الجزائري من المجتمعات التي تعتمد أساسا في غذائها على الحبوب وبصفة خاصة القمح بأنواعه. والفرد الجزائري يستهلك سنويا عن ما يزيد على 216 كغ/ سنة من الحبوب[1]. و بالتالي فإن الحاجة إلى هذا المحصول الزراعي ضروري جدا وبشكل دائم ومتزايد وهذا شكل تزايد الطلب عليه مع عدم كفاية الإنتاج الوطني لتغطية هذا الطلب، وهذا ما أوجد عجزا بشكل دائم في إنتاج هذه المحاصيل من الحبوب بأنواعها، من القمح الصلب والقمح اللين والشعير ومن الجدول رقم (43) نجد أن حجم إنتاج الحبوب

كما هو موضح في الجدول متذبذب بين سنة وأخرى في إنتاجها من الحبوب لأنه يخضع للأحوال المناخية من تهاطل الأمطار ومواسم الجفاف...

[1] عيون عبد الكريم- جغرافية الغذاء في الجزائر – مرجع سبق ذكره ص 35

جدول رقم (43): إنتاج الحبوب 1976- 2010 الوحدة : قنطار

السنة	76/ 77	77/ 78	80/ 81	87/ 88	90/ 91	95/ 96	99/ 00	05/ 06	08/ 09	09/ 10
إنتاج الحبوب	11425090	15385500	18316560	10345000	38083030	49005050	9342190	40177450	52131502	40021120

المصدر: المجموعة الصادرة عن.

1- O.N.S Annuaire statistiques n°12 n°28 .

2-O.N.S. Les statistique de l'agriculture et de la pèche pèstropective 2000-2009 Edition 2012 n°28 P275 .

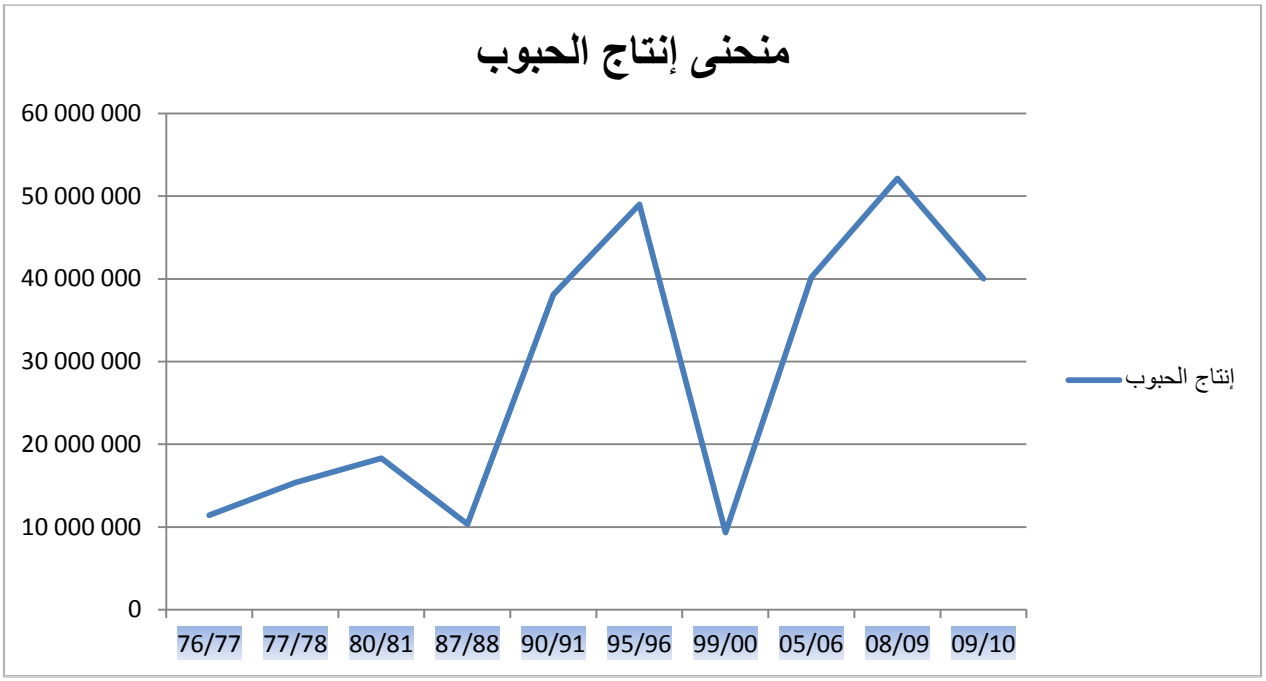

من الجدول نلاحظ أن أدنى حجم لإنتاج الحبوب المسجل كان في موسم 1993- 1994

إن الزراعة في الجزائر كما ذكرنا سابقا تعتمد على الأمطار بشكل أساسي، وهذه الأمطار غير منتظمة في هطولها من سنة إلى أخرى، وبذلك يكون الإنتاج متذبذب من سنة لأخرى وبصفة خاصة إنتاج الحبوب و البقوليات (الحبوب الجافة).

ومع تقلص المساحة الزراعية المخصصة لزراعة الحبوب من سنة لأخرى نتيجة للبناء العشوائي، و المنظم على الأراضي الزراعية. إضافة إلى تفتت الملكيات الزراعية و تحولها إلى أراض غير منتجة لإهمالها والهجرة عامة. إضافة إلى عوامل أخرى ساهمت بشكل أو بآخر في تدهور الإنتاج الزراعي.

ففي دراستنا وتحليلنا للإنتاج الزراعي ومدى تطوره أو نموه خلال المرحلة المدروسة 1976- 2010 آخذين بدراسة أهم السلع الغذائية التي يعتمد عليها المستهلك الجزائري تعتبر سلعا أساسية بالنسبة إليه مثل الحبوب بأنواعها و الحبوب الجافة مثل الحمص والعدس والخضر الطازجة مثل البطاطا والحليب ...

لقد درسنا في الفصل الأول المساحة المخصصة للاستعمال الزراعي وإنتاج أهم المحاصيل الزراعية والمتمثلة في إنتاج الحبوب .

حيث كان حجم الإنتاج 934219 قنطار وأعلى حجم إنتاج بلغته الجزائر في إنتاجها للحبوب كان في موسم2008 / 2009 حيث سجل 52531502 ، وهذا الحجم من الإنتاج نادرا ما يصل المنتجون الجزائريون حيث سجل حجم الإنتاج 49005050 قنطار في

الموسم1996/1995 وهذا يعد بشكل عام إنتاج شاذ حسب المواسم ويقاس عليه وبصفة عامة نجد أن متوسط إنتاج الحبوب في الجزائر لا يتجاوز عشرون مليون قنطار من الحبوب في السنة .وهذا غير كاف لتغطية الطلب وذلك تلجأ الدولة إلى الخارج لاستيراد الحبوب بكل أنواعها .

أما إنتاج الحبوب من نوع القمح الصلب و القمح اللين والشعير والشوفان Avoine فنجده في الجدول رقم (44) .

جدول رقم 44 إنتاج أنواع الحبوب 1976-2009 الوحدة قنطار

البيان السنة	قمح صلب	قمح لين	شعير	شوفان
76/77	5 733 250	2 537 980	2 603 090	496 710
81/80	7 680 980	4 502 820	5 248 040	859 530
84/83	5 859 690	3 006 000	5 026 620	644 320
94/93	5 624 280	1 515 360	2 340 670	152 040
96/95	20 345 700	9 480 340	18 002 220	1 171 740
01/00	12 388 650	8 003 480	5 746 540	436 610
06/05	17 728 000	9 151 300	12 358 800	890 000
07/06	15 289 985	7 899 640	11 866 580	922 375
08/07	8 138 115	2 972 210	3 959 215	266 600
09/08	20 010 375	9 520 791	22 033 586	957 115

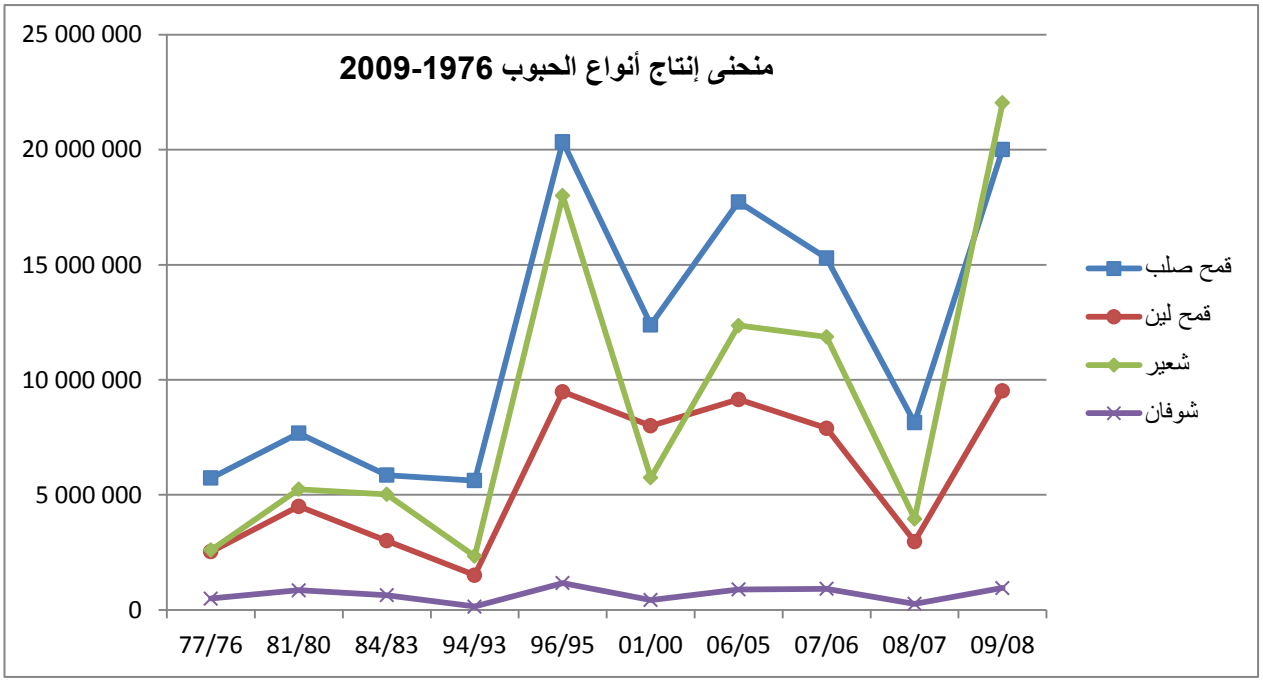

الذي يبين لنا التذبذب الكبير في إنتاج الحبوب من النوع الصلب فنجد حجم الإنتاج منه في الموسم 1977/1976 كان 5733250 قنطار ليبقى حجم الإنتاج ثابتا تقريبا طيلة فترة السبعينات والثمانينات إلى منتصف التسعينات حيث نجده في الموسم 1996/1995 بلغ حجم الإنتاج فيه 20345700 قنطار لينخفض من جديد حجم الإنتاج في الموسم 2001/2000 إلى 12388650 قنطار وينخفض أكثر في الموسم 2008/2007 إلى 8138115 قنطار ليرتفع من جديد في الموسم 2009/2008 إلى 20010378 قنطار .

أما القمح اللين والذي تعتمد عليه الجزائر كثيرا في صناعة الخبز فنجد إنتاجه قليل لا يغطي الطلب بشكل كاف، فحجم إنتاجه حسب الجدول رقم (43)في الموسم 1977/1976 كان 2537980 قنطار ويزداد حجم إنتاجه في الموسم 1981/1980 ليصل إلى 4502820 قنطار وفي موسم 1994/1993 لينخفض أكثر ليصل إلى 1515360 قنطار ثم يبقى تقريبا مستقرا في المواسم اللاحقة بحجم إنتاج قدره 9520791 قنطار كما هو في الموسم 2009/2008.

أما الشعير فقد كان إنتاجه مستقرا طوال فترة السبعينات والثمانينات وحتى النصف الأول من التسعينات كان حجم الإنتاج للشعير 2 مليون قنطار وخمسة ملايين من القناطير إلا أنه في النصف الثاني من التسعينات وفي الموسم 1996/1995 سجل ارتفاعا كبيرا في حجم الإنتاج لمادة الشعير حيث وصل إلى 18002220 قنطار وفي الموسم 2006/2005 سجل

12358800 قنطار ويصل حجم الإنتاج من الشعير في الموسم 2009/2008 إلى 22033586 قنطار وهو أعلى حجم .

إن الشعير يستعمل كمادة للأعلاف للحيوانات وللأنعام عامة إضافة الطلب عليها في بعض الصناعات وبذلك يزداد الطلب عند عامة الناس وتسويقه ليس محتكرا من طرف الدولة فهو يباع بشكل حر .

أما مادة الشوفان Avoine فقد تضاعف إنتاجها منذ السبعينات ولم يتجاوز إنتاجها حجم 957115 قنطار الذي بلغته في الموسم 2009/2008 وهو يعد أكبر حجم إنتاجي بلغه هذا النوع من الحبوب. فرغم أن هذه المادة يكثر عليها الطلب بشكل كبير لأنها تدخل كذلك في صناعة الأعلاف الحيوانية إلا أن المزارع يحجم عن زراعتها لأنها تحتاج إلى المياه ،وهذا ما تعاني منه الزراعة الجزائرية من ندرة المياه .

إنتاج الحبوب حسب القطاعات:* فنجد أن القطاع الاشتراكي يكون قد أنتج في الموسم1977/1976 من القمح الصلب 1998950 قنطار وقطاع الثورة الزراعية أنتج لنفس الموسم 1003180 قنطار والقطاع الخاص أنتج لنفس الموسم 2731120 قنطار أي أن القطاع الخاص ينتج أكثر من نصف منتوج القمح الصلب بهذا الموسم .

* هذه الإحصاءات مأخوذة من مجموعة:

1- O.N.S Annuaire Statistique N° 12-16-17
2- O.N.S Statistique Agricole superficie et production série B

- وفي الموسم 1980/1979 نجد أن القطاع الاشتراكي أنتج 2679010 قنطار في حين نجد أن القطاع الثورة الزراعية قد أنتج لنفس الموسم 1086760 قنطار أما القطاع الخاص فقد أنتج 5499580 قنطار من القمح الصلب .

- أما القمح اللين فنجد أن القطاع الاشتراكي أنتج في الموسم 1977/1976 1591200 قنطار وقطاع الثورة الزراعية أنتج لنفس الموسم 325540 قنطار في القطاع الخاص أنتج 621240 قنطار .

- أما مادة الشعير فالقطاع الاشتراكي ينتج 599720 قنطار في الموسم 1977/1976 في حين قطاع الثورة الزراعية أنتج 257920 قنطار في نفس الموسم ،والقطاع الخاص أنتج 1745390 قنطار فنجد أن القطاع الخاص هو الأكثر اهتماما بإنتاج الشعير بهذا الموسم .

أما في موسم 1980/1979 فكانت حصة القطاع الاشتراكي من إنتاج القمح اللين 185290 قنطار وقطاع الثورة الزراعية لنفس الموسم كان 1086760 قنطارفي حين كان القطاع الخاص لنفس الموسم 5499580 قنطار .

وفي موسم 1983-1984 كانت حصة القطاع الاشتراكي من إنتاج القمح الصلب 2422420 قنطار و القطاع الثورة الزراعية 359330 قنطار والقطاع الخاص 3477270 قنطار. فنجد أن إنتاج القمح الصلب هو متمركز في القطاع الخاص أما القطاع الاشتراكي والثورة الزراعية فإنتاجهم من القمح الصلب ضعيف طوال فترة السبعينات و الثمانينات.

أما إنتاج القمح اللين فنجد انتاجه يتم في القطاع الاشتراكي والثورة الزراعية أكثر من القطاع الخاص وهذا يعود حسب رأينا إلى أن هذين القطاعين يخضع للتسيير العام وبذلك فهو موجه إلى إنتاج القمح اللين قصد تلبية الطلب المحلي من هذه المادة التي تستعمل في الخبز.

أما مادة الشعير فنجد أن القطاع الخاص هو المنتج الأكثر لهذه المادة من القطاعين الاشتراكي و الثورة الزراعية نتيجة أن القطاع الخاص يستخدم الشعير كأعلاف للثروة الحيوانية.

ومن حيث علاقة المساحة المخصصة لإنتاج الحبوب وحجم إنتاج الحبوب نجد أن الجزائر تخصص حوالي 3 مليون هكتار لإنتاج الحبوب بكل أنواعها حسب ما هو موجود في الجدول رقم (2)في الفصل الأول . أما المساحة المخصصة لإنتاج القمح الصلب فنجد أن المساحة بقيت ثابتة تقريبا طوال الفترة 1976/ 2009 ولكن حجم الإنتاج نجده يتغير من موسم لآخر. كما نجد أن المساحة المخصصة للقمح اللين بقيت مستقرة وكذا مادة الشعير. وهذا الإنتاج لمادة الحبوب نجدها متذبذبة ليس لها علاقة بالمساحة. فالمساحة نجدها تقريبا ثابتة طوال الفترة أما حجم الإنتاج فهو خاضع للظروف الطبيعية من مناخ و أمطار وجفاف.... حسب الحالة الجوية التي تمر بالمواسم الزراعية .

إضافة إلى ما يمكن ملاحظته من الجداول السابقة أن حجم إنتاج الحبوب قد تحسن منذ بداية التسعينات حيث بلغ الحجم في الموسم 199138083030/1990 قنطار ثم يتزايد حجم الإنتاج في الموسم 2009/2008 الذي هو 52131502 قنطار .

أما من حيث المردودية للإنتاج الحبوب تعتبر من المعدلات الضعيفة وهذا منذ القدم فهي تتراوح بين 6,15 قنطار/ الهكتار من القمح الصلب و8,25 قنطار/ الهكتار وذلك سنة 1954[1] ثم يتجه للانخفاض في المواسم اللاحقة فنجد معدل المردودية للحبوب في الموسم 1977/1976 قد وصل إلى 4,11 قنطار /الهكتار ثم يرتفع المعدل في الموسم 1980/1979 إلى 7,6 قنطار /الهكتار[2] ثم ترفع المردودية في المرحلة 2009/2008 إلى ما يقارب 13,4 قنطار /الهكتار للحبوب منها 13,4 قنطار /الهكتار للقمح الصلب 12,7 قنطار /الهكتار للقمح اللين .أما في الموسم 2009/2008 فنجد أن مردودية الهكتار من القمح الصلب كانت 15,8 قنطار /الهكتار و16,3 قنطار /الهكتار للقمح اللين [3] .

إن هذا التطور والتزايد في المردودية للهكتار الواحد من الحبوب يعود إلى تطور استخدام الآلات الحديثة من الجرارات و أدوات الحرث إضافة استخدام الأسمدة.

إن هذا الاستخدام ضعيف إلا أنه أعطى نتيجة من حيث المردودية وكذلك استخدام البذور كانت من العوامل المساعدة على زيادة الإنتاج رغم العوائق الجوية والمناخ المتقلب، فالظروف المناخية تتحكم بشكل أساسي في الجزائر بالإنتاج الزراعي وخاصة زراعة الحبوب لأنها تعتمد على الأمطار الموسمية. ثم إن مساحة الأراضي الزراعية الخاصة بزراعة الحبوب كما لاحظنا سابقا ثابتة إن لمتكن متناقصة .

[1]- J- Saint Germes –économie Algérienne Bibliothèque de la faculté de droit de l'université d'Alger
[2]- O.N.S Annuaire statistiques n°12 n°142

[3]- O.N.S collection statistique n°158 Les statistiques de L'Algérie P 34

هذا نتيجة زحف المدن على الأراض الصالحة للزراعة .و تحويلها إلى أراض بناء، وعدم استصلاح أراض جديدة لإدخالها في مجال الإنتاج مع عامل التصحر وزحف الرمال نحو الشمال مما أنقص من المساحة الزراعية ...

المبحث الثالث: الإنتاج الزراعي

المطلب الثاني: إنتاج الخضر الجافة

تتمثل الخضر الجافة في المحاصيل الزراعية مثل الحمص والفول والعدس وهي من المصادر الأساسية للبروتين النباتي ،وتساهم بشكل كبير في تلبية الاحتياجات الشخصية من البروتين خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة والتي تعتمد عليها كمصدر من مصادر التركيبة الغذائية الأساسية في استهلاكها .ونجد أن الطلب على هذه المواد متزايد من سنة لأخرى .

إن إنتاج هذه المحاصيل (البقول الجافة) في الجزائر قليل فهو لا يغطي الطلب، فهناك عجز في الاكتفاء الذاتي من هذه المواد والجدول رقم 44 يوضح ذلك .

جدول رقم (44) **إنتاج الخضر الجافة** **الوحدة : قنطار**

الموسم / المنتوج	1977/1976	1980/1979	1990/1989	1995/1994	2000/1999	2008/2007	2010/2009
الخضر الجافة	646.640	518.200	350.890	414.380	218.640	401.725	723.450

المصدر :

1- O.N.S Annuaire statistiques n°12 n°142
2- O.N.S Annuaire statistiques résultats 2008/2009 édition 2012 .P 275

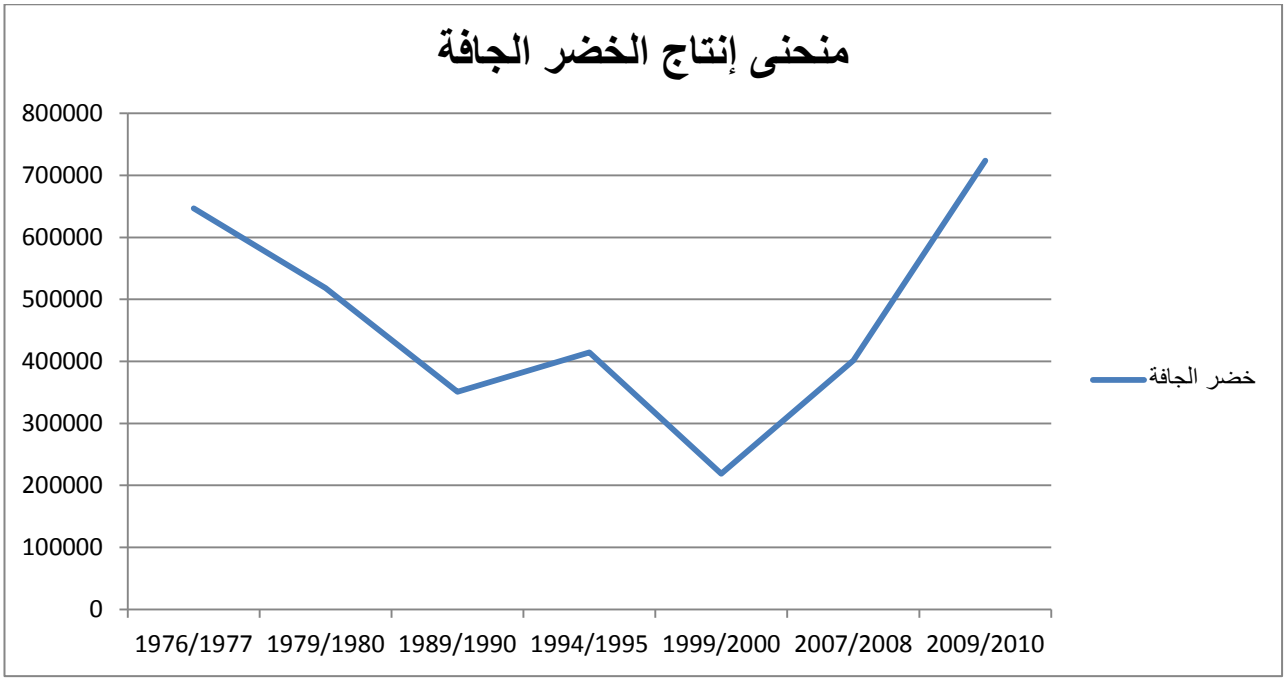

فنجد أن إنتاج الخضر الجافة في الجزائر في تناقص مستمر منذ الموسم 1976 / 1977 حيث كان حجم الإنتاج فيه يمثل 646.640 قنطار من الخضر الجافة،ليصل في الموسم 1980/ 1981 إلى 507.470 قنطار ويسجل في الموسم 1989 / 1990 إنتاج بمقدار 350890 قنطار لينخفض مستوى الإنتاج في الموسم 1999 / 2000 إلى 218640 قنطار الخضر الجافة ، وهو أدنى إنتاج ليسجل في الموسم 2007 / 2008 إنتاجا قدره 401725 قنطار ليصل في الموسم 2009 / 2010 ويسجل ارتفاعا 723450 قنطار .

وما نلاحظه أن الاكتفاء من هذه المادة لا يتحقق بل هو في تناقص من جهة وتزايد الطلب من جهة أخرى فنجد سنة 1980 كانت نسبة الاكتفاء الذاتي من الخضر الجافة تمثل 66.7 % وتنخفض نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه المادة سنة 1990 إلى 23.4%[1] وهي في انخفاض مستمر وتزايد الاستيراد لهذه المادة من جهة ومن جهة أخرى نجد أن المساحة المخصصة لإنتاج الخضر الجافة وهي تنتج أساسا الحمص والفول في الأغلب .نجدها طوال الفترة المدروسة تتراوح مساحتها بين 83190 هكتار في الموسم 1976 / 1977 ثم تزداد هذه المساحة وتصل إلى 109990 هكتار .و نجدها قد انخفضت أكثر في الموسم 2008/ 2009 إلى 57140 هكتار كما هو مبين في الفصل الأول في جدول (4) وما يمكن أن نلاحظه

من هذا الجدول المتعلق بإنتاج الخضر الجافة والمساحة المخصصة لإنتاجها.

[1]-د/ مرهج الدبيات الموارد الزراعية العربية –مرجع سبق ذكره ص 196

إن الاتجاه العام لإنتاج الخضر الجافة في انخفاض مستمر إلى نهاية الألفية الثانية ما عدا لبعض المواسم حيث يسجل ارتفاع في الإنتاج مثل ما حدث في موسم 1995/ 1996 سجل إنتاج قدره 680000 قنطار من الخضر الجافة وهو يعتبر أعلى إنتاج لهذه المادة ، وفي الموسم 2000/1999 سجل أدنى إنتاج حيث بلغ حجمه 218725 قنطار،إلا أنه في المواسم اللاحقة يسجل ارتفاعا في إنتاج هذه المواد ويصل إلى أقصاه في الموسم 2009/ 2010 إلى 723450 قنطار ، وهذا يعني أن هناك توجه بصفة عامة إلى إنتاج هذه المادة .

كما نلاحظ أن إنتاج الخضر الجافة كان من اهتمام المستثمرات الفلاحية في مرحلة السبعينات و الثمانينات وهي مرحلة التخطيط الاقتصادي والتوجيه ، حيث كانت المساحة المخصصة لإنتاج الخضر الجافة في القطاع الخاص لا يخصص إلا حوالي الثلث من أرضه لإنتاج الخضر الجافة، وهذا يعود لارتفاع سعر البذور لهذه المادة وقلة الآلات الحاصدة له وقلة اليد العاملة لجني المحصول .

كما نلاحظ أن تدهور إنتاج الخضر الجافة يبدأ مع نهاية الثمانينات ليستمر هذا التدهور إلى الموسم 2007/ 2008 حيث سجل ارتفاعا في إنتاج الخضر الجافة ويصل حجم الإنتاج إلى 401725 قنطار ثم يزداد أكثر في الموسم 2009/ 2010 ليصل إلى 723450 قنطار ،وهذا يعود إلى زيادة الطلب على هذه المادة إضافة إلى سعر الحبوب الجافة في السوق الوطني حيث بدأ المزارع الجزائري يتوجه إلى زراعة الخضر الجافة .ففي موسم 2007/ 2008 سجل إنتاج مادة الفول 235210 قنطار ثم يزداد هذا الإنتاج في الموسم 2009/ 2010 ليصل إلى 3662852 قنطار .

أما مادة الحمص فقد تضاعف إنتاجه وانتقل حجم إنتاجه في الموسم 2008/2007 من 112120 قنطار إلى 234737 قنطار في الموسم 2010/2009 وهذا حسب الجدول رقم (45)

جدول رقم (45) **إنتاج الخضر الجافة** **الوحدة : قنطار**

السنة / المادة	2008/2007	2009/2008	2009/2010
إنتاج الخضر الجاف منها:	401.725	642.890	723.450
الفول	235.220	364.949	366.252
العدس	10.809	26.949	45.902
الحمص	112.110	178.404	234.773

المصدر:

1- O.N.S Annuaire statistiques résultats 2008/2009 n° : 28 édition 2012 .

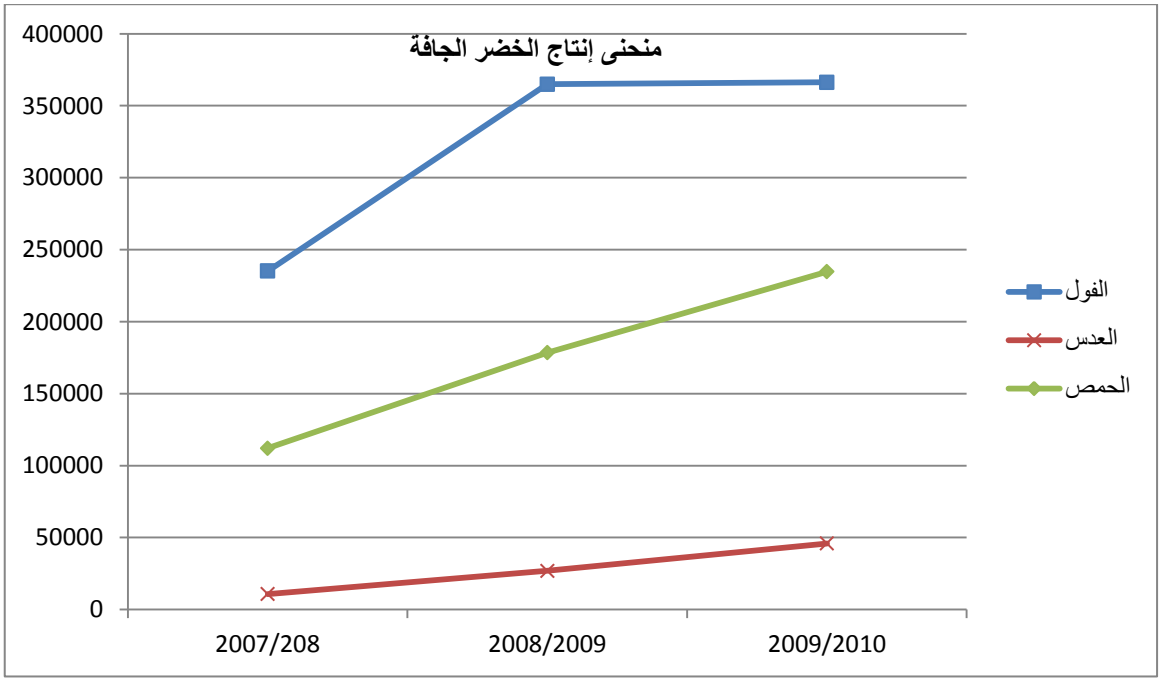

في حين نلاحظ أن هناك اتجاها نحو الاستيراد أكثر لهذه المنتجات مع بداية الألفية الثالثة ففي الموسم 2001/2000 بلغ حجم الاستيراد للخضر الجافة 80.929 طن ثم يزداد هذا الحجم من الاستيراد لهذه المواد ليكون 313.748 طن في الموسم 2003/2002 وهو تضاعف بأكثر من أربع مرات خلال فترة ثلاث سنوات .ويصل حجم الاستيراد إلى 388.889 طن في الموسم 2009/ 2010 [1] هذا رغم تزايد حجم الإنتاج الوطني من هذه المواد الغذائية . وسندرس ذلك أكثر تفصيلا في الفصل الرابع .أما إنتاج مادة البطاطا وهي من المواد الأساسية التي تستهلكها الأسرة الجزائرية بشكل يومي .فنجد أن المساحة المخصصة لإنتاج الخضر يخصص نسبة 30% منها لإنتاج مادة البطاطا وهذه المساحة نجدها مستقرة أي ثابتة لم تتزايد طوال الفترة.ففي الموسم 1977/1976 كانت المساحة المخصصة لذلك 74.110 هكتار منها 35.910 هكتار تخص القطاع الخاص .والمساحة الباقية تخص القطاع الاشتراكي أو المستثمرات الفلاحية .نجد أن هذه المساحات بقيت مستقرة دون زيادة وذلك حسب الجدول رقم (4)في الفصل الأول لتصل هذه المساحة في الموسم 2006/2005 إلى 98.825 هكتار ونجدها خاضعة للقطاع الخاص .

إن حجم الإنتاج لهذه المساحة في الموسم 1977/1976 من البطاطا قدر 4.722.060 قنطار ليصل حجم الإنتاج في الموسم 1987/1986 إلى 8.270.000 قنطار ثم يتطور الإنتاج البطاطا في الموسم 1996/1995 إلى 11.5 مليون قنطار وتضاعف الإنتاج بأربع مرات في الموسم 2004/2003 ليصل إلى 18.962.700 قنطار ويصل حجم إنتاج البطاطا

[1]-O.N.S Annuaire statistiques n°28P340

في الموسم 2010/2009 إلى 33.003.115 قنطار وهذا يعود تزايد اهتمام المزارعون أكثر بإنتاج هذه المادة وارتفاع سعرها أكثر فأكثر في السوق الوطني ،مع استخدام أكثر للمخصبات الكيميائية لإنتاج البطاطا مع دخول مناطق جديدة لإنتاج مادة البطاطا .

رغم هذا التزايد في الإنتاج الوطني لمادة البطاطا نجد أنها لا تكفي لتغطية الطلب ،فتلجأ الدولة إلى الاستيراد هذه المادة من الخارج فنجدها قد استوردت في الموسم 1980/ 1981 كمية من البطاطا تقدر حجمها بـ 186.594 طن من البطاطا و في هذا الموسم 1989/ 1990 كان حجم الاستيراد من هذه المادة 221.263 طن وسجل الاستيراد في الموسم 2010/2009 من مادة البطاطا 119.364 طن كما نسجل أن هذا الاستيراد وهو من نوع بذور البطاطا كما هو مبين في الملحق .

المبحث الثالث : الإنتاج الزراعي

المطلب الثالث : إنتاج الحليب

يستهلك الفرد الجزائري 130 لتر من الحليب سنويا وهذا يعد من المعدلات الاستهلاكية المرتفعة لمادة الحليب على مستوى شمال إفريقيا إضافة إلى منتجات أخرى المشتقة من الحليب وهي الياغورت الذي يستهلك منها الجزائر ما يقارب 20 كغ سنويا والجبن بأنواعه...

فالجزائر تعد من الدول المهمة في استهلاك مادة الحليب وهي كذلك من الدول الأكثر استيرادا لمادة الحليب نتيجة لعدم كفاية الإنتاج الوطني لمادة الحليب ،حيث أن إنتاج الحليب لسنة 1985 كان 713.000 طن ثم ازداد الإنتاج في سنة 1986 ليصل إلى 750.000 طن من الحليب و يسجل ارتفاع أعلى سنة 1988 ليصل إلى 1.205.000 طن [1]من الحليب هذه الزيادة والتطور في الإنتاج و تجميع الحليب كان بفعل سياسة الدعم والاستيراد للأبقار الحلوب من الخارج وسياسة التعشير التي تكلمنا عنها سابقا حيث لاحظنا هناك تزايد في استيراد الأبقار الحلوب من سنة لأخرى ،ووجدنا أن الجزائر تستورد سنويا ما بين 25-30 ألف بقرة من الخارج من خلال سياسة الدعم الذي تقدمه الدولة والمقدر بنسبة 30% من المجموع المتوفر في السوق خاصة في السنوات الأخرى خلال المخطط الوطني للتنمية الريفية الذي بدأ مع بداية الألفية الثالثة.

[1]–الدليل الاقتصادي و الاجتماعي 1989 ص96

جدول رقم (46) إنتاج الحليب الوحدة : مليون لتر

السنة / البيان	2000/1991	2000	2001	2002	2003	متوسط 2003-2000
الحليب	1.206.800	1.637	1.183	1.545	1.650	1.504

المصدر:

- Mohamed Khiati –l'agriculture Algérienne Ibid .199

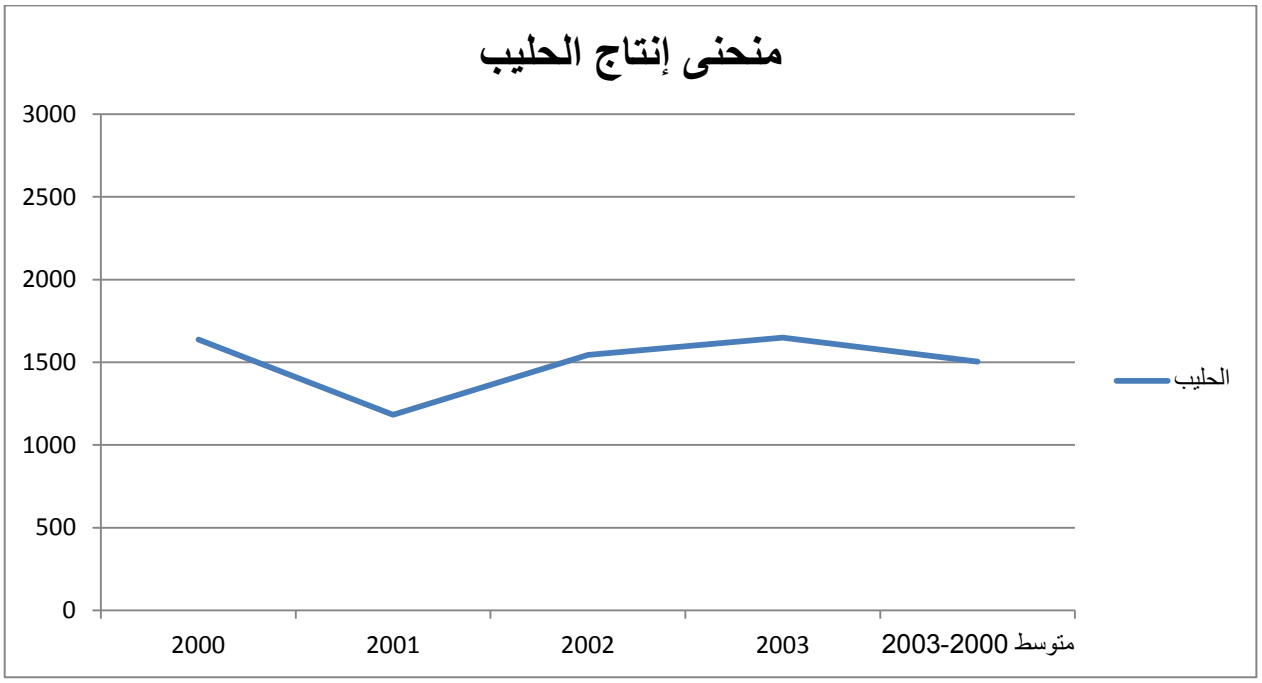

حيث سجل متوسط إنتاج الحليب في الفترة 1991-2000 قد بلغ 1.206مليون لتر من الحليب و انتقل إلى 1,504 مليون لتر من الحليب في المتوسط للمرحلة 2000-2003 وذلك حسب الجدول رقم(46) .فلقد ارتفع حجم إنتاج الحليب بفعل سياسة الدعم في السنوات

الأخيرة ليصل إلى 700[1]مليون لتر وهذا مؤشر إيجابي في إنتاج الحليب ويقلل من الاستيراد لهذه المادة وخاصة وهي مستوردة على شكل مسحوق ثم تصنّعه داخليا إلا أنه يبقى هذا الاهتمام بإنتاج الحليب مرتبط بالاهتمام بحظيرة الأبقار الحلوب و متطلباتها من أراض تستخدم خاصة لإنتاج الأعلاف الموجهة للأبقار الحلوب خاصة مادة الذرة التي كما أسلفنا الذكر تساهم بشكل مباشر في زيادة إنتاج الحليب وبناء الإسطبلات والتجهيزات الخاصة بالحليب والنقل ...

لقد تناقص استيراد مادة الحليب كما هو مبين في الملحق حيث نلاحظ في السنوات الأخيرة حجم الحليب المستورد في الموسم 1980/ 1981 يمثل 233.479 طن ليسجل في الموسم 1991/1990حجم استيراد 291.730 طن. ثم نتيجة إلى الانخفاض في المواسم اللاحقة وسجل الموسم 1990 / 2000 حجم استيراد 103.719 طن وفي الموسم 2009/ 2010 يكون حجم استيراد الحليب 119.718 طن .

وحجم الاستيراد من مسحوق الحليب نجده يغطي حوالي 50% من الاحتياجات الوطنية ويستخدم في الحليب ومشتقاته .

إن حجم السوق للحليب في الجزائر نجده يقدر بحوالي 5 مليار لتر سنويا منها 4 مليار لتر موجه للاستهلاك بشكل مباشر ومليار لتر يستخدم في مشتقات الحليب مثل الأجبان والياغورت فالحليب يكثر عليه الطلب بشكل كبير في الجزائر وهي من الدول الأكثر استيرادا للحليب .

[1]- جريدة الخبر :جريدة يومية مستقلة بتاريخ 2012/12/17 عدد رقم 6927

الفصل الرابع

الاستيراد والتوجهات المستقبلية لبعض السلع الأساسية

تمهيد

المطلب الأول: التحول السكاني

المطلب الثاني : توقع استيراد الحبوب

المطلب الثالث: توقع استيراد البطاطا

المطلب الرابع: توقع استيراد الحبوب الجافة

المطلب الخامس : توقع استيراد الحليب

تمهيد:

تعد الدراسة المستقبلية من المظاهر المتداولة منذ القدم، ففي عهد اليونان و الرومان كان الكهنة والعرافون يتعاملون بطريقة التوقع والتحكم في البنية الفوقية الاجتماعية وقراءة المستقبل بصفة خاصة لحكام البلاد، فالخوف و القلق من المجهول القادم هو يشكل دافعا قويا لدراسة لمستقبل، وهذا ما يجعل من المهم التحضير لمواجهة هذا القادم المستقبل.

إن الاستثمار الحالي هو عمل من أجل المستقبل، وهو عمل من أجل تفادي الأزمة أو الخلل الاقتصادي - الاجتماعي. كما أن التخطيط الاقتصادي يوضع من أجل مواجهة المستقبل، فهو استعداد لما هو آت مستقبلا، فالتخطيط للمستقبل إذا تدخل بشكل واع، لجعل هذا المستقبل يسير حسب خياراتنا ووفق امكاناتنا الطبيعية و المادية و البشرية .

إن الدراسات المستقبلية في العالم المتخلف هي قليلة إضافة إلى إنها تواجه من المحيط بنوع من التهميش وعدم الاهتمام بها، ووصفها بأنها لا علاقة لها بالعلم، مع أننا نعلم أن الدراسة المستقبلية تبنى عليها القرارات الاقتصادية و السياسية، و القرارات المصيرية ...

إلى جانب كل ذلك نجد أن تركيبة النظام الاقتصادي الاجتماعي في الدول المتخلفة يصعب التحكم فيه من حيث الدراسة المستقبلية، أي أن الدراسة المستقبلية مرتبطة بتوفر و تطور المؤسسات و البيانات الإحصائية بدقة و حول المعطيات السكانية /الاقتصادية، منها الزراعة الصناعة. إن المجتمع الجزائري لا زال مجتمع زراعي يغلب على اقتصاده الإنتاج

الزراعي، وعلاقاته الاجتماعية تقليدية ذا خلفية زراعية ريفية و غير مستقرة اجتماعيا و اقتصاديا هذه المعطيات يصعب التعامل معها في الدراسات المستقبلية .

إن موضوع دراستنا المستقبلية يمتد إلى سنة 2030 وهذه الدراسة تغطي عشرين سنة مستقبلا وهي دراسة مجردة تدرس التحولات السكانية وعلاقتها بالطلب على المنتجات الزراعية، من خلال الاستهلاك والإنتاج والاستيراد.

هذه الدراسة تستند إلى محاولة تنبؤ بالمستقبل وما يمكن أن يحدث، وكيف نواجه هذا الحدث في المستقبل، أي إننا نعمل على تحديد المطلوب لتحقيق الهدف، وذلك حتى نتفادى الأزمات سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية .

إن الدراسة المستقبلية هي البحث في الحلول البديلة من خلال معطيات الواقع، وهذا يعني كيفية تخصيص واستخدام الموارد المتاحة لمواجهة التغيرات التي تحدث في المجتمع مثل السكان والمستوى المعيشي و التوجهات الاستهلاكية لدى الأسرة...

لقد وضعنا في دراستنا ثلاث سيناريوهات لما سيؤول إليه الوضع السكاني والزراعي (الغذائي) من خلال دراسة بعض السلع الأساسية وهي السلع الضرورية التي تدخل في نمط استهلاك المجتمع الجزائري وتشكل المواد الغذائية الأساسية للسكان الجزائريين ولا تكاد الأسرة الجزائرية أن تستغني عن أية منها في استهلاكه اليومي مثل الحبوب والحليب ....

وانطلاقا من الوضع القائم، من حاجة المجتمع الجزائري للمواد الغذائية الضرورية و التي تدخل في غذائه اليومي، ونظرا لعدم كفاية العرض الوطني لهذه السلع من الإنتاج الوطني،

مما أوجب لتغطية هذا النقص في الإنتاج الوطني إلى التوجه إلى الخارج لاستيراد هذه السلع من السوق الدولية هذه الظاهرة أصبحت تشكل تهديدا خطيرا على مستقبل الوطن في أزمته الغذائية المتنامية على مستوى المستقبل القريب .

إن الاستنتاجات التي استندت إليها الدراسة، من خلال دراسة ظروف الانتاج الزراعي السابقة و التي امتدت إلى سنة 1977 و الظروف الحالية و حاولنا ربطها بالمستقبل من خلال جمع المعلومات وتحليلها وتنظيمها . ومنها وضع عدة سيناريوهات لتطور الموضوع المدروس والوصول إلى مرحلة التوقع (الملحق) .

إن هذه السيناريوهات كل منها تستند إلى ثلاث فرضيات hypothèses قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل .فالتغير الذي يمكن أن يحدث في حجم السكان المستقبلي حسب الفرضيات الثلاث ثم حاولنا أن نشكل علاقة بين هذا التحول السكاني بالحجم الممكن للطلب على الغذاء والمواد الأساسية المدروسة من خلال حجم الإنتاج المتوفر والمتحصل عليه خلال الفترة الممتدة من 1976 إلى 2010 و النقص المسجل في الإنتاج الوطني لتلبية الطلب على هذه السلع و الذي نجده يغطي من خلال الاستيراد من الخارج.

المطلب الأول :التحول السكاني

لقد قام بهذه الدراسة الديوان الوطني للإحصاء معتمدا في دراسته على جداول الولادات المسجلة في الحالة المدنية، إضافة إلى محاولة التحقيق في هذه المعطيات من خلال الدراسة الميدانية التي هي دراسات تمت حول الصحة العائلية التي انجزت سنة 2002 [1] وفي نفس الوقت تم الاعتماد على دراسة وفيات الأطفال، كما تمت دراسة الخصوبة لدى المرأة الجزائرية من خلال الإحصاء العام للسكان الجزائريين سنة 1998 لقد تمت هذه الدراسة بالأخذ بالمعطيات الديموغرافية آخذين بعين الاعتبار انخفاض معدل الوافيات عامة وهذا نتيجة لجدول الوافيات المسجلة حسب الحالة المدنية، إضافة إلى الأخذ بالاعتبار أن وفيات الأطفال متجهة نحو الانخفاض في السنوات المستقبلية بحيث يتوقع أن يكون سنة 2020إلى 35‰ وتصل سنة 2030 إلى 25‰[2]

[1]-O.N.S. Ministère de la santé de la population et de la réforme enquête nationale indicateur principal rapport principal de Décembre 2008

[2] -O.N.S. collections statistiques séries : S statistiques sociales n°106 projection populations à l'horizon 2030 décembre 2004

جدول رقم(47): توقعات السكان حسب فرضيات التحول الديموغرافي

السنة	السكان بمعدل قليل	السكان بمعدل متوسط	السكان بمعدل كبير
2010	35.025.040	35.248.262	35.715.878
2011	35.481.036	35.748.348	36.322.886
2012	35.942.555	36.259.271	36.938.190
1013	36.408.324	36.779.823	37.560.251
2014	36.876.938	37.308.609	38.187.347
2015	37.346.857	37.844.050	38.817.582
2016	37.816.508	38.385.478	39.449.011
2017	38.284.283	38.928.166	40.079.675
2018	38.748.500	39.473.264	40.707.533
2019	39.207.416	40.017.811	41.330.479
2020	39.659.270	40.559.735	41.946.319
2021	40.104.759	41.096.161	42.552.149
2022	40.542.614	41.625.738	43.146.705
2023	40.971.407	42.146957	43.728.666
2024	41.389.705	42.658.221	44.296.728
2025	41.960.044	43.157.906	44.849.572
2026	42.189.569	43.945.107	45.386.632
2027	42.569.874	44.119.619	45.908.053
2028	42.936.396	44.581.093	46.413.983
2029	43.288.615	45.029.119	46.909.647
2030	43.626.049	45.463.320	47.380.314

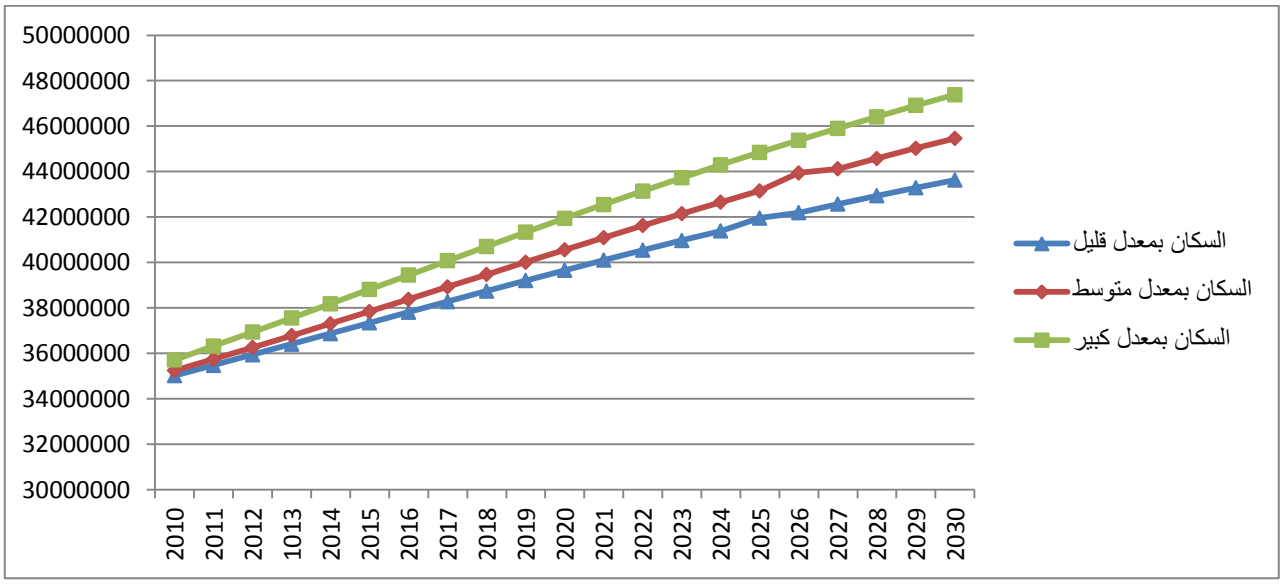

لقد وضعت ثلاث فرضيات hypothèses للتحول السكاني خلال السنوات اللاحقة. فالفرضية العالية أو المرتفعة وهي تأخذ بالاتجاه العام للخصوبة السكانية مع الأخذ بالاعتبار اختلاف فئات الأعمار المدروسة، أما الفرضية الثانية وهي فرضية النمو الديموغرافي ولكن بشكل منخفض أي أن مستوى الخصوبة لدى الأسرة الجزائرية منخفض وهو في مستوى 1.8 طفل لكل امرأة .

وبناء عليه بنيت الفرضية بنمو منخفض .أما الفرضية الثالثة وهي فرضية احتمالية، ومعتمدة على السياسة الوطنية للسكان والتي يتوقع فيها أن يكون 2.1 طفل لكل امرأة، إلا أنه يلاحظ أن هذه الدراسة لم تدمج عامل الهجرة الخارجية و أثرها في التحولات السكانية من أثرها على الخصوبة عامة وذلك لانعدام وجود معطيات وبيانات دقيقة حول الهجرة الخارجية، فحسب الجدول رقم (47) نجد أن الفرضية الأولى المتمثلة في الخصوبة المرتفعة يتوقع نمو سكاني مرتفع حيث يكون حجم السكان 35025040 نسمة سنة 2010.

ليكون 37.346.858 سنة 2015 بزيادة قدرها 2.321.817 نسمة خلال خمسة سنوات أي بزيادة 400ألف نسمة سنويا .ويتوقع أن يكون حجم السكان 39.659.270 نسمة سنة 2020 أي بزيادة قدرها 3.312.313 نسمة خلال خمسة سنوات وهو يزيد كل سنة ب 662.462 نسمة .

أما سنة 2030 فيتوقع أن يكون حجم السكان 43.626.049 نسمة حيث سيزداد السكان خلال خمسة سنوات 3.966.779 نسمة أي أن النمو السكاني متجها نحو الاستقرار حيث نجد

أن الزيادة السكانية التي يمكن أن تحصل خلال عشرون سنة قد تكون 8.6 مليون نسمة وهذا في علم النمو الديموغرافي يعبر عن نمو سكاني ضعيف .

أما الفرضية الثانية والتي تأخذ بمعدل سكاني متوسط فنجد أن حجم السكان المتوقع سنة 2010 يمثل 35.248.262 نسمة ويتوقع له أن يكون 37.844.050 نسمة سنة 2015 أي أن الزيادة السكانية خلال خمسة سنوات قد بلغت 2.596.788 نسمة بزيادة سنوية تقدر بحوالي593.576 نسمة .ويتوقع أن يكون حجم السكان 40.559.735 نسمة سنة 2020 هذا بزيادة إجمالية 2.715.685 نسمة خلال خمسة سنوات أي بزيادة سنوية 543.137 نسمة ونلاحظ أن الزيادة السكانية متناقصة .

أما المتوقع عما سيكون عليه حجم السكان سنة 2030 حسب الفرضية النمو المتوسط هو 45.463.320 نسمة حجم سكان المتوقع أن يصل إليه أي بزيادة 5.103.585نسمة خلال عشرة سنوات .

أما الفرضية الثالثة والتي تأخذ بتوقع نمو سكاني بمعدل مرتفع فيكون حجم السكان 35.715.878 نسمة سنة 2010 ويتوقع أن يكون 38.817.582 نسمة سنة 2015 وبذلك تكون الزيادة الحاصلة خلال خمسة سنوات هي3.641.704 نسمة أي بزيادة سنوية 700 ألف نسمة وفي سنة 2020 يتوقع أن يكون حجم السكان حسب الفرضية الثالثة 41.946.319 نسمة أي أن الزيادة الحاصلة خلال خمسة سنوات ستكون 3.129.737 نسمة بزيادة سنوية

625.947 نسمة ويتوقع أن يكون حجم السكان 2030 بحجم يقدر 47.380.314 نسمة وهو أعلى حجم يمكن أن يبلغه السكان حسب هذه الفرضيات الثلاث.

إن الاتجاه العام للنمو السكاني المتوقع في الجزائر نجده يتجه إلى التناقص، فرضية ارتفاع في معدل الخصوبة إلا أن الاتجاه الغالب لنمو السكان هو في حالة التناقص في المدى البعيد. ففي سنة 2030 يتوقع أن يكون حجم السكان حسب الفرضية التي يتوقع فيها النمو السكاني بمعدل بطيء 43.626.049 نسمة والفرضية الثالثة التي يتوقع فيها أن يكون النمو السكاني بمعدل مرتفع 47.380.314 نسمة نجد أن الفرق بين الفرضيتين الأدنى والأعلى هي 3.954.265 نسمة وهذا خلال فترة عشرون سنة بعد الأخذ بالاعتبار في الدراسة وفيات الأطفال ومعدل الخصوبة أنظر الجدول في الملحق رقم ()ولقد تطرقنا لذلك في الفصل الثاني الموارد البشرية .

هذه الزيادة السكانية المتوقعة تتطلب إشباع حاجات خاصة من الغذاء وبصفة خاصة السلع الضرورية من الحبوب بأنواعها والحليب فمن الواجب ووضع سياسة ذات استراتيجية بعيدة المدى لمواجهة زيادة الطلب الغذائي لمواجهة الزيادة السكانية و التحولات الاجتماعية المستقبلية.

المطلب الثاني :توقع استيراد الحبوب

تعد الجزائر من الدول الأكثر استهلاكا للحبوب لاعتماد سكانها بشكل أساسي على مادة القمح الصلب واللين، ونجد أن الفرد الجزائري يستهلك سنويا ما يقارب 116.6 % كغمن الخبز[1]و في بعض الدراسات بلغ معدل استهلاك الفرد الجزائر 250 كغ /سنة مقابل 200كغ/سنة على المستوى العالمي وهي كمية مرتفعة نسبة إلى استهلاك المجتمعات الأخرى للحبوب و بذلك نجد أن الجزائر تأخذ المرتبة الثانية على المستوى العالمي بعد مصر في استيرادها للحبوب، وهذا ما يزيد من ارتفاع فاتورة الغذاء من خلال الواردات الغذائية، مع توقع بعض الدراسات لارتفاع أسعار السلع الغذائية مستقبلا، في الأسواق الدولية في المدى الطويل، كما يتوقع للعالم أن يمر بأزمة غذائية لما سيزيد من ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية، وهذا ما يزيد من صعوبة توريد السلع الأساسية للسكان. إن الحبوب كمادة ضرورية و استراتيجية للسكان أصبحت مكلفة أكثر فأكثر للدولة .

وهذا ما يستدعي العمل على تطوير القدرات الإنتاجية حتى تتمكن من تقليص فاتورة الغذاء، وتكمن هذه القدرات بالأخذ سياسات زراعية مشجعة للقطاع الزراعي على الإنتاج وبصفة خاصة إنتاج الحبوب بأنواعها الصلب و اللين...، فمن الواجب إعادة النظر في توجيه الإنتاج إلى ما يمكن أن يقلص من كلفة الاستيراد الحبوب من الخارج، مع أن اتجاه الأسعار العالمية للحبوب في تزايد مستمر إضافة إلى أنه متجها نحو الحد من دعم الصادرات خاصة القمح المعمول به في الدول المصدرة لمادة القمح، وهذا مؤشر على ارتفاع الأسعار للحبوب

[1]–عيون عبد الكريم :جغرافية الغذاء في الجزائر –المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1985 ص31

والقمح بصفة خاصة، فقد تضاعفت الأسعار العالمية للحبوب حيث كان سعر طن من القمح سنة2005 يساوي 120 إلى 130 دولار أمريكي ارتفع هذا السعر سنة 2008 إلى 400 و500 دولار أمريكي للطن من الحبوب [1] ما يحدث على المستوى العالمي هو نقص في المخزون للحبوب، مما يسبب نقصا في العرض لهذه المواد، نتيجة للتقلبات المناخية و الزيادة السكانية إضافة إلى الهجرة الريفية والإقامة في المدن، وارتفاع مستوى المعيشي للسكان عالميا .

ان استيراد الجزائر للحبوب يتزايد من سنة لأخرى وهي تبقى رهينة السوق الدولية لمواد الغذائية والحبوب بصفة خاصة ، وهي من الدول التي لها تبعية غذائية للخارج، وهذا ما يكشف عنه الارتفاع الكبير لواردات الغذائية من سنة لأخرى .

من خلال دراستنا ووضعنا للنموذج التنبئي لاستيراد الجزائر للحبوب وربطها بالنمو السكاني أو التحولات السكانية حسب معدل نمو سكاني بطيء، وفرضية معدل نمو سكاني متوسط، وفرضية معدل نمو سكاني مرتفع.

وبناء على معطيات الإنتاج لسلسلة من السنوات السابقة بداية من سنة 1977 إلى سنة 2010 تم وضع نموذج تنبؤ بحجم الاستيراد لمادة الحبوب حسب الفرضيات التي تمت بها دراسة النمو السكاني .

من جانب آخر أن حجم استيراد الجزائر من الحبوب مرتبطة بشكل أساسي بالمواسم الزراعية وكمية إنتاجها فهي متفاوتة بين سنة و أخرى ولكنها متجهة نحو التزايد. فحسب

[11] –PhilhppeTestard –Vaillant problèmes économiques la documentation française n° 2958 novembre 2008.

دراستنا في الفصل الثالث لاحظنا أن إنتاج الحبوب في الجزائر مرتبط بشكل أساسي بالمناخ الطبيعي و بالمساحات الموجهة لزراعة الحبوب وهذا يؤثر على الإنتاج.

ففي بعض السنوات نجد أن استيراد الحبوب يكون بحجم كبير وفي السنوات الأخرى يقل حجم الاستيراد .

حسب الجدول رقم (م4) في الملحق نجد أن حجم الاستيراد للحبوب في الجزائر سنة1981 كان قد بلغ 1.709.852 طن، وفي سنة 1990 كان حجم الاستيراد للحبوب قد بلغ 114.418 طن وفي سنة الموالية لها 1991 كان2.857.871 طن .ليسجل سنة 2001حجم استيراد قدره 5.936.936 طن ليصل سنة 2009 إلى 5.860.030 طن هذه الكمية من الحبوب المستوردة تبقى متذبذبة، ولكن يبقى بصفة عامة خلال العشرية الأولى للألفية الثالثة الكميات المستوردة مستقرة بين أربع و خمسة ملايين من الأطنان من الحبوب المستوردة و المنحنى التالي يفسر ذلك .

بناء على هذه المعطيات الإحصائية والمسجلة في الجدول رقم () الملحق و التحولات السكانية المرتفعة و المدروسة سابقا توصلنا في نموذجنا وحسب الجدول رقم (49)

جدول رقم (49): توقعات السكان واستيراد الحبوب حسب فرضيات النمو السكاني

السنة	السكان بمعدل بطيء	استيراد الحبوب بمعدل بطيء	السكان بمعدل متوسط	استيراد الحبوب بمعدل متوسط	السكان بمعدل مرتفع	استيراد الحبوب بمعدل مرتفع
2010	35.025.040	5.292.946	35.248.262	5.326.429	35.715.878	5.396.571
2011	35.481.036	5.361.345	35.748.348	5.401.442	36.322.886	5.487.622
2012	35.942.555	5.430.573	36.259.271	5.478.080	36.938.190	5.579.918
1013	36.408.324	5.500.438	36.779.823	5.556.163	37.560.251	5.673.227
2014	36.876.938	5.570.730	37.308.609	5.635.481	38.187.347	5.767.292
2015	37.346.857	5.641.218	37.844.050	5.715.797	38.817.582	5.861.827
2016	37.816.508	5.711.666	38.385.478	5.796.861	39.449.011	5.956.541
2017	38.284.283	5.781.832	38.928.166	5.878.414	40.079.675	6.051.121
2018	38.748.500	5.851.465	39.473.264	5.960.179	40.707.533	6.145.319
2019	39.207.416	5.920.302	40.017.811	6.041.861	41.330.479	6.238.761
2020	39.659.270	5.988.080	40.559.735	6.123.150	41.946.319	6.331.137
2021	40.104.759	6.054.903	41.096.161	6.203.614	42.552.149	6.422.012
2022	40.542.614	6.120.582	41.625.738	6.283.050	43.146.705	6,511.957
2023	40.971.407	6.184.901	42.146957	6.361.233	43.728.666	6.598.489
2024	41.389.705	6.247.645	42.658.221	6.437.923	44.296.728	6.683.699
2025	41.960.044	6.333.194	43.157.906	6.512.875	44.849.572	6.766.625
2026	42.189.569	6.367.625	43.945.107	6.585.156	45.386.632	6.847.184
2027	42.569.874	6.424.671	44.119.619	6.657.132	45.908.053	6.925.397
2028	42.936.396	6.479.649	44.581.093	6.726.353	46.413.983	7.001.287
2029	43.288.615	6.532.482	45.029.119	6.793.557	46.909.647	7.074.887
2030	43.626.049	6.583.017	45.463.320	6.858.688	47.380.314	7.146.237

المصدر : من إعداد الباحث

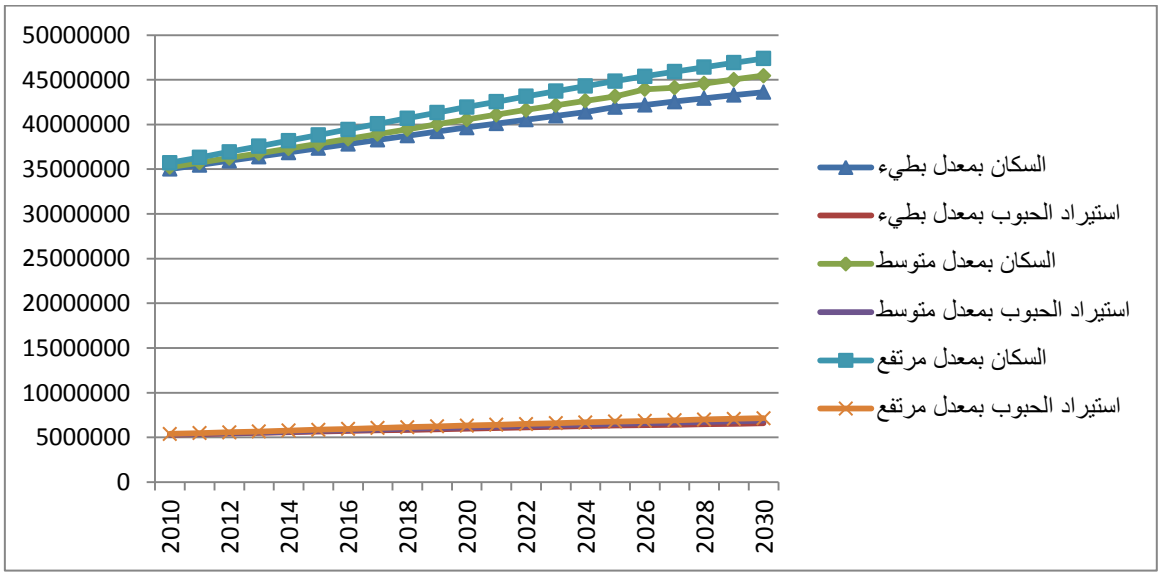

يتوقع أن تكون الحبوب المستوردة سنة 2010 بحجم يصل إلى 5.292.946 طن وهذا حسب التحول السكاني البطيء أما في حالة النمو السكاني المتوسط المحتمل يتوقع أن يكون استيراد الحبوب بمقدار 5.326.429 طن وفي حالة النمو السكاني المرتفع، حيث يكون فيه حجم السكاني 35.715.878 نسمة يكون حجم الاستيراد للحبوب 5.396.571 طن وهذا قريب من الرقم المقدم من الديوان الوطني للإحصاء الذي سجل حجم الاستيراد سنة 2010 من الحبوب بلغ 5.213.000 طن المتوقع الاستيراد الحبوب سنة 2015 حسب التحول السكاني البطيء يكون 5.641.218 طن و بالمعدل المتوسط للنمو السكان يتوقع أن يكون حجم الحبوب المستوردة 5.796.861 ، أما في حالة التحول السكاني المرتفع يتوقع أن يكون حجم الاستيراد للحبوب 5.956.541 طن .

وعلى المدى البعيد أي سنة 2020 فيتوقع أن يزيد حجم الاستيراد الجزائر من الحبوب، فحسب النمو السكاني المتوقع بالمعدل البطيء 5.988.080 وحسب معدل نمو سكاني متوسط يتوقع أن يكون حجم القمح المستورد 6.123.150 طن أما حسب فرضية النمو السكاني المرتفع فيتوقع أن يكون الحجم المستورد من الحبوب 6.331.137 طن وهو أعلى حجم متوقع استيراده لغاية سنة 2020 وفي 2030 يتوقع أن يصل حجم الاستيراد من الحبوب إلى 6.583.017 طن حسب تقدير معدل النمو السكان البطيء أما حسب معدل نمو سكاني متوسط فيتوقع أن يكون حجم الاستيراد 6.858.688 طن وحسب فرضية نمو سكان عالي يمكن أن يكون الحجم المستورد من الحبوب لسنة 2030 بـ7.146.237طن .

إن هذه الدراسة هي دراسة رياضية تتماشى و القوانين الرياضية، غير خاضعة أو متأثرة بالظروف الطبيعية والمناخ وما يمكن أن يؤثر على الإنتاج الوطني من الحبوب فهي دراسة خطية مرتبطة بالمتحول السكاني فقط وحجم الإنتاج السابق الممتد منذ سنهة 1977 .

إن نظرة إلى الجدول رقم (50)

جدول (50) **حجم استيراد الحبوب** **الوحدة :طن**

1984	1983	1982	1981
3.163.156	2.457.889	2.782.132	1.709.852

1995	1994	1993	1992	1991	1990
4.764.462	3.302.399	2.564.308	2.344.841	2.857.871	5.114.418

2001	2000	1999	1998	1997	1996
5.936.936	5.007.598	4.460.736	4.607.621	2.803.293	4.267.095

2010	2009	2008	2006	2005	2004	2003	2002
4.939.967	5.755.447	6.608.702	7.804.165	5.685.284	5.017.853	6.000.038	4.828.812

المصدر : استخلص الجدول من مجوع الإحصائيات ONS

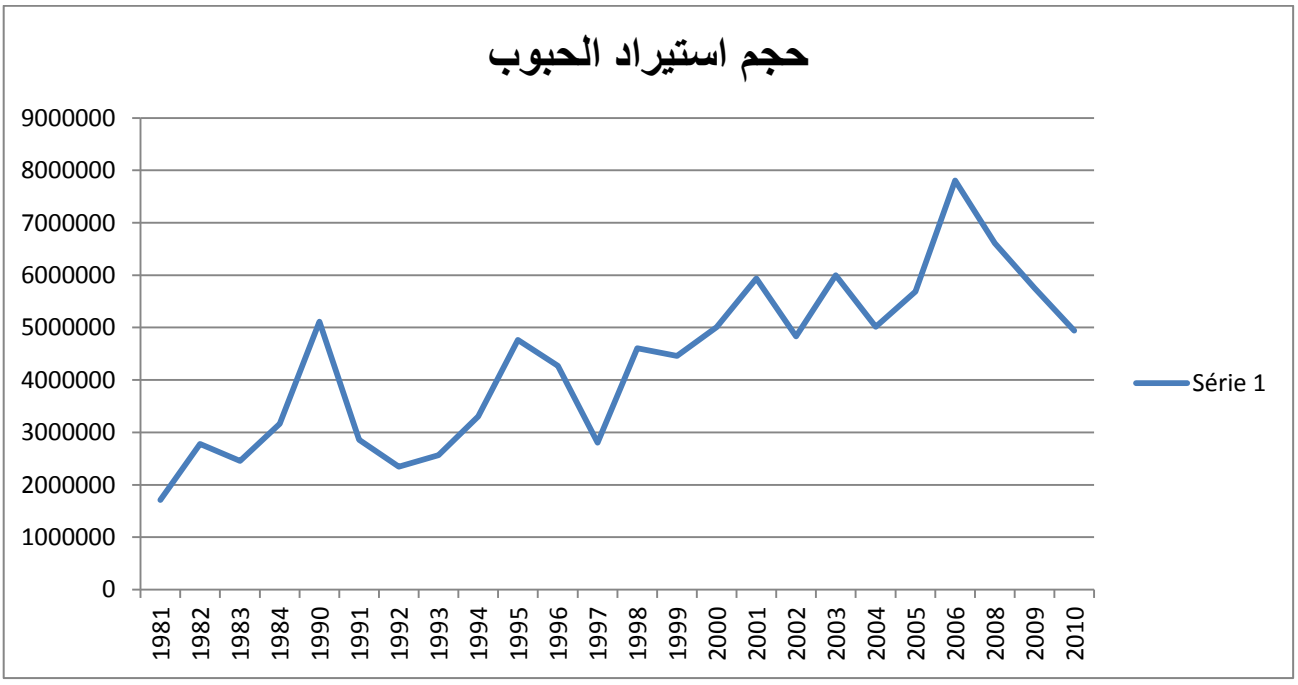

الملحق يبين لنا يوضح أن الجزائر تعاني من فجوة غذائية كبيرة في مجال الحبوب وعلى اعتبار إنها مادة اساسية للسكان فنجد أن نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب في الثمانينات كانت تمثل 55.2 %[1]انخفضت هذه النسبة ولم يعد الإنتاج الوطني المسجل يغطي إلا نسبة 30-40% من الحاجيات الوطنية من الحبوب بسبب زيادة الطلب الوطني وتحول نمط استهلاك المجتمع والزيادة السكانية، حيث نجد أن معدل استهلاك الفرد الجزائري بلغ 2012إلى 250كغ /السنة .

ويتوقع أن تزداد الفجوة الغذائية في مادة الحبوب ونقص في الاكتفاء الذاتي من الحبوب بسبب كذلك ثبات المساحات المخصصة لزراعة الحبوب وخضوع الزراعة الحقلية للمناخ المعتمد على الأمطار إضافة إلى عامل التصحر، وزرع الأراضي الزراعية بالإسمنت وبناء المدن الجديدة على مساحات زراعية شاسعة مثل ما ذكرنا سابقا.

المطلب الثالث :توقع استيراد البطاطا .

يتميز الانفاق على الاستهلاك الغذائي للأسرة الجزائرية باستنزاف الجزء الأكبر من دخلها أي ما يعادل 56%[2] من ميزانيتها موجهة للاتفاق على المواد الغذائية ويعود تزايد الطلب على الغذاء اساسا إلى الزيادة الحاصلة في دخل الفرد والزيادة الحاصلة في حجم السكان من جهة أخرى .

هذان العاملان شكلا احتياجات غذائية بمعدلات كبيرة مما أدى إلى شبه سباق بين حجم الغذاء المنتج و المتوفر داخليا وبين الطلب في سوق الاستهلاك

[1]-د/ مرهج الدبيات–الموارد الزراعية العربية –مرجع سبق ذكره ص186

[1] -براكتية بلقاسم مجلة الاقتصاد الصناعي – مجلة دولية علمية متخصصة ومحكمة –تصدر عن مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية –كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير . جامعة الحاج لخضر باتنة العدد 05 /2012.

وهذا يعود إلى التحولات السكانية الديموغرافية و الاجتماعية، ونتيجة لعدم كفاية الإنتاج الوطني لتلبية الطلب الوطني من المواد الغذائية، تتوجه الدولة للاستيراد من الخارج هذه المواد، رغم الضغوطات المالية الناتجة عن ذلك .

فالأسرة الجزائرية تعتمد بشكل أساسي في استهلاكها على مادة البطاطا، وهي تعد من المواد الضرورية للأسرة الجزائرية . فنجد أن حجم استهلاك سكان الجزائر لمادة البطاطا في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى ففي سنة 1981 كان مجموع ما استهلكته الأسرة الجزائرية من مادة البطاطا منها المستوردة والمنتجة وطنيا تقدر 714.801 طن كما هو مبين في الجدول رقم(51)

جدول رقم (52) **حجم استهلاك البطاطا** **الوحدة :طن**

السنوات	الإنتاج الوطني	الاستيراد	المجموع	نسبة الإنتاج الوطني و الاستيراد %
1981	528.207	186.594	714.801	% 73.8
1991	1.077.348	181.939	1.259.287	% 85.5
2001	9.672.232	95.645	1.062.877	% 91.0
2010	3.300.311	119.364	3.419.675	% 96.5

المصدر : استخلص الجدول و أعده الباحث من المجموعة الإحصائية.

O.N.S. Annuaire statistiques.

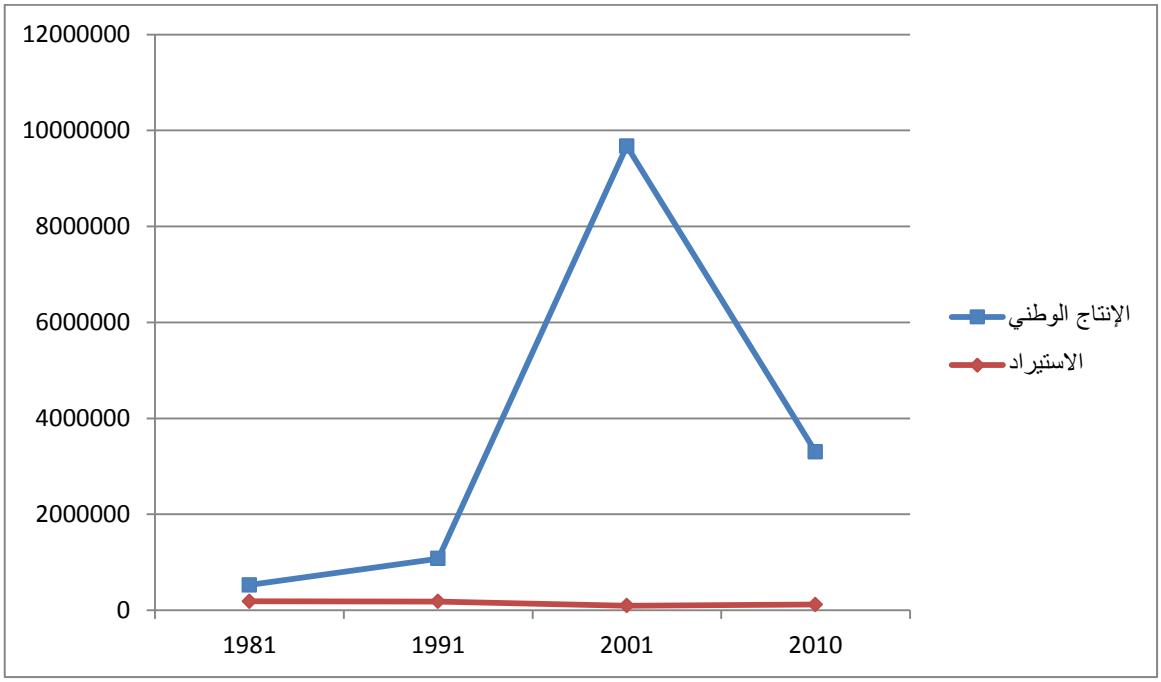

نلاحظ من الجدول السابق رقم (52)أن حجم الاستهلاك يزداد ليكون سنة 1991 بحجم1.259.287 طن في السنة ليصل في سنة 2010 إلى حجم استهلاكي يقدر 3.419.675طن في السنة فخلال عشر سنوات 1981-1991 ازداد الطلب بمقدار 544.486 طن أي ما يقارب كل سنة يزداد الطلب بـ 100.000 طن وفي العشرية الأولى للألفية الثانية ونجد أن زيادة الطلب كان بمقدار 2.356.798 طن أي بزيادة سنوية 471.359 طن .

وما يمكن أن نلاحظ من الجدول السابق أن نسبة الإنتاج الوطني إلى الاستيراد كميات البطاطا هي في تحسن و أصبح الإنتاج الوطني يغطي الطلب بنسبة عالية جدا حيث وصلت إلى 96.5%سنة 2010 في حين كانت نسبة التغطية سنة 1981 تمثل 73.8%فقط وهذا

يدلنا على أنه هناك توجه نحو زيادة الإنتاج الوطني و تقليص الاستيراد لمادة البطاطا بحيث نجد أن حجم الاستيراد يتناقص من سنة للأخرى، ففي حين كان سنة 1981 يمثل الاستيراد حجم 186.801 طن انخفض سنة 2001 إلى 95.645 طن ليبقى سنة2010 في مستوى 119.364 طن .

وهذا يعود حسب هذه الدراسة إلى السياسة المتبعة من حيث المساحة المخصصة لزراعة البطاطا المتزايدة ودخول أراض جديدة خاصة في منطقة الجنوب واستصلاح الأراضي، إضافة توفير البذور ووسائل الإنتاج من الري والرش المحوري و التقطير، والأدوية والمخصبات أي الأسمدة .

إلا أنه يمكن أن نلاحظ هناك نقص في الأيدي العاملة في مجال زراعة البطاطا وجني المحصول وهذا أثر وسيؤثر بشكل سلبي في إنتاج البطاطا مع انعدام الآلات الحديثة لجني المحصول وزرع البذور. ثم إن نقصان في الهياكل من غرف التبريد والنقل والتخزين عامة و التسويق له آثار سلبية على الإنتاج، إلا أنه يبقى استيراد مادة البطاطا مستمرا لعدم كفاية الإنتاج الوطني ويكون بصفة أساسية في استيراد البذور الخاصة بزراعة البطاطا وحسب الجدول رقم (53)

جدول رقم 53 : توقعات السكان واستيراد البطاطا حسب فرضيات النمو السكاني الوحدة :طن

بمعدل : منخفض - متوسط - مرتفع

السنة	السكان بمعدل بطيء	استيراد البطاطا بمعدل بطيء	السكان بمعدل متوسط	استيراد البطاطا بمعدل متوسط	السكان بمعدل مرتفع	استيراد البطاطا بمعدل مرتفع
2011	35.481.036	125.158	35.748.348	126.307	36.322.886	128.778
2012	35.942.555	127.142	36.259.271	128.504	36.938.190	131.424
1013	36.408.324	129.145	36.779.823	130.743	37.560.251	134.099
2014	36.876.938	131.160	37.308.609	130.427	38.187.347	136.795
2015	37.346.857	133.181	37.844.050	135.319	38.817.582	139.505
2016	37.816.508	135.200	38.385.478	137.643	39.449.011	142.220
2017	38.284.283	137.212	38.928.166	139.981	40.079.675	144.932
2018	38.748.500	139.208	39.473.264	142.325	40.707.533	147.632
2019	39.207.416	131.181	40.017.811	144.666	41.330.479	150.311
2020	39.659.270	143.124	40.559.735	146.996	41.946.319	152.959
2021	40.104.759	145.040	41.096.161	149.303	42.552.149	155.564
2022	40.542.614	146.923	41.625.738	141.580	43.146.705	158.120
2023	40.971.407	148.767	42.146957	143.821	43.728.666	150.623
2024	41.389.705	150.565	42.658.221	146.020	44.296.728	153.065
2025	41.960.044	153.081	43.157.906	148.168	44.849.572	155.443
2026	42.189.569	154.005	43.945.107	150.263	45.386.632	157.752
2027	42.569.874	155.640	44.119.619	152.304	45.908.053	159.994
2028	42.936.396	157.216	44.581.093	154.288	46.413.983	162.167
2029	43.288.615	158.731	45.029.119	156.215	46.909.647	164.279
2030	43.626.049	160.182	45.463.320	158.082	47.380.314	166.325

المصدر : أعده الباحث

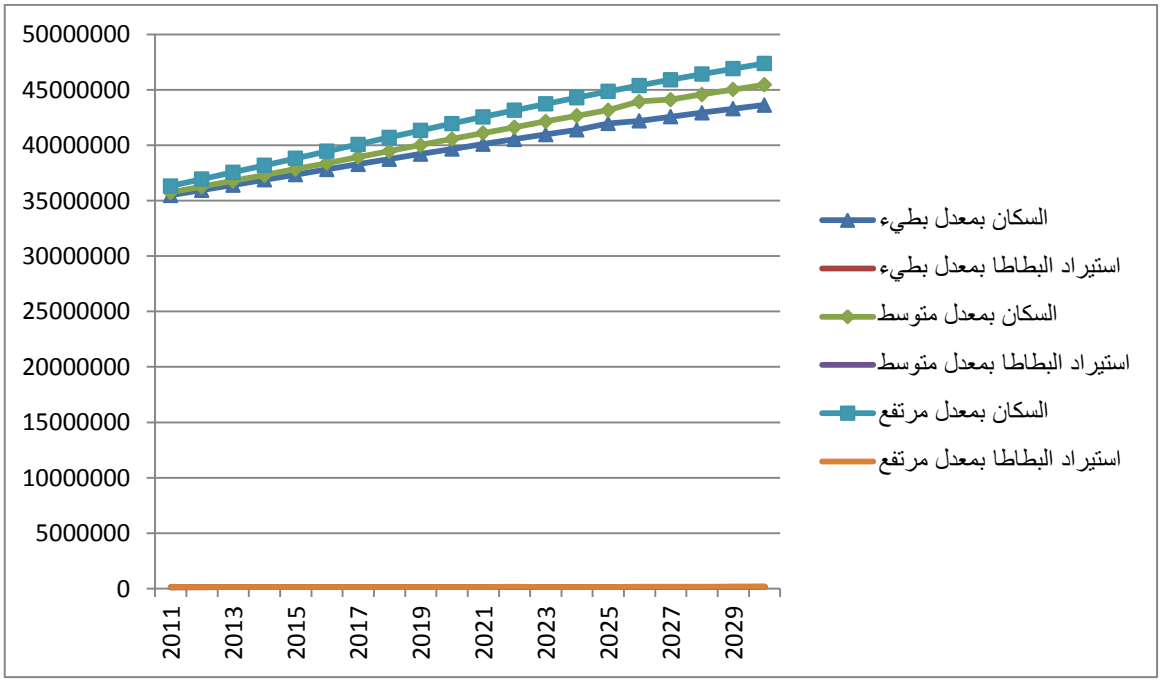

حيث يتوقع أن يكون حجم الاستيراد من البطاطا لسنة 2011 إلى 125.158 طن حسب فرضية النمو السكاني البطيء،أما حسب فرضية النمو السكاني المتوسط فيتوقع أن يكون حجم الاستيراد 126.307 طن وحسب فرضية معدل نمو سكان مرتفع يكون حجم الاستيراد 128.778 طن حسب ما هو مبين في الجدول (53) .و يتوقع أن يكون حجم الاستيراد سنة 2020 حسب الفرضية للنمو السكاني البطيء 143.124 طن وحسب الفرضية الثانية يتوقع أن يكون حجم الاستيراد بـ 146.699 طن وحسب الفرضية الثالثة التي تعد مرتفعة يكون فيها حجم الاستيراد 152.959 طن .

أما ما هو متوقع من استيراد البطاطا سنة 2030 فحسب الدراسة سيكون 166.325 طن كأقصى حجم الاستيراد البطاطا إن هذه الدراسة ليست بالدقيقة، وهذا نتيجة التذبذب في الاستيراد في السنوات السابقة الخاصة للدراسة كما هو مبين في الجدول رقم (53) الذي نجد فيه حجم الاستيراد لمادة البطاطا سنة 1981 بلغ 186.594 طن ويصل حجم المستوردات من البطاطا سنة 1993 إلى 50.512 طن ليسجل حجم الاستيراد 2003 حجم قدره 110.821 طن ليبقى حجم الاستيراد مستقرا طوال فترة العشرية الأولى من الألفية الثالثة . والمنحنى التالي يوضح اتجاهات الاستيراد من مادة البطاطا والمستمد من الجدول رقم(53) الملحق ما يمكن أن نسجله أن الاستيراد لمادة البطاطا ينخفض إلى أدنى مستوى لها وإن حافظ المجتمع والسياسات الاقتصادية للوطن على هذا الاتجاه يمكن تكتفي الجزائر بالإنتاج الوطني وتخرج من التبعية الغذائية للخارج لهذه المادة من خلال توفير وتشجيع المنتجين الوطنيين لمادة البطاطا ويمكن أن تكون من الدول المصدرة لها في المستقبل وهذا ليس من المستحيل.

جدول (54) حجم استيراد البطاطا الوحدة :طن

1995	1994	1993	1992	1991	1990	1983	1982	1981
107.690	139.725	50.512	89.469	181.939	221.263	299.137	320.823	186.594

2003	2002	2001	2000	1999	1996
110.821	166.393	95.645	133.361	98.170	52.381

2010	2009	2008	2007	2006	2004
119.364	120.778	108.472	206.282	104.312	105.671

المصدر : استخلص الباحث الجدول و أعده من المجموعة الإحصائية.

O.N.S. Annuaire statistiques.

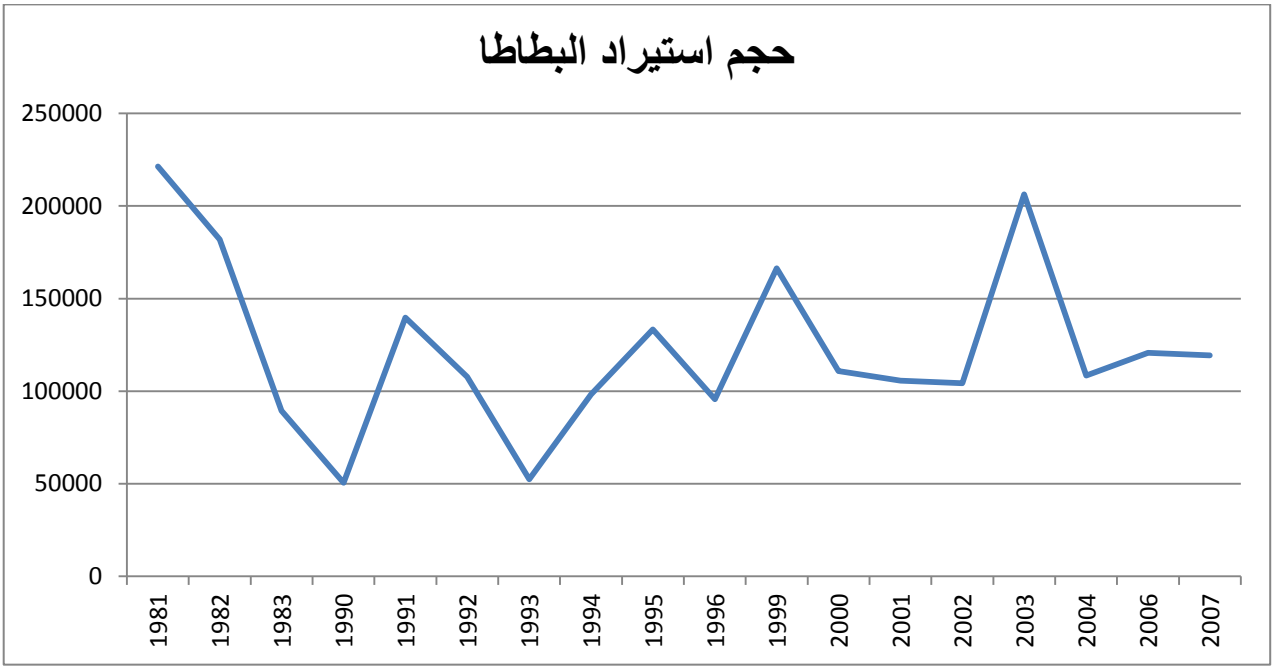

المطلب الرابع :استيراد الحبوب الجافة .

إن الحبوب الجافة وهي البقوليات المتمثلة اساسا في الفول والحمص والعدس والفاصولياء البيضاء .وهي مواد استهلاكية اساسية للأسرة الجزائرية .ونجد الإنتاج الوطني لهذه المواد غير كاف ويحدث عجز في تلبية الطلب عليها .إضافة إلى الإنتاج الوطني من الحبوب الجافة نجده متمركز على إنتاج الفول بالدرجة الأولى ثم بالدرجة الثانية يأتي إنتاج الحمص ثم العدس ... إن حجم الاستهلاك الوطني للحبوب الجافة حسب الجدول رقم (55)

جدول رقم (55) الاستهلاك الوطني للحبوب الجافة الوحدة: طن

السنوات	الإنتاج الوطني	الاستيراد	المجموع	نسبة الإنتاج الوطني للاستيراد %
1981	50.747	21.799	72.546	69.95 %
1991	63.019	4.822	67.841	% 92.89
2001	38.436	8.092	46.528	% 82.6
2010	72.345	338.889	411.234	% 17.59

المصدر : تم استخراجه من مجموعة .O.N.S. Annuaire statistiques وبتصرف من الباحث

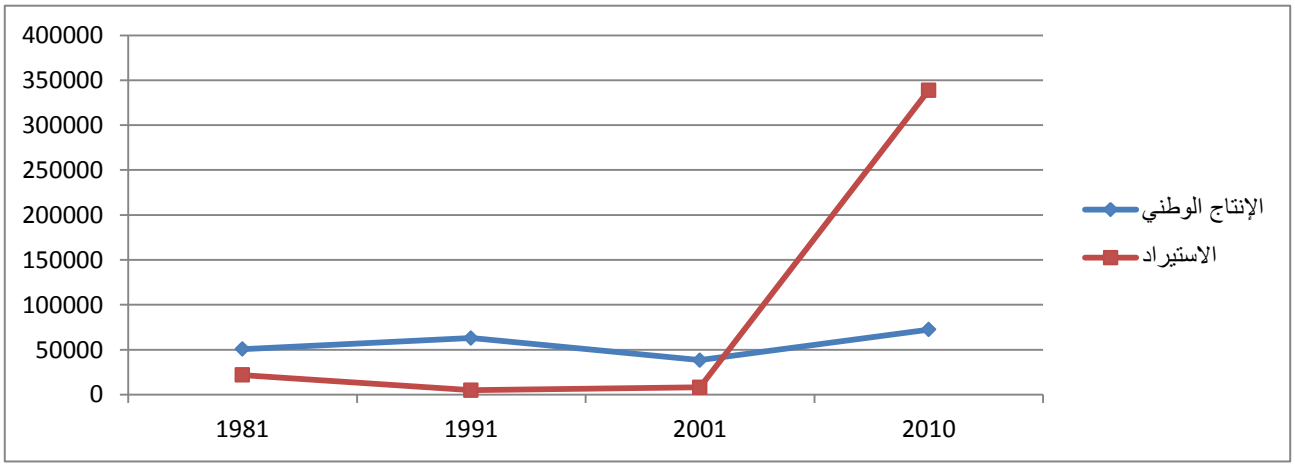

فحسب الجدول نجد أن حجم الاستهلاك كان سنة 1981 بحجم 72.546 طن لينخفض الاستهلاك سنة 1991 إلى 67.841 طن ثم يزداد انخفاضا سنة 2001 ويصل 46.528 طن إلا أنه يلاحظ بعد سنة 2001 ازداد الاستهلاك للبقوليات بشكل كبير وغير طبيعي فنجده قد ارتفع حجم الاستهلاك 2010 ووصل إلى 411.234 طن وهذا انتقال نوعي في استهلاك هذه المواد .

ويمكن أن نلاحظ في الملحق الطفرة التي حدثت في حجم الاستهلاك لهذه المواد بالزيادة كانت بالاستيراد المفرط فلقد انتقل حجم الاستيراد للحبوب الجافة من 80.924 طن سنة 2001 مباشرة إلى 271.778 طن في السنة الموالية سنة2002 واستمرت هذه الزيادة في الاستيراد من الخارج بنفس الحجم تقريبا أما حجم الإنتاج يبقى محافظا على نفس الوتيرة من الإنتاج بالزيادة أو النقصان .

كما نجد في الجدول رقم (55) أن نسبة الإنتاج الوطني إلى الاستيراد كانت تشكل 69.95 % سنة1981 ثم تتحسن النسبة 92.89 % سنة1991 وتنخفض أكثر سنة 2010 لتصل 17.59% وهي نسبة ضعيفة جدا وهذا يدل على أن الإنتاج الوطني سيندثر في الأفاق القريبة نتيجة عدة عوامل، منها عدم التخصص لبعض المنتجين في انتاج هذه المواد وكما أسلفنا الذكر سابقا إن إنتاج الحبوب الجافة كانت المستثمرات الفلاحية هي المنتجة الأكثر لهذه المواد إضافة إلى أن هذه المستثمرات لم يبقى لها وجود مع نقص الآلات الحديثة لجني المحصول كما نجد

المساحات المخصصة للحبوب الجافة محدودة ولم يحدث فيها توسع ...إضافة إلى أن الأيدي العاملة ترفض العمل لجني المحصول مع ارتفاع اسعار البذور للبقوليات بصفة عامة.

إضافة إلى انعدام وجود سياسة توجيه الإنتاج لهذه المحاصيل مع تزايد الطلب عليها ولكل هذه الأسباب نتوقع أن يكون حجم الاستيراد في السنوات اللاحقة متزايدا فمن المتوقع أن يكون الاستيراد الحبوب الجافة في سنة 2015 بحجم 193.886 طن حسب النمو السكاني البطيء وحسب الفرضية الثانية يكون حجم الاستيراد 193.717 طن لنفس السنة أما حسب الفرضية الثالثة وهي الأعلى يكون حجم الاستيراد 197.584 طن لنفس السنة وحسب الجدول (56).

جدول رقم (56): توقعات السكان واستيراد الحبوب الجافة حسب فرضيات النمو السكاني الوحدة:طن

بمعدل - منخفض - متوسط – مرتفع

السنة	السكان بمعدل بطيء	استيراد الخضر الجافة بمعدل بطيء	السكان بمعدل متوسط	استيراد الخضر الجافة بمعدل متوسط	السكان بمعدل مرتفع	استيراد الخضر الجافة بمعدل مرتفع
2010	35.025.040	15.367.017	35.248.262	15.465.235	35.715.878	15.670.986
2011	35.481.036	15.567.655	35.748.348	15.685.273	36.322.886	15.938.069
2012	35.942.555	15.770.724	36.259.271	15.910.079	36.938.190	16.208.803
2013	36.408.324	15.597.562	36.779.823	16.139.122	37.560.251	16.482.510
2014	36.876.938	16.181.852	37.308.609	16.371.787	38.187.347	16.758.432
2015	37.346.857	16.388.617	37.844.050	16.607.382	38.817.582	17.035.736
2016	37.816.508	16.595.236	38.385.478	16.845.170	39.449.011	17.313.564
2017	38.284.283	16.801.084	38.928.166	17.084.339	40.079.675	17.591.057
2018	38.748.500	17.005.340	39.473.264	17.324.236	40.707.533	17.867.314
2019	39.207.416	17.207.263	40.017.811	17.563.836	41.330.479	18.141.410
2020	39.659.270	17.406.078	40.559.735	17.802.283	41.946.319	18.412.380
2021	40.104.759	17.602.093	41.096.161	18.038.310	42.552.149	18.678.945
2022	40.542.614	17.794.750	41.625.738	18.271.324	43.146.705	18.940.550
2023	40.971.407	17.983419	42.146957	18.500661	43.728.666	19.196.613
2024	41.389.705	18.167.470	42.658.221	18.725.617	44.296.728	19.446.560
2025	41.960.044	18.418.419	43.157.906	18.945.478	44.849.572	19.689.811
2026	42.189.569	18.519.410	43.945.107	19.159.847	45.386.632	19.926.118
2027	42.569.874	18.686.744	44.119.619	19.368.632	45.908.053	20.155.543
2028	42.936.396	18.848.014	44.581.093	19.571.680	46.413.983	20.378.152
2029	43.288.615	19.002.990	45.029.119	19.768.812	46.909.647	20.596.244
2030	43.626.049	19.151.461	45.463.320	19.959.860	47.380.314	20.803.338

المصدر : من إعداد الباحث.

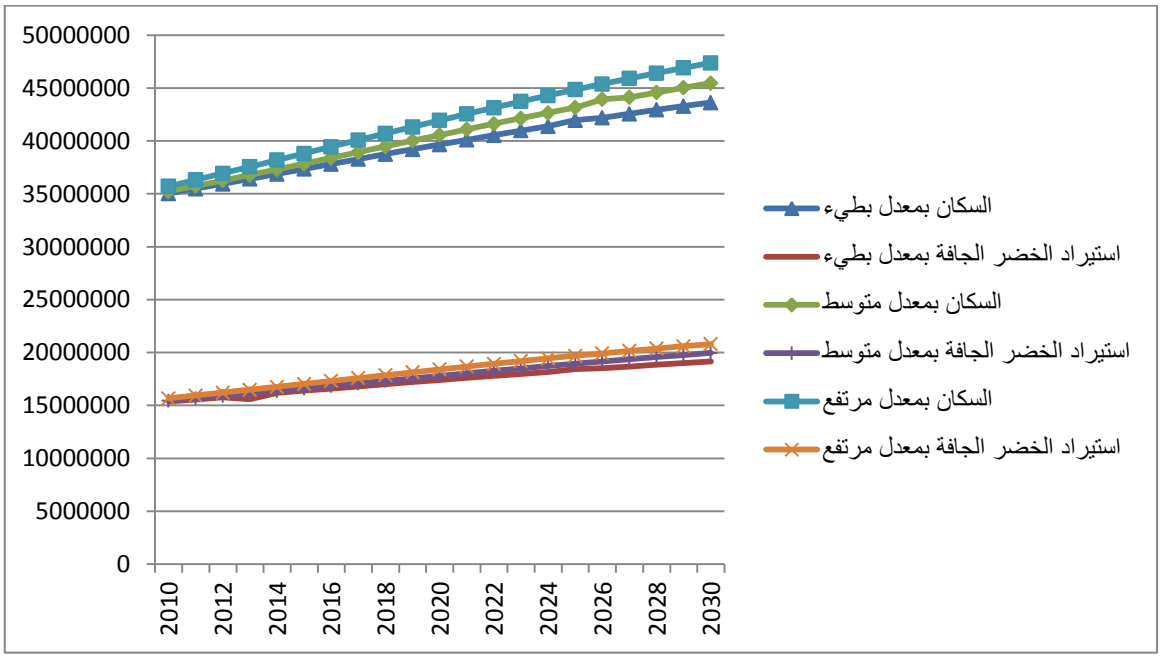

أما المتوقع سنة 2020 استيراد الحبوب الجافة فيكون على المستوى النمو السكاني البطيء 204.060 طن وعلى المستوى المتوسط للنمو السكاني يكون 208.022 طن أما على المستوى المرتفع للنمو السكاني 214.123 طن.

وفي المدى البعيد وهي سنة 2030 فنجد استيراد الحبوب الجافة يتوقع لها أن تكون 221.154 طن أما حسب فرضية النمو السكاني المرتفع فيتوقع حجم الاستيراد وهذه السنة 235.803 طن وهو أكبر حجم يتوقع أن يتم استيراده من هذه المادة حسب النموذج المدروس.

إن الطلب العام متجها نحو الارتفاع على هذه المواد رغم ارتفاع الاسعار بصفة عامة لهذه المواد في السوق الوطنية وهذا ما يزيد من فاتورة الغذاء وارتباطه بالعالم الخارجي .

المطلب الخامس: استيراد الحليب.

الحليب يعد المادة الاساسية في النمط الاستهلاكي للأسرة الجزائرية، وهو بذلك يحتل مرتبة مهمة في سلم الاهتمامات للأسرة الجزائرية، فالحليب هو من المواد الغذائية الأساسية بغض النظر على دخل الأسرة . فلقد بلغت حصة الفرد الجزائري من استهلاك الحليب 130 لتر سنويا وهو من المعدلات الاستهلاكية العالية .

إن سياسة الدولة التنموية منذ الاستغلال كان من أهدافها تطوير استهلاك الحليب من خلال خططها التنموية وسياساتها الغذائية.

وحاولت الدولة تغطية الطلب على مادة الحليب وتوفيرها لكل أفراد المجتمع .فعملت على سياسة الابقاء على سعر الحليب عند الاستهلاك على مستوى دخل كل أسرة، من خلال دعم سعر الحليب عند الاستهلاك .

ونتيجة لعدم كفاية الإنتاج الوطني، عملت الدولة على استيراد كميات معتبرة من الحليب المسحوق، ومع تزايد الطلب على مادة الحليب، استوردت الدولة تجهيزات ضخمة للوحدات الصناعية لصناعة الحليب، وتحويل الحليب المسحوق إلى صلب جاهز للاستهلاك.

ففي السبعينات كانت الدولة تهتم بإنتاج الحليب الطازج و المستورد من الخارج ثم يتم خلطه بالحليب المنتج محليا، و مع ارتفاع كلفة النقل للحليب الطازج وارتفاع سعره دوليا، اتجهت الجزائر إلى استيراد الحليب على شكل مسحوق ليعيد تصنيعه محليا .

والجزائر تعد من الدول الأولى استيرادا للحليب و مشتقاته فحجم سوق الحليب في الجزائر، يعد كبيرا فهو يقدر بـ 5 مليار لتر منها 4 مليار لتر من الحليب للاستهلاك المباشرومليار لتر لصناعة مشتقات الحليب مثل الأجبان، و الياغورت...

وحتى يتحقق التوازن بين ما هو منتج محليا وكمية الطلب على هذه المادة. نجد الإنتاج الوطني لا يغطي إلا نسبة ضئيلة من الطلب حيث كانت نسبة التغطية في التسعينات تتجاوز نسبة 40%[1] من الحاجات الوطنية في العشرية الأولى للألفية الثالثة أصبحت نسبة تغطية لحاجة السوق أكثر من 50 % وهي في تحسن أكثر للوصول لتغطية الطلب محليا .

[1]- Rachid Amellal Options méditerranéennes série B n°14 ,1995 Ibid .P230.

إن إنتاج الحليب محليا عرف توسع كبير منذ الاستقلال بحيث نجد أن الإنتاج الوطني لمادة الحليب سنة 1963 يقدر بـ 24 مليون لتر ويصل سنة 1994 إلى 1.3 مليار لتر[1] رغم كل هذا التحسن يبقى هناك عجز في تلبية هذا الطلب .

هذا الطلب المتزايد من الداخل، ومع السياسة المنتهجة لدعم الحليب وجعله في متناول كل الأسرة الجزائرية، والاعتماد بشكل كبير في تمويل الاستيراد على صادرات البترول والغاز يشكل مأزق في المدى البعيد والمتوسط.

إن التطور السريع لاستيراد الحليب كان كذلك نتيجة لانخفاض أسعار الحليب في السوق الدولية في تلك المرحلة، فلقد كان الإنتاج العالمي للحليب مرتفعا حيث ازداد الإنتاج العالمي الدولي بنسبة 50%[2] مما أوجد عجزا في تصريف هذا الفائض العالمي، وعلى اعتبار أن الطلب على الحليب ثابتا، فكانت الجزائر المستورد الأكثر لهذه المادة .

وأصبحت الجزائر تستورد أكثر من النصف من احتياجاتها من الحليب حيث تقارب الكمية المستوردة في الفترة 1992-1999 هي 3400 مليون لتر من الحليب والجزائر تعد من الدول القليلة المستوردة للحليب وهي ثاني دولة مستوردة للحليب على المستوى العالمي بعد المكسيك، وذلك بعد ما كانت تصنف في المرتبة الثالثة عالميا في استيراد الحليب بعد ايطاليا والمكسيك .

[1]- Rachid Amellal Options méditerranéennes série B,1995 Ibid .P230.
[2]- Ben Cherif Options méditerranéennesIbid série B n°32, 2001.P33.

وأصبحت نسبة الاستيراد من مادة الحليب تشكل في مرحلة الثمانينات والتسعينات نسبة 25%[1]من مجموع الواردات الجزائر، من الغذاء وتأتي في المرتبة الثانية بعد الحبوب في استيراد المواد الغذائية إلا أنه نجد في السنوات اللاحقة في العشرية الأولى من الألفية الثالثة تكلفة استيراد الحليب من مجموع الواردات كانت تشكل 14.06 % سنة 2012 بعدما كانت هذه النسبة سنة 2011 تمثل 15.68 % سنة 2011[2]

حيث نجد أن هناك استقرار أو اتجاه نحو تقليص حجم الاستيراد من الحليب كما نلاحظ ذلك في الجدول رقم (57)

جدول (57) حجم استراد الحليب الوحدة : طن

1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981
168.044	90.356	172.977	268.600	268.779	253.687	291.730	129.713	117.300	101.400	102.100	82.500	80.700	74.000	288.781	242.280	233.474

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998
119.718	130.190	102.635	44.323	249.975	250.929	251.790	76.3471	131.622	64.131	103.719	107.422	191.311

المصدر :احتسب من مجموعة الاحصاءات O.N.Sالصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر

2- Option Méditerranéennes série B : n°14 , 1995

3- Option Méditerranéennes série B : n°32 , 2001

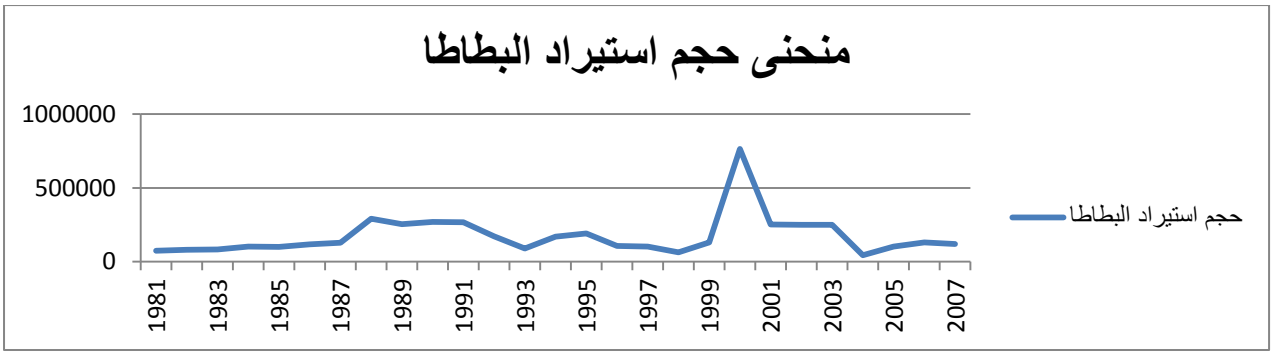

[1] -Rachid Amellal Options méditerranéennes ,Ibid .P230

[2]-جريدة الخبر –يومية اخبارية مستقل الجزائر 2013/04/12

نلاحظ في الجدول أنه في سنة 1983 تم استيراد 288.781 طن من الحليب وهي أعلى حجم يسجل إلى غاية سنة 2010 وذلك حسب الجدول، وهذا يعني التوجه الكامل للاستيراد نتيجة لانخفاض الاسعار و الركود الذي مر به السوق الدولية للحليب في منتصف الثمانينات .

لقد كان الاستيراد في النصف الأول للثمانينات للحليب يتصف بالحجم الكبير وصاحبه ارتفاع في سعر البترول، أما في النصف الثاني من الثمانينات فقد انخفض حجم الاستيراد .

في نهاية الثمانينات و إلى نهاية التسعينات كان حجم الاستيراد للحليب تقريبا مستقرا فهو بين 100 ألف طن في كل سنة و 150 ألف طن وسطيا.

أما العشرية الأولى من الألفية الثالثة فكانت أكثر استقرارا من السنوات السابقة من حيث الاستيراد للحليب.

كما يمكن أن نلاحظ بصفة عامة أن حجم الاستيراد، مستقرا ولا يتماشى مع الزيادة السكانية، وهذا يعود إلى تشجيع الإنتاج الوطني من الحليب، مع التوسع في الاستثمار في هذا الفرع و فتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار فيه إلى سياسة استيراد الأبقار الحلوب من الخارج وسياسة التهجين للأبقار مثلما ذكرنا في السابق .هذه العوامل أبقت حجم الاستيراد لا تتماشى والزيادة السكانية ففي سنة 1981 كان حجم السكان في الجزائر 18.956.000نسمة [1]وفي 2010 قدر حجم السكان 35.978.000 نسمة[2] .

[1]–الديوان الوطني للإحصاء نشر 1986
[2]-الديوان الوطني للإحصاء رقم 41 نشر 2011

لقد تضاعف حجم السكان في الجزائر خلال فترة 1981-2010 وهذا يدلنا على انخفاض حجم الاستيراد للحليب نسبة إلى تزايد السكان، وذلك سبب زيادة الإنتاج الوطني وتغطية جزء كبير من الطلب الداخلي إن حجم الاستيراد المحتمل في المستقبل حسب الجدول رقم (58) وحسب الفرضيات الثلاث التي ربطت التحولات بالنمو السكاني

جدول رقم(58) توقعات السكان واستيراد الحليب حسب فرضيات النمو السكاني الوحدة :طن

بمعدل: منخفض - متوسط – مرتفع

السنة	السكان بمعدل بطيء	استيراد الحليب بمعدل بطيء	السكان بمعدل متوسط	استيراد الحليب بمعدل متوسط	السكان بمعدل مرتفع	استيراد الحليب بمعدل مرتفع
2010	35.025.040	146.532	35.248.262	147.447	35.715.878	149.365
2011	35.481.036	148.402	35.748.348	149.498	36.322.886	151.853
2012	35.942.555	150.294	36.259.271	147.493	36.938.190	154.376
1013	36.408.324	152.204	36.779.823	153.727	37.560.251	156.927
2014	36.876.938	154.125	37.308.609	155.895	38.187.347	159.498
2015	37.346.857	156.052	37.844.050	158.090	38.817.582	162.082
2016	37.816.508	157.977	38.385.478	160.306	39.449.011	164.670
2017	38.284.283	159.895	38.928.166	162.535	40.079.675	167.256
2018	38.748.500	161.798	39.473.264	166.770	40.707.533	169.830
2019	39.207.416	163.680	40.017.811	167.003	41.330.479	172.384
2020	39.659.270	165.533	40.559.735	169.224	41.946.319	174.909
2021	40.104.759	167.359	41.096.161	171.424	42.552.149	177.393
2022	40.542.614	169.154	41.625.738	173.595	43.146.705	179.831
2023	40.971.407	170.912	42.146957	175.732	43.728.666	182.217
2024	41.389.705	172.627	42.658.221	177.828	44.296.728	184.546
2025	41.960.044	174.966	43.157.906	179.877	44.849.572	186.813
2026	42.189.569	175.907	43.945.107	181.874	45.386.632	189.015
2027	42.569.874	177.466	44.119.619	183.820	45.908.053	191.153
2028	42.936.396	178.969	44.581.093	185.712	46.413.983	193.227
2029	43.288.615	180.413	45.029.119	187.549	46.909.647	195.239
2030	43.626.049	181.796	45.463.320	189.329	47.380.314	197.189

المصدر : من اعداد الباحث.

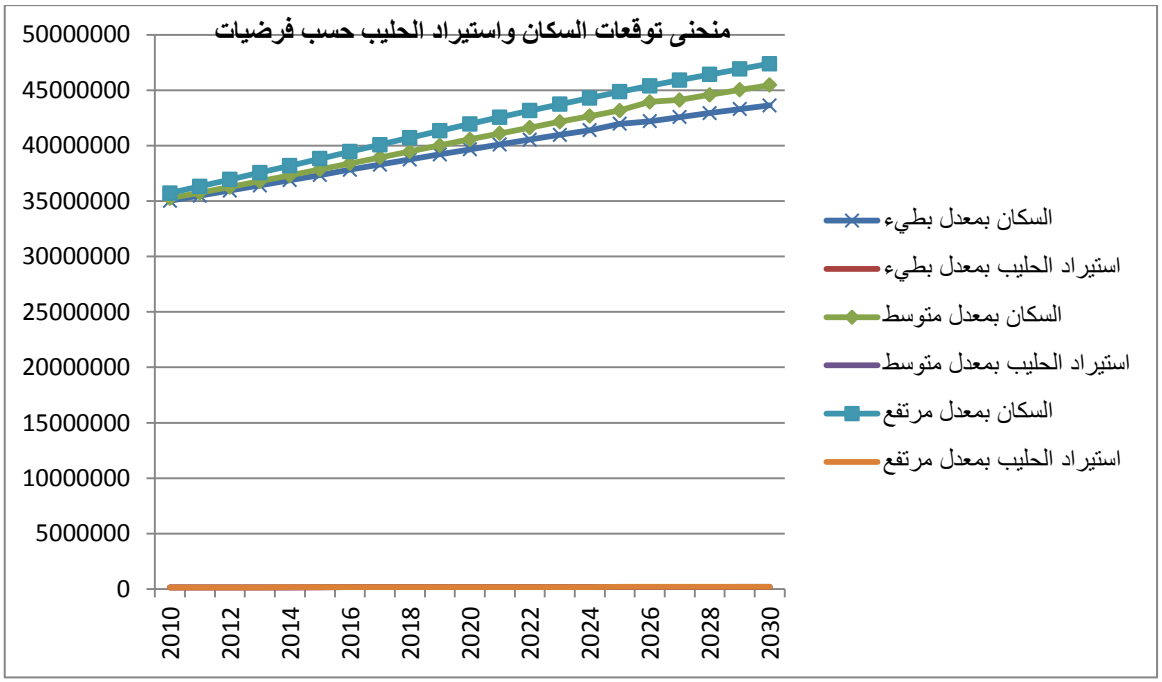

نجد أنه من المتوقع حسب الدراسة استيراد الحليب بمعدل بطيء و فرضية نمو سكاني بطيء لسنة 2010 كان 146.532 طن من الحليب وهذا الحجم من المتوقع هو قريب إلى حجم المنفذ فعلا في الاستيراد حسب الجدول رقم (58).

وحسب فرضية نمو سكان بمعدل متوسط يتوقع أن يكون حجم الاستيراد 147.447 طن أما استيراد الحليب حسب فرضية النمو السكاني بمعدل مرتفع فكان الحجم المتوقع استيراده سنة2010 هو 119.365 طن .أما المتوقع لسنة 2015 من استيراد الحليب حسب الفرضيات الثلاث البطيء والمتوسط والمرتفع فنجده يكون 156.052 طن و 158.090 طن و162.082 طن على التوالي .و المتوقع سنة 2020 كذلك يكون 165.533 طن و 169.224 طن و 174.909 طن لهذه المرحلة حيث يتزايد بها السكان ليصل إلى 41.946.319 نسمة وهذا الحجم الأكثر الذي يتوقع أن يسجله السكان في هذه المرحلة .

أما سنة 2030 فيتوقع أن يكون فيه حجم السكان 47.380.315 نسمة و يصل حجم الاستيراد للحليب إلى 197.189 طن .

إن هذه الدراسة هي دراسة احتمالية تستند إلى علاقات رياضية مبنية على معطيات رياضية سابقة، وبذلك نجدها متماشية مع السلسلة الرياضية، لم تعطي أهمية للمتغيرات الأخرى، مثل التحولات السياسية و في مجال الاستثمار كذلك في مجال إنتاج الحليب، من

تشجيع، وادخال تكنولوجية حديثة في مجال تربية الأبقار من تطور في استخدام الري، وانشاء مزارع حديثة لتربية الأبقار ...

إضافة إلى كل ما سبق وحسب الدراسة و إن استمرت السياسة المتبعة حاليا في تشجيع تربية الأبقار ودعمها، ومنح القروض و الدعم المقدم لمنتجي الحليب، يتوقع أن ينخفض أكثر استيراد الحليب في المدى المتوسط و القريب

الخاتمـــــــــــة

الزراعة نشاط حيوي في أي بلد، وهي تؤثر في التوازن البيئي .وإنتاج الغذاء ويبقى القطاع الزراعي مهم وذلك لعدة أسباب. فنحن نجد أكثر من نصف كميات الغذاء المستهلكة في الوطن. هي مستوردة،رغم أن الجزائر تملك مساحات واسعة وخصبة في بعض المناطق، ولكننا نجدها إما أنها غير مستغلة استغلالا كاملا.أو نجد أن إنتاجياتها ضعيفة .كما نجد أن المياه المستخدمة في الزراعة غير عاملة بشكل فعال فهي غالبا ما نجد أن المياه تكون غير مستغلة فهي تذهب هدرا بدون أي استغلال فالموارد المائية حسب ما تبين لنا فيالفصل الأول هي من الموارد الحرجة في الإنتاج الزراعي،وهي معرضة لأزمات مائية على المدى المنظور.

إضافة إلى المناطق الزراعية في الجزائر تقع في المناطق الأشد جفافا من خلال استشفافنا للمستقبل. إلا أنه يبقى أن الجزائر تمتلك ناتج زراعي ذات قيمة نسبية ويبقى هذا الناتج ضعيف رغم التدعيمات و محاولة الدفع بالقطاع إلى احداث التغيير والتحسن على مستوى القطاع الزراعي .

يبقى القطاع الزراعي الجزائري يعتمد بشكل واسع على القوى العاملة الزراعية وتنقصها المكننة الزراعية ونقص في التكوين في القوى العاملة الزراعية إضافة إلى كبر سن المزارعين كما لاحظنا وجود نمو سكان متزايد ويزداد معه الطلب على الغذاء بنوعية أعلى من حيث تغير نوعية الطلب الاستهلاكي المستقبلي.

إن مسار التنمية الزراعية في الجزائر و المعطيات المنوطة بالموارد المادية و الحيوانية والبشرية والمائية المتوفرة ومع توقع ازدياد صعوبة الاعتماد على الخارج في توفر الاحتياجات الغذائية المتزايدة على المدى القصير و المتوسط . وهذا ما يؤكد ويدعم وجوب خيار الجزائر طريق وحيد لا بديل له هو في نظرنا تطوير وتبني استراتيجية تنموية زراعية إنتاجية ،تحت ظل سياسة اقتصادية مستقلة .معتمدة على التخطيط و معتمدة على النفس وبث الروح الوطنية و العمل على تنمية الموارد البشرية في ظل العدالة الاجتماعية والحرص على العمل من أجل المحافظة على البيئة وهذا ليس بالشيء السهل هذه الاستراتيجية التنموية الزراعية تتطلب خوض معارك ومواقف صلبة على عدة جبهات داخليا و خارجيا .

وفي ما يلي أهم النتائج و الاقتراحات المستخلصة من البحث:

النتائج:

1- عدم إعطاء أهمية خاصة في القطاع الزراعي منذ الإستقلال إلى اليوم.

2- عدم وجود مراكز البحث والدراسات للمنتجات الزراعية وما يتلاءم والطبيعة الجزائرية.

3- انعدام الأبحاث الزراعية المنشورة والتي تخص المناخ الجزائري ونوعية المنتوج الزراعي.

4- لا زالت الجزائر تستورد البذور. وعدم وجود مزراع متخصصة في انتاج هذه البذور.

5- عدم اعطاء الأهمية الاقتصادية المستقبلية لقيمة الأراضي الزراعية في الجزائر.

6- التوسع المفرط في الانفاق على القطاع الزراعي دون احتساب المردود.

7- من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى نتيجة بأنه يتوقع أن يحدث اكتفاء ذاتي في مادة الحليب و تتوقف عن استيراده من الخارج إن حافظت على نفس الوتيرة في العمل الجدي لزيادة إنتاج الحليب.

8- إن إنتاج البطاطا يتوقع أن تكون الجزائر في المستقبل القريب من الدول المصدرة لهذه المادة.

الإقتراحات:

1- العمل على وضع سياسات زراعية فاعلة مستقبلية.

2- وضع حل نهائي للمستثمرات الفلاحية ووضعها في حالة الإنتاج على اعتبار أنها من أجود الأراضي الزراعية في الجزائر.

3- تطبيق أو تفعيل القوانين المتعلقة بالمنع القاطع والحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.

4- محاولة توفير البذور الزراعية المحلية التي تتلاءم والمناخ الوطني والعمل على تقليص استيرادها من الخارج.

5- الاستغلال العقلاني للمياه الجوفية والعمل على تطوير الموارد المائية. وعدم اعطاء أهمية كبيرة لسياسة تحلية مياه البحر للآثارها البيئية للمدى المتوسط.

6- العمل على تشجيع الفلاح لإنتاج الحبوب الجافة قصد تغطية الطلب المتزايد عليها مستقبليا.

7- إن التصحر ظاهرة خطيرة والجزائر من الدول المهددة بزحف الرمال إليها. فمن الواجب الأخذ والاهتمام بسياسة التشجير وتوعية السكان للحد من خسارة مورد الأرض.

المراجـــــــع

I- المراجع باللغة العربية :

1- 1-الكتب:

1- د/ أحمد بعلبكي - المسألة الزراعية – أو الوعد الراقد في الريف الجزائر .منشورات عويدات بيروت – باريس1985

2- بن اشنهوعبد اللطيف – الهجرة الريفية في الجزائر من مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي المؤسسة الوطنية المطبعة التجارية الجزائر ب-ت

3- هيلمون ليشوسكي – العوامل و الآليات الموضوعية لتشكل الطبقة العاملة في الجزائر .خلال الفترة الاستعمارية – دراسات الطبقة العاملة في البلدان العربية –الجزائر 1979 .

4- د/عادل محمد العضايلة – الصراع على المياه في الشرق الأوسط (الحرب و السلام) دار الشروق عمان الأردن الطبعة الأولى 2005.

5- د/ عمر الأشرم - اقتصاديات المياه في الوطن العربي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت الطبعة الأولى 2001.

6- عبد العزيز وطبان – الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985 منظمة العمل العربية – المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل – المطبوعات الجامعية الجزائر 1992.

7- عيون عبد الكريم – جغرافية الغذاء في الجزائر . المؤسسة الوطنية للكتاب – الجزائر 1985.

8- د/ علي لبيب – جغرافية السكان – الثابت و المتحول – الدار العربية للعلوم – بيروت الطبعة الثانية 2004 .

9- عمار بوحوش – العمال الجزائريون في فرنسا – دراسة تحليلية الشركة الوطنية للنشر و التوزيع – الجزائر 1979.

10- د/ عبد الرحيم بوادقجي عصام – علم السكان نظريات ومفاهيم – دار الرضا للنشر – دمشق الطبعة الأولى 2002 .

11- د/ عبد الله الخريجي – مقدمة في علم السكان الجزء الثاني 1979.

12- مرهج الصادق الدبيات – الموارد الزراعية العربية – منشورات جامعة حلب – كلية الزراعة 1995.

13- مالكولم جفلر – و اخرون – اقتصاديات التنمية تقرير د/ عبد الله منصور وآخرون - دار المريخ – المملكة العربية السعودية 1995.

14- مجيد مسعود بعض ملامح التنمية و التخطيط في الجزائر المعهد العربي للتخطيط بالكويت 1976 .

15- مجموعة من المؤلفين – انماط التنمية في الوطن العربي 1960-1975 المعهد العربي للتخطيط بالكويت 1980.

16- د/ محمد هادي العروف – أطلس الجزائر و العالم – عين مليلة الجزائر 1998 .

17- د/ سامر مخيمر – خالد حجازي – أزمة المياه في المنطقة العربية الحقائق و البدائل الممكنة – المجلس الوطني للثقافة و الفنون الأدبي الكويت 1996.

18- د/ سالم توفيق النجفي – اشكالية الزراعة العربية – رؤية اقتصادية معاصرة – مركز دراسات الوحدة العربية بيروت الطبعة الأولى 1993.

19- سوزان جورج – كيف يموت النصف الأخر من العالم – ترجمة كمال خوري – منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق 1981.

20- د/ صلاح وازن – تنمية الزراعة العربية – الواقع و الممكن مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت الطبعة الأولى 1998 .

21- حافظ ستهم – التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال ترجمة مروان القنوات – ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1982.

22- وولف إيرك – الحروب الفلاحية في القرن العشرين – ترجمة أكرم الرافعي – دار الحقيقة بيروت 1977.

23- د/ فؤاد محمد الصفار – دراسات في الجغرافية البشرية وكالة المطبوعات الكويت 1981.

24- ريتشارد أتشي – المشاكل العالمية و ثقافة الرأسمالية ترجمة فؤاد سروجي – الأهلية للنشر و التوزيع – المملكة الأردنية عمان الطبعة الأولى 2008.

25- ريني دومون – ثقافة المجاعة الزراعة من منظور جديد ترجمة – وجيه العمر – منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد دمشق 1985.

26- د/ فاضل الأنصاري – مشكلة السكان – نموذج القطر العراقي –منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي .دمشق 1980 .

27- د/ ياسين خليفة – الإحصاء السكاني – كلية الاقتصاد و التجارة منشورات جامعة حلب – مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية 1982 .

28- د/ ياسين الحسن -د/ فاروق البكدش اقتصاديات الأرض – منشورات جامعة حلب – كلية الزراعة الثانية 1998 .

29- معهد التخطيط القومي – تنمية مصر – القاهرة 2004 .

30- المعهد العربي للتخطيط بالكويت – السكان و التنمية في الوطن العربي حلقة بحث عن التوزيع السكاني في الوطن العربي الكويت 1981

ا – 2- رسائل غير منشورة:

1- براكتية بلقاسم – هجرة القوى العاملة في الجزائر و انعكاساتها على التنمية الاقتصادية – رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة حلب كلية الاقتصاد و التجارة سوريا 1986 .

2- فوزية غربي – الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية اطروحة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري قسنطينة2008.

3- عيسى بن ناصر – مشكلة الغذاء في الجزائر- دراسة تحليلية وسياسات علاجها- أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد – جامعة منتوري قسنطينة.

ا-3- الدوريات بالعربية :

1- الدليل الاقتصاد و الاجتماعي – الجزائر- المؤسسة الوطنية للنشر و الاشهار 1989.

2- المستقبل العربي – مركز دراسات الوحدة العربية –عدد رقم 385 بيروت 2011 .

3- المجلس الاقتصادي الاجتماعي – وقائع الدورة السادسة العادية الجزائر أوت 1996.

4- المجلس الاقتصادي الاجتماعي- تقرير حول الظروف الاقتصادية و الاجتماعية الجزائر 1998 .

5- المجلس الاقتصادي الاجتماعي – مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1998 الجزائر ماي 1999 .

6- المجلس الاقتصادي الاجتماعي- تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول من سنة 1998 الجزائر نوفمبر 1998 .

7- جامعة الدول العربية – التقرير السنوي – المنظمة العربية للتنمية الزراعية السودان 1993 .

8- جامعة الدول العربية – التقرير السنوي – المنظمة العربية للتنمية الزراعية السودان 1999 .

9- مجلة الاقتصاد الصناعي – مجلة دولية علمية متخصصة ومحكمة عن تصدر عن مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر –باتنة عدد 2012/05.

10- الديوان الوطني للإحصاء الجزائر نشرة 1986 .

11- الديوان الوطني للإحصاء. الجزائر نشرة 1988 .

12- الديوان الوطني للإحصاء الجزائر نشرة 2007 .

13- الديوان الوطني للإحصاء الجزائر نشرة 2008 .

14- الديوان الوطني للإحصاء الجزائر نشرة 2009 .

15- الديوان الوطني للإحصاء الجزائر نشرة 2010 .

16- الديوان الوطني للإحصاء الجزائر نشرة 2011 .

I- 4- التقارير و القرارات :

1-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية -وزارة الفلاحة - مذكرة سنة 2002 .

4- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية- وزارة الفلاحة-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية – نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط و التنمية – منشور وزاري مشترك رقم 332 بين وزارة الفلاحة ووزارة المالية 18 جويلية 2000 .

5- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية – نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية – قرار وزاري مشترك 353 بين وزارة الفلاحة و وزارة المالية 10 جوان 2000.

6- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية. تقرير المخطط الخماسي 1980 1984 .

I-5-الجرائد الرسمية و الجرائد اليومية :

1- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية وزارة الفلاحة- الجريدة الرسمية عدد 83-1418 .

2- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية وزارة الفلاحة- الجريدة الرسمية عدد 92-17

3- الخبر جريدة مستقلة تصدر في الجزائر عدد 6427 سنة 2012 .

4- الخبر جريدة مستقلة تصدر في الجزائر سنة 1997 .

2 المراجع باللغة الأجنبية:

2-1-Livre :

1- **Algérie – guide économique et social A.N.E.P 1991.**

2- **Ahmed ben Bitour – l'Algérie aux troisième millénaire – défis potentrolités 1er édition mariner Algérie .**

3- **Azzoug Kerdoun -environnement et développement durable enjeux et défis publi sud 2000 .**

4- **Ben Saad M.E .économie de développement de l' Algérie – Alger - 1979.**

5- **Ben Ouda .M. système productif Algérienne et indépendance nationale TOME II université des science sociales de Grenoble – Science économique O.P.U Algérie 1983.**

6- **Direction des statistiques – tableaux de l'économie Algérienne 1970.**

7- Mohamed Elyes Mesli –essai d'une politiques agricole –édition Dahleb Alger 1997.

8- Mohamed Elyes Mesli les vicissitudes de l'agriculture algérienne-Dahleb-1996 .

9- Mohamed Khiati –l'agriculture Algérienne précoloniales aux réformes libérales A.N.E.P 2008.

10- Sliman Badrani l'Agriculture Algérienne depuis 1968-O.P.U.1981 Algérie.

11- J- saint germes- économie Algérienne bibliothèque de la faculté de droit de L'université d'Alger.

12- Rahmani Chérif –la croissance urbaine en Algérie cout de l'urbanisation et politique financière O.P.U 1992.

-2-2-Rapports :

1- Annuaire statistique de l'Algérie 1983-1984 n°12 édition 1985.

2- Annuaire statistique de l'Algérie n°16 édition 1994.

3- Annuaire statistique de l'Algérie n°17édition 1996.

4- Annuaire statistique de l'Algérien°18 édition 1998.

5- Annuaire statistique de l'Algérie n°20 édition2003.

6- Annuaire statistique de l'Algérie n°21 édition2005.

7- Annuaire statistique de l'Algérie n°22 édition2006.

1- Annuaire statistique de l'Algérie n°23 édition2007.

2- Annuaire statistique de l'Algérie n°24 édition2008.

10- Annuaire statistique de l'Algérie n°25édition2009.

11- Annuaire statistique de l'Algérie n°26 édition2010.

12- Annuaire statistique de l'Algérie n°27 édition2011.

13- Annuaire statistique de l'Algérie n°28 édition2012 .

14-O.N.S collections statistiques n°158 les statistiques de l'agriculture et de la pêche rétrospective 2000 - 2008 .

- O.N.S collections statistiques –série : S statistiques n°106 sociales projections de populations a l'horizon 2030 –Décembre 2004.

-Ministère de la santé de la population et de la réforme hospitalière O.N.S – enquêtes nationale a indicateurs multiples .rapport principal Décembre 2008.

- O.N.S collections statistiques n°169 code des agglomérations Mars 2012.

- O.N.S collections statistiques n°163 série :S statistiques sociale urbaine 2008 –septembre 2011.

- O.N.S collections statistiques série :S n°156 Natalité ;Fécondité ;et reproduction en Algérie Juillet 2011.

- O.N.S collections statistiques série : S n°157 éducation et scolarisation en Algérie Juillet 2011.

- O.N.S collections statistiques série : S n°142 les principaux résultats du sondages au 1/10ème Décembre 2008.

- O.N.S collections statistiques série : S n°160 Natalité ;Fécondité ;et reproduction en Algérie Aout 2011.

- O.N.S collections statistiques série : S n°146 enquête emploi auprès des ménages 2008 Décembre 2009.

- O.N.S collections statistiques série : S n°132 enquête emploi auprès des ménages 2006 Février 2007.

- O.N.S collections statistiques série : S n°139 enquête emploi auprès des ménages 2007 juin 2008..

- O.N.S données statistiques n°575.

- O.N.S données statistiques n°489.

- O.N.S données statistiques n°434.

- O.N.S données statistiques n°496.

- O.N.S données statistiques n°554.

- O.N.S données statistiques n°564.

- O.N.S données statistiques n°463.

- O.N.S données statistiques n°514.

2- 3- Revues :

1- Problème économique la documentation française n°2958 Novembre 2008.

2- Problème économique la documentation française n°2559 Mars 1998.

3- Problème économique la documentation française n°2972 Mai2009.

4- Problème économique la documentation française n°2969 Avril2009.

5- Problème économique la documentation française n°2965 Février2009.

6- Problème économique la documentation française n°2961 Décembre2008.

توقعات السكان

السنة	في المدى القصير	في المدى المتوسط	في المدى الطويل
2000	30.417.249	30.417.249	30.417.249
2001	30.871.734	30.871.734	30.871.734
2002	31.332.033	31.344.678	31.345.133
2003	31.795.720	31.823.561	31.835.833
2004	32.261.586	32.307.403	32.343.482
2005	32.728.378	32.795.130	32.867.680
2006	33.194.620	33.285.487	33.407.885
2007	33.658.930	33.777.299	33.963.580
2008	34.119.854	34.269.314	34.534.105
2009	34.575.797	34.760.142	35.118.577
2010	35.025.040	35.248.262	35.715.878
2011	35.481.036	35.748.348	36.322.886
2012	35.942.555	36.259.271	36.938.190
2013	36.408.324	36.779.823	37.560.251
2014	36.876.938	37.308.609	38.187.347
2015	37.346.857	37.844.050	38.817.582
2016	37.816.508	38.384.478	39.449.011
2017	38.284.283	38.928.166	40.079.675
2018	38.748.500	39.473.264	40.707.533
2019	39.207.416	40.017.811	41.330.479
2020	39.659.270	40.559.735	41.946.319
2021	40.104.759	41.096.161	42.552.149
2022	40.542.614	41.625.738	43.146.705
2023	40.971.407	42.146.957	43.728.666
2024	41.389.705	42.658.221	44.296.728
2025	41.960.044	43.157.906	44.849.572
2026	42.189.569	43.645.107	45.386.632
2027	42.569.874	44.119.619	45.908.053
2028	42.936.396	44.581.093	46.413.983
2029	43.288.615	45.029.119	46.904.647
2030	43.626.049	45.463.320	47.380.314

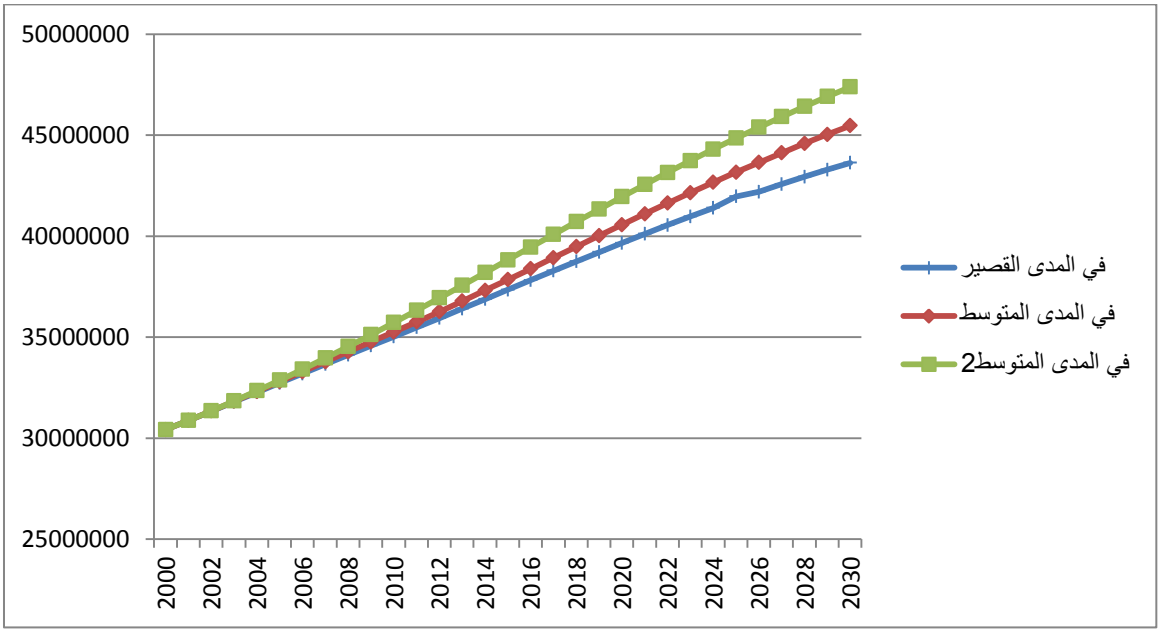

مخطط الخصوبة الأساسية حسب الفرضيات

للسنة النهائية

الفئات العمرية	2000	جويلية 2029إلى جويلية 2030 الفرضيات		
	(1)	(2) منخفضة	(3) عالية	(4) المحتملة
20 -15	0,0065	0,0036	0,0044	0,0042
25 -20	0,0636	0,0368	0,0449	0,0429
30 -25	0,1283	0,0869	0,1062	0,1014
35 -30	0,1444	0,1044	0,1276	0,1218
40 -35	0,1132	0,0853	0,1042	0,0995
45 -40	0,0464	0,0376	0,0459	0,0439
50 -45	0,0097	0,0068	0,0084	0,0080
المعدل الشامل للخصوبة	2,560	1,807	2,208	2,108

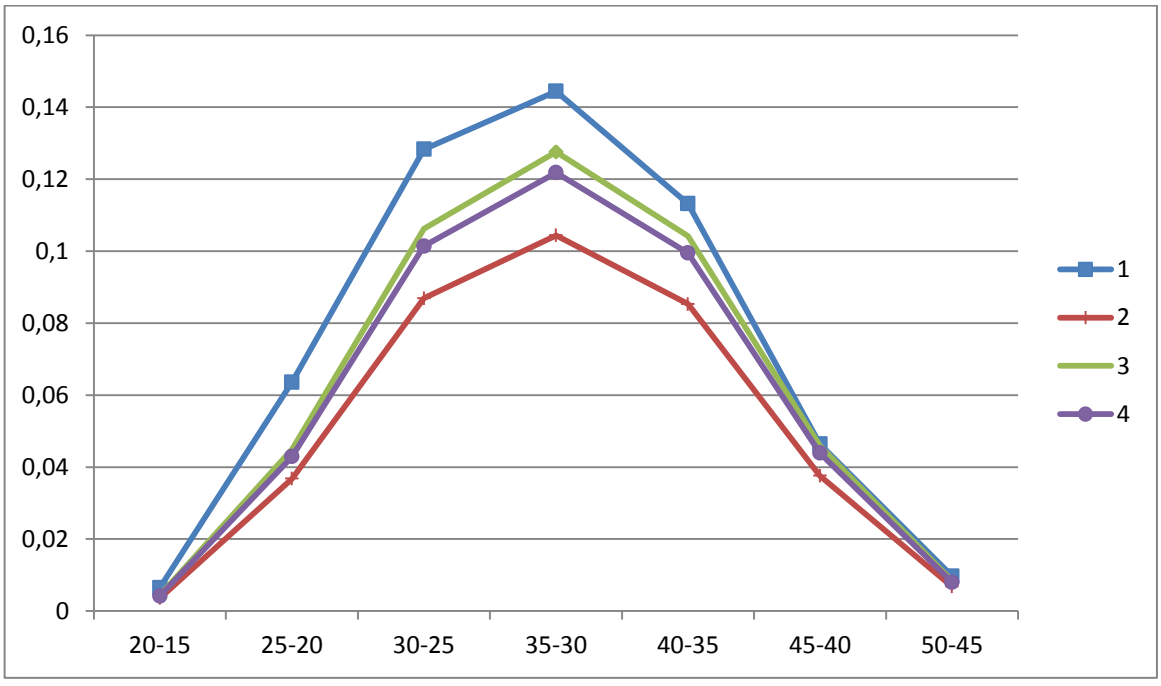

تطور نصيب الهكتار من الأسمدة المعدنية

الوحدة كغ/هكتار

السنة	المركبة	الآزوتN	البوتاسK	الفوسفاتPH	المجموع
1978	29,31	32,35	0,27	23,62	85,55
1979	41,20	29,76	1,07	26,29	98,32
1980	31,19	27,90	0,11	20,96	80,16
1981	36,08	29,08	0,14	22,00	87,30
1982	32,85	23,98	0,13	19,27	76,23
1983	27,65	21,32	0,06	16,73	65,76
1984	27,04	34,94	0,04	24,07	86,09
1985	32,73	34,71	0,42	24,03	91,89
1986	44,64	35,21	0,63	29,60	110,08
1987	42,37	32,22	1,72	23,33	99,64
1988	37,06	28,23	0,38	20,65	86,32
1989	32,39	19,11	0,46	12,21	64,17
1990	28,07	14,72	0,36	9,12	52,27
1991	24,81	18,38	0,34	6,03	49,56
1992	22,07	13,48	0,24	4,05	39,84
1993	28,22	19,29	0,04	7,43	54,98
1994	24,40	18,85	0,07	6,02	49,34
1995	17,90	8,97	0,89	5,22	32,98
1996	14,75	2,62	0,07	2,98	20,42
1997	14,28	3,40	0,06	3,13	20,87

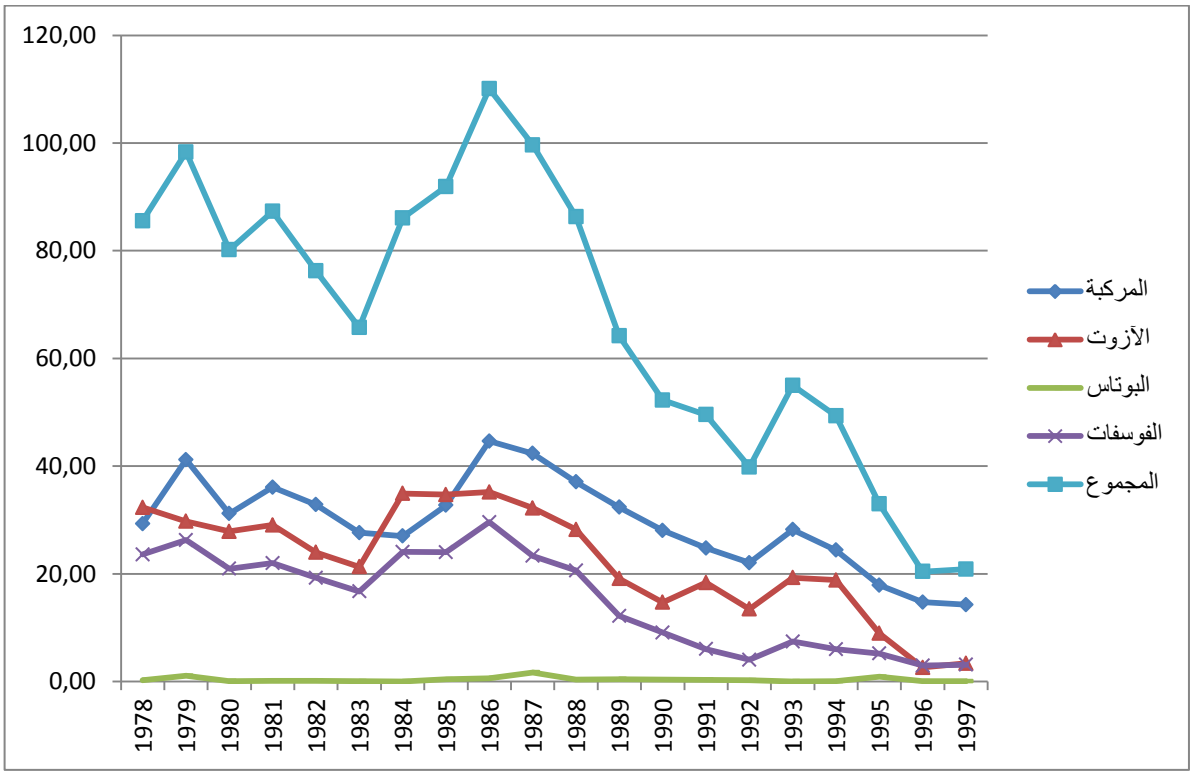

1 – جدول الإنتاج والإستيراد من 1976 إلى 2010

	Production agricole				
Année	**Céréales**	**Pomme de terre**	**Légumes secs**	**Lait**	**Engrais**
1976/1977	11.425.090	4.722.060	0.646.640		
1977/1978	15.385.500	4.728.940	0.664.530		3.323.500
1978/1979	16.180.080	5.013.520	0.531.650		4.111.771
1979/1980	24.179.340	5.905.990	0.518.200		3.960.947
1980/1981	18.316.560	5.282.070	0.507.470		4.277.432
1981/1982	15.231.984	4.151.020	0.331.570		3.642.517
1982/1983	12.979.620	4.907.270	0.361.020		4.080.585
1983/1984	14.603.680	5.209.230	0.449.340		4.080.585
1984/1985	14.271.761	4.570.000	0.380.643		5.390.470
1985/1986	13.951.687	7.240.000	0.397.001		6.046.384
1986/1987	14.275.709	0.827.000	0.408.774		5.299.339
1987/1988	10.345.000	9.450.000	0.395.546		5.174.610
1988/1989	20.030.000	1.100.000	0.400.513		3.381.951
1989/1990	16.254.120	8.085.410	0.350.890		2.700.924
1990/1991	38.083.030	10.773.480	0.630.190		3.145.566
1991/1992	33.289.140	11.575.250	0.633.860		2.195.203
1992/1993	14.520.970	10.652.210	0.481.470		3.024.543
1993/1994	9.634.200	7.159.360	0.382.970		2.166.814
1994/1995	21.384.570	12.000.000	0.414.380		0.177.980
1995/1996	49.005.050	11.500.000	0.680.000		1.077.618
1996/1997	26.674.606		0.492.450		1.072.917
1997/1998	32.354.742		0.528.443		1.334.075
1998/1999	20.205.970	9.962.280	0.394.650		1.322.979
1999/2000	9.342.190	12.076.900	0.218.640	0.001.637	
2000/2001	26.591.760	9.672.320	0.384.360	0.001.183	
2001/2002	19.529.250	13.334.650	0.435.340	0.001.545	
2002/2003	42.659.620	18.799.180	0.577.480	0.001.618	
2003/2004	40.328.280	18.962.700			
2004/2005	35.274.335	17.032.176			
2005/2006	40.177.450	21.809.610	0.440.690		
2006/2007	36.014.070	15.068.590	0.500.830		
2007/2008	15.356.665	21.710.580	0.401.725		
2008/2009	52.531.502	46.360.520	0.642.890		
2009/2010	40.021.120	33.003.115	0.723.450		

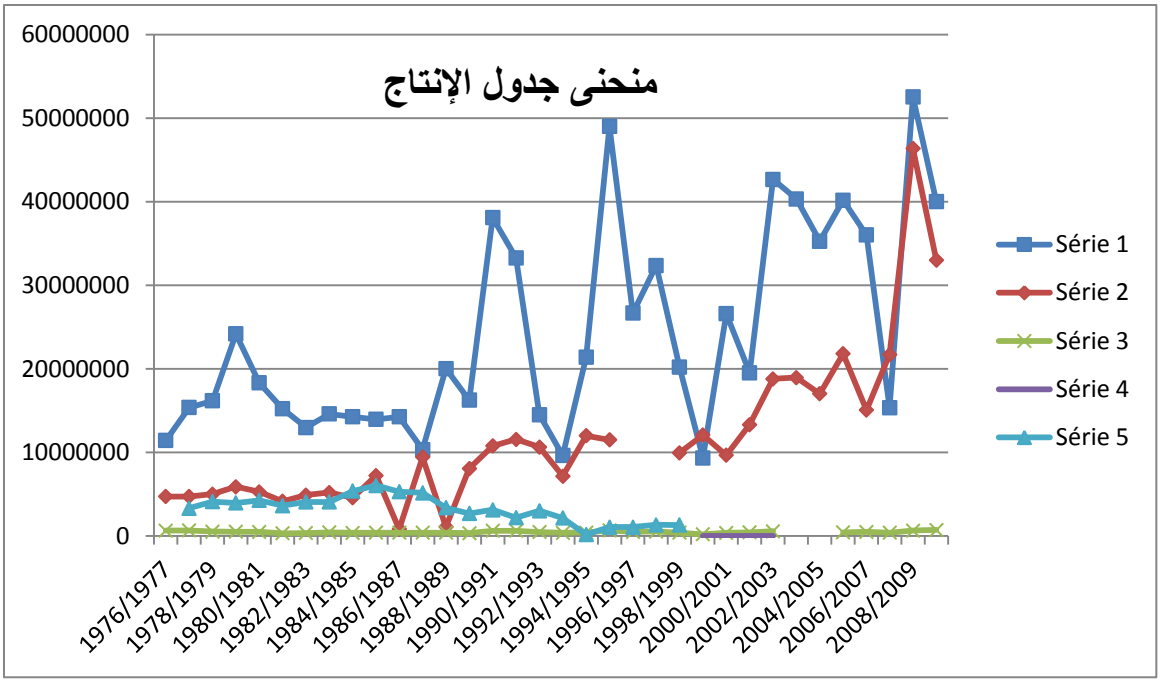
منحنى جدول الإنتاج
60000000
50000000
40000000
30000000
20000000
10000000
0
1976/1977
1978/1979
1980/1981
1982/1983
1984/1985
1986/1987
1988/1989
1990/1991
1992/1993
1994/1995
1996/1997
1998/1999
2000/2001
2002/2003
2004/2005
2006/2007
2008/2009
Série 1
Série 2
Série 3
Série 4
Série 5

Régression	1	142,210141	142,210141	3,53786208
Résidus	28	1125,5057	40,1966322	
Total	29	1267,71584		

	Coefficients	*Erreur-type*	*Statistique t*	*Probabilité*	*Limite i*
Constante	-4,41818919	6,10489902	-0,72371208	0,47524588	
Variable X 1	4,4903E-07	2,3873E-07	1,88092054	0,07042024	

Légumes secs importés en fonction de la population.

Statistiques de la régression	
Coefficient de détermination multiple	0,29657531
Coefficient de détermination R^2	0,08795692
Coefficient de détermination R^2	0,05538395
Erreur-type	6,75457387
Observations	30

ANALYSE DE VARIANCE

	Degré de liberté	*Somme des carrés*	*Moyenne des carrés*	*F*
Régression	1	123,199398	123,199398	2,70030409
Résidus	28	1277,47951	45,6242682	
Total	29	1400,67891		

	Coefficients	*Erreur-type*	*Statistique t*	*Probabilité*	*Limite i*
Constante	29,3170587	6,50401609	4,50753171	0,00010645	
Variable X 1	-4,1794E-07	2,5433E-07	-1,6432602	0,11151333	

Lait importé en fonction de la population.

Statistiques de la régression	
Coefficient de détermination multiple	0,3811034
Coefficient de détermination R^2	0,1452398
Coefficient de détermination R^2	0,11471265
Erreur-type	5,28705166
Observations	30

ANALYSE DE VARIANCE

	Degré de liberté	*Somme des carrés*	*Moyenne des carrés*	*F*
Régression	1	132,9923	132,9923	4,75772559
Résidus	28	782,681626	27,9529152	
Total	29	915,673926		

	Coefficients	*Erreur-type*	*Statistique t*	*Probabilité*	*Limite i*
Constante	25,9291642	5,09093092	5,09320684	2,1495E-05	
Variable X 1	-4,3423E-07	1,9908E-07	-2,18122112	0,03772382	

Pommes de terre importée en fonction de la population.

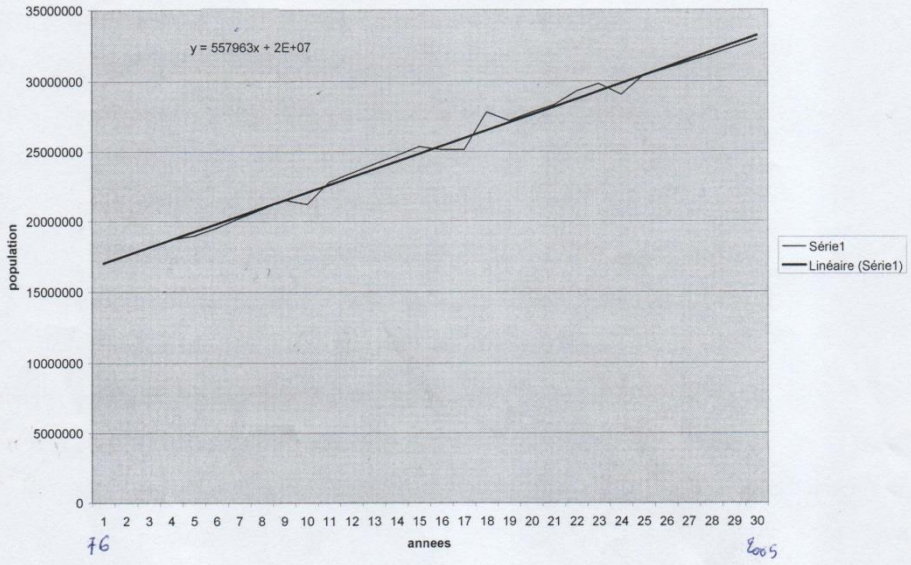

Statistiques de la régression	
Coefficient de détermination multiple	0,578949851

ANALYSE DE VARIANCE			
	Degré de liberté		
Régression	1	*F*	*Valeur critique de F*
Résidus	28	14,1168487	0,000802487
Total	29		

	Coefficients
Constante	39,19520744
Variable X 1	1,50297E-05

Céréales importées en fonction de la population.

Statistiques de la régression	
Coefficient de détermination multiple	0,33493021
Coefficient de détermination R^2	0,11217825
Coefficient de détermination R^2	0,08047033
Erreur-type	6,3400814
Observations	30

ANALYSE DE VARIANCE				
	Degré de liberté	*Somme des carrés*	*Moyenne des carrés*	*F*

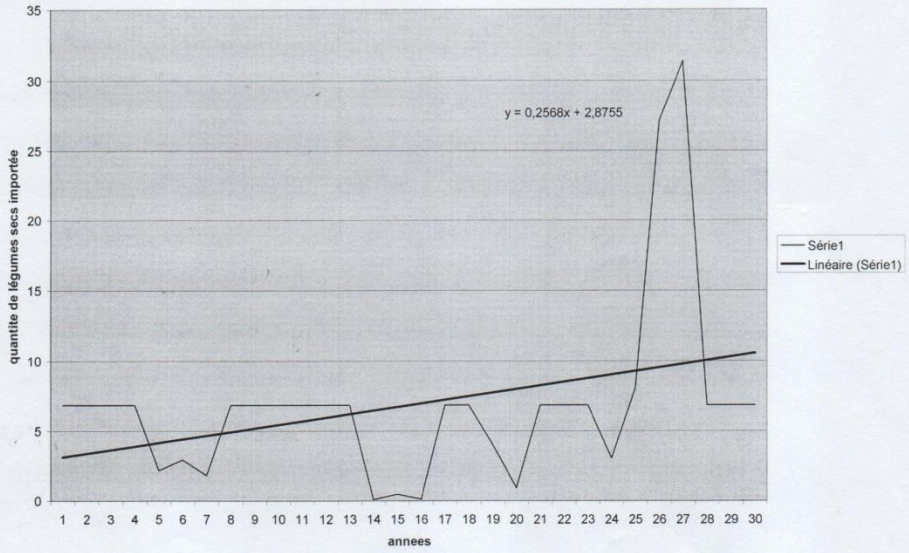
y = 0,2568x + 2,8755
quantite de légumes secs importée
annees
Série1
Linéaire (Série1)

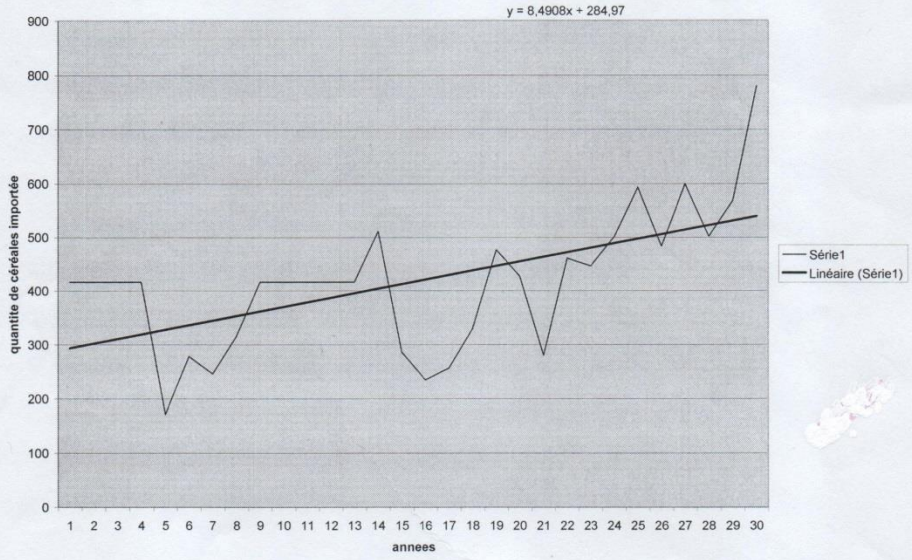
y = 8,4908x + 284,97
quantite de céréales importée
annees
Série1
Linéaire (Série1)

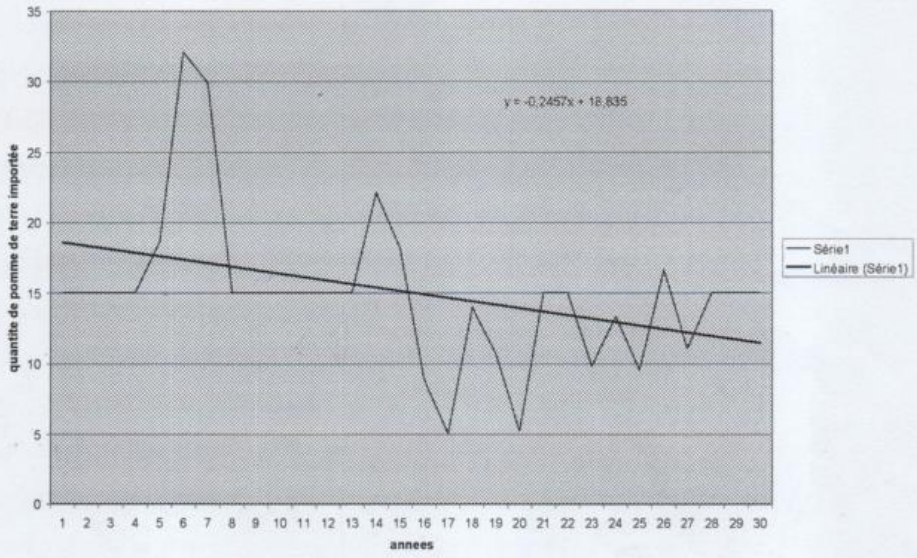
y = -0,2457x + 18,835
quantite de pomme de terre importée
annees
Série1
Linéaire (Série1)

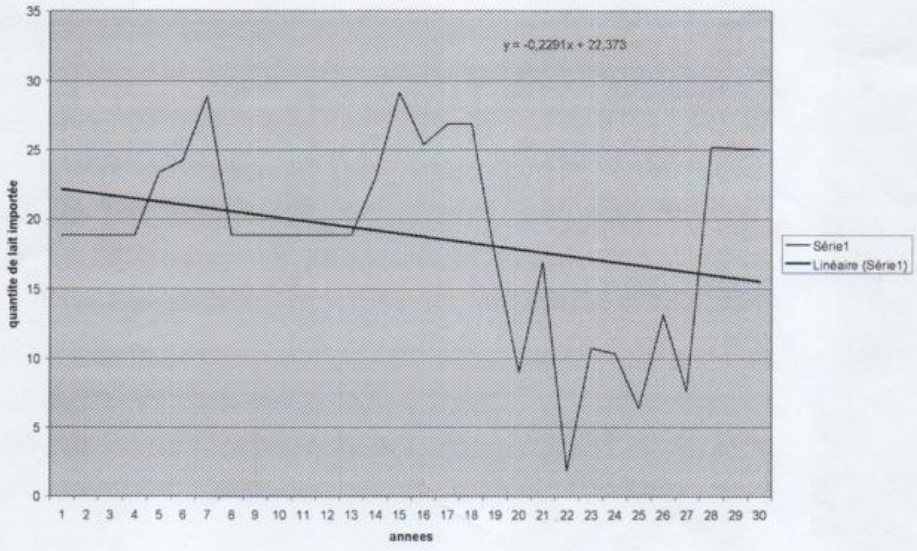
y = -0,2291x + 22,373
quantite de lait importée
annees
Série1
Linéaire (Série1)

الفهرس

I. فهرس الجداول والمنحنيات

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مساحة الأراضي الصالحة للزراعة	8
02	المساحة المخصصة لزراعة الحبوب	10
03	المساحة المخصصة لزراعة الخضر الطازجة	14
04	المساحة المخصصة لزراعة الخضر الجافة	16
04 مكرر	المساحة المخصصة للزراعات الصناعية	19
05	المساحة المخصصة لزراعة الأشجار المثمرة	20
06	المساحة المغروسة أشجار مثمرة 2000- 2009	22
07	السدود المستغلة 2004/04/20	29
08	التوزيع السنوي لمياه خلال 1990- 2002	31
09	الموارد المائية الحالية والمستقبلية في الجزائر	34
10	نصيب الفرد الواحد من المياه في الجزائر	37
10 مكرر	تطور الثروة الحيوانية	43
11	تطور عدد الأبقار الحلوب	51
12	تطور عدد الأبقار في الجزائر	53
13	تطور عدد الأبقار	55
14	عدد الأغنام والماعز	58
15	تطور عدد الأغنام	60
16	تربية الماعز	62
17	الحضيرة الوطنية للجرارات والحاصدات 1967-2009	66
18	حظيرة الجرارات الزراعية حسب العمر	69
19	منحنى تطور الآلات الزراعية	71
20	تطور استهلاك المخصبات	73
21	توزيع البذور في السنة 2000-2009	79
22	توزيع بذور الخضر الجافة	82
23	التطور السكاني في الجزائر 1856-1962	90
24	التطور السكاني في الجزائر 1863-2010	92
25	منحنى معدل النمو السكاني في الجزائر	94
26	التركيب الهيكلي للسكان	97
27	منحنى تطور السكان الناشطين الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة الجنس	99
28	تطور معدل الولادات الخام 1968-2010	103
29	تطور معدل وفيات الأطفال حسب الجنس	107-106
30	تطور معدل وفيات الأطفال الخام حسب الجنس	109-108
31	تطور توقعات الحياة عند الولادة حسب الجنس	111-110
32	متوسط سن الزواج حسب الجنس ومستوى التعليم سنة 2006	113
33	متوسط سن الزواج حسب الجنس	115
34	متوسط سن الزواج، المنطقة الجغرافية ومؤشر الغنى	117-116
35	تطور سكان المدن والريف	120
36	تطور مؤشر التحضر 1954-2008	125

37	حجم القوى العاملة في الجزائر	128
38	توزيع المشتغلون حسب قطاع النشاط والنسب المئوية	131
39	نسبة توزيع المشتغلون حسب قطاع النشاط	132
40	حجم السكان المشتغلون في الزراعة والبطالة في الريف	138
40 مكرر	نسبة السكان المشتغلون في الزراعة والبطالة في الريف	139
41	سياسة الإقراض والتدعيم الريفي	143
42	المشتغلون في الزراعة	173
43	إنتاج الحبوب 1976-2010	192
44	إنتاج أنواع الحبوب 1976-2009	195
44 مكرر	إنتاج الخضر الجافة	203
45	إنتاج الخضر الجافة 2007-2009	206
46	إنتاج الحليب	210
47	توقعات السكان حسب فرضيات التحول الديمغرافي	217
49	توقعات السكان واستيراد الحبوب حسب فرضيات النمو السكاني	224
50	حجم استيراد الحبوب	227
52	حجم استهلاك البطاطا	230
53	توقعات السكان واستيراد البطاطا حسب فرضيات النمو السكاني	233
54	حجم استيراد البطاطا	235
55	الاستهلاك الوطني للحبوب الجافة	236
56	توقعات السكان واستيراد الحبوب الجافة حسب فرضيات النمو السكاني	239
57	حجم استيراد الحليب	243
58	توقع السكان واستيراد الحليب حسب فرضيات النمو السكاني	246

II. فهرس المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المقدمة	أ
02	الفصل الأول : الموارد الطبيعية في الجزائر	02
03	المبحث الأول : الأهمية الاستراتيجية للأرض	02
04	المطلب الأول: الأرض	02
05	المطلب الثاني: المس احة المخصصة لزراعة الحبوب	12
06	المبحث الثاني : الموارد المائية.	24
07	المطلب الأول :الأمطار في الجزائر .	24
08	المطلب الثاني :السدود في الجزائر	26
09	المطلب الثالث: السياسة المائية في الجزائر	33
10	المطلب الرابع: المشاكل المائية في الجزائر	39
11	المبحث الثالث: الموارد الحيوانية الزراعية	42
12	المطلب الأول: الثروة الحيوانية الزراعية	42
13	المطلب الثاني: تربية الأبقار	48
14	المطلب الثالث: تربية الأغنام والماعز	57
15	المبحث الرابع :الموارد المادية الزراعية	65
16	الطلب الأول : استخدام الآلات الزراعية	65
17	المطلب الثاني: استخدام الزراعة للأسمدة	72
18	المطلب الثالث : استخدام البذور الزراعية	78
19	الفصل الثاني: الموارد البشرية	86
20	المبحث الأول: مراحل النمو السكاني	86
21	المطلب الأول: الكثافة السكانية	86
22	المطلب الثاني: تطور النمو السكاني في الجزائر	88
23	المطلب الثالث: التركيب الهيكلي للسكان	96
24	المبحث الثاني: التحولات السكانية	101
25	المطلب الأول: الولادات	101
26	المطلب الثاني: الوفيات	105
27	المطلب الثالث: متوسط سن الزواج	112
28	المبحث الثالث: التوزيع السكاني	119
29	المطلب الأول: سكان المدن	119
30	المطلب الثاني: سكان الريف	124
31	المطلب الثالث: القوى العاملة الزراعية	127
32	المبحث الرابع: الهجرة و التنمية	135
33	المطلب الأول: تطور الهجرة الداخلية	135
34	المطلب الثاني: المناطق الطاردة للسكان (قوة الدفع للسكان)	141
35	المطلب الثالث: أثر الهجرة على التنمية الإقتصادية.	146
36	المطلب الرابع: عوامل الجذب للسكان.	149
37	الفصل الثالث : السياسات الزراعية في الجزائر	154
38	المبحث الأول: الزراعة في الجزائر	154
39	المطلب الأول: التسيير الذاتي	154

40	المطلب الثاني : الثورة الزراعية	161
41	المطلب الثالث: القطاع الخاص	167
42	المبحث الثاني: السياسة الزراعية	175
43	المطلب الأول: الإصلاح الزراعي وأهدافه	175
44	المطلب الثاني : الوضع الزراعي 1990-1999	179
45	المطلب الثالث: إصلاحات 2000	182
46	المبحث الثالث: الإنتاج الزراعي	190
47	المطلب الأول: انتاج الحبوب	190
48	المطلب الثاني: إنتاج الخضر الجافة والبطاطا	202
49	المطلب الثالث: إنتاج الحليب	209
50	الفصل الرابع: الاستيراد والتوجهات المستقبلية لبعض السلع الأساسية	213
51	تمهيد	213
52	المطلب الأول :التحول السكاني	216
53	المطلب الثاني :توقع استيراد الحبوب	212
54	المطلب الثالث :توقع استيراد البطاطا	228
55	المطلب الرابع :توقع استيراد الحبوب الجافة	236
56	المطلب الخامس: توقع استيراد الحليب	240
57	الخاتمة والنتائج	249
58	المراجع	252
59	الملاحق	266
60	فهرس الجداول	
61	الفهرس	